

15. v





Exlibris

1957

1957

1957

1957

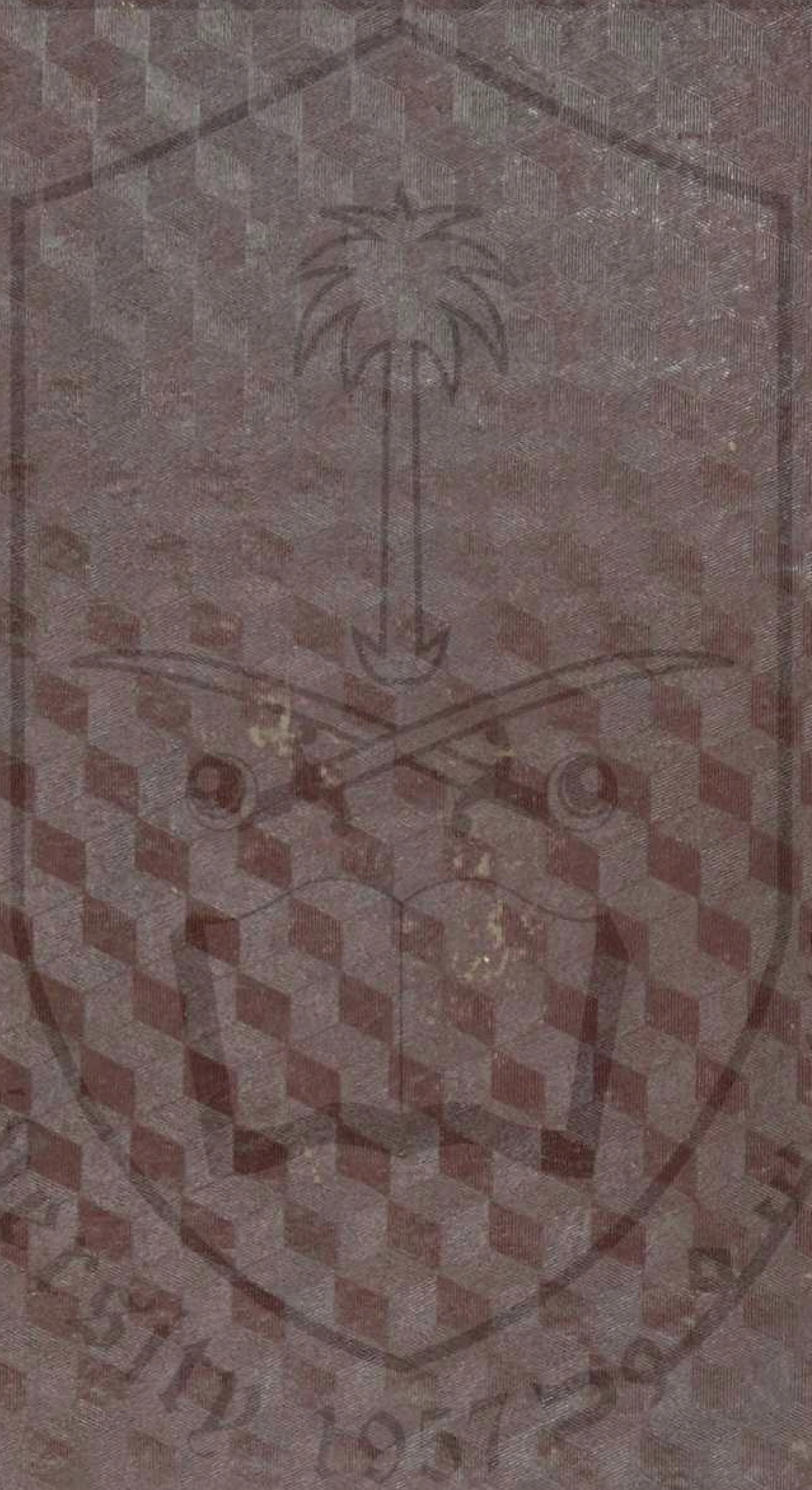
1957

1957

1957

1957

1957



Copyright © King Saud University



٠٨٢  
م

عمدة الأبرار في أحكام الحج والاعتمار، تأليف الونائي،

علي بن عبد البر - ١٢١١ هـ. بخط جعفر المهاجر الداغستاني  
- ١٢٨٢ هـ.

٩٦ ق

٢١ س

٢٥ x ١٨ سم

١٤٠٧  
م

نسخة حسنة، ضمن مجموع (ق ١ - ٩٦)، خطها معتاد، طبع

دار الكتب المصرية ١ : ٥٢٥، معجم المطبوعات ١ : ١٦٠

١ - العبادات، الفقه الاسلامي وأصوله - المؤلف

ب - النسخ ج - تاريخ النسخ -

٠٨٢  
م

دخائر الآخرة، للمزنجاني، اسحاق بن محمد - ١١٠٠ هـ.  
كتبتها صلاح الدين الداغستاني سنة ١٢٠٠ هـ  
في القرن الثالث عشر الهجري تقديره

٢٥ ق

٢١ س

٢٥ x ١٨ سم

١٤٠٧  
م

نسخة حسنة، ضمن مجموع (ق ٩٦ - ١٢٠)، خطها

معتاد

قوله ٢٢٤ : هديه الصارفين ٢٠١

١ - العبادات، الفقه الاسلامي وأصوله

٢ - المؤلف ب - النسخ ج - تاريخ النسخ

د - شرح دخر المتأجلين والنساء في تنزيه

الاطهار والدهاء ه - شرح رسالة البركوي



عمدت الابرار في احكام الحج والاعتقار  
 تاليف الشريف الفقيف  
 علي بن عبد البر الحسني  
 الوفاي الشافعي  
 تقصنا الله به  
 وبمعلومه  
 في الدارين  
 امين  
 امين  
 امين

الرسالة الاولى

٣ / ٤٤٥  
 ٣ / ١١ / ١٤٣٥ هـ

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات	
اسم الكتاب	مجموع قصص كتب
اسم المؤلف	الرقم ١٤٠٧
تاريخ النسخ	
عدد الاوراق	١٤٠
ملاحظات	القياس ٢٥X١٨
	٨٢
	٣١٤٠٧



**الحمد لله الذي جعل**

**يقول العبد الفقير الى مولاه النصير البصير المبلغ للمنافع**  
 على نبينا عبد البر احسن الوثاق الشافي غني الله عنا ايها الحمد لله الذي وفقنا  
 احبابه لا قصد الطريق والصدقة والسلام على سيدنا محمد صاحب المجد  
 والنسب العريق وعلى آله وصحبه وجنده وحزبه **امّا بعد** فانه لما نفعنا  
 الله على تكملة الحج والمجاورة واراني المناسك في ما كنّا معاينة ومباشرة  
 التفت هذا الكتاب جامعاً لما يحتاج اليه الحاج على مناسب المادام الشافي تغفر  
 الله تعالى بالرحمة ما خفي فيه بشرح العلامة عبد الرؤوف على مختصر شيخه العلامة  
 ابن حجر الهيتمي وغيره وجامعاً بين تولى العلامة ابن حجر الهيتمي والشيخ  
 ابن حجر المذكور صاعف الله لنا ولهم الاجور **وسميته عمدة اللب في**  
**احكام الحج والاعتكاف** والله اسأل ان ينفع به ويحفظ في الدارين مما لا يخطأ  
 واسبغ به الله كريم جواد رؤي بالعباد **مقدم** **الحج** بفتح ا و ال  
 وكسر لغته القصد الى ما يعظم وسرّاً قصد الكعبة للافعال الالهية او  
 هو نفس تلك الافعال والاول اوجه **الحج** لغة الزيارة وشرعاً  
 زيارة الكعبة للافعال الالهية او نفها وبطلت عليها سنة وهو من  
 افضل الطاعات وهي ما يتقرب بها الى الله تعالى **والافضل** الكتاب  
 معرفة الله تعالى ثم العلم بعينه وهو ما به صحة العمل ثم فرض العباد ما غني  
 وافضل الصلاة ثم الصوم ثم الحج ثم العمرة ثم الزكاة ثم فرض الكفاية ثم العلم  
 وهو ما زاد على تصحيح العمل الى ان يبلغ درجة الاجتهاد المطلق ثم فرض  
 الكفاية ما غني ثم نفل العلم وهو ما زاد على الاجتهاد المطلق وقبل الحج افضل  
 من الصلاة وقبل الصوم افضل منها والمعمد الاول فضيلة التطوع افضل

انارة الى ان الحجة في الحج  
 هذا الكتاب جامع لما يحتاج اليه الحاج على مناسب المادام الشافي تغفر  
 الله تعالى بالرحمة ما خفي فيه بشرح العلامة عبد الرؤوف على مختصر شيخه العلامة  
 ابن حجر الهيتمي وغيره وجامعاً بين تولى العلامة ابن حجر الهيتمي والشيخ  
 ابن حجر المذكور صاعف الله لنا ولهم الاجور  
 سميته عمدة اللب في احكام الحج والاعتكاف  
 والله اسأل ان ينفع به ويحفظ في الدارين مما لا يخطأ  
 واسبغ به الله كريم جواد رؤي بالعباد  
 وكسر لغته القصد الى ما يعظم وسرّاً قصد الكعبة للافعال الالهية او هو نفس تلك الافعال والاول اوجه  
 الحج لغة الزيارة وشرعاً زيارة الكعبة للافعال الالهية او نفها وبطلت عليها سنة وهو من افضل الطاعات  
 وهي ما يتقرب بها الى الله تعالى والافضل الكتاب معرفة الله تعالى ثم العلم بعينه وهو ما به صحة العمل  
 ثم فرض العباد ما غني وافضل الصلاة ثم الصوم ثم الحج ثم العمرة ثم الزكاة ثم فرض الكفاية ثم العلم  
 وهو ما زاد على تصحيح العمل الى ان يبلغ درجة الاجتهاد المطلق ثم فرض الكفاية ما غني ثم نفل العلم  
 وهو ما زاد على الاجتهاد المطلق وقبل الحج افضل من الصلاة وقبل الصوم افضل منها والمعمد الاول فضيلة التطوع افضل  
 ان الترتيب المتقدم من افضل الصلوة عن الصوم والحج وغيرهما  
 قال الامام الشافعي رضي الله عنه صلوة النافلة افضل من الصوم والحج وغيرهما  
 قال الامام الشافعي رضي الله عنه صلوة النافلة افضل من الصوم والحج وغيرهما

من الصوم

مصوم او حج التطوع ان استويا زماناً فحج اخلافاً في سبيل زما يسع  
 الحج مثلاً بفعل الحج او الصوم او الصلاة والافضل يوم نفل الحج نفلان  
 فعله عبد او حجة افضل من صلاة ركعتين قطعاً ومن ادلة فضل النكاح  
 ومكانه ما ورد في الحج البيت جميع الانبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام  
 وصح ان نبينا صلى الله عليه وسلم حج قبل الهجرة حجتهما واما بعد ما في  
 الوداع وكان قارناً وعمرة في رجب وثلاث في ذي القعدة وعمرة في شوال  
 وعمرة في رمضان وصح ايضا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان قال  
 اللهم للحاج وللمن استغفر له احج **رد** دعاء عمر رضي الله عنه يغفر  
 للحاج وللمن استغفر له احج بغيره ذي الحجة والحرم وصفر وعشر  
 من ربيع الاول لكنا الافضل ان يكون استغفاره قبل دخول بيته بل  
 وان لم يدخل بيته الا بعد سنين استمر له ذلك لما روى احمد انه صلى  
 عليه وسلم قال اذا لقيت احج فسلم عليه وصالحه ومرو ان يستغفر  
 لك قبل ان يدخل بيته فانه مغفول له **رد** ومرفوعاً يستجاب للحاج  
 ما حبه من كل ملة الى ان يرجع الى امته وفضل اربعين يوماً **رد**  
 مرفوعاً دعوة احج لانه حتى يرجع **رد** ايضا عن عبد الله عليه السلام  
 من حج هذا البيت اى قصده بنسك حجا كان او عمرة فلم يرفك اى لم يأت  
 بالجماعى وعقد مائة قبل مواريها ولم يفسق اى لم يخرج عن الطاعة بارتكاب  
 كبيرة وكذا با صل على صغيرة ان غلبت معاصيه طاعته او استويا وفي  
 ذلك الجدل اى الماء والملاعات والمنازعة القبيحة حتى يقضب اخاك  
 او صاحبك وقبل الجدل كلا والله وبلى والله خرج مما ذنوبه كيوم ولدته  
 امة اى خرج منها حال كونه سائلاً لنفسه يوم ولادته في البراءة عما جميع

تقدم عن عمر قال ان سيوطي  
 وشدة يقال من قبل الراه قدو  
 في حكم المرفوع او من

تقدم بارحى كبرية اى فني  
 بسا والحج البرور او من

Copyright © King Fahd University



الذنب الماضية والالتفات اي حقيق الادعي فيرضي عنه خصما وادعي ان كان  
قبل التمسك من ادائها <sup>لغيره</sup> اي ما اجتنبت الكبار <sup>في الحج والعمرة</sup>  
ويوالذي لا يخالف <sup>اي</sup> ما صحت الاطعام به الى التحلل الثاني ولو كان الائم صغيرا  
وان تاب منها حاله لم يمس له جزاء الا اجنة اي متكفل بالا يصال الى الجنة فيفقر  
الذنب الماضية والائنة لان ما استحقه لم يضره الذنب وعلامته  
انه لا يفسق بعد <sup>اي</sup> ما صحت ايضا عنه صلى الله عليه وسلم <sup>اي</sup> ما قبله  
وعمره في رمضان تعد له حجة معي <sup>اي</sup> ما صحت ايضا تابعا بين الحج والعمرة فانها  
ينفها ان الفقر الذنب كما ينبغي بنفي الكبر فيث احديب والذنب والفقه  
وليس له الحجة المبرورة ثواب الاجنة <sup>اي</sup> ما ورد في تركي وغيره نسق في  
بيتة السوء وعبد الفقر <sup>اي</sup> ما ورد في حجواستغفروا <sup>اي</sup> ما ورد في قداسة تعالى  
اي جماعة المحتضرون به ثلثة الغازي والحاج والمعتمر دعاهم فاجابوا وسالوا  
فاعطاهم <sup>اي</sup> ما ورد مرفوعا اربعة حق على الله عونهم الغازي والمتروج و  
المكاتب والمكاح <sup>اي</sup> ما ورد مرفوعا ما حج حجة ادى فرضه وما حج ثاب  
دايم ربه وما حج ثلث حج حرم الله شعره وبشره على النار <sup>اي</sup> ما ورد مرفوعا  
اذا حج احج من بيت كان في حره الله فان مات قبل ان يقضي نسكه وقع  
اخره على الله <sup>اي</sup> ما ورد انه كان مضموفا على الله ان قبضه ان بدخله اجنة وان  
يقم مع يقضي نسكه غفر له وانفاق الدرهم الواحد في ذلك الوجه بعدل الربا  
الفاهما سواء <sup>اي</sup> ما ورد انه ايضا عفا لهم الدرهم الف الف درهم والذي يغني  
بالكف الدرهم الواحد منها انقل من جيلكم لهذا واسار الى اي قبيل ففعل  
ان فعل الخير في السفر الى الحج افضل مما فعله في غيره <sup>اي</sup> ما ورد مرفوعا ما مات  
في ذلك الوجه من حاج او معتمر لم يعرف ولم يكسب وقيل له ادخل اجنة وورد

ما رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم  
من مات على مكة فطاعا  
مرفوعا ما مات

مرفوعا ما مات بمكة او في طريق مكة بعث من الامم <sup>اي</sup> ما ورد مرفوعا ما مات  
في احدى اهر من استوجب شفاعتي وكان يوم القيمة من الامم <sup>اي</sup> ما ورد  
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سأل الله تعالى عما لا يصل اليه من الفقر  
فقال لهم اجنة فقال يا رب ما لا يصل المعلاة قال يا محمد سألني عن  
جوارك فلا تسألني عما جوارك <sup>اي</sup> ما ورد في التمسك <sup>اي</sup> ما الغيرة عما سوا الفرض  
والتطوع الموصى به اعظم للاجر من نسك نفسه الزائدة عما التذلل وفي  
النسك عما الغيرة باجرة <sup>اي</sup> ما ورد مرفوعا ما حج من ابويه او قضى عنهما مفرما  
بعث يوم القيمة من البار <sup>اي</sup> ما ورد مرفوعا ما حج عن ابويه او مفرما  
قضى عنه حجة وكان له فضل عظيم <sup>اي</sup> ما رواه ابن عباس قال ما حج عن ميت  
كنت لهبت حجة وللحاج سبع حجات <sup>اي</sup> ما ورد في الحجاج براءة من النار  
يستحب الحج الانسان بعد حجة الاسلج ثابته وثالثه قبل الحج عما  
عنه ليقدم نفسه في العتق <sup>اي</sup> ما ورد باجرة خلاف الافضل وان كان في الطيب  
المكاسب وقال تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق اي الذي عتق الله من  
اجبابه فلم يظهر عليه جبار كما وقع لاصحاب الفيل وقال تعالى وفي داخله  
اي البيت بمعنى احرم كان امنا قبل من دخله لقضاء النسك معظما حرمة  
عارفا لحقه متقربا الى الله تعالى كان امنا يوم القيمة وقيل من دخله حاجا  
كان امنا من الذنوب التي كتبها قبل <sup>اي</sup> ما قيل معناه امنوا من دخله من  
القتل لا بحق فيقتضيه ويرجم فيه ويقتل المائدة فيه سواء وقعت  
المعصية في احرم او لا وهذا مذهب الشافعي وكثيرا <sup>اي</sup> ما قال ابو حنيفة  
ان وقعت المعصية فيه استوفيت وان وقعت خارجا عنه لم انتجا  
فاعلموا انهم لا يستوفون منه فيه بل لا يؤدى ولا يطعم ولا يسقى ولا يباع

التمسك عن الغيرة  
نور  
ما رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم  
من مات على مكة فطاعا  
مرفوعا ما مات



حتى يضطر الى الخروج وروي في حديث ضعيف ان الله ينزل في كل يوم وليمة  
مائة وعشرين مرة على هذا البيت ستون للطائفين واربعون للمصلين  
وعشرون للناظرين وروي مرفوعا لا تزل هذه الامة بخير ما عظموا هذه الحرفة  
فقد تعظمها بغير الكعبة واكرم فاذا ضيق ذلك ملكوا وروي مرفوعا قد  
وعدا الله هذا البيت ان يحج كل سنة ستمائة الف فان نقصوا احكامهم بالملك  
وان الكعبة تحشر العروس المنزوفة مما حجبها تعلق باستادها حتى تخلصهم  
الحجة وروي الصحيح ليس من بلد الا سيطاه الدجال الا مكة والمدينة ليس  
نقب من نقابها الا عليه الملائكة صاقيين يحرسونها وروي ان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم لما استعمل عقاب بن اسيد على اهل مكة قال له ان ترى  
علي من استعملتك استعملتك على اهل الله فاستوص بهم خيرا بقولها  
ثلاثا وروي مرفوعا صلاة في مسجدى هذا افضل من الف صلاة فيما  
سواه من المساجد الا المسجد الحرام وصلاة في المسجد الحرام من مائة صلاة  
في مسجد رواه الامام احمد بن حنبل صحيح وابن حبان في صحيحه وصححه ابن  
عبد البر وقال انه حجة عند التنازع وروي في بيت المقدس خمسمائة  
صلاة وقولهم من مائة صلاة في مكانه قال مائة الف كما في رواية وذلك  
قد رويها الف يوم وذلك خمس وخمسون سنة وستة اشهر  
وعشرون يوما يزاد بالجماعة سبع وعشرون مثلا واحاصل منه  
مئتين الف سنة وخمسمائة سنة وخمسون سنة وستة  
اشهر وعشرون يوما يزاد بالسؤال خمس وثلاثون مثلا وروي  
بمائة الف صلاة بتكبير الف مرتين وروي بمائة الف الف الف  
صلاة بتكبير الف ثلاث مرات وانه ذو فضل عظيم والمراد بالمسجد

ابن ابي العيص في حديثه  
لعمري

وهو من كبار الائمة المالكية

احكام

احكام الكعبة وما اتصل بها من المسجد الاصل وغيره وقيل جميع احكام  
 لما ورد عن ابن عباس رضي الله عنهما ان حسانا احرم كلها احسنت بمائة  
 الف ومائة الف ومعاوية ابما قررة الصلاة في المسجد احكام بالف الف  
 صلاة وخمسمائة صلاة والصلاة في احكام كله بمائة الف صلاة وقيل  
 ابن حزم التفضل الثابت لمكة ثابتا لجميع احكام ولعمري والمراد بمسجد  
المدينة ما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم دون ما زاد وقيل المراد جميع  
حرمها قال ابن عبد البر وهديث المدينة افضل من مكة ضعيف وهديث  
الله انك تعلم انهم اخرجوني مما احب البلاد الى فاسكني احب  
البلاد اليك لا يختلف لاهل العلم نكارتة ووضعته انتهى باب  
الفرق ما اراد سفره وجب عليه تعلم ما يتعلق به ويجب على من اراد  
السنة اخلاصة لله تعالى بان يربطه وجه الله تعالى فقط لا غيرا  
من سمعة ويجب فانه سبحانه وتعالى لا يقبل الا الخالص لوجهه الكريم  
وهكذا كل عبادة وسان يتفرغ قلبا وباعا التجارة ككلاء نفسه  
او دوابه ولو كان راجعا فان خرج بنيت الحج والتجارة فتؤا به دون ثواب  
المحتل بها والثواب بقدر باع الدنيا وان غلب باع الدنيا وقيل  
لا شيء له من الاجر مطلقا وهذا ان قصد التجارة لاجل منف المالك  
اقال وقصد بالتجارة كفاية اهله والتوسعة عليهم او على اهل احكام فله الثواب  
كاملا لانه ضم اهله وبه الى اهله وتجب التوبة مما جميع المعاصي وهي  
الندم على ما فعل منه وشرها الاقلاق في الحال والوفاء بما تركه من الحق  
لله تعالى كصلاة وصيام وزكاة والعزم على ان لا يعود الى مثله  
وترتيب حقوق العباد بالخروج عنها فان كانت امولا لا تحل من اهلها او

باب في اداب السفر









اوردها اليهم او الى من يقدم مقامهم من وكيل او وارث فان لم يفرق  
اهلها ورجعي معرفتهم فليعلم على انه متى قدر عليهم او صلها اليهم فان ليس  
من معرفتهم فهو مال ضائع فليصرفه لنفسه ان كان ممنا يجوز صرفه  
اليه باي كان لم يستحق في بيت المال وبنوي ان يعرف لهم ان وجدوا  
والا اعطاها لمننا يجوز صرفه اليه وان كانت في الاعراض كالقذف والغيب  
فان لم تقبل لاصحابها استغفر لهم وندم وان وصلت اليهم فلا بد  
من تعيينها بالخصم ثم يخلل منهم ويندم فان تقدر عنهم عاتاة متى  
وجدتم تخلل منهم ويجب ان يطلق ويترك ملكه او يترك لمننا تلزم  
نفقة النفقة التي هي رجب عندهم بنوي ان لم يسافر بهم ففني  
احد هك في بالمر انما ان يبيع مما يملك وعلى الحاكم منع حتى يفعل  
ذلك الا ان اذنت له زوجته الكاملة فيسقط حقها ويجب ان يوكل  
الموسر من يقضي به اكال الذي تجز عنه مما مال حاضر في البلد ان لم ينفذ  
الدائن في ركبته كما يجب او ياذن له في السفر او يظن رضاه وان كان به  
رهن او ضمنه موسر ويندب في ذلك في المؤجل وان كان يخل في غيبته  
ويجوز لنفي دين حال ولو ذمها منع مدين موسر بالدين او بعفيه وقيله  
وليه كما يجب في السفر وان قصر وحبسه وليس لولي ان ياذن  
للمدين في السفر الا المصلحة مقطوع عيها ولو عزل وكيله المذكور  
في اثناء سفره امتنع السفر لم يضطر اليه لخواخوخه كما يجب اما  
المعسر فله السفر بغير رضى الدائن ولو سفر مخفى فاذا حل اثناء  
المؤجل فلا يلزم الرجوع وكذا ان تجد عليه اثناء دين حال فله  
يهرج به وينبغي ان تكون النفقة من اكله او من حج بماله حرام لم يكن حج  
السفر او فارق طار في اثناءه

في حوائجهم في السفر والتمتع والاحتياط  
في حوائجهم في السفر والتمتع والاحتياط  
في حوائجهم في السفر والتمتع والاحتياط

الباحث ابن حجر في حاشيته  
في الثلاثة ٩١

في السفر والتمتع والاحتياط  
في السفر والتمتع والاحتياط  
في السفر والتمتع والاحتياط

مروا

في السفر والتمتع والاحتياط  
في السفر والتمتع والاحتياط  
في السفر والتمتع والاحتياط

في حوائجهم في السفر والتمتع والاحتياط  
في حوائجهم في السفر والتمتع والاحتياط  
في حوائجهم في السفر والتمتع والاحتياط

مروا وبعده قبوله بل قال الامام احمد بطلان حجة ومما حج بماله في حجة  
خصي عليه ان تكون تلك التلبية حراما فلا يكون حج مروا فليجته في  
قوة في طريق ذهابا وايابا والاذن بها بافقا والاذن الاضمار الى التحلل  
والا فليعلم عزه والافليدزم قبله اخوفا لما هو مضطر اليه من تناول ما  
ليست بطيب فغسوا الله ان ينظر اليه بعين الرحمة ويتجاوز عنه بسبب  
حزنه وخوفه وكرايمته له قاله الغزالي رحمه الله الا فترك ذهابا ففقط  
وينبغي ان يجتهد في ارضاء من يتوجب عليه بزه كالاصل ولوانني قدام  
له ابوان او احدهما وان على سنا ان لا يخرج الا باذنها او اذنه فان منعه  
من مسكه فرض كغرض المصلحة او النذر ولو مطلقا او القضا لم ينفذ  
الى منعه ما يل بعض الاصل بمنع وان كان الفرع فقرا الا ان كان لغرض  
معتبر فتجبا لقطاع كخوف طريق وكذا اذا كان يريد السفر في رفقة  
غير مأمونين وبمكنا ان يتأخر حتى يجد رفقة مأمونين وان منعه  
احد ابويه مما غير فرض العيني وجبت طاعته وان عا او رضى الاقرب منه  
او كان رقيقا او كافرا لكان بشرط اسلامه في اجها ولان الكافر متهم  
بالمنع حتى يثبت له ان ابي الاصل واخيه الفرع فله تخليصه هذا ان لم  
يقصد بذلك التلويح نحو تجارة من اجارة كالجناح والعمارة ان زاد  
الترح او الاجرة على مؤنة سفره ومثله ان يكون مؤنة احضار من ماله ومؤنة  
السفر من ماله غيره ومما طلب علم ولو نفلا والافله السفر بغير  
الاذن بشرط ائني الطريق انما مفرودا وان لا يركب بجلا **واذا اراد الرجل**  
ان يخرج ماسيا وكان ممنا يطبق ذلك لم يكن لاحد ابويه ولا لولي  
منعه من ذلك اما الانثى فلوليها وكذا ان زوجها سفرها من الحج ماسية

انما يصح الحياء ٩١

في حوائجهم في السفر والتمتع والاحتياط  
في حوائجهم في السفر والتمتع والاحتياط  
في حوائجهم في السفر والتمتع والاحتياط



وحيث استبدان زوج على آية مطلقا كسبها وعلى حرة فبغت مهرها  
 كماله في غير فرض وان فقدت كخجارة أصاح الفرض كنذر قبل  
 زكاح او بعده باذنه فيسبب فلها ان تحرم به بغير اذنه وان كان له منعها  
 منه كتحليلها ولو صغيرة لا توطأ **والم** ينهق بخوف عقوب بقول طبييها  
 عدلين او بنذر باذنه او بقضاء لزمها لانفساد نسكها او فواته قبل  
 نكاح او بعده بسببه كان تعمد وطهرها بعد النكاح عالما بحرمة او غيبها  
 صقات وقداذن في الاخرام **والم** تشا فزمره ولم تفت عليه الشتم  
 بان اصرم ايضا والابان تضيق بما ذكرنا وسافرت معه وهو محرم ولم يطل  
 زمن اصرمها على اصرامه او طاله لكنه لم يتحلل فليس له منعها من الاصرام  
 ولا تحليلها منه وان خالف في بعضه في التحفة **والزواج** الطفال ان  
 رأى وليه المصلحة في منع زوجته وتحليلها جازا والا فلا **والزواج**  
 كونه بالشرط المذكور حسب مطلقته البائنة والرجعية والمفسوخ  
 نكاحها الى متى العدة وان خست القوات واخرمت باذنه ان لم يتقدم  
 اصرامها على وجوب العدة ثم بعد انقضاءها ان ادركت **الحج** فذا ان  
 والافرى بمنافاة اما اذا تقدم اصرامها على وجوبها فان خست القوات  
 وجب اخروج للحج والاباز وليس للمفارقة تحلل ولالم تحليل الارجعية  
 راجعها فله ان اصرمت بغير اذنه كتحليلها وهو امرها بالتحلل في عيها  
 في فان لم يأمرها به لم يجز لها التحلل وهو لا حرة ذبح شاة ثم تقصير  
 مقترن كل منهما بنية التحلل وللاصة التقصير مع البت فان ابت بعد  
 الامر وطهرها جازا وامت وكفرت وجوبا اذا لا يذول اصرامها الا بالتحلل  
**ويستحب** الحج بالحيضة وكل سفر عبادة ويستحب ان يستكثر من الزاد

ما اذا زار من اصرامها في بعض الاوقات  
 التقصير لكن مع البت في بقوله على ما  
 اقتضاء اطلاقه ٢٥٢

والنفقة

والنفقة والمات السفر عند الامكان ليؤثر منه المحتاجين والرفقة وان  
 يفرج بما ينفق في عبادته مما حيث يستحب في رضا الله تعالى لا رياء وسبهة  
 وان يحصل الزاد والطيب الى احسن ايجد في عرف حاجته لكنه اذا علم ان من  
 يريد اعطاه بحسب شئنا بحسبهم فهو اولى والتصدق بالطيب او طهره  
 بالحيث هو مفضل لا مكره ولا خلاف السنة نعم انما بالصدق  
 به على الطيب مكره والتأنيق بفعل الاطعمة الرفقة خلاف التقاضع  
 ويكره السرف في التمتع والرفق **ويستحب** ترك المساحة في الكراء الى حكمة  
 وفيما يشتر به لاسباب الحج وفي كل ما يتقرب به الى الله تعالى لكنه الوحي  
 والعكس يجب عليها الاجتهاد في ذلك بعوض المثل ويستحب ان لا يشارك  
 غيره في المركوب والزاد ولو اباح له شركه التصرف في وجوه اجتهاده لا يؤثق  
 بتمريضه **واذا** شارك فلا يملك باكل بعضهم الا من بعض اذا وثق  
 بان اصحابه لا يكرهون ذلك وكل مكلفا مختارا راسدا فان لم يثق فلا  
 يذير على قدر حصته **والا** في ان يقنع بدون حقه ولا يخطه بقلبه  
 ولا يترك لنفسه فضلا واجتمعا بالرفقة كل يوم على طعام احدهم على المناوبة  
 التيق بالتوزيع من المشاركة لكنه ان لم يظن رضاء صاحب النوبة بزيادة  
 اكل بعضهم لم يزد وجوبا **ويستحب** ان يشاور من يثق بدينه وخبرته في الوقت  
 الذي يذير **ويجب** ان يبدل المستشار لهم النصيح ففي الحديث المستشير  
 مؤتمنا واخذ المالك من المصحف جائز عند بعضهم وقيل مكروه وقيل  
 حرام **ويستحب** ان يستخير الله تعالى فلهصل في حرم مكة مطلقا وفي  
 غيره في غير وقت الكراهة ركعتين يستور في الاخلاص ويدعو بالدعاء  
 المشهور سنيغا وما سبق اليه القلب ففبه أكثر **والاستحباب** في الحج من حيث

واذا سار الى المسجد كان الطمأنينة وغيره فلا يكاد على السائفات

ابن حجر

اي يسار الى الوقت ملافة الخمر  
 او لا يفر من ان يرهق فاعلم ان  
 يقول اللهم افتر لي ما يهون  
 او لا يضر من كذا وكذا بقلبه ولسانه ٢٥٢

اي لا يشاء ان يرهق فاعلم ان  
 يقول اللهم افتر لي ما يهون  
 او لا يضر من كذا وكذا بقلبه ولسانه ٢٥٢

اي لا يشاء ان يرهق فاعلم ان  
 يقول اللهم افتر لي ما يهون  
 او لا يضر من كذا وكذا بقلبه ولسانه ٢٥٢



الوقت والافضل خير ويبقى ان يصحب رفيقا موافقا صالحا لا  
نفسا ساء قبل ذلك لئلا يكره ويبغض ويحتمل وكونه عالما بالمناسك  
وعنه ما وقربا او صدقا او ذي وان يحرم كل منهما على رضا الآخر في جميع  
سفره وعلى احتمال اذاه وجفاء ويقتدله الفضل والحرمة فان عجز  
تجمل المفارقة ان لم يغيب على الطريق وقعا محظورا <sup>او حيا</sup> ان غلب  
ذلك الا ان اردت المفارقة المحظرة اعظم كضمان عذبه العاقر عن  
المشي والركوب في غير محل فمتنع وان لا يصحب الا من لا يذنب او مثله  
قال سفيان <sup>ابن عيينه</sup> في الحديث من اكره منك ما لا فانك ان ساوت في النفقة  
امره بك وان تفضل عليك استذل لك ويبغض لما اراد الركوب ان  
يحبسه بشرا وهو افضل الا لعذر او كراهية الذمة ثم المعاني والابل  
افضل وكذا القوي الموطى اي لمن الظفر بالنسبة اليه ويجوز ركوب  
الضعيف المطبق من غير ضرر ويجب في الاستيذان بطيخ الجاهل على  
جميع ما يربطه به ويسترضيه عليه حيث لا سوط كحل ارطال مغلوقة من  
حبس مغلوقة ولا عذر بالعرف لانه مضطرب <sup>او يروى</sup> ان رجلا سال عبدا  
الله بن المبارك هل كتاب رسالة فقال حق استأذن اجماله واجتنب  
الحج على الرجل والقبيل دون الحمل كالمودج لما قد راعى ذلك بلا مشقة  
لا تحمل عادة وان لم يلق به فبكره ركوب كالحمل بلا حاجة وقيل  
لا يلبس به ويستأجل للعاجز بان تترك المشقة المذكورة لضعف  
او علة او غير ذلك والركوب وعلى الضعيف وغير الموطى في الحج والعمرة  
الا ما استثنى كالتحج ودخول مكة افضل وكره ركوب جلاثة في السفر  
والاقامة بلا حائل بين وبين ظهرها غير ثوب المتصل به مادام عمرها

متغير أربع الخبيث الذي أكلته ولو غلبته وكذا الكلب المأكولة وسر بسنها  
قبل زوال الترحيب وينبغي أن يكثر السهر ليلاً وسراً أن يصلي إذا أراد فراق ما  
نزل فيه حضراً أو سفيراً وأن تعدد ركعتين بنية سنة فراق المنزل بسورة  
الأخلاص وقيل بقرئش والأخلاص وقيل بالمعوذتين قال ابن حجر وينبغي  
اجتماع بقراءة الأولى لابلأى ثم الكافرون ثم قل أعوذ برب الفلق وفي الثانية  
قل هو الله أحد ثم قل أعوذ برب الناس ثم بعد صلاة بقرآنة الكرسي  
ولابد أن يقرأ فاتحة ما كان من كل سورة وحسب أن يقول اللهم بك  
استعين وعليك اتوكل اللهم ذل لي صعوبة أمري وسهّل عليّ مفقدي  
سفرى وارزقني من الخير أكثر ما أطلب وأصرف عني كل شر استرح لي صديقي  
وبشري أمري ونور قلبي اللهم إلى استخفطك واستودعك نفسي ودينى  
وأهلى وأقاربي وكلما نعمت به علىّ وعلى عيلى من أهلى ودينى فاحفظها جميعاً  
من كل سوء يا كريم ثم يصلى أربع ركعات بعد شد ثياب السفر  
بقراءة كل الأخلاص كما في الحديث ويقول بعد صلاة اللهم إلى أقرب  
إليك بهما فاحفظني بهما في أهلى وعالى فإذا انقضى من جلوسه قال اللهم  
بك انتشرت والبك توجرت وبك اعتصمت انت تقى ورجأت اللهم  
أكفنى ما أشتى وما لا أشتى وما أنت أعلم به منى اللهم زدنى التقوى  
واعزنى ذنبى ووجهنى إلى خير حيث ما توجرت وبقراءة الكافرون والنصر  
والأخلاص والمعوذتين **وفي الحديث** قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
أحب يا حبيب إذا خرجت في سفر أن يكون أمثلاً أحبابك سبعة وأكثرهم زاداً  
فقلت نعم يا بى أنت وأخي قال فأقرأ هذه السور الخمس قل بها إليها الكافرون  
وإذا جاء نصر الله وقل هو الله أحد وقل أعوذ برب الفلق وقل أعوذ برب الناس

في الجاهات الاربع ثلاثا ويقدم اليها  
 لانهم صم بالشمعي فم لا لا لا وبشر  
 في الباني في لا الي الجاه وكذا يقال  
 ايهم سدا ومن خلف وجعلنا من ياه  
 انهم صم فم لا لا ولا وبشر  
 لا لا لا وبشر فم لا لا ولا وبشر  
 والانه ان اسقطنا عيشا وانك البنا  
 في اقطار السموات ان تقفوا  
 فانقذوا لا لا لا او الارض



منه يستر

وافتح كل سورة بسم الله الرحمن الرحيم واختم قرائتك بها قال جيب كنت غنيا كثر المال فكننت من علمي ما في رسول الله صلى الله عليه وسلم وقرأت بهن الكون من احسنهم هيئة والكثير من رفاقي ارجع في سفري فاذا خرج وكلمت منزل اتفر قال اللهم اني اعوذ بك ان اخل او اقبل او اقبل او ازل او اظلم او اظلم او اجهل او يجهل علي بسم الله توكلت على الله لا حول ولا قوة الا بالله اللهم بك اصول اى اقدر بك اهل اى احرى وبك اسما **وسن** ان يوقى معارفه فينبى الهم ويسم عليهم ويصالحهم لان المفارق انب بالتوديع بخلاف القادم فالانسان ان يوقى اليه ويغنى بالسلامة ويقوت كل من المتوادعين لا حزن استوى الله دينه واحسانه وفوائده عملك ويقوت لانه لا يملك من خلفه استودعكم الله الذي لا يضيع ودائعه ويقال له رددك الله التقوى وغفر ذنبك وبسرك خير حيث ما كنت فان قال المسافر او منى قال له عليك بتقوى الله ويقوت الله اكبر على كل شئ قال اى مكان عال فاذا ولى المسافر سنة للمقيم ان يقوت الله الطول البعد اى قرب بطي الارض ويون عليه السفرى شقة ويطلب من المسافر الدعاء ويتبعه بالمشي معه **وسن** ان يجنب السفر يوم الخميس فالانسان فالتبت وان يكثر ولا يكثر السفر ليلة الجمعة وان قصد الفزار منها **ويجوز** بعد مجزئها على من لزمته مالم يحسن ضرر بالقطر عند رفقته او مكنه في نحر طريقه وكبر رعايته منازل القبر لانه من الطيرة المني عنهما تكون القبر في العقب فلا يكره السفر في يوم موافق لذلك وان يتصدق بشئ عند خروجه كالحام كل حاجة يريد بها وان يبدأ برجله اليمنى في الركوب وان يركب في الشق الايمن اذا عاد له نحو ولده والافيتنا وبافيه وان

اخرى في سفر ناكوه ابدى هبة واطم رادوا فخرت ٣

بسمي اذا شمع في الركوب كما اذا وضع رجله في الركاب فاذا استقر على ظهر الدابة من اصبعة وقال الحمد لله سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرين والى ربنا المنقلبون ثم الحمد لله ثلثا ثم اخى الله اكبر ثلثا ثم لا اله الا الله مرة ثم سبحانك اني ظلمت نفسي فاغفر لي انه لا يغفر الذنوب الا انت الحمد لله الذي حملنا في البر والبحر ورزقنا من الطيبات وفضلنا على كثير مما خلقنا تفضيلا اللهم انا نسئلك في سفرنا هذا البر والتقوى ومن العمل ما تحب وترضى اللهم يوق علينا سفرنا واطوعنا بقدره اللهم انت الصبيح في السفر والخليفة في الابل والمال اللهم صلنا نغو ذبك من غناء السفرى شدة وكابة المنظر اى تغيب النفس من كل شئ يعقب النظر اليه الحزن وكوة وسق المنقلب في الابل والمال والولد اى سوء الانقلاب من السفر بان يرى فيهم ما يسوءه من فقد شئ او اقامة بعضهم على المعصية ومن اكثر بعد الكور اى النقص بعد الزيادة ومن دعوة المظلوم فان عثر او عثرت به وابتد فليقل بسم الله واذا سار في المفارقة حمد الله وسبح وكبر واذا علا مرتفعا كبر ثلاثا والاولى ما ذكر في كيفية العبد واذا سبط في مخفضا وعطرها وكوثر ما سجد ثلاثا واذا استفرغ على او قال الله اكبر لا اله الا الله وحده لا شريك له الخ وتكره المبالغة في رفع الصوت في كل ذكر نذير اجهر فيه والاولى تقديم هذا الزل على الصلاة مع سعة الوقت لانه من الاحسان للذات الا في المزدلف كما سباني ويسئ ان ينزل عنها عدوة وعشبة وعند غيبه لم يطرد عرفا بالتزول عندها ولا يخط في ستاجرة ومعاذ او عند وقف طاله الا لعذر **ويجب** نزول اذا طرد عرفا دكر به ولا سطر بينهما اذا ذكر قولى لا حول الا لى في ثمة عداوت



متأجرة ومعاردة لم يظننا رضا مالكمها عند العقبات فان شئ مني اتبع  
**ويجب** ترك ما يضرها من شئ حمل عليها وجفج لا تطبقه ومنع اجمال من  
 ذلك ولا يفسد بنوم عليها ان قلتموها او كان له حاجة كغلبة واذا نام في غير  
 المعتاد الغالب للمساكين فلامرهم منه ولا يضره النعاس ولا يابس  
 بارد في الهاقته ان ملكها او ظن رضا مالكمها والمالك الحق بمقدمتها وان  
 تقدمت غيره **وبين** ان ركاب غلامه والمنقطع وسن ان يتجنب سبيها  
 وهو ان لا يبتلى فان افرق فيه بان لم يجد له مساعدا ان ضره او كان  
 من مال من لم يظن رضاه **واذا** انفلت وابتدأ اذن فليناد يا عباد الله  
 اتسوا ثلاثا **واذا** استصحبوا بته اذن في اذنيها وقد فيها ثلاثا  
 افغمة من الله بهفون الآية وكذا الرقيق **واذا** ضل او اراد غونا وهو  
 بارض ليد بها قال يا عباد الله اعينوني ثلاثا فاكثر ما دام يحتاج  
 لذلك **واذا** خرج من المشي بغلاة فقال عباد الله رحمكم الله **وما** جرب  
 لوجدان الضالكة يا جامع الناس ليوم لا ريب فيه ان الله لا يخلف  
 الميعاد اجمع بيني وبين كذا **واذا** ركب سفينة فامان من الغرق ان يقول  
 بسم الله مجربها ورضيها الآية سبحان الله سخر لنا هذا وما كنا له  
 مقريننا الا بئس وما قدره الله فوق قدرنا والارض جميعا قبضته يوم  
 القيمة الآية **واذا** ارادى بلدا ولوسيلة مكة او منزلا وان لم يزل التزول  
 فيه قال رب انزلني منزلا مباركا وانت خير المنزلين رب ادخلني مدخل  
 صدق واخرجني مخرج صدق الى نصير الله رب السموات  
 السبع وما اظللنا ورب الارضين السبع وما اقللنا ورب السحابين  
 وما اخللنا ورب الرياح وما اذرينا فان استملك خير لنا القرية

ان يقرأ في وقتها  
 ويقيم في الاخرى كما في المولد  
 م

اي شرفه عليه ورتبه  
 فكانت القيت تظلمت عليه  
 م

وغير

وغير انماها وغير ما فيها ونعوذ بك من شرها وشر اهلها وشر ما فيها  
**و** عند ما يريد ان يدخلها الله برك لنا فيها ثلاث مرات اللهم  
 ارزقنا حيا منا وجبنا الى اهلها وجب صا الى اهلها النبي **واذا** اخاف  
 اهلا قرا لا يلاف قريش وقال اللهم انا نجعلك في محرة ونعوذ بك  
 من شره اللهم رب السموات السبع ورب العرش العظيم كن لي جارا مني  
 شريفا لا وسرا جانا والانس واعوانهم واتباعهم عز جارك وجل  
 ثناؤك ولا اله غيرك **واذا** تقولت الغيلان اي تكونت الشياطين اذن  
**واذا** انزل منزلا قال اعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق وان قال  
 صباحا ومساء فانه لا يضره شئ كالعين حتى يرتحل **و** يحفظ خطا عدله  
 ويقول الله ربى لا شريك له **واذا** اقبل الليل يا ارحم الراحمين وربك الله  
 اعوذ بالله من شر ما فيك وشر ما خلق فيك وشر ما يبدت عليك  
 واعوذ بالله من اسد واسوداي شخص من احمية والعقرب ومن شر  
 ساكني البلد اي اجنا ومن والدم وما ولد اي ابليس وزريره **وقت**  
 السحرا السحرا الاخر من الليل يقول ثلثا رافعا صوته سبع سبع  
 بحمد الله ونعمته **وسن** بلاية علينا وبنا صا حينا وافضل علينا عاندا  
 بالله من النار **وسن** ان يكثر من دعاء الكس في كل موطن وهو لا اله  
 الا الله العظيم اعلم لا اله الا الله رب العرش العظيم لا اله الا الله رب  
 السموات ورب الارض رب العرش الكريم يا حي يا قيوم برحمات  
 استغث **و** يكثر من ذكر الله لانه عون على المقاصد **و** في احد بيت ما ركب  
 تجل في مسير بالله وذكره اي استغلا به **الارد** في الله يملك اي جعل  
 الملك ردفه بله احمي ولا يخلو بقرى مذموم ونحو المارد في

ان يقرأ في وقتها  
 ويقيم في الاخرى كما في المولد  
 م

ان اعوذ بالله  
 مقام المصدر  
 م



الله بسبب ان جعل الشيطان رذفة بعد الفقر واذا رجع ايون  
 تايون لربنا حامدون اللهم اجعل لنا بها قرارا ورزقا حسنا ويقال  
 للقادم من الشرف الحمد لله الذي سلمك واحمد لله الذي جمع الشمل بك  
 او قبل الله محمدا وعرفه نيك واخلف نفقتك ويسن للمسافر ان  
 يتجنب الخاصة والمراعاة في الطريق وعلى الماء ان امكنه والا فليأمنهم غيره  
 باختياره وكان يمكنه الترفع عنه او الوقوف حتى يهرق لم يخش انقطاعا  
 من ذلك فهو كالصالح في فعله المزعوم بالافخ فالافخ لا بالا على  
 الا ان تعين فان زحمه بغير اختياره بان زحم ايضا فان امكنه دفعه فله  
 الموضوع في بطنها سبق فتركه فهو كالصالح ايضا بالتقصير بترك الدفع  
 فيه فعمل المرحوم بما ذكر كذلك وان لم يمكنه دفعه فكذلك على كفاية  
 فان خاف كل على نفسه المعصومة وكان احد خوفين مطلقا والآخر  
 متيقنا قدم المفقود المتبقية وان استويا جاز الدفع ونذبت الاستسلاع  
 او خاف كل على ماله قدم القمام المحترمة ثم ما يتبع خوفه على ما قلنا  
 ثم ان استويا قدم المحترمة ماله العبد كود بعة عنده او ما يعلق  
 به حق كماله المرحوم وان خاف احد على نفسه والآخر على ماله  
 وجب وقاية النفس بالماله فان امكنه الثاني الوقوف حتى تنقضي المزاومة  
 بان لم يخش منه فوات النفس او الماله وجب ولا يخفى حكم الثالث  
 والرابع وهكذا تمام **وسن** ان يجنب نفسه كعبه ولعنة  
 دواب وضربها على وجهها فذلك حرام كوسم الوجع ويجوز ضربه  
 ان لم يمكنه العدو الى غيره وخشي على خوفه وكل وكل لفظا  
 قبيح كان يهر انسانا او بهيمة ضيعها لكونه حرجي بلا زاد ولا راحلة

انهم ذكروا في الجناية اي  
 بالكلية على النفس تقتل وكذا المكرة  
 ان يفسد الماء على الاكل من هذه المكرة  
 دفعه زاحم فان دفعه فعله وانما  
 الشا في فضله ما حصله فلهما  
 الدافع ان لا فعل للمرحوم في تركه  
 على مقتضاه ١٠١

بسم الله الرحمن الرحيم

بل بواسطه بما تيسر ويرده ردا جميلا ويدعوا له لئلا ان زاد الحاحه  
 على ذلك ولم يندفع باللفظ جاز نهرا بعد لاسم فيه ولا اثم نحو لا يجوز  
 لك ذلك فعليه ان يحاكك **وسن** ان يتجنب سوا خلق مع خدمته  
 من اهل دار وارقاء وغيرهم **وسن** ان يهرق في سفره مع اثنين غيره فاكتر  
 وكراهة فلا فدا الا ان استوش من الناس واستأثر بها الله في كثير من  
 اوقاته والا اذا احتاج السفر لم يجد من يسافر معه وان يسافر في  
 جادة الطريق اي الواسعة المسلوكة وان لا ينقطع عن الرفقة وان  
 لا ينأى بعيدا عن الطريق وان يتأوى بها احداست وان لا يتفرقا عند  
 النزول وان يوتر الثلثة فاكثر اقلهم رأيا ثم اقلهم **وسن** ذلك  
 ان كان في الركب امير ويطيعونه وهو باق امر وفيه مما فيه مصلحة ولو  
 دينوية ولم يخالف الشرع ولا يجوز عزله بغير حجة ولا يحكم بينهم  
 في الامانة والاموال اذا لم يحكموها فيها ولا يغزوا اذا امر في سفر طويل  
 باقامة تمنع الترفه او بوصول مبدأ السفر وفي قصر بوصول المقصد  
**وسن** استصحابا كلب وان تقع الاحاسنة او جريسة وان تقع لدفع الزهوم  
 اذ ملائكة الرحمة والبركة لا تصحب فاعله **وسن** ان يهرق في سفره  
 اني ابي اليك ما فعل هؤلاء فلا تخشني حجة ملائكتك وبركتهم  
 لم يحرم منظم وكذا ما انكر ذلك بقلبه ولم يقله **وسن** نزول في الطريق  
**وسن** ان يكر من اكل اذ فيه تسهيل وتنظيف وان يكر من الدعاء  
 في جميع سفره سائرا وما كذا لنفسه ولما يجب وسائر المسلمين بالانتم  
 دنيا واخرى فان دعاءه مستجاب وان يديم التطهير والنوم عليه  
 ولو بتقليد الامام الجعفي في صحة التيمم مع القدرة على الماء فيما لا يوقف

يجنب

ويجنب نفسه في الاشياء قيا  
 ١٠١

المؤمن



على طهر كالذكر والنوم والاولى ان يتوسد ذراعه اليمين ان اشبع  
 الوقت والاصب ذراعه ووضع راسه على كفه **ويسن** عند ارادته  
 ان يتعوذ بالله ويستودعه نفسه وماله وبقرايات الحمد والى  
 ثلاث وثلاثون اول البقرة الى المفلحون وآية الكرسي الى خالدون والله  
 ما في السموات الى اخر البقرة وان ركب الله الذي الى قريب من الحسين  
 وقل ادعوا الله الى ارضها واول الصافات الى لارب ويا معشر اجنا  
 الى تنصرون ولو انزلنا هذا القرآن الى اخرها والله تعالى جد ربنا  
 الى سبطا **وسن** ان يستحب صفة في سفره كتابا جامعاً للفتاوى

للسنة

لمقاصد السنة وان يكثر مطالعته ليتحققها على وجهها اذ يجوز نقل  
 المسائل والفتوى بها ان كانت من الكتب المعتمدة وكذا استنباطها  
 لمؤلفيها وان لم يتصل سنة لنا قل بهم وسن ذلك سنة التفتة او تعدد  
 بحيث يغلب على الظن صحتها والمعتمد ما اتفق عليه الشبان الذين هم على  
 واليهاب ابن حجر ان لم يجمع متعقبوا كلاما على انه سهوهم ما رجع  
 الرضا في النهاية ثم ما رجع ابن حجر في التحفة وان خالفوا الاكثرهما ثم ما اعتمد  
 المتأخرون فان لم يوجد له ترجيح فلا بد من مزبده فخص حتى يغلب  
 على الظن انه المذهب وبعضهم قدم ابن حجر على الرضا وبعضهم  
 قال بالتحسين بينهما وبعضهم قال بالتحسين بينهما واما في حجات المتأخرين  
 ويتعين تعلم المناسبة مما شخ على من يلتبس عليه فهمها وهذا أكد  
 مما مر لان كثيرا مما يحمل به بقلة عوام مكة فيرجع بعينهم لاجل لاه  
 ببعضه كان السنة او بعض واجبات كرمي جنة العقبة **فصل**  
 لاجب كل من اخرج والحق على الامانة باصل الشئ الامرة على سبيل وان

فصل

ارند بعد ما تم اسلم وفرض كفاية كل سنة ولا يتحقق بفعل غير مكلف  
 وسنة ما الارقاء والقيان والمجانين ويطلب تكرار العروة في سائر السنة  
 لانه صلى الله عليه وسلم اعتمر في عام مرتين وبناك في رمضان واشهر  
 الحج الا يوم عرفه والعبد والتشريق لان الافضل فعل الحج فيها كما في الفتح  
**ويتكر** وجوبها بنذر وافسار تطوع وجوب اذا انما يتراخ بشرط  
 العزم على الفعل بعد وان لا يتضييق بنذر او خوف تلف مال او غضب  
 بقول طبيب عدل او معرفة نفسه او يكون ما قضاه عما افسده فله  
 لذاته بنفسه او نائية ان يؤخرها بعد سنة الامكان ومتى افسد  
 فمات تبين فسقة من اخر سني الامكان اي من وقت لو ذهب فيه بالحج  
 يتركه الى الموت فيرد عليه وما قضى به سنة لها خمس مرات صحة مطلق  
 وصحة مبشرة ووقع عن نذرا وعنا سنة الاسلام وجوب وكل  
 مرتبة شروط صحتهما المطلقة الاسلام ولو تبعاً فيصح احرام ولو  
 ما صغيره ثم وجب عليه احضاره للاعمال ومنعه من محرمات الاحرام  
 كتجريد صبي عن المخط قبل الاحرام عنه يعني ان لو لم يكن من اب محرم فوصي  
 ففاض وفهمه ولو بما ذونه وان لم يؤدي الولى نسكه او كان محرماً الاخر  
 بحج او عمر او بها عن صغيره ولو مميلاً وانما استرط في الاجران يكون  
 حلالاً حج عن نفسه لانه المبشر بخلاف ما سنا لان الولى يحضر مؤلثة  
 للاعمال بنفسه او نائية والمجنون كالصبي وكو طرا جنونه بعد البلوغ و  
 وكذا المصغر عليه ان لم يبلغ زوال اعماه عن ذنب والا فلا يصح الاحرام عنه  
 ولا يصح عما كافر اصل او مرتدة اذا اعتقد الصبي المسلم تبعاً للكفر فلا  
 يؤثر في بطلان نسكه ان طرأ على الاحرام والآثر وسنة الصوم والوقوف

الوديع عن مطلقه عن المباشرة وعن  
 الوديع عن فرض الاسلام وعن



بجلائق الصلاة واليتم فيبطلها مطلقا وليسد القنا الصغير والمجنون  
 ان يحرم عنه ايضا بجلائق البالغ فليس له ان يحرم عنه وان اذن له  
 الترفيق فيحرم بنفسه ولو بلا اذن سيده وان كان له تخليص  
 والبعض الصغير يحرم عنه السيد والولي بان ياتيا بالصيغة معا او ياد  
 احدهما للآخر ليكفي ان احدهما عن جملة البغضة بالولاية والباقي بالوكالة  
 او بوكلا اجنبيا او ياذن له ان كان ممثرا فلا يحرم احدهما وان كانت  
 مهاباة اذ لا دخل لها في الاكساب وما يتبعها كزكوة الفطر لان طهرها  
 بما تلتزمه النفقة والصغير المشترك يحرم عنه ما يكون او ياذن له  
 ان كان ممثرا وولي السيد ياذن لقنه او يحرم عنه حيث جاز ان يحاجه  
 ويكتب للصبي ثواب ما عمله او عمل به وله من الطاعات كما افاده الخبر  
 ولا يكتب عليه معصية اجماعا كما في التحفة وخرج بولي المال عنه كالاخ  
 والعم والام ويجد في حياة الاب حيث لا مانع فلا يحرم عمما ذكر وصفه  
 اهرام نحو الولي عند موته ان ينوي جعله محرما فيصير المولى محرما بمجرد  
 ذلك وان بعدت المسافة بينهما وعليه احضاره للاعمال وبنابته  
 عنه فيما يحرم عنه فان لم يحضره ترتب عليه ما يترتب على مفاته ان اذنيغ  
 منه وبفسد حج جماع بفسد حج بالغ ففي الجموع عند الدارمي لو فات  
 الصبي حج فان بلغ قبل الفوات فعليه حجة واحدة تجزئه عن حجة الاسلام  
 والفقهاء او بعد لزمه حجتان حجة للفوات وحجة للاسلام  
 ويبدأ بحجة الاسلام ولو افسد الحرة البالغ قبل الوقوف فحجته فاته  
 اجزائه واحدة عن حجة الاسلام والفوات والقضاء وعليه فدية  
 للافساد واخرى للفوات كذا ذكره في الاخذ والتهام وقال في الفقه

ويفسد

بالنحو

وبفسد حج فيه جماع بفسد حج البالغ ويجزئه قضاءه في الصبا فان بلغ  
 في الفاسد قبل فوت الوقت اجزائه وقضاه عن حجة الاسلام او بعد  
 انصرف القضاء اليها لكان يبق عليه القضاء انتهى **والولي** ان يدفعه لما  
 يحضره المناصلة فيقطع نحو الولي او نائبه بعد طوافه عن نفسه بغير المهر  
 بشرط سترها وطهارتها ما يجب واكدت في موضع الولي وينوي عنه  
 ويصل عنه ركعتي الطواف والاهرام ويسعى به بعد سعيه عن نفسه  
 ولو اركبه دابة اشترط كون الولي سائقا او قائدا وحجته عرفه و  
 المزدلف ومضى بجملات ويناوله الا يجده بعد رميه عن نفسه ليرميها  
 ان قدره الا اخذ بها منه ورمى عنه والسنة ان يأخذ بيده ويرمي بها فلا  
 ينفى ان يرمى الولي قبل نفسه بل يقع لهما ولا ان يستقل بالرمي بنفسه  
 من غير مناداة **والمهر** ينظر في ما يقع ويحضر المواقف ويرمي الا يجمل  
 بنفسه **وغرم** الولي واجبا باحرام كدم قدان او تمتع او فوات  
 وكفدية شئ مما يحطه راقته ان كان ممثرا وتعمد نحو السيد والقطب  
 او حلقا او قتل صبيدا ولو سهر او جاسلا معدورا **نعم** ان طهر  
 او البسه اجنبه فعلى الاجنبه وبضمنها المهر الصبيد ان لم يكن محرما وكان  
 في احكامهم غير ان يدخله الولي بان كان من اهله او دخل بلا اذن  
 الولي والافا لغذيه على الولي اما غير المهر فلا فدية في ارتكابه  
 على احد **وتعذر** الولي من زيادة نفقة بسبب التفريط وقيل  
 صهر ربه محرما قال في التحفة ويلزم الولي كل دم لزم المولى وما زاد  
 على مؤنته في كسره وموته وقضاء ما افسد يجمعه **واستوجب**  
 ابن حجر حكمة الفقه ان المراد بالحضر المحل المقوم فيه حاله التفريط

والولي ان يدفعه لما يحضره المناصلة فيقطع نحو الولي او نائبه بعد طوافه عن نفسه بغير المهر بشرط سترها وطهارتها ما يجب واكدت في موضع الولي وينوي عنه ويصل عنه ركعتي الطواف والاهرام ويسعى به بعد سعيه عن نفسه ولو اركبه دابة اشترط كون الولي سائقا او قائدا وحجته عرفه والمزدلف ومضى بجملات ويناوله الا يجده بعد رميه عن نفسه ليرميها ان قدره الا اخذ بها منه ورمى عنه والسنة ان يأخذ بيده ويرمي بها فلا ينفى ان يرمى الولي قبل نفسه بل يقع لهما ولا ان يستقل بالرمي بنفسه من غير مناداة والمهر ينظر في ما يقع ويحضر المواقف ويرمي الا يجمل بنفسه وغرم الولي واجبا باحرام كدم قدان او تمتع او فوات وكفدية شئ مما يحطه راقته ان كان ممثرا وتعمد نحو السيد والقطب او حلقا او قتل صبيدا ولو سهر او جاسلا معدورا نعم ان طهر او البسه اجنبه فعلى الاجنبه وبضمنها المهر الصبيد ان لم يكن محرما وكان في احكامهم غير ان يدخله الولي بان كان من اهله او دخل بلا اذن الولي والافا لغذيه على الولي اما غير المهر فلا فدية في ارتكابه على احد وتعذر الولي من زيادة نفقة بسبب التفريط وقيل صهر ربه محرما قال في التحفة ويلزم الولي كل دم لزم المولى وما زاد على مؤنته في كسره وموته وقضاء ما افسد يجمعه واستوجب ابن حجر حكمة الفقه ان المراد بالحضر المحل المقوم فيه حاله التفريط







عنس لا اذامات مرقد فلا يقضيان عنه والكافر الاصلي مخاطب بها فقط.  
 عقاب لامطالبة في الدنيا فان اسلم وهو مفسد بعد استطاعته في الكفر  
 فلا انزلها ومما لم يأت بسنة الاسلام وان لم يجب عليه لا يقع منه  
 غيره وكذا القضاء والنذر في مرتبة على هذا الترتيب فلو اجتمع على  
 شخص حجة الاسلام ونذر وقضاء بان افسد نسكه ناقضا وكمل  
 قبل القضاء ونذر ثم حج او اعتمر وقع ما اتى به او لا عن فرض الاسلام  
 وان نوى غيرها لاصالة ثم ما اتى به بعد ذلك يقع عنها القضاء وان نوى  
 غيره لو هو به باطل الشرع ولا يجزئ عنها النذر لكونه تدارك لما فسد  
 منها اني به يقع نذرا ولو نواه نقلا لعدم افساده في حال كماله  
 وقعت الحجة الواحدة عن فرضه وقضائه وكذا عما نذر ان عنها سنة  
 وحج فيها لانهم قالوا اذا نذر من عليه حجة الاسلام ان حج هذه السنة  
 او سنة كذا فاذا حج فيها حصل فان لم يحج فيها ولم يعين النذر كعلي  
 حج وقع ما اتى به عن حجة الاسلام فله عليه ان حج للنذر ايضا **وتجيزا**  
 ما اتى بسنة الاسلام ولم يكن عليه قضاء ولا نذر بهما ان يتطوع او حج  
 عنها غيره حتى لو اهرم اجبر تطوعا لم ينصرف الى حجة الاجرة وان استعنت  
 عليه تلك السنة لان وجوبها عليه لا يرجع الى نفس الحج **ولو اهرم**  
 الاجير فوقف قائم صرفه لا يجوز قبل الشروع في العمل وقع عن نفسه ويقع  
 ان يقرن ببعض هذه الحجة ببعض عما ثبت او مفضوب كما لو ادى  
 اثنان عنه بالنابة حجة الاسلام او القضاء والنذر في سنة بنيابة  
 ففعلت عنها لا اثني اواذى عنه خمسة في سنة اهدم حجة الاسلام  
 وآخر قضاء وآخر نذرا وآخرها الزم حج استوجبه عليه اجلة ذمة

واخر

واخر تطوعا كل واحد ادى واحدة صح ولو حج حج الفرض ثم نذر ان حج العام  
 الثالث جاز ان حج عنها غيره على الاقبح وان يتطوع في العام الثاني ولما  
 عليه عمرة الاسلام فقط ان حج تطوعا وعكسه **وينصرف** اهرام اجير  
 الحج واجب عما استاجر به الى حج نذره الاجير قبل الوقوف واحرام يتطوع  
 عما نفسه الحج نذره قبل الوقوف لتقدم الفرض على التطوع وفرض الشخص  
 على فرض غيره اما لو نذر احدهما حج بعد الوقوف فلا ينصرف الى النذر الا بانه  
 بعظم اركان ما نواه وقياسا بما رآه لو امكنه الغزو اليه وعاد انصرف للنذر  
 كما في الفتح والامداد وشرح العباب خلافا لما في المختصر **وان نذر راحة**  
 قبل فداي طارفا وقعت عمرة عما نذره بخلاف ما اذا نذر ذلك بعد  
 الطوان كما في الامداد **نعم** الاوجه ان السعي هنا في الحج لا يجب اعادته  
 لوقوعه في حال الكمال بخلافه فيما مر كما في سعي المازن **ولو نذر الف**  
 حجة لم يقدر نذره فاذا مات حج عن المفضوب الف حجة من تركته وكذا  
 عما غيره كما ظاهر كلام الفقهاء ومضى عليه الاذرعى لكن المعتمد في الوقوف  
 وشرح العباب وحاشية الفتح من انه لا حج عن غير المفضوب الا ما امكن  
 منه حيا ان لم يقدر وسقط الباق ولا يمكن في السنة الآخرة وان قرأ  
 اجيرا استوجر لاحد النسكين كان استوجر حج وعليه عمرة او عكسه ووقف  
 باحدهما نفسه وبالاخر المستاجر وقوله لا المستاجر كما في الفتح  
 وقال في المجموع وقوله المستاجر ان كان متاعا عليه النسيان لجواز الحج و  
 الاعتبار عما الميت مما غيره وصيته ولا اذن وارث فان كان على الميت اهدما  
 اوليس عليه شيء وقوله لا يجزئ كذا في شرح الايضاح وعكسه كما لو كان المستاجر  
 حيا مفضوبا او نواه جميعا المستاجر المفضوب لان نسكي القران لا يفرقا

اي ان كان النذر في الصحة وان كان في مرض الموت  
 فن السنت ٩١ ٩٢



لا اتحاد الاقدام ولا يمكن صرف مال يامر به المستاجر اليه كذا في القح قال  
 في الامداد وقضته انه لو كان حج واعتبر عن نفسه ونوى باحدهما نفسه  
 وقعار وليس بعيدا وان لو استاجر جردن واحدا اهداهما للحج والآخر  
 للعبة او اخره بذلك ففقر بينهما وقعاده وبه صحح الشيخان ولو استاجر  
 في الذقة ليحج عنهما او امره به واحرم عنهما صرفة لما شاء منهما  
 قبل التلبس بشئ من افعال النسك ذكره في المجموع **والاستطاعة**  
 نوعان استطاعة مبطنة واستطاعة اناية الغير **فالأولى** هي الاستطاعة  
 بالنفس وشروطها سبعة وتكون بالنسبة الى من يقدر على حرق العادة فلا يكف  
 ولي قطع المسافة البعيدة في ساعة ولا القصر عما نحو الزاد ولا الاختفاء  
 عما كف الصديق **نعم** لو فعل ذلك كرامة ترتب عليه حكمه **أحد** وهو  
 مؤن السفر كزاد واوعيه ولو سفره واجرة خفارة ذهابا وايابا وان لم يكن  
 له ببلده اهل وعشرة فاذا اودع من حرسه حيث يأمن معه ظنا لزم له التحج  
 باجرة المثل لا بازيد وان قل والمرأة كالمثل هذا الا ان قصر سفره بان كان  
 دون مرحلتين مما مكة وكان يكسب في اول يوم من ايام سفره قدرا يفي  
 بايام الحج وهي ما بين ذوال سابع ذى الحجة وذوال كالث عشر لما لم ينفر  
 النفر الاول والاقل ذوال الثاني عشر وبعتبر في العدة كفاية زمن اعمالها  
 وهو نصف يوم مع مؤنة سفره **وثانيها** وجود من بينه وبين مكة مرحلة  
 ولو قرب من عرفه او دونهما وضعف عما المشي كان يناله به **مبيح** يتم راحلة  
 اي كل ما يصالح للركوب عليه بالنسبة لطريقه الذي يسلكه ولو نحو بغل وبقر  
 وحمار وان لم يلق به ركوب كما قال ابن حجر في التلخعة وقال القسسي الترملي  
 وابن حجر عنهما الا انهما لا يبدان تكون لائقة به بان يقدر عليها شيئا او كرا

في الاستطاعة المبطنة والناية الغير

في الاستطاعة المبطنة والناية الغير

في الاستطاعة المبطنة والناية الغير

في الاستطاعة المبطنة والناية الغير

في الاستطاعة المبطنة والناية الغير

بمنه مثل او اجرة لا بازيد وان قل او بوصية له او لغيره التحمل او وقف عليه  
 لا يثبت وكومن الامام الا ان اعطاه مما بيت المال حيث جاز ولا زكوة  
 قدرة كذلك على شئ يحل لرجل استند ضربه بالراحلة وهو يسبح التيمم كما  
 في الامداد والتمناه وقال في التحفة حال التحمل عادة وتغير مطلقا وان  
 اعتاد كساة الاعراب وعلى عدلي يجلس في الشق الآخر وان قدر على حال  
 المحمل بشرط ان لا يكون فاسقا ولا مشهورا بنحو خلاعة او مجنون وهو عدم  
 اجماعه في فعله ولا شدة العداوة له وان لا يكون له نحو برص وان يوافق  
 على الركوب بهن المحملين اذ انزل لقضاء حاجة قاله الزبلي **نعم** من لاق  
 به نحو يهودي كما متعته لم يحجبها معه سهلت معادلتها به لا يحتاج الى عدل  
 فان لحقه بالمحمل شدة اعتدته اعتبر في حقه تحلة كالسقي في تحفة فريه  
 حمله رجاله وحمل على منق اذ مني أصا من قصره وان كان بينه وبين عرفه  
 مرحلتان وقوى المشي بان لم تحصل له مسقة يتبع التيمم فلا يعتبر في حقه  
 الراجلة وما يتعلق بها الا المدة **واما** القادر عليه في سفر القصر فستن  
 له ولو امره لم يحجب عليها فتنة في المشي بوجه ان كانت في الغرض ما لم يقول  
 على السؤال والاكراه ولعصية المرأة كالوصي واحكام من غيرها مما هي تطوع  
 للحج تامة وفرض ان قوتها شرط كون المؤنة وغيرها فاضلها عند خروج  
 قافلته عما مؤنة عياله ذهابا وايابا فتمثلت اعفان الباب ومثا دواء  
 واجرة طبيب وكو حاجة غيره ومملوك يقبض العرف اليه قاله في الفتح  
 فترك كل المؤن او يترك ثقت بصرفها مما مال حاضر او يطلق الزوجة  
 قاله الزبلي اي عالم قاذن له وهي كاملة ويبيع المملوك وعناوينه ولو  
 مؤجلا وان رضى صاحبه او كان لله تعالى كذا وان نضيق عليه

في الاستطاعة المبطنة والناية الغير

في الاستطاعة المبطنة والناية الغير

في الاستطاعة المبطنة والناية الغير

في الاستطاعة المبطنة والناية الغير

في الاستطاعة المبطنة والناية الغير

في الاستطاعة المبطنة والناية الغير

في الاستطاعة المبطنة والناية الغير

في الاستطاعة المبطنة والناية الغير



الحج وما يليق به من قلبية وكذا مسكنها لائق يحتاجه ولو لم ينصب اليه غير <sup>الاب</sup>  
 امرأة متزوجة وغير من يعتاد السكنى في الربط قاله الزبدي وخادم  
 لائق يحتاجه لزمانه ومنصب وعناكب الفقيه الا ان يكون له من  
 تصنيف واحد مستحان فيبيع احدهما فلو كانت احدهما اصغر والاخرى  
 احسن او مبسوطة والاخرى وجيزة تركت له الاصح والمبسوطة ان لم يكن  
 قد رتبها والا تركت له المبسوطة والوجيزة وعناكب اجنيد وسلا  
 المحتاج اليها والم احتقره قاله الزبدي او ثمنها ما يحتاج اليه مما ذكر وعنا  
 هليلج فله بالتجربة او باخبار عندي طب حصول ما يبيع التيمم بتركها  
 لا فداها الزنا لكنا الا فضل له تقديم النكاح ان لم يتضيق الحج بخوف  
 غضب ومع ذلك يستقر في ذمته واذا مات بلا حج اثم كما قاله من خلاف  
 لو ادرك وقضى تركته لا عا ما له تجارة فنصفه ولا عا النكاح مكنت  
 والوظيفة فتركها لاجل الحج فمما فضل له عما ذكر ما يضره في مؤن  
 سفر وفي مركوب ذهابا وايابا اي اقل مدة يمكن فيها ذلك بالسفر  
 المعتاد مع اقامة معتادة وان لم يمكن له ببلده اهل يستطيع وان كان  
 في ماله سيرة وان قوت يكون اكثر ماله حراما ولا اشرافا السعة  
 في الطريق حيث لم يجاوز ثمنه مثله ثم قاله في الفقه لكنا لا تعتبر مؤن الرجوع  
 لما لا وطن له ان كان له في ايجل صنعة لائقة تقوم به او الصر المعقود  
 ومن المستطاع زوجة مكنته بسكنى ودخا واحداه وانسان مكفى  
 بيت <sup>مدرسة</sup> وكل مكنتا آخر ولها خادم اخر فبناح  
 ومما يشرع له وصنعة وذودار وعبد وامة ولو للمتع وتغاب  
 لا يليق به كل ما سبق له وقد كفاه للنسك زائد على لائق به فيصرفه

قاله الشرحاوى يقع له من كل كذا  
 شفا اذا لا فلو شفعة غائبين  
 غلط يحتاج لثابت للرافعة  
 باعنه

في النسك ومنه ثابت وان خاف غنا لكنا تقدره لثافتها افضل على ما مر  
 ومنه مكنت وجدة كفاية مؤنة ذهابا وايابا وان لم يجد عند السفر  
 كفاية نفسه لكنا لا يلزمه الا ان كان يكتب في اول يوم من ايام السفر  
 كفاية ايام الحج مع كفاية مدة ذهابه وايابه ولم يبلغ سفر مرحلتين  
 ومنه ذودها حال على مقررته او منكره به حجة كئاسد وبمها او عليه  
 القاض او امكنه الظفر بسطره فلا امر لموكله ولا اخر عليه بان يرضى ان  
 يشتري المؤنة منه به وان امتدالى وصوله مضاع ما قاله في الفقه ولو جرد  
 بعد خروج القافلة حال طرا او دونها حل <sup>حج</sup> **وثالثها** اما الطريق طنا بما  
 يليق بالسفر وان كان وحده على نفسه ويضعه ويغمره وماله فان قل  
 ولو مال تجارة خاف عليه في بلده ولو ابعده الطريقى او اوجد مؤنتها  
 فلو خاف وان امنا غيره سبعا او عدوا او رصدا او لا طريق له غيره له  
 يلزمه نسك والمان بذلك الامام او نائب للرصدى مالا كالا عراب  
 لكنا ان كانوا كفارا واطاق اخائفون مقاومتهم سن اخرجهم للنسك  
 ويقا تلونهم **ويكون** بذلك المال لهم مطلقا قبل الاخرام فليكن ركوب  
 بحر يقيما طريقا ولو لخر جدي البر وعطشه وعلبت عدا اهل البحر  
 العار قها به سلامة في ركوبه بان لا يحصل لغالب السفن عرق هذا  
 في حق الرجل وكذا المرأة ان وجدت لها محلا يتغيرل فيه عن الرجال  
 ويحرم ان قلب الفرق او استوى الامان ولو لمنا اعتاده فان فعل  
 وقد غلب الفرق وجب الرجوع مطلقا كما في الامداد والنهاية واستوى  
 الامان رجوع جواز ان كان ما اما اكثر والافلان وجد بعد حج طريقا  
 اخرى في البر فيها اذا كان له وطن يرب الرجوع اليه لاستوى اجهتين

في النسك ومنه ثابت وان خاف غنا لكنا تقدره لثافتها افضل على ما مر  
 ومنه مكنت وجدة كفاية مؤنة ذهابا وايابا وان لم يجد عند السفر  
 كفاية نفسه لكنا لا يلزمه الا ان كان يكتب في اول يوم من ايام السفر  
 كفاية ايام الحج مع كفاية مدة ذهابه وايابه ولم يبلغ سفر مرحلتين  
 ومنه ذودها حال على مقررته او منكره به حجة كئاسد وبمها او عليه  
 القاض او امكنه الظفر بسطره فلا امر لموكله ولا اخر عليه بان يرضى ان  
 يشتري المؤنة منه به وان امتدالى وصوله مضاع ما قاله في الفقه ولو جرد  
 بعد خروج القافلة حال طرا او دونها حل <sup>حج</sup> **وثالثها** اما الطريق طنا بما  
 يليق بالسفر وان كان وحده على نفسه ويضعه ويغمره وماله فان قل  
 ولو مال تجارة خاف عليه في بلده ولو ابعده الطريقى او اوجد مؤنتها  
 فلو خاف وان امنا غيره سبعا او عدوا او رصدا او لا طريق له غيره له  
 يلزمه نسك والمان بذلك الامام او نائب للرصدى مالا كالا عراب  
 لكنا ان كانوا كفارا واطاق اخائفون مقاومتهم سن اخرجهم للنسك  
 ويقا تلونهم **ويكون** بذلك المال لهم مطلقا قبل الاخرام فليكن ركوب  
 بحر يقيما طريقا ولو لخر جدي البر وعطشه وعلبت عدا اهل البحر  
 العار قها به سلامة في ركوبه بان لا يحصل لغالب السفن عرق هذا  
 في حق الرجل وكذا المرأة ان وجدت لها محلا يتغيرل فيه عن الرجال  
 ويحرم ان قلب الفرق او استوى الامان ولو لمنا اعتاده فان فعل  
 وقد غلب الفرق وجب الرجوع مطلقا كما في الامداد والنهاية واستوى  
 الامان رجوع جواز ان كان ما اما اكثر والافلان وجد بعد حج طريقا  
 اخرى في البر فيها اذا كان له وطن يرب الرجوع اليه لاستوى اجهتين

في النسك ومنه ثابت وان خاف غنا لكنا تقدره لثافتها افضل على ما مر  
 ومنه مكنت وجدة كفاية مؤنة ذهابا وايابا وان لم يجد عند السفر  
 كفاية نفسه لكنا لا يلزمه الا ان كان يكتب في اول يوم من ايام السفر  
 كفاية ايام الحج مع كفاية مدة ذهابه وايابه ولم يبلغ سفر مرحلتين  
 ومنه ذودها حال على مقررته او منكره به حجة كئاسد وبمها او عليه  
 القاض او امكنه الظفر بسطره فلا امر لموكله ولا اخر عليه بان يرضى ان  
 يشتري المؤنة منه به وان امتدالى وصوله مضاع ما قاله في الفقه ولو جرد  
 بعد خروج القافلة حال طرا او دونها حل <sup>حج</sup> **وثالثها** اما الطريق طنا بما  
 يليق بالسفر وان كان وحده على نفسه ويضعه ويغمره وماله فان قل  
 ولو مال تجارة خاف عليه في بلده ولو ابعده الطريقى او اوجد مؤنتها  
 فلو خاف وان امنا غيره سبعا او عدوا او رصدا او لا طريق له غيره له  
 يلزمه نسك والمان بذلك الامام او نائب للرصدى مالا كالا عراب  
 لكنا ان كانوا كفارا واطاق اخائفون مقاومتهم سن اخرجهم للنسك  
 ويقا تلونهم **ويكون** بذلك المال لهم مطلقا قبل الاخرام فليكن ركوب  
 بحر يقيما طريقا ولو لخر جدي البر وعطشه وعلبت عدا اهل البحر  
 العار قها به سلامة في ركوبه بان لا يحصل لغالب السفن عرق هذا  
 في حق الرجل وكذا المرأة ان وجدت لها محلا يتغيرل فيه عن الرجال  
 ويحرم ان قلب الفرق او استوى الامان ولو لمنا اعتاده فان فعل  
 وقد غلب الفرق وجب الرجوع مطلقا كما في الامداد والنهاية واستوى  
 الامان رجوع جواز ان كان ما اما اكثر والافلان وجد بعد حج طريقا  
 اخرى في البر فيها اذا كان له وطن يرب الرجوع اليه لاستوى اجهتين



في حقه قال في النهاية فان اختلفت فينبغي ان ينظر الى الموضع المخوف  
 وغيره فاذا كان عالما اقل مسافة لكنه اخوف او هو المخوف لا يلزم  
 التمايز وان كان اطول مسافة لكنه سلم وخلف المخوف وراه لزم  
 ان لا يقال اخروج عن المعصية واجب لانا نقول عارضه ما لو اثم  
 منه وهو قصد التمسك مع تضييقه عليه كما ياتي على ان لا نسلم دوما  
 المعصية بل هي في ابتداء الركوب فقط وفارق جواز تحلل عزم اطاق  
 به العبد ومطلقا بان المحرم محبوس وعليه في مضايقة الاطعام من غير خلاف  
 ركب البحر **نعم** ان كان محمرا كان كالمحصر قال في الامداد اه وقال  
 في النهاية فلا يكون كالمحصر خلافا لبعض المتأخرين اه وانما منع من  
 الرجوع مع ان الحج على التراخي لان الصورة فيما عسى العقب او احرم  
 بالتحج وضاق وقت او نذر ان يحج تلك السنة او ان مرادهم بذلك  
 استتقار الوقت قال في الامداد اه ولا خلاف في نفي التمسك من الانهال  
 العظيمة كالفرات ويجوز فحجب ركوبه مطلقا طولا وعرضا ما لم يغلب  
 على ظنه الهلاك نحو شدة مطر ورج عاصف وفي النهاية نعم يظهر  
 الحاقها بالبحر في ذم زيادتها وسدة هيجانها وغلبة الهلاك  
 فيها اذ اركبها طولا اه **ورابعها** وجود ماء وزاد وعلق دابة كما في التحفة  
 والنهاية فيما اعتد عليها من ثمنها مثل زنا ومكانا ومن جهل مانعا  
 من السفر كعدم زاد ووجود عدو ومن اصل من وجود اعداء تضييق  
 والافرج وهو ما يبين اللزوم بتبيين عدم المانع فلو ترك اخروج لظن  
 المانع فبان عدمه بتبين لزوم اخروج فيستقر التسليم في ذمته **وخامسها**  
 خروج زوج امرة ولو عجزت لمكة لا تستلزم او محرمها بنسب او رضاع او معاينة  
 او ما ياتي من رجمه او اعداءه

تضييق

ولا تسقط

ولا تسقط عدالتها كالزوج بل ان تكون له غيرة ويقوم مقام عيبتها الامانة  
 ان كانت ثقة ايضا او مسوخر لم يبق فيه شهوة للنساء ويسقط لونه ثقة  
 ايضا كالنسوة بل اولى وحيل نظرها لها وفلواتها بها كما في التحفة والنهاية  
 كما يكفي من الاثاق او اعني منهم له حاجة وجانية وفطنة بحيث تامين معه ويسقط  
 مصاحبة لها بحيث يمنع تطلع العجوة اليها وان كان قد بعد عنها قليلا  
 في بعض الاحيان **والامر الجليل** لا يثبت من محرم مع كمال التحفة والنهاية  
 وقال في المعنى ان خاف على نفسه اه قال في شرح الايضاح بغيره انه لا يكفي  
 بمثله وان ثقة وحرمة نظر كل للآخر والخلو به وبه قارق النسوة الا ان  
 اه او نسوة ثقات بان بغيرها وجهات صفات العدالة وان كانا معا فلا  
 الماهقات الا ان حصل معهما الامانة كما في التحفة والنهاية ويكفي غير الثقات  
 كما في النهاية قال فيها قياسا على ما مر في الذكر **نعم** ان غلب على الظن  
 هملتها لها على ما مرنا عليه اعتبر فيها الثقة ايضا اه واستحجبه في التحفة والاكفاد  
 بهما اذ كان فقيرتا بغيره نأ وقيادة اه ولا يثبت ثلث غيرها كما في التحفة  
 والاكفاد كالكسبة كالتمايز ما شئنا غيرها ويكفي في جهل فرضها ولو نذر او قضيا  
 وان كانت غير متطبعة كما قال ابن علان وكذا في عبادته مفروضة كالجمعة  
 امرأة واحدة وكذا وحدها اذا تيقنت الامانة نفسها وبضعها ونحوها اما  
 سفرها لغير فرض حرام مع النسوة مطلقا وان قصر وكانت شوها حتى يحرم على  
 الملكية التطوع بالعمرة من التمتع مع النسوة والجملة ان تندر التطوع بغير  
 لعمارة بتطوع ومعه محرم او نحو زوج وعات او مرض او امر متهم  
 فان كان ذلك قبل اهرامها لغير الرجوع ان امنت بان وجدت مما يجوز  
 لها الرجوع معه والواجب النظر بامانة السلامة والامن الكثر كذا في ش

او باعته

النسوة والاكفاد كالكسبة كالتمايز ما شئنا غيرها ويكفي في جهل فرضها ولو نذر او قضيا

ان تندر التطوع بغير لعمارة بتطوع ومعه محرم او نحو زوج وعات او مرض او امر متهم







هذا هو الوجه الثاني في الاستدلال على ان التلف في الاول  
لا يوجب عدم الوجوب لعدم الامكان سواء ابقى ماله او تلف بخلافه في الاول  
فانه انما يعيى ان مات قبل تلف ماله لان مات بعد تلف ماله قبل اياهم

هذا هو الوجه الثالث في الاستدلال على ان التلف في الاول  
لا يوجب عدم الوجوب لعدم الامكان سواء ابقى ماله او تلف بخلافه في الاول  
فانه انما يعيى ان مات قبل تلف ماله لان مات بعد تلف ماله قبل اياهم

لنبي عدم الوجوب لعدم الامكان سواء ابقى ماله او تلف بخلافه في الاول  
فانه انما يعيى ان مات قبل تلف ماله لان مات بعد تلف ماله قبل اياهم  
الى بلده فلا يعيى وان كان تلف بعد جهنم لان نفقة الاباب لا بد منها  
فينسقط الوجوب عنه قبل ان يموت بتلف الماله بخلاف تلفه بعد موته ولو  
قبل اياهم لانه بالموت استغنى عن الرجوع كونه بعد جهنم و اياهم بقاء ماله  
ام تلف بعد موته او قبله لكان بعد جهنم و اياهم بخلاف تلفه قبل موت  
ويشترط في الاباب او قبلها كما شمل ذلك كله كرامة او مات بعد عصب  
قبل اياهم فلا يعيى ايضا بخلاف ماله مات بعد جهنم و اياهم بخلاف تلفه  
وهي خمسة عشر تأني في العصب لكان لو لم يتلف ماله ولكنه عصب قبل  
الناس و بين جهنم و اياهم لم يعيى لان الاستطاعة في مدة الرجوع لا بد  
منها و من ثمة انما هي في الفقه سبب فلهذا في ثم مات او عصب بعد بلوغ  
عصى في اخر سني الامكان اي في وقت خروج قافلة بلده لتبين ان ذلك الوقت  
هو الذي يلزمه المقتضى فيه قال وكذا فيها بعد ما في المعصوب الى ان  
عنه فلا حكم بشهادة في تلك المدة و ينقض حكم بطلان فيه وعلى  
الوارث الاستتابة عنهما فورا او في الامداد وعلى كل حال من الوارث  
و المعصوب الاستتابة فورا للتقصير مثله في النهاية ثم قال اقام عصب  
قبل بلوغه فله تأخيرها وان وجب او عمر على استنائه عصبيا او  
تلف ماله اي ولو على تدوير لزمه المبادرة بهما او لم يذمه بان دامت  
استطاعة من وقت خروج الناس الى اياهم فعصب بعد اياهم عصى  
و نصيف عليه الاداء فيلزمه الاستتابة فورا للتقصير اما لو عصب قبل  
الوجوب او بعده ولم يمكن الاداء فلا نصيف عليه الاستتابة ولا يجزى

هذا هو الوجه الرابع في الاستدلال على ان التلف في الاول  
لا يوجب عدم الوجوب لعدم الامكان سواء ابقى ماله او تلف بخلافه في الاول  
فانه انما يعيى ان مات قبل تلف ماله لان مات بعد تلف ماله قبل اياهم  
الى بلده فلا يعيى وان كان تلف بعد جهنم لان نفقة الاباب لا بد منها  
فينسقط الوجوب عنه قبل ان يموت بتلف الماله بخلاف تلفه بعد موته ولو  
قبل اياهم لانه بالموت استغنى عن الرجوع كونه بعد جهنم و اياهم بقاء ماله  
ام تلف بعد موته او قبله لكان بعد جهنم و اياهم بخلاف تلفه قبل موت  
ويشترط في الاباب او قبلها كما شمل ذلك كله كرامة او مات بعد عصب  
قبل اياهم فلا يعيى ايضا بخلاف ماله مات بعد جهنم و اياهم بخلاف تلفه  
وهي خمسة عشر تأني في العصب لكان لو لم يتلف ماله ولكنه عصب قبل  
الناس و بين جهنم و اياهم لم يعيى لان الاستطاعة في مدة الرجوع لا بد  
منها و من ثمة انما هي في الفقه سبب فلهذا في ثم مات او عصب بعد بلوغ  
عصى في اخر سني الامكان اي في وقت خروج قافلة بلده لتبين ان ذلك الوقت  
هو الذي يلزمه المقتضى فيه قال وكذا فيها بعد ما في المعصوب الى ان  
عنه فلا حكم بشهادة في تلك المدة و ينقض حكم بطلان فيه وعلى  
الوارث الاستتابة عنهما فورا او في الامداد وعلى كل حال من الوارث  
و المعصوب الاستتابة فورا للتقصير مثله في النهاية ثم قال اقام عصب  
قبل بلوغه فله تأخيرها وان وجب او عمر على استنائه عصبيا او  
تلف ماله اي ولو على تدوير لزمه المبادرة بهما او لم يذمه بان دامت  
استطاعة من وقت خروج الناس الى اياهم فعصب بعد اياهم عصى  
و نصيف عليه الاداء فيلزمه الاستتابة فورا للتقصير اما لو عصب قبل  
الوجوب او بعده ولم يمكن الاداء فلا نصيف عليه الاستتابة ولا يجزى

هذا هو الوجه الخامس في الاستدلال على ان التلف في الاول  
لا يوجب عدم الوجوب لعدم الامكان سواء ابقى ماله او تلف بخلافه في الاول  
فانه انما يعيى ان مات قبل تلف ماله لان مات بعد تلف ماله قبل اياهم

الحكم

الحكم على استتجار او امانة مطيع امتنع منها ولا يثبت ولا يستأجر عنه  
وان وجبا فورا كقضاء نكاح في حق من عصب مطلقا في الائمة وبعد  
بها في الاستتجار لان اصله في التراخي مع تحضه لحق الله تعالى في  
الزكاة وقيل المجمع يلزمه بالائمة اي في حصة الماصر بالمعروف كما بينه ثم  
وان يقع المعصوب مستتيب في حج او عمره مما عصب تيمنا ووقع النكاح  
والنكاح لا يجزى قطوعا لانه ليس في سائر الاجارة لعدم جواز الاستتابة  
وردا لاجرها لاجرة ان كان فيصيرها لان المستاجر لم ينفع بعمله ولو عصب  
مع المعصوب في استحقاق الاجرة او وان لم يقع حججه عن المعصوب لان التقصير  
من المعصوب مع صحة الاجارة ظاهرة باطنا قال عبد الرزاق ولو اقر المستطاع  
حقه فمقر له من النكاح كالعامة بالاستتابة ولا يلزمه السؤال كالحج ووقا  
بان اكثر النفوس يسمع بالنكاح لاسيما عند الضرورة دون السؤال اه  
**والتعريض** استطاعة امانة الغير فيستقر النكاح على معصوب عند  
مال او مطيع بنفسه في الوقت وان لم يعلم به او بطاعة اعتدل بما في نفس  
الامر كما في النهاية وقال في التحفة انه يستقر عليه بوجوه مال له لم يعلم  
ومع ذلك لا يحكم بنفسه لعذر اه فينبى عنه كما ينبى عن الوارث  
عنا الميت قال الائمة انما تكون في حق الميت والمعصوب من العصب بمحبة  
وهو القطع كانه قطع عن الحركة وبهمله كانه قطع عصب وهو لما يقرب من  
قدرة على الشك بنفسه لانه مائة او مرض لا يبري بوجه او هم بقوله عدني  
طيب او بغيره وهو عارفا بالطلب بخلاف غير العرف ووقع في نفسه  
فصول العصب فانه لا يكف ويثبت ويثبت ملكه صرح لسان او اقل وامتنه ضناه  
بان لا يكتفى بالشك على الرحلة بوجه ان كان مكنته الائمة كما في شروط الشراد

Copyrighted material







من كفايته ولو كسوبا الا ان يكسب في يوم كفاية ايام وسفرة دون مرهين  
 ومثله في امر بنفسه بارادة ركوب مفازة ليس بها كسب ولا سؤال  
 ولو اجنبيا واجبة معول على الكسب او السؤال كما في الفقه والمختصر لا يجوز  
 مطيع بما لا لاجرة كان بذله مالا يستأجر به مما يحج عنه فلا يذم قبوله ولو  
 بعضا **نفس** لفراد الفرع او الاصل العاجز او القادر استأجر من يحج عنه  
 او قال احدهما استأجر وانا اذ وقع عندك لزم الماذن له في الماوى والمطبخ  
 في الثانية كما في التحفة وكاسية وكذا لو كان الماوى الامام من بيت الماله وكذا  
 له حق فيلزمه القبول كما في كاسية وعبرة النهاية والاذن الوجوب على  
 من حمله الامام من بيت المال كاهل وظائف الركب او وليد المطاع اجاب  
 ربيع مطلقا ولا المطيع اذ لم يكن المطاع ام لا استقر الوجوب في ذمة المطاع  
 امكان الحج عما المطاع اذ لم يكن المطاع ام لا استقر الوجوب في ذمة المطاع  
 لا المطيع ولا يجبر ارب على قبوله متطوع عما يبت لانه لا استقلاله بخلاف  
 المعضوب ولا يحج عما مضى بغير اذنه لان الحج يقتضي التمسك بالمعصوب  
 اصل لها وللاذن ولا يقع حج المطوع عنه كسب الا بغيره وقالة في الفقه  
 وفاسية الا بغيره وزاب رقيق وصحة مما مضى من معصية وميت في نقل لاني  
 فرض ولو تخذ نذر لان كونه فضا وحقا لغيره واجب الاحتياط له بان لا يؤذيه  
 الا كاسل **تنبيه** قال في التحفة كومات اجبر المعين قبل الاحرام لم ينفذ  
 شيئا او بعده استحق لانه اني ببعض المستأجر عليه وان لم يجز عن المستأجر  
 له بالقسط بان تؤدى اجرة المثل على السبر والاعمال ويعطى ما يحق عمله  
 من اجرة المثل وسبائة في الاجرة انها لا تصح على زيارة صلى الله عليه وسلم  
 سواء اراد بها الوقف عند القبول المكم او ابدع ما لم لعدم انضباطه فلق

قوله وقال في الفقه وحاشية الى  
 هو ايضا في غيرهما من الكتب  
 لروضة دار الشاد وغيرهما  
 عدا تعاضد قوله ويعطى ما يحق  
 عمله قال بعض من المشرك وقال  
 بعضهم من اجرة المشرك وقال  
 الا ذلك اذ اجماع ما في قوله  
 في الآية او ما في قوله  
 في الآية او ما في قوله

انضبط



انضبط كان كتب له بوفرة صحت واما اجماله فلا تنفع على الاول لانه  
 لا يقبل النيابة بل على الثاني وعليه لو استجمل من جماعة على الدعاء ثم فتح فاذا  
 دعي لكل منهم استحق جعل الجميع لتعدد المجاعل عليه وان اتحد السبر اليه  
 كما لو استجمل على ردي ابقين للمالك من موضع واحد ولا ينافيه ما لو كان بيتا  
 بغيره فاستجمل على ان يقرأ على كل ختمه لزمه ختمتان لان لفظ القدر مقتضى دفن  
 سطره بتعدد وجهه باختصار وقال في المغني ويجوز ان يحج عنه بالنفقة  
 وهي قدر الكفاية كما يجوز بالاجارة واجماله وان استأجر بها لم تصح لجهالة  
 العوض ولو قال المعضوب مما حج عني فله مائة درهم منها حج عنه مما سمعه او  
 سمع اخبر عنها استحقها فان اهدم عنه اثنان مرتبا استحقها الاول وان اهدم  
 معا او قبل السابق منهما مع جهل سبقه او بدونه وقع جبرهما عندها ولا شيء لهما  
 على القائل اذ ليس احدهما باولي مما زاهر ولو علم سبق احدهما لم ينس فقبض  
 نظايره تنجح الوقف ولو كان العوض مجهولا كان قال مما حج عني فله ثوب فالحج  
 عنه باجرة المثل **حاشية** الاستحجار فيها ذكر ضمان استجار عني ولا يتجمل  
 ذمة فالاوله كاستأجرتك ليحج عني او عني عما يتبع هذه السنة فان عني غدا السنة  
 الاولى لم يصح العقد وان اطلق صح وحمل على السنة احاضرة فان كان لا يصل  
 الى مكة الا لسنتين فالكفر فالاولى من سني المكان الوصول به بشرط لصحة  
 العقد قدر الاجهر على الشروع في العمل واشتاء المدة له والمكي وخوف  
 يستأجر في اسراجه **قوله** الضرب المالك كقوله الزمت ذمتك تحصيلا حجة ويجوز  
 الاستحجار في هذا الضرب على المستقبل فان اطلق حمل على احاضرة فيبطل ان  
 الوقت ولا بشرط قدره على السفر لا مكان الاستئابة في اجارة الذمة ولو قال  
 الزمت ذمتك ليحج عني بنفسه صح وتكون اجارة عنيما بشرط معرفتها بالوقت  
 المستأجر له في الا اجارة في الحانة او في الا اجارة في الحانة او في الا اجارة في الحانة

مخطوطات  
 مكتبة  
 جامع  
 القاهرة  
 رقم  
 ١٠٠٠

قوله وقال في الفقه وحاشية الى  
 هو ايضا في غيرهما من الكتب  
 لروضة دار الشاد وغيرهما  
 عدا تعاضد قوله ويعطى ما يحق  
 عمله قال بعض من المشرك وقال  
 بعضهم من اجرة المشرك وقال  
 الا ذلك اذ اجماع ما في قوله  
 في الآية او ما في قوله  
 في الآية او ما في قوله

قوله وقال في الفقه وحاشية الى  
 هو ايضا في غيرهما من الكتب  
 لروضة دار الشاد وغيرهما  
 عدا تعاضد قوله ويعطى ما يحق  
 عمله قال بعض من المشرك وقال  
 بعضهم من اجرة المشرك وقال  
 الا ذلك اذ اجماع ما في قوله  
 في الآية او ما في قوله  
 في الآية او ما في قوله

قوله وقال في الفقه وحاشية الى  
 هو ايضا في غيرهما من الكتب  
 لروضة دار الشاد وغيرهما  
 عدا تعاضد قوله ويعطى ما يحق  
 عمله قال بعض من المشرك وقال  
 بعضهم من اجرة المشرك وقال  
 الا ذلك اذ اجماع ما في قوله  
 في الآية او ما في قوله  
 في الآية او ما في قوله



اعمال الحج **باب** ذكر الميقات وجعل عند الاطلاق على الميقات الشرعي  
 ولو استأجر للقدان فالدم على المستأجر فان شرط على الاجير بطلت الاجارة  
 ولو كان المستأجر للقدان فقد فاقصوم الذي هو بطله الدم على الاجير لان  
 بعينه وهو الايام الثلاثة في الحج والذي في الحج منها هو الاجير انتهى ومنه في النهاية  
 ايضا لكنه زاد فيها بعد قوله صحيح وتكون اجارة عيني ما نصه على ما في الرقعة  
 في باب الاجارة بناء على البغوي وقال الامام بطلانها وتبعه في الرقعة  
 في باب الاجارة وصاحب الانوار وهو المعتمد لان الدينية مع الربط بعين  
 يتناقضان كما اسلم في مذهبنا بعينه وان اوجب عنه بما فيه ظراوه وجرى  
 الشيخ ابن حجر في حاشيته الايضاح على انها اجارة عيني صحيحة ومثله في القبايا  
 خلا فالمسألة قال ودعا ان الدينية مع الربط بعين يتناقضان انما هو  
 في الاعراض المالية لا مطلقا وهو يقع كون من لم يحج اجرة في نفسه  
 ثم عما استأجر في سنة اخرى لا اجرة بعين لانها تعين السنة الاولى والعمرة  
 كالحج فيما ذكر **باب** اركان الحج او اجزائه التي يتركب منها سنة الاحرام  
 ثم الوقوف ثم الطواف والسعي والحلق والتقصير وترتيب معظم الاركان  
 وهي الثلاثة الاولى فلا يقدمها على محليها وهذه الاركان الا الوقوف اركان  
 للحج كلها لكن الترتيب فيها للجمع واجبات الحج وهي ما يجزئ تركها بدم الميقات  
 المكاني والمبيت بمزدلفة ومنى والرمي وترك المحرمات واجبات العمرة الميقات  
 المكاني وترك المحرمات واما طواف الوداع فواجب مستقل على من خرج من مكة  
 على ما سبق وقاما ذلك سنة **فصل** في الاحرام **فصل** في طلاق على الفعل  
 المصدرى فيراد به نية الدخول في النسك او معنى احرام ادخل نفسه في  
 حاله هم عليه بها ما كان حلالا اي نوى الدخول في ذلك وهو في ركعتي بنيك

بعد طواف القدوم  
 ٨٢  
 بقية الاحرام على الجميع والوقوف على طواف الوداع وعلى  
 الحلق او التقصير والطواف على التمتع او التيمم

لاقتضائه تحريم الانواع الآتية ويطلق على الامر الاصل بالمصدر فيراد به  
 نفسه الدخول في النسك اي احاصه المترتبة على النية وهذا مرادهم بقولهم  
 يستعد الاحرام بالنية وقولهم نويت الاحرام وقولهم يبطل الاحرام  
 بالردة ويغسل بالحج والمعاد سنا الاول فلو نوى بقلبه الاحرام اي الدخول  
 في النسك ولم يعين حجا او عمرة صح وانفقد عمرة ان كان في غير شهر الحج  
 كما نصوا عليه فينبغي انه لا يستلزم النية ولا قصد الفعل ولا نية الفرض  
 بخلاف الصلاة نعم يجب التعيين فيما لو اقم مطلقا في اشهر الحج  
 ولذا قال حجر في حاشيته الفتح الواجب عند نية الحج لقصور كفيته بوجه وكذا  
 عند السروع في كل امر كان له وفي التحفة يكف لان عقده نقصه بوجه  
 ولو نوى بالفيض التطوع لم يضر لان النسك شديد التعلق ولذا استقر  
 سميانه يصح مما لم يميز الفروض من السنن وان اعتقد بفرض معين نفلا  
 وقال ع ش الاقرب استلزام النية كالصلاة بدليل قول التحفة ولو حصل  
 اي علم الكيفية بعد الاحرام وقبل تقاطع الافعال كفي فانه صحيح وان لم يحصل له  
 العلم بالكيفية لا قبل الاحرام ولا بعده لم يكف وعليه فيكون المعبر به عينا ما  
 يعتبر في الصلاة بلا فرق غاية الامر انه يعتبر في الصلاة حال النية وفي الحج  
 لا يعتبر ذلك اه سمي ان كلاما الاحرام لم يبقا زمانا وميقاتا مكاني  
**فيقائه** الزمانى لعمرة الابد وقبل السنة وعلى الاول يجوز ان يستمر  
 على احرام بالعمرة ابدًا ويكفيها متى شاء وعليه السني في صحيح به حبس العقب  
 وعلى الثاني يحرم تأخيرها للعام الذي بعده وقال الله الا ذري لك لا تنقض  
 من حاج قبل وان سقط عنه الذي والمبيت ونقض بعد النذر ولو الاول  
 الصحيح وان بقى وقت الذي ومن عليه رقي الشك في كل او بغضه وقد

ما على الشراطة

فيقائه الزمانى  
 للمعنى

فما دام لم ينقض له الوقت حتى يقبض النسك  
 انما في حق غيره اه باع  
 في النية لا في الوقت حتى يقبض النسك  
 فاما احرام بعمره اه باع



خرج وقت حلاله ونكاحه وغيرهما ولا يتوقف على بدل الرمي لانه  
 عنه محرم لحم ولا يبق عليه اثر الاحرام بخلاف مما بقى عليه رمي من يوم النحر  
 ولو حصاة لانه مادام لم يتحمل التحليل فهو باق على احرامه وان خرجت  
 ايام التشريق وبديل رمي النحر يتوقف عليه التحلل ولو صوما فلا يصح  
 منه قبله احرام ولا نكاح ولا وطئ ولا مقدماته **وميقاته** المكافى لها  
 لما يحرم طرفه حل ولو بقدر قدم فخرج اليه من اى جهة شاء ويحرم بها وافضل  
 اجزائه على سنة فرائض مكة في طريق الطائف وبها ما شدد به العذوبة  
 فقد قبل ان صلى الله عليه وسلم بوضع يده الشريف المبلكة فالتجسس وسرب منه  
 وسقى الناس او غرهم رخصه فبيع وقد قال الواقدي انه صلى الله عليه وسلم  
 وسلم اهرم منها من المسجد الاقصى الذي تحت الوادي بالعذوة القصوى  
 في ليلة الاربعة اثني عشرة بقيت من ذى القعدة **فالتعظيم** المستحق  
 بمساجد عائشة على فريسخ من مكة **فالحديث** هو يبرر بها طريق حجة والمدينة  
 على سنة فرائض مكة فان لم يخرج الى كل واتى بالعمرة اجزائة عنائمه وعليه  
 وم فان خرج اليه بعد احرامه وقبل الشروع في شئ من اغماها فلا دم وكذا  
 لائم ان كان وقت الاحرام عازا على هذا الخروج والائمه **وميقاته الزمان**  
 الحج من اول ليلة شوال الى يوم النحر وان صاق وقت الوقوف عن  
 ادراكه كما اهرم به من مصر يوم عرفه كما في التحفة خلافا للنهاية لكنه لا ينقد  
 منها عليه بعض اركانه او واجباته فتمت في عام واحد خلافا  
 لما زعم بقصوره والاحرام بالحج او مطلقا فهذا شهر يقع عمرة حرة عن غيرها  
 وان حرم نيت الحج الشرعي بان قصد التمتع به حقيقة وكره ابداله  
 لفظ الفرة بالحج سواء قصد حقيقة الفرة او لم يقصد شيئا كما يعلم من الحديث  
**باب**

الموقف

اه فلو احرم به في بلد بعد ثبوت سؤال عنده او تبين ثبوت بعد ثم سافر  
 الى بلد لم يتبين فيها لم يصر في بقاء احرامه وان وافق اهلها في القوم اما  
 لو احرم به في مشرقه او قبلها حج ولو احرم به او مطلقا في غير مشرقه في ظنه  
 فبان سؤال حج في الاولى ومطلقا في الثانية او في اشهره في ظنه فبان انه  
 في غيرهما فمرة **وميقاة** المكاني حج في حق من يحرم عن نفسه ولو بقران  
 لما بكه ولو غربا لم يحج عليهم رفوع الى المواضع <sup>بغيرها</sup> بغيرها لما اخرجها ولو  
 محاذيها كاذن <sup>بغيرها</sup> بغيرها بان لا يجاوز نحو سورها مما تقصر عنه الصلاة قبل  
 احرامه وفي النهاية اي او محاذيها كالمواضع من محاذيها ميقاة انتهى فان  
 احرم من غيرهما وبودون مرحلتين منها احرم ان علم وتقدم واختار ولم ينش  
 العهد فان عاد اليها او الى ميقاة اخرى او الى مرحلتين في حصة ليست لها سابقا  
 اصلا قبل التلبس بسنة فلا دم فان كان على مرحلتين منها يعني الميقات  
 فلو كان هذا الخارج من مكة افاقا متبعا ووصل الى مرحلتين من مكة فان كان  
 ميقانا سقط عنه الدمان والافان كان في حصة بها ميقاة فيوم التمتع دون  
 الميقات اما الاجرة والمسترة بالبحر ولو ملكا فيعتبر احرامهم من ميقاة الحج عن  
 فان خالفوا بالاحرام من غير ذلك لم عليهم لا على الحج عن كما سبأه والوقوف  
 لمكي ان يحرم ولو قارنا يوم الناء الا الخطيب فيوم السابع والاعاد من الهدي  
 اللان لم يمتنع فليدة احرامه وان يكون الاحرام من باب داره او خلوة  
 فان لم يكونا فمنا المسجد احرام بعد صلاة ركعتين سنة الاحرام فيه  
 بسورتي الاخلاص ثم يطوف للوداع فانه متنون لما اراد الخروج من  
 مكة لغبر سافة العقر الى غير ظنه **واما** الافاء فتواقيت احرامه المكاني  
 خمسة ان لم ينسب عاينه والافاقاة ميقاة فيه او ما قيد به من العباد

على ما يقتضيه من مبررات المدد كماله طافه بركاته العدم والخط ١٥١٥

هل احرمت به  
عبد الله بن مسعود  
ما عتدوا له من  
الحرام ما عتدوا له  
من الحرام ما عتدوا له

[illegible]

قال جماعة من الطغاة  
 لعمره عيسى بن المأمون  
 فبينما هم في المجلس  
 إذ بعثوا إليه من  
 الجبال الإلهية

في الحاشية  
أشارت إلى المقتات  
أشارت إلى المقتات  
أشارت إلى المقتات



١٠٠  
 ابراهيم الكندي رحمه الله  
 (أولها)

العقيق  
الماثقة اليل  
انصر ٩  
باعث

تقوله  
الحاشية تعالوا اليه فالتسليم في  
البنيان تكلم ما نزل عن محمد التا، وفتحها  
باب الرفع قيل وضئها لم يرد  
والجواز ما اليه شئت في موضع قصوي  
لا تاتي من حق

الاذاحيف

الأداء الحليفة فمنها مسجد بها الذي اهرم منه صلى الله عليه وسلم وقبل من البنية  
وما سكنها بينا مكة وميقات كابل من منسكته ميقاته وان كانت عمرة احسب  
ما ادنى اكل او سكنها بينا ميقاتها كابل بدر والصفراء وكيف فانهم بعد  
ذى الحليفة وقبل الحجة فميقاتهم الثاني وهو واجحة كما في النهاية والتحقه خلافا  
لما في احاسينه والمختصر مما كان في طريقه ميقاتان ومربعين احدهما وهذا  
الآخر فالعبارة بما تدعيه اذ هو اقرب من المحاذاة كما اذا لم يمر على ذي الحليفة  
وسلك طريق الحجة فميقاته الحجة وفاقا للحجة ولشارح المختصر وخلافا  
لسنة العباب فان هذا اما كان لم يمر بالحجة وانما سلك طريقا يكون اقرب اليه  
عند محاذاتها من ذي الحليفة فاقربها اليه وان كان الآخر بعد من مكة كما في متن  
المختصر واحاسينه وعبارتهما وبه يعلم ان ما كان عند محاذاة ذي الحليفة على  
ميلها منها وعند محاذاة الحجة على ميل كان ميقاته الحجة انتمت وخلافا لسنة المختصر  
هبت ذكر ان من لم يمر بعين الحجة بل حاذى كلامها فالانسبق بالمحاذاة اولى  
فليتبعه التاخير الى محاذاة الحجة اه فان استويا قربا اليه فالابعد من مكة  
فان استويا فخاذا لهما ويعمل بقول المخبر عما علم به يجتهد ان علم اذ لم  
المحاذاة والآن قد جتهد **وسن** لان يحرم قبله ويجب ذلك ان يتخير وفاقا  
فوت حج نفيق عليه فان لم يجاز ميقاتا كالجاني من البحر من جهة سواك منا من حلتها  
من مكة بخبر عارفي او باجتهاده كجدة ومما تدعيه ميقات طريقه او ميل مسافة القف  
من مكة صريحا مكة او حكم لا للسند بل لخواجزة ككتاب سنن لم الاضرام منه  
وكذا تركه **وسن** بتركه وم وان تكبر وخلفه خروجها من خلافا من اوجه  
ان جاوزه بغير اهلام ثم اراد ان يحرم فحمل الارادة ميقاته ويبنى الميقات  
لصنوه او الارادي لكن من عماله الاضرام في حكم بعينه ويجب عليه العودة الى اكل

بقاۃ الامم







تحقق التفاوت فهو قابل بعد م اجوان قطعاً بدليل صدر كلامه النصف ذلك  
 او وايضا كل محل من البحر بعد رأس العلم اقرب الى مكة مما يهلم وقد قال  
 بذلك في الحجة ونقص عبدة بخلاف الجاهل فيه من مصر ليس له ان يخرج اخره  
 عما محاذة الحجة لان كل محل من البحر بعد الحجة اقرب الى مكة منها **تنبيه**  
**الاول** من خرج من مكة لزيادة رسول الله صلى الله عليه وسلم مثلاً فراه  
 ثم وصل الى الحليفة فان كان عند الميقات يسيراً حالاً او مستقبلاً لزمه  
 الا حرام من الميقات بذلك النسبة او بنظره والالزام الذي بشره وان كان  
 عند الميقات قاصداً وطنه او غيره ولم يخطر له قصد مكة لنسك لم يلزمه  
 الا حرام من الميقات بشئ وان كان يعلم انه اذا جاء الحج وهو بمكة حج او انه اذا  
 دها خطرت له العرة وهو بمكة فيفعلها لانه حج ليد قاصداً احرم بما قصد  
 له من النسك وانما هو قاصد لمعنى آخر واحتمال ذلك منه بعد لانظر اليه  
 بخلاف ما اذا قصد عند المجاوزة لنسك حاضراً ومستقبلاً فانه قاصد  
 لما وضع له فيلزمه تعظيمه بدو بنظره لوجود المعنى الذي وجد الاحرام لاجله  
 من الميقات فيه قاله حجة الفتاوى **التنبيه الثاني** هو خذ من الحجة  
 والفتاوى ان من مر بالميقات فاحرم بالعمرة ثم بعد مجاوزة احرم بالحج  
 فان كان مريراً لم يعل عليه العزائم ابتداء وكان ذلك في شهر الحج وجب  
 الدم للاساءة فيحرم عليه العود الى الميقات فورا لسقوط دمها لا لسقوط  
 دم القران فان لم يعد الا بعد دونه مكة وقبل النسك سقط فان لم  
 يعد حتى تلبس بنسك غير عرفه سقط دم القران فقط وان لم يكن مريراً  
 للقران بل عماله بعد المجاوزة الا دخاله فلا دم للمجاوزة بل للقران وكذا  
 لو اراد القران او حج ابتداء قبل اشهر الحج واخرج عند المجاوزة لعدم مكانه

**مط**  
 فيجب الدم اي مع المجاوزة  
 هذا ان اتفق فيكون مع التيمم  
 قاصداً الى مكة في شهر الحج  
 وانما علة ذلك ان العبرة  
 بالمقارن في فروعها  
 وعند ابن جرير لم يعل عليه العزائم  
 فلا يرد الثاني هو دم القران  
 لانه يملك الاحرام بالحج اذا ذك

**مط**  
 فيجب الدم  
 هذا ان اتفق فيكون مع التيمم  
 قاصداً الى مكة في شهر الحج  
 وانما علة ذلك ان العبرة  
 بالمقارن في فروعها  
 وعند ابن جرير لم يعل عليه العزائم  
 فلا يرد الثاني هو دم القران  
 لانه يملك الاحرام بالحج اذا ذك

فيقارة

فيقارة بعد ذلك مكة ولو جاوز الميقات مباح السنة الثانية واقام  
 بمكة واحرم منها فيها وهو الدم بخلاف ما لو اقيم في الاولى حج في وقت  
 او بعمرة فيقارة بعد ما مكة وكواراد الحج في الاولى في الثانية فلا دم لانه انما  
 يجب اذا حج من عامه وكواراد الحج الاولى ومن بالميقات في اشهر فاحرم بعمرته  
 وجب التيمم ان لم يعد في احرام الحج للميقات او اراد العرة فاحرم حج وجب في احرام  
 العرة بعد ذلك الحج للميقات فان احرم بها من ادنى محل لزم الدم وتبعها  
 في الاحرام لقضاء نسك احرم به ثم اضرة او فاة مكان احرام او كذا الا ان  
 كان اقرب من الميقاتين جاوزه غير مر به للنسك او سبباً ثم احرم فيلزمه  
 الاحرام من الميقات وان استمر بمكة الى قابل كما في النهاية وقاله في شهر  
 الازمنة فان استمر فيها الى قابل فله ان يحرم من مكان احرامه بالاداء هو  
 ولا ينبغي التماسه فله الاحرام به في غير من الاحرام بالاداء وكذا اسلول  
 غير طريق الاداء لكن ان كان ميقاته اقرب لزمه ان يحرم من قدر مسافة يلزمه  
 الاحرام منها لو سلك طريق الاداء **ويلزم** الاجماع في اوجرة ان يحرم ما عدا  
 له في العقد ان كان بعد من ميقات المحجج عنه فان كان لم ينبغي فله الاحرام  
 من الميقات وابعد منه فان احرم من دونه ميقات مستأجر ولو لم يسقاة  
 آخر سائر لزم العود الى ميقات المستأجر فان لم يعد اليه ولو عذر فعليه  
 الدم ويحط من الاجرة ما يقابل المسافة المتروكة باعتبار السهر والاعمال فان  
 شغل عليه بعد ان يحرم الميقات فسد العقد فان فعل وقع للمستأجر باجرة  
 المثل للاداء والدم على المعصية او الولى المستأجر عن المبت اذ هو مقهر  
 ينبغي ذلك وكذا المبتى في الاستحرام او تبرع عما ثبت افاق في اوجرة  
 حرم عليه ان يحرم من مكة وفيه ما ذكر قال في باب العباب لانه لم يقطع شيئاً  
 ان العبرة بميقات الا بعد قال في باب العباب لانه لم يقطع شيئاً

على من اراد الحج في السنة الثانية  
 على من اراد الحج في السنة الثانية  
 على من اراد الحج في السنة الثانية

على من اراد الحج في السنة الثانية  
 على من اراد الحج في السنة الثانية  
 على من اراد الحج في السنة الثانية

على من اراد الحج في السنة الثانية  
 على من اراد الحج في السنة الثانية  
 على من اراد الحج في السنة الثانية

فلو استأجر مكي  
 او تبرع

فلو استأجر مكي  
 او تبرع  
 فلو استأجر مكي  
 او تبرع



هذه نسخة من كتاب  
الشيخ الفاضل  
الميرزا محمد باقر  
الحلي في تاريخ  
العلماء والفقهاء  
في القرن الثاني عشر  
الهجري

من المسافة المقصود قطعها بالنظر المحجى عنه **ولا يلزم** الاجبة رعايته زما  
الاولى كما في التقف ولا يجب نعيمه مكان الاخرام في عقد الاجابة عما حى  
او مت وحمل على ميقات بله المحجى عنه في العادة الغالبة اذا كان للبلد طريقا  
مختلفا للميقات او طريقا يقضى الى ميقاتين كالعقيق وذات عرق لاسل العراق  
وكالحج ذوى لاسل الشام قال في شبه العباب وحمل اعتبار ميقات المحجى عنه

ولا يخفى وذو الأصل الثام قال في شبه العباب ومحل اعتبار ميقاة المحو  
عنه كما قال الشيخ عبد الرؤوف عالم يكنى ميقاة الاجرا بعد والماعتب كما  
إذا استوهر من ميقاة ذو الكليفة ليح عمدا ميقاة الحنف فلهذا ان  
مر على ذي الكليفة بلا اهرام ومثله المتبرع بما ذكره قال سم وفي حالة

الاستواء يحتمل ان يختبر وان يعتبر باسلكه بالفعل اء ولو استوخر  
الحج والعمرة وانتهى الى الميقات قبل اشهر الحج فاحرم المستاجر بالعمرة فلا حظ  
لادوم اذ ميقاته حج للحج لم مكة فان انتهى اليه في اشهره فتمتع فان اذن  
فيه فالدم على المستاجر فان عجز فالصوم على الاجير كذلك كل دم لزم

فألزم على الأجير أو بدله عند العجز والخطأ فإن عاد الأجير بلا شئ سقط  
للمستأجر ولا يستحق الأجير من الشئ فإن كان استأجره معصفا للأفراد  
جاءه عيب ولم يأمر بتقديم العدة قبل شهر رجع فتمتع بنفسه العقد في  
ذلك العدة فقط ما يخصه أو وقت الأجير أو الزمان كانا ذاك

لم يعد للمبقات قال انه بعد الحج المستاجر تحت ولايته فان كانت  
 ماتت عليه السكان وقال كما لو كانت اجارة ذب و الدم والخطا على  
 باجيران لم يعد و افعال النكاح ولم يعد للمبقات ولو استاجر للقران  
 لم يعد له ما عليه من اجارة ذب و الدم والخطا على باجيران

١٢٨٤ ان كان المخرج عن صياحه  
 ١٢٨٤ ان كان المخرج عن صياحه

المود ٥٢٢



انفادات بالحص  
او بغيره ام  
باعت

صلى الله عليه وسلم

توجه  
قبل از استعدادهای و عین این استعداد  
الحدود هیچ و اما اندک است پیش از او  
استعداد و امکان فهم آنچه او  
استعداد برده او کردی

و عادت ای دانشمند  
المشانه و حدیث القیل و الا فصل  
لدرجه هدفها و تلاش در تقویت او  
کردی

حيثما  
بفانه يكفه هذا الحديث  
يربطه من بعد  
دخل بالفي وكذا غسل

رمي الشرق والجمعة والافضل فعلة بعد الزوال وبنمق والوقوف



يمزدة لفة على المشرك اكرام ويدخل بنصف الليل لغسل العبد ولم ي  
 جرة العقبة ان لم يغسل ما قبله اما المبيت بمزدة لفة فلا يغسل الغسل  
 له الكفارة بما قبله ومثله الطواف بانواعه والسعي والحلق لا تساع او قالها  
 وبعد الغسل لا حرام او بدله سنن تليد رأسه بان يغتسله وبغسل  
 عليه بخوصغ يدفع نحو القلوان طال زمنه واعتاد الجنابة او احتض ويجوز  
 احلق لحاجة الغسل وبغسله ولا يكتفى التيمم بدله الغسل كما قال في  
 احاشبه وعبد الرزاق وجرى على وجه التيمم حجر في حلقه المشكاة والامداد  
 واستظهره في سنة العباد وعليه يقضي الصلاة لذرة عذرة كدق طيب  
 بدن مريد الاحرام عند القيام والباين فبكره لها الا اذا كان ثوبا راحته  
 يتأذى بها وتوقفت ازالها على طيبها او غير المحدة فحرم عليها وبنام  
 في ثوبه ازاره ورواها غيرهما كالحل الثمانية وقال في الخفة بكراهة فيه  
 كاستدامة اما نقله بفعله اختار كاحذ من ثوبه او بدنه ثم رده اليه  
 او فرغ ثوبه المطيب وان لم تكن له راحته ان كان بحيث لو القى اليه ما طهرت  
 راحته ثم لبسه او مسه عدا بيده والتصق بها في فقه الفقيه والاعنة  
 بانقال الطيب باسالة العرق ولو تعلق ثوبه في ثوبه لم يضر جزا والاحكام  
 المساء وغلط بنحوه من ماء الورع كداس الغالبين **ويسن** الجماع  
 قيل الاحرام ويتاكد لما يشق عليه تركه ثم يلبس الذكر بعد التجرد  
 عما المحيط ازا وودا ابين حياي جد يدي ونظفني واليا فغسلوا  
**ويسن** غسل جدي بوقام نجاسة بامرهم لا يطلقا لانه بدعة  
 قاله حجر وفعلنا جد يدي اي لا يجوز بالاحرام نحو التماسوة والمداغ  
 المعروف في كل ما يظهر منه رؤس الاصابع والعقب كالقباب فان فقد

فأما الموت والملكوت فليس بعد  
فدنة الموت والملكوت فليس بعد

أحمد بن محمد بن أبي بكر  
الاسلام والخطيب في المصنف  
على المنهاج في الفقه (م) وفي شرح  
أحكامه والبرهان والفتاوى  
الغاية في...

الحاية كناية عن دهن  
البان ودهن الكافور  
٩١

هو  
معدن الكحل الذي  
والجانب

ان صاير الاماكن التي اعتمدت ابن حجر في تفتيحه  
وكلها في نقطه لا يخلو من العيب

الكلين فقد صارت كل  
الكلين فانه قد  
الكلين فانه قد

الحفاظ على الحق في الحياة

بني الوفاء ان ذلك المقطوع وحره قلابه  
الضوء حاجته وسباني

سبائی ذلک اے صاحبہ و  
مطلوفا قاتی و کون

هذا هو سرها واحتاج لوقاية الرجل كان كان كفا غير لا تقبض فليجلس  
ماتر الاصابع او العقب كحف قطع اسفل كعبه اي حتى ظهر العقب والكتف  
وهو السرمونة والزبول الذي لا يسر الكعبين وان ستر ظهر القدم  
الباق في الثلاثة كما في الخفة <sup>من الاصابع</sup> واطلق في النهاية قطع اخف اسفل من الكعبين  
قال سم فجل حيث نزل عن الكعبين وان ستر العقب والاصابع وظهر  
القدم انتهى وقال الزركشي بقطع من اخف الى ان يصير كالنعل ولا ينفق تقوية  
حتى يصير كالزبول **وكرر** متجسس مصبوع كله او بعضه وان قل  
عرفا كما في النهاية او ان كان له وقع كما في الخفة ولم يبق شئ ان وجد  
البياض والافزواولي من المصبوع بعد لكما يحرم المزعفر على الرجل <sup>من المصفر عند ابن حجر</sup> ثم  
يسن صلاة ركعتين بنيت سنة الاحرام بسورة في الاخلاص عند اربعة  
ويكفي تقديهما عليه ان نسبت اليه عرفا وان نواها بغيرهما ايتب والاسئلة  
الطلب ويسرهما مطلقا كما في ز وحرمت على من بغير حرم مكة وقت  
كرامة لان سبيلها متأخر ونسب في سجود بالمكبات ثم يخرج الى اولها  
لحرم منه فلو اخرج قبل الصلاة فانت لاشهادا سبب فلا تقضي و  
يجب على ذكر اداء الاحرام تحريم عما يحيط وكذا يجب على الوتر تحريم فعله  
الذكر اذا اراد ان يصبر محرمات ينوي مرده الاحرام فيقصد بقلبه الدعاء  
في الشك **ويسن** ان يتلفظ بها ويلج استقباله فيقول نوبت الحج  
واحرمت به لله تعالى لبيت الله لبيتك اخ ويقوس ما يحرم عنهما  
نوبت الحج عما فلان او عما من استوجرت واحرمت به لله تعالى اخ ويسمع  
نفسه بالثبته الاولى والافضل منه ذلك اذا استوت وابتة قائمه وشرعت  
في السهر تقبلا او توجه الماشي مثلا لطريق مكة او عرفه اما المكث في الافضل

[illegible]



هذا هو الوجه الثاني في بيان ان  
 ما كان من غير وجهه او غير وجهه  
 في الصلاة او غيرها من الاعمال  
 التي فيها وجوب التيمم او غيرها  
 من الاعمال التي فيها وجوب التيمم  
 او غيرها من الاعمال التي فيها وجوب التيمم

له ولو قارنا بعد صلاة الركعتين في المسجد الحرام ان يحرم منه ان لم يكن له  
 دار والافقه ثم يطوف فكل منهما للوداع فانه من ثبوتها اذا اراد الخروج من مكة  
 لغرض ما في القصر الى غيره واما الاولي ان يكون ذلك يوم النامس الا ان الخطيب  
 في يوم السابع والاعاد من الهدى الا ان لا يجمع بينهما فيلزم ان يكون في صفة الاحرام  
 في يوم النامس بان يتوى حجا او عمرة او طهرا لا يجامعا ولو لم يجمع وان لم يجمع  
 او جهل وعذر فلا ينعقد النسك اضلا على المعتمد ولو اخرج من حديس  
 او اكثر او بعض حجة او نصف حجة او غيرهما في الكسور انعقدت واحدة  
 وكذا العمرة وحرم بذلك في التحفة والنهاية واستظهر بعضهم ان من  
 البعض قول بعض العامة فوجب الاحرام بالجبل اذا هو احرام بجبل ركن  
 الوقوف فيلزم الاتيان باعمال الحج وكذا الواحرم بالكسوف والغطاء او بالثياب  
 او بمكة او بالطواف او بالشي او بالحنف او بالكعبة او بالقصفا او بالمرورة  
 لكما ينعقد مطلقا ولو اخرج من نصف عمرة او بالعكس وينصهما انعقدتا  
 معا فيكونا قارنا فان اطلق بان يتوى النسك القاصح للوقوف في الثلاث  
 او قال اخرت فقط صرح وانعقدت عمرة ان كان في غير شهر الحج فبعضه  
 الى ما شاء فلا يصح صرفه في شهره واما ان كان في شهر الحج فبعضه الى  
 ما شاء مما حج او عمرة او قرانا بالنية القلبية ان صلى الوقت لهما وبيتا  
 التلقظ بهما لم يعمل فلا يجزئه عمل قبلها حتى طاف لم يقع على القدم  
 الا في حجة الية البيت لعدم توقفا على احرام فلا يجزئه التسبيح بعد خروجه  
 لشرع العباب والظاهر انه ليس له عادة ليسعي بعده لسقوط طلبة بفعله  
 الاول فنعني تاخر السعي ولو افسد قبل الصبح فاما صرف احرامه اليه كان  
 فاسدا حتى فان لم يصلح الوقت لهما بان قارن وقت الحج صرفه للعمرة وجوبا

فلا يجوز ان يسقط طلاقه حتى  
 يفي بغيره فيها  
 اليه

كما قاله

هذا هو الوجه الثاني في بيان ان  
 ما كان من غير وجهه او غير وجهه  
 في الصلاة او غيرها من الاعمال  
 التي فيها وجوب التيمم او غيرها  
 من الاعمال التي فيها وجوب التيمم  
 او غيرها من الاعمال التي فيها وجوب التيمم

كما قاله وقال حجة من صرفه للحج فيتحلل بعمل عمرة ولا تجزئه عمرة الملتزم  
 او صاق الوقت بان كان لا يصلون لعمرة قبل طلوع فجر يوم النحر  
 كان كما احرم بالحج حتى ينعقد ما من انصافه للعمرة عند من روضه لما شاء  
 عند حجر التنبية الثاني لو وقت الاحرام بزمان كاحرمت بعمرة هذا  
 الشهر او بوقت انعقد غير معتد بالزمان المعين فلو انقضى من غير تحلل  
 بقي حرمها حتى يتحلل كما في المختصر خلافا للفتح حيث قال لا ينعقد اهـ  
 انما حرم في العقد وراس الشهر فينعقد اذا وجدت الصفة كما في التحفة خلافا  
 للفتح ايضا لان علقه كان او اذا جاء سؤال او ان احرم زيد او جلسا فاما  
 حرم او فقد احرمت فلا ينعقد فان قال اذا اومق او ان كان زيد محرم  
 فانا حرم انعقد ان كان محرم والافلا لانه ساقط بخلافه الاول يستقبل  
 وهو اكثر غزاه منه بالحاضر فموضع فيه مالم يسامح في المستقبل وقوله ان ان  
 تحلصه للاستقبال محله اذا لم تكن مع كان ويصح انما حرم اذا جاء الشهر  
 فينعقد اذا وجد المعلق عليه كما في التحفة قال ان راي لانه لا تعليق  
 فيه ينافي احزم واما حزم بالاحرام بصفة ولو قال انما حرم حج ان شاء الله  
 تعالى قاصدا للبرك من والافلا وان احرم ما احرم به زيد وعلم بعدم  
 احرامه او كفره او فوته او جنونه انعقد مطلقا كما لو تولى ان احرام زيد  
 فاسدا بالوطي او مطلقا وان احرم بعد التيمم ولا يلزمه ان يتبعه فيها  
 صرفه ولو كان احرام زيد بعمرة لم ادخل عليها الحج انعقد له عمرة لا قرانا  
 ان بقصد التيمم به في الحال في الصور التي فيكون قارنا في سنة ومجربا  
 صرف اليه زيد في التحة قبلها فلو احرم قبل التيمم او الاذخالة وقصد التيمم  
 به في الحال والاستقبال لم ينعقد كذلك بل مطلقا وقيل خبره بما احرم

قال في الماشية ولو احرام كاحرام قبل صرفه وادخل  
 في حاله فبعضه الى التيمم باحرامه الحاضر  
 والافلا في حاله فبعضه الى التيمم باحرامه الحاضر  
 والافلا في حاله فبعضه الى التيمم باحرامه الحاضر



به وان قلنا خلافه بان كان فاسقا فلما خبر بسببك ثم ذكر خلافه على بالتك  
 لاحتمال انه اخبر بالاول ناسيا فان اخبر بعمره فبان محرم الحج كان احرامه  
 حج وعنده من الحج يتحلل للنفوت وعليه دم للنفوت ولا يرجع به على نفسه وان  
 عنه لان الحج لم فان تقست معرفة احرامه نحو موتة قبل العمل توى القرآن  
 او الحج ثم عمل اعمال الحج فنحصل التحلل ويبرأ من الحج فقط ولا يلزمه دم للقران  
 بل يستأن ان نواه ولو اقتصر على اعمال العمرة لم يحصل التحلل وان نفاها  
 لاحتمال انه احرم الحج ولم يتم اعماله مع بقاء وقته ولو اقتصر على اعمال  
 الحج ولم ينويها حصل التحلل ولا يبرأ من الحج منها كما لو احرم معينا ونسي  
 ما احرم به قبل الايمان بنى على الاعمال فنوى القرآن او الحج ويحصل  
 له الحج فقط ولا دم عليه فان اقتصر على اعمال احدهما فكما سبق فان عرض  
 الشك بعد الوقوف وقبل الطواف فان بقى وقت الوقوف ففقرن او نوى الحج  
 ووقف ثانيا واتى ببقية اعمال الحج فنحصل له الحج فقط ولا دم وان فان  
 وقت الوقوف اول لم يفت وقرن او افرز ولم يقف ولم يهرق ولا افرز  
 لم يحصل له شئ لاحتمال احرامه بها فلا يجزئ ذلك الوقوف عن الحج  
 وان شك بعد ان سارع في الطواف سؤلة كان قبل الوقوف او بعد  
 فنوى الحج او قرن ووقف لم يحصل له حج لاحتمال انه احرم بعمره ولا  
 عمره لاحتمال انه احرم الحج فان اتم عمره بأسى بعد طوافه وحلقه او قصر  
 واتى بعد ذلك الحج او بها واتى باعماله برئ منه فقط ويجب دم تمتع  
 فبريقه عما واجبه مما غير يعيى جملة اذ هو لا يجب فان عيى واخطأ  
 لم يجز فان اعصر صام عشرة ايام فان كان متمتعا اجزأه والا فلا لانه  
 للحلق ولا يعيى الثلاثة لجهة منها احتياطاً فان مات وقد تكلم على الصلوة

اطعم عنه ستة سالكين ولا يجب هذا لدم على جرمين اذ لا يلزمه  
 دم تمتع والا صل عدم دم الحلق ولو نشك بعد جميع اعمال الحج هل  
 نور او لا قال ابن قاسم بالقياس عدم صمته كما في الصلاة وفرق  
 بعض الناس قضاء الحج يستقلا اشركه وهو وهم اهل وجرب على  
 الصلة الشبه ما سبي على لنهاية وافق بها ابن زياد وغيره وشاق  
 السكان بالافراد والتمتع والقران فالافراد ان يحرم بالحج وصلا ثم بعد  
 فرعه يحرم بالصمعة من ادنا الحل او ميقات بلده بعد الفود واليهما  
 او يعتم قبل اشهر الحج ثم تمتع ولو من عامه كما في الفتح وان كان الاول  
 افضل ويكره تأخير حرام الصمعة عن عامه كما في شرم الارشاد ولا  
 فرق بين فريضة الاسلام وغيرها كما في شرم العباب خلافا للبدل الروق  
 لان يتوحيها عقب الحج ويأتي بعملها في عامه او في العام الذي بعده  
 والا فلا فضل ولا يحصل **لمستنب** رجل الحج واخر للصمعة كما في  
 الفتح والتمتع ان يحرم في اشهر الحج بصمته وتيممها ثم تمتع من عامه  
 وان كان اجبر فيهما الشخصين كما في الفتح والقران ان يحرم  
 بهما معا في اشهر الحج من ميقات الحج وهو الكمل او من غيره وهو دون  
 ثم يدخر عليها في اشهره وانما يصح الادخال قبل شروعه في طواف  
 ولو بعد سلام الجهرية الطواف ولو بعد فساد الصمعة فيصعد طوافه به  
 فاسدا ويلزمه المضي في قضاء السالكين بعد تمامهما وعليه بدنه  
 ودم للقران ويحرم ذلك لانه تلبس بعبادة فاسدا ما ادخل عليها  
 بعد الشروع في الطواف ولو بخطوة لان التقل بعد اسلام الحج فلا  
 يصح كعكسه ولو شك هل احرم بالحج قبل شروعه في طوافها



او بعده صلى الله عليه وسلم كماله وشك هل تنزوجه قبل حرامه وبعد  
 و يلقى لقارن عنهما عمل الحج ويسن مراعاة من اوجب التمتع  
 كما قال الرملي خلا قال ابن حجر والا فضل الافراد والتمتع والقران ان  
 اعتمد المرد من سنته ببقية ذي الحجة وعلم كل من التمتع والقران ان  
 دم بشرطه والتمتع الموجب للدم لم ينع الميقات ان يحرم بالحج بعد فراغ  
 العمرة التي احرم بها في اشهر الحج ويحرم في عام من ليس من حاضري  
 الحرم المكى بان تكون مرحلتان فانشر بين الحرم ومسكنه حيث  
 لم يكن الا في واحد والافاضة اقامته به حيث لا اهل ولا مال وله ذلك  
 بكماسكن والافاضة اهل وماله مقاد انما اتم الشرح حيث كان اهله فقط  
 في الاخر فاباه اهله له حيث كان ماله في الاخر فاباه ماله له ذلك  
 فما حرم على الرجوع اليه حيث استوفى ايضا ذكر ما خرج منه حيث نوى  
 الرجوع اليهما او لم ينوي اصلا فعمل احرمه منه حيث استويا خروجا  
 وغيره ومن لو طنه طريقان احدهما على دون مرحلتين فهو حاضري  
 لكن لو كان الاحرام بالحج من ميقات الا فائي فلا دم فلا فائي ان جاوز الميقات  
 ولو غير مريد يسكن ثم بدله فاحرم بالعمرة قرب وقول مكة او عقب  
 وقولها في شهر الحج ثم حج من عامه ولم يعد لميقات افاقي قبل تلبسه  
 نسك لزمه دم التمتع وقول البروضة لا اصلها من جاوز الميقات  
 اي وهو مسكنه مريد للنسك ثم احرم بعمرة لزمه دم التمتع  
 صمد على من استوفى طن قبل احرامه بالعمرة ولو بعد الجاوزة  
 ايضا لما يعلم من التحفة وبه يعلم ما في الحاشية اي بل يستره

دم الجاهل

دم الجاهل فاعلم من كان مريدا للعمرة ولم يحرم بها من الميقات بل بعده  
 في شهر الحج دم الجاهل ايضا فان احرم بالحج بعد ذلك خارج مكة ولم يعد  
 الى الميقات ولا الى مثل مسافته ولا الى مكة قدم ثالث للساءة الحاصلة  
 بتلك ميقات الحج ولا يشترط له وجوب الدم بنية التمتع ولا وقوم النسك  
 عن شخص واحد كما علم مما مر فلا دم على من كان احرام عمره في غير اشهر  
 كآخر جزر من رمضان واي ببقية اعمالها في اشهر الحج وهي رمضان  
 حينئذ لكن تعبدون من ان بها كاملة في رمضان او لم يحج من  
 عامه او عاد لميقات الا فائي الذي احرم منه بالعمرة احراما جائزا ولو  
 الصنوي قيل الحرم بالنسب او مثل مسافته او لميقات اخر ولو قرب  
 او مسافة القصر من مكة واحرم منه بالحج او عاد اليه محرما به قبل  
 تلبسه نسك ولو مندوبيا كطواف قدوم بان يخرج الممتع بعد التحلل  
 من عمرته من مكة الى محله دون مسافة القص منها ثم يده خل ولو حلا لا  
 ثم يطوف للقدوم ولو سمر عقب هذا الطواف اجزءه لانه طواف قدوم  
 قبل الوقوف اما اذا وقف تعين اي قاعه بعد الافاضة وكطواف  
 وادخ مسنون بان يحرم منها بالحج ثم يطوف للوداع عند خروجه لصفحة  
 وكبت بمعنى ليلة التاسع وكذا لا دم على من كان من حاضري  
 الحرم وهم من استوطنوه او محلا دون مرحلتين منه ولو من  
 احد للطرف بالفعل لا بالنية حالا لا حرام بالعمرة لا بعده والقران  
 الموجب للدم ان يكون من غير حاضري الحرم ولم يعد فيه للميقات  
 او مثل مسافته بعد دخول مكة قبل الوقوف فمن عاد ذلك



بعد دخول مكة وقبل الوقوف وان طاف للقدوم وصلى بعد  
 قبل العود سقط عنه الدم اذا كان من حاضري الحرم ولو قرئ  
 المتمعن من عامه قد مان فلو عاد للميقات من مكة وقبل  
 التابى بنك سقط **(التبني الثالث)** تسمن  
 التبني للمحرم ولو نحو جافض من اخرمه الى شروعه في اسباب  
 التحلل لا خذه في رمي الحجر في كل محل ليس به حيث يقينا كحش  
 ومحل نجاسة والاكرهه في سائر الاحوال الا في الطواف وله  
 للقدوم والسرور عند تقايرها اكد كركوب ونزول وصعود وهبوط  
 واختلاف وفقة وفراخ صلاة فيقدمها على الاذكار بعد ما وقال  
 في التحفة فلو اخرها عن الاذكار ثم اتى بها بعد ما فهدر فهل تقوت  
 سنتها بعد الصلاة او يحصل اصل السنة لا محتمل ولم امر من تعرض  
 له اهل واقبال ليل او نهار ووقت سحر ويسن الذكر في كل صوت  
 بقيل الاولى ولو في المسجد حيث لا يشوش على نحو صلواته وقارن  
 وقائم فان شوش بان انزل الحشوع من اصله كره فان اراد  
 التشفيع من حرم ولا يتعب نفسه ولا يضع اصبغ فيه في  
 اذنيه وكره جهرا غير ما قيل لا جاية النبي **صلى الله عليه**  
**وسلم** بقوله ليكن ويحرم ان يجيب بها كافر كما نقل عن  
 الشيخ فخص ونقطها المحبوب فان زاد عليه لم يكره بعد  
**(ليكن اللهم ليكن لا شريك لك ليكن ان الحمد والنصبة**  
**لك والمالك لا شريك لك)** والاولى كسران ووقفه لطيفة

على ركبتي

على ركبتي الثالثة والمالك وان يثك التلبية ويها في  
 كلامه ثم يصل ويصل على النبي **صلى الله عليه وسلم**  
 بصوت اخفض بحيث يسمي في صلاة الشهود لا غير كل كما في  
 الفتح وليضم اليها السلام فيقول والسلام عليك ايها النبي  
 ورحمة الله وبركاته ثم يقول بصوت اخفض اللهم يا اسئلك رضاك  
 والجنة واعوذ بك من سقوطك والناز ثم يدعها اجب صوت  
 كذا وكذا ويندب رد السلام وقا غير احب ذكره التسليم عليه  
 كقطعه لها بلام او غيره ومن علم بها يعجبه او يكرهه  
 قال ان كان محمداً ليكن ان الفتي يثني الاخرى وان كان غير محرم  
 قال اللهم ان الفتي يثني الاخرى ومضاه ان الحياة المطلوبة  
 الهبة الدائمة هي حياة الدار الآخرة ويتزعم الهاجر  
 ويجمع لغيره مع الكراهه **(التبني الرابع)**  
 محرمات الاحرام ولو مطلقا حرام في قوله  
 بسوطي دهن حلق وقيل ان او من يطا او يك للصيد قتل  
 والمراد باليسى ما شمل سائر لذكر ووجه المبرومة  
 وهو استماع الباقي الا الصيد والحلق شامل للقلم  
 فهو تلاف وما كان تلاف فيه الفدية مع الجهل  
 والنيان اذا كان المتلف مميتا وما كان استتمعا



فلا فدية فيه مع الجهل والنسيان وعدم الاختيار وتتم  
 الفدية انما التحمل لنوع واحد الزمان والمكان ولم يتخلل بينهما  
 تكفير ولا تقديرات الا الصيد والشجر فلا يتداخلان لضمان  
 المتلفات والطيب كله فخرج وكذا اللبس وكذا الحلقة وكذا القلم  
 وهي على ثلاثة اقسام منها ما يحرم على الرجل فقط وهو ستر  
 بعض رأسه ولبس المحيط في البدن ومنها ما يحرم على  
 المرأة فقط وهو ستر بعض الوجه ومنها ما يحرم عليهما  
 وهو الباقي كلبس قفاز **الاول** اللبس أي ستر جزء  
 من الرأس الذكر ولو البياض وراء الأذن ومن وجه الأنثى  
 ولو احتمل لا يبعد سائر فاد لو غير محيط كفضاية عريضة  
 بحيث لا تقارب المحيط وطبق ومهم ولبس محيط للعادة  
 في جزء من بدن الذكر ولبس قفاز في كف ولو زائدة من ذكر  
 وأنثى يحرم لغير حاجة ستر جزء من رأس ذكر وان تعدد  
 الرأس كما هو عامدا وبقاشي مكشوف من غير الرأس  
 متصلا به من جميع الجهات ليستوعب كشفه واجب  
 ويحرم ستر جزء من وجه أنثى وان تعدد عامدا لا ما يستتر  
 منه لا حياط نحو الرأس لانه عورة في الصلاة بخلاف الأمة  
 كما قاله نزي ويحرم على الذكر لبس محيط بخياطة كقفاز  
 أو نسج كزرد أو عقد أو لرق أو ضرا أو زمرل أو حرمل وشكل

ينبغي خلال

ينبغي خلال يجمع به الرداء عليه والامر على ساقه ولو ببعض  
 عضفة ان لبسه للعادة وان لم يدخل يده في كفه كان وضع  
 طوق نحو قباء على رقبته فستمسك بنفسه او دخل  
 أسافله من جهة الأمامه وصار في وسطه فلا أثر للقاء  
 منظر يجمع على نفسه او قائم على عاتقه نحو قباء كفضحية  
 وكان بحيث لو قصد المضطجع او انطلق لقاؤه لم يستمسك  
 عليه الا بمن يدا من كسك الجلب برة ولا لما ليس محيطا وان  
 وجدت فيه خياطة ولا لا رتدادا وان تدر بنحو قفاز وعماة  
 وان زار وان لف عليه منه طاقات ولو مرقطا ولا لبس خاشم  
 وغرز طرفه في انزاع والانشى ولوامة ستر غير الوجه من  
 سائر بدنهما بالمحيط لا ستر كف ولو زائد بقفاز وهو شتى  
 ليقى اليد من نحو البرد ويحرم بغير كثرقة لفتها عليها ولو بلا  
 حاجة وان لم تخضبه وسق كشفه والخنثى لا لانشى فيجب  
 عليه ان يستر رأسه وان يكشف وجهه لكن يسق ان لا  
 يلبس المحيط ولا فدية فيه كما لو كشفهما او ستر الوجه بغير  
**الثاني** الطيب للذكر وغيره فيحرم عليه التطيب  
 لبدنه ولو باطننا بنحو كذا او ملبوسه ولو نعلا عما تقدر راحته  
 الطيبة او بما فيه ذلك ان بقي طعمه او ريحه ولو بالقوة



كان تظهر برش الماء عليه دون له نه عامدا بان باصق  
 الطيب ببدنه او ملبوسه على لوجه المعتاد في ذلك الطيب  
 عمدا فلو طيب فاسيالم يضرب الطيب وكثيرا في الامداد  
 والنهاية والمراد بها تقصير ريشته ان يكون معظم المقصود منه  
 ذلك وان لم يسم طيبا ويظهر فيه هذا الفضل للزعفران ولورد  
 والباسمين والبصيرين كما في النهاية والامداد واللبان الجاوي كما  
 نقله ابن الجبال عن الاكثريين والبان كما في الحاشية والامداد خلافا  
 للفتح والريحان والزهري والاسود والسوسق والنام والفاغنية  
 والبصير ودهنها وعصيرها ودهن الاترج ودهن زهر الدار بريح وزهر  
 يس بطيب الاترج كما في الحاشية والمراد به من المذخور ان نحو شير طهر  
 فيه اما لو طهرت عارفا فسمي او لوز فاخذ ريشها ثم استخرج ودهنه  
 فلا يكون طيبا فلاحمة فيه ولا فدية الامن حيث كونه ودهنا فيحصل الطيب  
 بشد نعمه سكت بشد به وبشم الريا حين الدربة ان الصفاها بانفه  
 والا فلا يضرب الريا حين اليابسة نعم الكاوي بالمعجزة ولقد يابسا  
 طيب الاتري الذي يملكه لا ييب في يابسه البتة وان رشي عليه الماء كما في  
 الفتح وبالصاق نوره ما ورد ببدنه او ثوبه لا يبرد شمه وان كانت  
 فيه نحو سكت وبالصاق نوره فان نحو يعود ببدنه او ثوبه لا  
 جملة والكله ولا يضرب طيب بفواكه كفتاح وسفرجل واترج  
 ولا ينفذ وادكر نقل وسجل كما في القفة والحاشية وشرح

اي ليعت  
 صح

في الامداد

الايضاح وقرفا ودرصين ومطسكي كما في القفة وجب محلب وعفص  
 وكده الاكتمال بما لا طيب فيه ان لا ينفذ زينة الا لا ينفذ حاجة كرمه  
 بخلاف ما لا ينفذ فيه لكن الاولي تركه **الثالث** الدهن لانه يغير  
 به دهن ولو غير طيب في شغل الرأس والوجه كالا او بصفا قاله الرماوي قال  
 ابن حجر ما عد شغل الخد والجبهة والانف وان كان الشغل ملوقا ودون الثلاث  
 او خارجا الا الرأس الاقرح والا صامع في محله ودون الأمد ولو قارب لانبات وخرج  
 باقي البدن ظاهرا وباطنا **الرابع** انزاله شئ من شغل المحرم  
 سواء شغل الرأس وغيره كحك جل الدركت نفع سرج وان احتاج اليه غالبا  
 ولو بعض شغل وكده مشط ان لم يؤد الى نتف شئ ولو شك هل الشف  
 به او انتقل بنفسه او كشط جلده راسه وعليه شغل فلا فدية عليه  
 وللمحرم حلق راسه لخال كدهنه وللمحرم الاحتجام والقصد ما لم  
 يقطع بهما شغل وكذا ان قطع واحتاج اليهما او عليه الفدية ولا يكره  
 غسل بدهنه وارسه وملبوسه بخطميها ونحوه كسد ريش حمام  
 وغيره من غير نتف شغل لكن الاولي تركه لغيره ركوسنج وحك  
 شغل بظفره ان لم ينفذ شغل الا حرم عليه وعليه لفدية **الخامس**  
 انزاله شئ من اضعف المحرم ولو بعض خضرم من اصبع زائدة ولو قطع  
 اصبعه وفيه ظفر فلا فدية عليه **السادس** قفل مقدمات  
 الجراح كالمفاخرة والمفانقة والقبلة والتمسك علام مع العلم  
 التعميم والا خيل والشهوة ولو مع حائل وان لم ينزل والتمسك منها عامد عالما بتمسك



و مباشره نروج المحرمه عليه تحليلها ان لانا ذلك قبل  
التحليل او بينهما في التحريم قبل التحليل في القيمة وان لان التمتع نظرا  
بشهوة ولولا مرد عينه حسن ومحمم نكاح محرم ولو احرما فاسدا  
وانكاحه ولا فدية اي يحرم قبوله النكاح وايما به اياه بنفسه  
او بوكيله ولا يصح لكن نوايا القاضي والامام المحرم هود ونهم  
لظنهم ان يعقد مع احرار مستنبه لعموم ولايته وبه نارقع الاولاء  
قاله في شرح الايضاح وحاشيته ومختصره وشرح العباي خلافا للثقة وفي  
الثقة وان يتدبعا للثقة فرق بينه وبين ما لو كان الولي المحرم اجبا ان  
يعقد بمولته فقد تملكه او يطلق حيث يصح وصوبه ابلقني صحت  
النكاح الولي لالامة محرم المحرم اذا كانت حلالا ولا تنقل الولاية بسبب  
الاحرام الا بعد بلزوم في السلطان او نائبه ولو لا حلال حلالا في التزويج ثم  
احرم احدهما او امرأة نروج بعد التحليل بالولاية السابقة ولو وكل  
حلال محرما ليوكل حلالا عن نفسه او محرم حلالا ان يزوجه اذا حل جاز لنا  
في شرح الايضاح ان يعلن وندي للموم ترك الخطبة لنفسه ولغيره ولذا  
يندب الحلال ترك خطبة المحرمه ولو بعد جفته ولذا الزفاف مع احرام احد  
الزوجين وشراء الامة للوطى بلا محرمان اذا غلب على ظنه الضمان وكبرهت  
ايضا شهادة المحرم في نكاح الحلالين **السابع** الجماع ولو بدكره مقطوع طوت  
شاة لان ادخله من اصابه مع وجود حشفته تكن المولج للمقطوع طوت لم  
يكن الة نفسه لا يقصد نسكه وقد فعله ما بقيت قاله الخال قال العلامة  
عبد الرؤف اما بالنسبة للمولج فيه فيحرم عليه تملكين من يولج فيه او مباشرة  
الا بلام ايحاح يقصد نسكه ويترب عليه مقتضاها كما هو ظاهر  
ويحرم الجماع ولو بعد حشفته من مقطوعها مع ما مل كيفية لوبهية لوميت

شرح العباي  
الحرم فيه  
او بوكيله  
الاحرام  
في شرح الايضاح  
وحاشيته

او ذكرك

او ذكرك قبل او بعد ان يترك تقدمه علم بالتحريم واختار خلاف غير المهين  
والناسي والجاهل بالتحريم حيث عذر والمثرب قال ابن الجلال والوجه ان  
الحشفة في غير موضعها بالنسبة لقالب مثاله لان كانت باخره كذا ونفسه  
اهل تفتيح او يقرب غالب امثاله خلاف في الفصل ياتي نظيره هذا وجب  
منه الشهايا ابن حجر لا يوروا الجال الرمايه غير الثاني دياي فيما لو وجد الكعب  
او المرقف في غير محله ولظروجه اها ومحمم علمه محرمه تملكين حليل محرم منه  
وعار حليل حلال وطحن حليلة محرمه الا لتعليقها بشرطه **الثامن**  
الاصطياد والكفرض بالتصغير وغيره لظن حيدان بري من لا يطير وغيره  
وحشيت وان استأنس مؤكول يقينا وما ذكرك احدا صلبه  
وان علا كقولك بين حمار وحشي واهلي وان استأنس وبين حشيت وشاة  
وبين ضبع وذئب وكالا ونزولهم يطرفيشم البط كما في الفتح واستثنى  
في النهاية البط فقال لاجزاء فيه لانه ليس بصيد والجماع وحشيتا  
واهلها والذجاج الحشيتا بخلاف الذجاج البلدي والمتولد بين نحو ذئب كنهر  
وشاة وحمار ودي وقرص وبقر واستثنى في شرح العباي الخيل فانها  
كانت وحشية فانت على عهد اسماعيل عليه **الصلاة والسلام**  
ولا يجب الجزاء بقتلها اعتبارا بالمال ويحل القرض لغير الصيد من الحيوان  
نعم يكره قرض لقتل شخص رأسه ولحيته فقط وصيانهما وندي ب  
فداء الواحدة اذا قتلها ولو بالقوة ومحمم قتل الخيل والنمل السليمان  
اما النمل الصفار اسما بالذر فيجوز قتله بغير الاضرار ما لم يتبعين  
لدهنه كما في الاسداد والنهاية ومحمم على الحلال الصيد المحرم واشجاره  
كما سياتي بسط ذلك في مواضع متفرقة لا سيما باب الدماء

والجماع  
صحيح



**التب الخامس** يسئ للمهم وغيره ان يه خلطة قبل  
 الوقوف بعرفة ليدرك لسان الاتيه كصور خطبة الامام في  
 اليوم السابع وطواق القدوم وتبجيل السبي لو كان محمداً نوحاً  
 وغيرها لئن لو تركها لضيق الوقت وقد نوى فعلها ولم يضيق انيب  
 عليها والافضل خولها من كداء كساء وصبي موضع باعلاها وتسمى  
 الآن بالحرق **الثاني** وان لم تكن بطريقه وان يتسلل الداخل ولو  
 حاضراً وحلاً لانية غل دخول مكة بذي طوى بضم الطاء  
 شهر من كسرهما وبمعوض صرفه ومنعه ويعرف في وقتنا بالذاهر  
 وهو واد عارض فرسخ من مكة بين الشيتين واقرب  
 للسفلان كانت بطريقه بان جاء من طريق المدينة وان  
 يبيت بها والا كان جاء من طريق اليمن فمن مثل مسافاتها  
 قصصا الفصل سن وضوء مع التيمم وان يخرج من مكة  
 من ثنية كدي كهدس باسفل مكة ويسمى الآن بالثنية  
 قال في التمهيد ولولا معرفة وجزم به في المختصر والحاشية واعتمد  
 العلامة عبد الرؤف ستن الحرف لفرقات واليه ميل ابن  
 قاسم وقال النووي في التمهيد انه غريب يصيدون به خل  
 الذئمة فهارا وبعد الصبح وماشكا ان لم تحصل مشقة  
 بالمشي ولم يصفه عن الرطائف وحافيا وان لم يلق به ان  
 من حشا في الحاشية يسئ الحفا من اول الحرم والافضل  
 للمدة

ثنية  
 متع

للمرأة الدخول في نفق هود جها وله الا مرد الجليل وان يمتد في وقوله عن  
 الأيذاء بدايته وغيرها ويتألف من زاحمه وعهد عذره وان يستحضر  
 عند وصوله الحرم ومكة وعند رؤيته البيت ما أمكنه من الخشوع والخضوع  
 بقلبه وجوارحه لرب هذه الامكنة واعيانا متضرعا وينتد كرسر فيها  
 على غيرها ويقول عند وصوله الحرم **اللهم** هذا حرمتك وامنك فحمني على  
 النار وامنني من عذابك يوم تبصت عبادك واجعلني من اليا ذلك  
 واجابك واهل طاعتك وعند وصوله مكة اللهم البلد بلدك والبيت  
 بيتك جئت اطلب رحمتك واؤم طاعتك متعالا مرت راضيا  
 بقدرك سالما لامرك اسئلك مسالة المظهر المستفاد من عذابك  
 ان تتقبلين بعفوك وان تتبها وزعني برحمتك وان تدخلي جنتك  
 ائبوني تايبوني لينا حامدون **الحمد لله** الذي اقم منها سالما معافا  
**الحمد لله** رب العالمين تحييل على يسر وحسن بلاغه **اللهم** هذا  
 حرمتك الاخر ما مرا **اللهم** انت ربي وانا عبدك والبلد بلدك والحرم حرمتك  
 والامن امنك جئت هاديا وعن الذنوب مقلقا ونفسك راجيا  
 وله جنتك طالبيا ولقد نلتك مؤويا ولقد ضاكت مبتضيا ولقد عفوك  
 سالما فلا تردني خائبا وادخليني في رحمتك الواسعة واعذني  
 من الشيطان وجنده وشركاؤه وحربه وصالح الله علي **سعدنا**  
**محمد وآله وصحبه اجمعين امين** وان يقف بالحل السما الان بالمدة عا  
 ويذهب بما اراد من غير لهيب والذئبا ويقدر ولو حلالا لما في الفتح  
 حيث ير للعبة وان لم ير حاله من وطامة رفقا به وافتاق حل



لا يذوق ولا يتأذى فيه مستحض ما يملكه من الخضوع والذلة  
والهابة والجلال **اللهم** زد عبدك تشريفاً وتقيماً وتكرماً  
ومهابة وزود من شرفه وتكرمه من بحره أو اعظم تشريفاً وتكرماً  
وتقيماً وبراً لله البس **اللهم** أنت السلام ومنك السلام  
فمينا ربنا يا سلام ويدع بما أحبه إسمها المفضل له وللأمة  
ثم يدخل المسجد من باب السلام وإن لم يكن بطريقه وإن كان حلاً للمنافي  
التحفة والنهاية ونقل ابن قاسم عن الرمالين وإن كان مقبلاً عليه أخرج  
للاعتبار وغيره من باب الصلوة كما عليه الرمالين وقال ابن حجر في الفتح ويخرج  
من باب الصلوة أو الخروج وهو أفضل وقيد في الامداد بالخروج إلى بلد  
فلما فضلية باب الصلوة عند الخروج للاعتبار وفضلية باب الخروج  
كسورة عند الخروج للبدن في الحاشية روى حماد عن بعض الصحابة  
رضي الله عنهم أنه رأى رسول الله **صلوات الله عليه وسلم** علم حليته  
واقفاً بالخزيرة يعني في حال خروجه من مكة يقول مكة والله أنك خير أرض  
الله وأحب أرضاً إلى الله ولولا أني أخرجت منك لما خرجت ويقدم  
بمنه أو به لها في الخول ويقول **عوذ بالله العظيم** وبوجه الكريم  
وسلطانه القديم من الشيطان الرجيم **بسم الله** والمجد لله **اللهم** صلي  
عليه وآله وعلو السيد فاحمد **وسلم** اللهم اغفر لي ذنوبي وافتح لي  
ابواب رحمتك ويقدم يسراه أو به لها في الخروج ويقول ما ذكر  
لكن يبدل بواب رحمتك باباً فضلك وهذا سنة في كل مسجد  
وفي متصلين مستويين يقدم اليمن تقدماً لما لدخول إليه

وفي

وفي الكعبة يقدم اليمن دخلاً واليسار خروجاً فإن يبدأ عند  
دخوله مكة قبل نحو تقييس ثياباً به والترا منزله كسقي ووايه  
وحط رحله إذا من علامته بطواف القدوم والصلوات  
لأن معتقداً أن لم يمنع منه ولو نحو حمة لخصاسية ولم تقم  
الجماعة ولو في نفل ولم تقرب أقامتها بحيث لا يفرغ قبلها وحينئذ  
يصل تحية المسجد إن كان يفرغ منها قبل الإقامة والانتظارها  
قائماً ولم يصف الوقت عن مفردة ولو نفل ولم يكن عليه فائتته  
مكتوبة كالمندوحة وإن كان وقتها موسعاً والإقامة ولو في  
أثناء الطواف هذا ما قاله الفائتة مفردة أو جماعة في مثلها  
والإقامة كراحتها خلف مفردة أو مقضية لست مثلها فان  
تلبس به ثم قيمت الجماعة أو ضاق الوقت أو تضر الفائتة في  
أثنائه قدم ما ذكر على بقية الطواف والاولى تحريم قطعه  
في وتر عنه الحجة الاسود وفي الفتح ولو منع الناس الطواف صلي  
التحية وإما قدم الطواف عليها في غير ذلك بالنسبة لمن دخل مريداً  
له لأن القصد البيت وحيته الطواف والحصول لها بركته فمن  
جاس بغيره ثم صار ركعتيه فائتته تحية المسجد لأنها تفوت  
بالجلوس عند وان قصدها أي حيث قدم الطواف الذي هو تحية  
البيت بدرجة تحية بقية المسجد في ركعتيه يسقط طلبها  
وأثبت أن نواها معهما فإن لم يصل بعد الطواف بل جلس وأخرج





فانتبه التهمة لا دكتناه وتندرج ايضا بالمصنعة المذكورة في نحو مؤداة  
 قدمها على الطواف فلا يترك الطواف ودكتنا التهمة لقادم دخل  
 من الطواف ومقيم داخلانية الطواف بل تسن لهما ولا يفت  
 طواف القدوم ولو اخرجه بعد قول المسبح بلا عذر الا بالوقوف قال في القصة  
 لو دخل بعد الوقوف وقبل نصف الليل سن له طواف القدوم ثم قال وندبه لمن  
 وقف ثم دخل مائة قبل نصف الليل نماهول هذا الدخول لا الدخول الذي قبل  
 الوقوف قال ابن الجوزي شرح فيه ففناؤه دخل نصف الليل فان اراد  
 ان يكمله حل ينصرف ما اتي به للفضى الا قرب نعم ثم يكمل النقل بعد ذلك  
 لكن اتيانه بالفضى المذكور يقطع العلاء المستوفى هو فلا يسكن  
 للحاج بعد الوقوف ونصف الليل كما لا يسكن للمصتمرين استقلال الا والا  
 فهو مندرج في طواف الفرض ولو مندرا اي يسقط طلبه الضمني  
 ان لم ينه معه ويثاب عليه ان نواه قال في القصة وبطواف الفرض  
 يثاب عليه ان قصده التهمة المسجداها ولا يصح طواف القدوم  
 قبل طواف الفرض ولو قصد طواف القدوم فقط وقع عن الفرض ولا ينصرف  
 والا لولذات الهيئة بجمال وشرف نسب او غير من النساء والجنات  
 تاخير الى الليل ويسن ان يحرم من قصد مكة والحرم من مكان خارج  
 عنه لا لاجل النسك وليس عليه فرض الاسلام بنسك من حج وعمره  
 وان تكرره فوله كطاب ويفوت بالدخول ويكره تكرره خروجا من خلاف  
 من اوجبه ويسن بركته دم وفي الفتح والمراد بكون هذا تطوعا  
 في غير الصبي والقن لما مر والباب ابتداءه وان كان لو وقع وقسم

فرض

فرض كفارية او من تابى بفرض كفاية يقع فعله فريضة وان  
 سبقه غيره اليه ما لم يكن معادا لكن صدر عن جنازة ثم اعادها عليها  
 بعينها **فصل** في الطواف انواعه سبعة وحد طواف  
 الاقضية والعمرة والوداع واجبا لان او مندوبا والتحلل والنذر  
 والقدوم والتطوع وشرطه سبعة **الاول** طهارة المذبح ينفع فيه  
 والحج في بدنه وقويه ومطافه لقادس **والثاني** ستر عورة  
 الصلاة مع القدرة وهي ما بين سرة وركبة غير المحرمة يقينا وجميع  
 بدن المحرمة ولو شكك بالحنث او شعل لا الوجه والكتفين ولو احدث  
 حدثا اكبرا واضرا لان لمسة بشرة بشرة انشأ في حد الشهوة  
 كنت تسح ولو سهوا او بلا شهوة وشوها ولم يكن بينهما  
 منه مية ولو برضا ومصاهرة او تنجس شيئا من الثلاث  
 بغيره موقوف عنه او عرس ولم يسترحا مع القدرة تطهر واستر  
 عورتها وبين جوارها وان تصمد وطال الفصل وسن ان يستأنف  
 وقد قلب الحث في المطاف من طريق غير وعنت به البلوس فيفرض عما  
 يشق الا حذر عنه من ذلك حيث لم يتصل المشي ولم يجد عنه  
 معدلا ولم يكن ثم رطبه فان تصد وطفه ابطال طوافه وان قلا وجف  
 والا فلا لكن الرطب يرض مطلقا حتى مع النسيان وعدم المندوحة قال  
 الشافعي لرملي وما شاهدته مما يجب تكاثر ما يفعله  
 القاسمون بالمطاف من تطهير ذوق الطين مسحه بحرقه مبتلة  
 بل يصيب غير موقوف عنه قال ابن علان قد ذكره ذلك مرارا للفرشيين



وليس الحرم وما حصل منهم عتبا فيبقى عنه لقلبة الجهل وعموم  
البليوس اهي ويصح طواف نائم ممكن كما سياتي اما العاجز عن السير  
فيطوف لانه لا تكرر اعادة ولا ذبح عن الماء وتيمم تيمما لا اعادة معه  
لان لان في محل لا يظلم فيه وجود الماء ولم يكن به نجاسة ولا جيرة بغيره  
تيمم مثلا وما فاقد الطهورين ان لم تكن به نجاسة فلا يطوف أصلا في  
التحفة ولا يجوز طواف الركن ولا غيره لقاعدة الطهورين بلا لوجه  
انه يسقط عنه طواف الدواح **وهي فتاوى الجلال الرمالى** انه ليس  
له طواف فان خرج ووصل الى محل يتعد عليه الرجوع منه الى مكة  
يتحلل به بحد وحلق ونية وصار حلا لبالنسبة لموظف من الاحرام  
محرم بالنسبة لبقاء الطواف في ذمته فاذا عاد فعل الطواف ولا يلزم ان  
يحرم بما احرم به او لا يظهر الا مهم انه محرم بالنسبة له وانه لا يحتاج  
في فعله الى احرام اه فان كان به نجاسة منجسه لا يقدر على  
طهرها فكذلك عند الرمالى وقال في الفتح ومحدث اي بلا  
نجاسة او متنجس اي محدث عدم الماء طواف وداح  
بالتيمم ولذا النقل للمحدث لا المتنجس فيما يظهر اخذ  
من امتناع نفل الصلاة عليه لما مر ولهما على لوجه طواف  
الركن بالتيمم لفقد ماء او نحو جرح وان لم يزل كلا منهما الاعادة  
اي لان كان الغالب بالمحل وجود الماء او كانت الجيرة في اعضاء  
التيمم او نحوه حيث لم يبرح البرؤ والماء قبل رجوله لشدة  
المشقة في بقاءه محرم ما وجب اعادته اذا عاد لمكة لبقاء  
في ذمته وانما ابيح له عند الوطئ للضرورة اه قال في التحفة  
ولا يلزمه عند فعله تجرد ولا غيره فان مات وجب الاجحاج  
عنه بشرطه اه وكذا في الحاشية وقوله ولا غيره شمل النية  
وهذا الوجه

وهو لا وجه من احتمالين للعلامة بن قاسم ونقله عنه الجلال  
الرمالى لانه محرم بالنسبة للطواف افاده ابن الجلال ونقل  
ابن الجلال عن الجلال الرمالى انه لا يجزى لمجئ فوراً ونحوه في الحاشية  
ثم قال ابن الجلال ولعل محله ما لم يخف نحو غضب والاوجب فوراً  
واذا اخر فمات فينبغي عصيانه من اخر سبب الامكان وان لم  
ارى في ذلك نقلا وخرج بقول التحفة فان مات الخ ما اذا غلب  
وعليه الطواف فيجوز الا استنابة فيه لعذر مع بقاء اهلية  
وبه فارق الميت كما اتفق به الشهاب الرمالى ولو سجد بعد للركن  
بعد هذا الطواف المفعول بالتيمم ثم رجع الى مكة وجب اعادته بعد  
الطواف لانه انما صار للضرورة تبعا لصحة الطواف للضرورة  
وقال ابن الجلال على الايضاح قضيت ان الكلام في الافاق  
وان المكي يجب عليه المصابة لاحتمال وجود الماء احتمالا قريبا  
اذ لا مشقة عليه فيه ونظر فيه تأميره عند الوقوف بان بقاء  
الاحرام مشقة اي مشقة قال ولم لا يجزى التيمم والطواف  
ثم اعادته بعد وجود الماء اه وهو ظاهر مقيس اه ثم قال  
في الفتح ولما حاضة وعليها طواف الركن ولم يمكنها التحلف  
له اي لم يقد نفقة وخوف على نفسها لما في التحفة  
ومحل في الحاشية قول الاصحاب ان عدم النفقة لا يجزى التحلل  
من غير شرط على التحلل قبل الوقوف اما بعده فيجوز التحلل  
بسببه وان لم يشترط اه ان ترحل ثم اذا وصلت محلا  
يتفذر عليها الرجوع منه لمكة تحللت كالمحصر ويبقى الطواف  
في ذمتها اه قال في التحفة ولا حوط لها ان تقلد من يرى  
براءة ذمتها بطواف قبل رجولها قال في النهاية نقله  
ابن خنيفة واحمد على حد ما روايتين عنده في انها تسبحم



وتطوف وتلزمها بدنة وتأتى بدخولها المسجد وقال  
في النهاية والاقرب انه اي تحللها على التراخي وانها  
تحتاج عند فعله الى احرام لخروجها من نسائها بالتحلل بخلاف  
من طاف بيتهما لا يجب مع الاعادة لعدم تحلل حقيقة امر  
وساى وقال ايضا والقياس من المحل الذي احرمت منه  
اولا لا تصيد عنه امر قال الشبرايمسى قوله الاحرام اي  
الائتيان بالطواف فقط دون ما فعلته كالوقوف امر اي  
تتم بالطواف فقط وتكشف وجهها فيه ولا تحرم بها احرمت  
به اول قياسي على ما صرح في فاقه الطهريين وقال ابن قاسم  
والاوجه انه لا بد من الاحرام اي بما احرمت به اول الايتان  
بتمام النسك لان التحلل يقطع النسك ويخرج منه امر  
اي فتحم بفرضها ويكون ما في ذمتها نرا ندافلا تحتاح  
لطوافين وعبرة القليلين واذا اعاد الطواف نفى  
الاحرام بالنسك والاحرام بالطواف فقط علما لخلاف  
بيد ابن قاسم وعش وقال ابن حجر لا تحتاج الى انشاء  
احرام ثم قال الرملي فانت متيحا سيمها لا يسقط الاعادة  
وخلا عن النجاسة فصل غير الركن وكذا الركن ان لم يرج البرء  
او لما وقيل وحيله لشدة المشقة في بقاءه محرما مع عوده  
الى وطنه ويجب اعادته بلا احرام اذا تمكن بان عاد الى مكة  
اي ولو بعد مدة طويلة لانه وان كان حلالا بالنسبة لا باحة  
المحظورات له قبل العهد للضرورة الا انه محرما بالنسبة  
الى بقاء الطواف في ذمته اي فيحتاج عنه بعد صوته اذا تمكن  
من العهد ولم يعد ووجد في تكبته اجرة ذلك قاله شى واذا  
طاف الى الصب او المجتهد به وجب طهرهما من الخبث  
والحدث

والحدث بان يتطهر ويطهرهما بان ينوي لولي عنهما  
ويغسلهما ولا يضرب الشك بعد فراغ الطواف في طهره **الثالث**  
ان يحاذى في اول الطواف واخره لا الحجر وبعضه باعلو شقه  
الايسر لما ذى لصدرة وهو المنكب فيجب في الايتان ان لا يتقدم  
جزء منه على جزء من الحجر وفي الانتهاء ان يكون الجزء الذي  
حاذاه من الحجر اخره هو الذي حاذاه اوله او شقه صا الى جهة  
الباب ليحصل استيعاب البيت بالطواف وزيادة ذلك  
الجزء احتياطا وهذه دقيقة يفصل عنها اكثر لطائفه فليتبني  
لها سيمان ينوي اسبوعا ثانيا متعلا بالاول فانه لا يصح بنية  
الا بعد فراغ الاسبوع الاول وبفراغه يكون قد مر بالحجر في بعض العود اعنى اذا  
ابتدأ بالجزء منه اذ لا يتم طوافه الا بالاولا لا بما ذات ذلك الجزء كما تقر  
تقع النية في الاسبوع الثاني متأخر عن الوجهة الباب وحينئذ لا يعتد  
بها ولا بطوافه بعد ها كذا في شرح العباب ولو سبقين فاكتر صرح له سبع  
فقط ونوى دون سبع لم يصح كما لو نوى ركوعا وقيل يصح التسفل  
بطوفة كتفل به كعة فالماصل انه يشترط ان يسجد من الحجر الاسود  
او كنهه بالنسبة لغو الركب والقصير ومحل له لو اذيل والهياد باسره تعالى  
فلا يعتد بما به ايه قبله او قبل محله او مسامحة من دكنه لنجد الركب  
كالبدء من جهة الباب ولو سجدوا ان يحاذى جميع ما ذكره وبعضه  
كالطيف مما يلي الباب بجميع منكب الايسر بحيث لا يتقدم جزء منه على جزء  
من ركن الحجر مما يلي الباب ولا بد في الطوفة الاخرة من ان يحاذى ما حاذى  
في الاولى مما تكلف محاذته ليحصل الاستيعاب الواجب فلا يشترط مرور  
في الاخرة عن جميع الحجر الا اذا كان الذي حاذاه في الاولى هو طرفه مما يلي  
الباب ولا بد من مقارفة النية حيث وجبت او اراد فضلا مما لا يجب محاذاته  
منه وهو جزء منه ولا تصح نية سبع ثاني الا بعد حاذاه في الاولى  
ولو نقل الحجر الى ركن اخر لم تنقل الاحكام اليه وسن قبل البدء بالطواف  
عنه خلو المطاف استقبال الحجر ثم يتأخر جهة يساره بحيث يهيئ جميع الحجر  
والحدث



عن يمينه ثم ينوي قدما وقيل وجها بالنية قبل تلبية الاحرام ثم ينوي  
مستقبلا للوجه يمينه الا ان يحاذي منكبه الايسر طواف الحجر الذي  
جهة الباب يتصرف على يساره فيجعل جميع يساره لطرف الحجر ثم ينوي  
وجها او قدما ان غفل عن النية الاولى لان اول الطواف الواجب هو هذا  
الاخفاف وقيل له مقده منه لانه فلو فعل هذا الفراق من الاول وترك  
استقباله بان حاذى الطرف مما يلي الباب بمنكبه الايسر ابتداء فانتبه  
الفيلة وقيل لا استقباله بالوجه عند ابتداء الطواف وانتهى  
واجب فالاحاط التام فعل ذلك بعد استقباله عند لقائه  
قيل ابتداء الطواف عند اما تلخص من التحفة والفتوح وشرح  
العباب وذكر في النهاية ان الانحراف يكون بعد مفارقة  
جميع الحجر ولا يرد اشتراطهم جعل البيت عن اليسار لان كلام  
القاضي ابي الطيب والبند نجس وغيرهما صرح بان ذلك من  
حيف مجاوزة الحجر لا عند محاذاته اي وتكون النية مقترنة  
بهذه المحاذاة اذ هي محسوبة من الطواف به ليدل قول النهاية  
ولا بد ان يحاذي محاذاته شيئا من الحجر بعد الطوفة السابقة مما حاذاه  
اولا والمراو محاذاته اخرها جنب اليسار لجميع الطواف الا ابتداء المذكور  
لانهم توسعوا في الابتداء ما لم يشف صفحا في دوامه فلا يجوز استقبال  
البيت في الطواف الا في الابتداء وايضا عبارة مناسك النور في صيغة  
في ان ما قبل الانقضاء محسوب من الطواف على وفق ما فهمه  
عنه ابن الرقعة اه وايضا قول ابن حجر وغيره وليس شئ من  
الطواف يجوز مع الاستقبال الا هذا صريح في الاعتداد بما قبل  
الانحراف فبناي ما ذكره في شرح العباب وغيره من ان اول الطواف  
انما هو الانحراف دون ما قبله واجاب عنه في شرح العباب بقوله  
ويعاقد منه ان الطواف حقيقة انما هو من حين الانقضاء  
يعلم ان هذا الاستثناء هو قوله الا هذا صريح في تلبية العلامة  
ابن قاسم ولا يخفى انه تكلف من ابد له عبارة الجمع والمناسك اه

لكن

لكن يشكك عند ذلك قول له متى ولو فعل هذا اي الانقضاء  
والانحراف من الاول جائز فانتبه الفيلة اذ لو كانت  
الانقضاء بعد المجاوزة بحيث لا يهيئ اليسار محاذيا لشيء من  
الحجر لم يصح هذا اذ لا يصلح ابتداءه او لا يجعل مشقة الايسر  
محاذيا لما بعد الحجر فانه قال ولو حاذاه من الحجر ببعضه به وبهذه  
مجاوزة الى جانب الباب لم يعتد بطوفته اه فيكون المذاق  
عنه له متى على محاذاة بعض الحجر بجميع البدن سوى منكبه  
اليسار والوجه ويجاب بان المراد بقوله وفعل هذا الخ انه  
لو ترك الاستقبال واتصل على جعل البيت عن يساره بشرطه  
فليت الاشتارة الى جميع قوله فاذا جاوزة انقضاء الخ وكذا يقال  
في عبارة المجموع ومما يصرح به ان مراده ذلك تعين ابن النقيب  
عنه في مختصر النهاية بقوله لو جعل البيت عن يساره وترك  
الاستقبال جائزا **(الرابع)** ان يجعل البيت عن  
يساره مائرا الى وجهة الحجر بالكسر وان كان حيا او  
مجهولا وان جعل راسه لاسفل ورجليه لاعلى اه  
ووجهه للسماء وظهوره للأرض او عكسه كما لو طاف منحنيا  
او جعبا او زحفا مع قدرته على المشي وبحيث ان المرىض  
لو لم يأت محله الا ووجهه او ظهره للبيت صح طوافه  
للضرورة ويؤخذ منه ان لم يتمكن الا من اذ ينقلب على جنبه  
يجوز طوافه كذلك سواء كان راسه للبيت ام رجلاه  
للضرورة ومحل ان لم يجد محله ويجعل يساره للبيت  
واللزوم ولو باجرة مثلا فاضلة عما يري نحو قايده الاعمال اه  
ظاهر قوله ابن علافة فليحتز الطائف المستقبل للبيت  
لنحو عاذ كثرمة عن ان يمر منه ادنا جزء قبل عوده الى جعل  
البيت عن يساره فان جعل البيت عن يساره ومرا لقهقري  
الى جهة اليمنى مقعدا كان او مستلقا او مستقيا او استقباله



او استدبره ومنه صفته ضالجهة يمينه او يساره  
او جعله عن يمينه واما ما به او خلفه لم يمسح  
**قائده** الطواف يمين لما في مسلم عن جابر رضي  
الله عنه انه **صلى الله عليه وسلم** اتى البيت فاستقبل  
الحجر ثم مشى عن يمينه اي الحجر وحينئذ فيكتب الطواف  
عن يمين البيت خلافا لما سدر اليه ذهبن كثير من هذا  
الشرط انه لطواف يسار نقله ابن الجلال عن المنيع  
**تب** يؤخذ من هذا الشرط انه يجب ان  
يطوف خارجا عن البيت بجميع بدنه حقا بيده  
وكذا بشقيه المتحرك بحركته كما في شرحي الارشاد  
ومختصر الايضاح وشرحه لابن الجلال وعمارة التحفة  
او دخلت من باب بدنه ونه ملبس به علاه احتمالين  
لي فيه في هواء الشاذروان وان لم يمسح الجدار ثم  
رئت بعضهم جزم بانه لا يضرد خوله ملبس به  
في هوائه وفيه نظر وقيل ان الحاقهم الطواف  
بالصلاة في الشرا حكمها ومنها الملبس  
لالبست يرد ذلك الجزم انتهى

يرد ذلك الجزم وجزم

يرد ذلك الجزم اه وجزم في النهاية بعدم الضرر ولا يضره عود بيده و  
داية وحاحه فلا بد ان يكون خارجا بما مر عن البيت حتى الشاذروان بفتح  
الذال المعجمة والحجر بالكسر وان كان الزائد منه على ستة اذرع لبسته من البيت  
رعايته لدوائه ظاهر بها ان جميعه من البيت فلو دخل نحو ذلك هو آء جدار الحجر  
او على اعلى جداره او في هواء الشاذروان وان لم يمسح الجدار لم يقع من حج  
للعاقضي فله وجه لذلك المدفع فيطوف خارجا عن البيت وتحت طوفته  
ثم وينبغي التفتت له فيقف وان من قبل الحجر الاسود او استلمه او استلم  
اليمنى فأسسه او يد في جزء من البيت فيلزم ان يقر قد منه في محلها من  
المطاف حتى يخرج رأسه ونحوه من هواء الشاذروان ويعتدله قائما مفتي  
زاله قدمه عما محلها قبل اعتداله كان قد قطع جزء من البيت وهو في هوائه  
فلا يجب له فلا بد من عوده لذلك الموضع وفي النهاية ولو استلم الجدار الذي  
في وجه الباب لم يضر لانه لا يواز به شاذروان كما قال الشيخ في بعض  
بذلك كل جدار لا شاذروان به اه وعبارة الامداد كذا قال شيخنا وهو  
وهم بل الصواب انه عام في الجهات الثلاث كما اوضحته في احكام وفي الفقه  
وهو ظاهر في جميع جوانب البيت الثلاثة اي عند جهة الحجر بالكسر الا عند الحجر  
الاسود وقد اختلف الآن عند شاذروان اه وفي التحفة تنبيه القدر في وضع  
الحجر بالكسر الموجود الآن انه على الموضع القديم فيجب مراعاة ولا نظر لاحتماله  
زيادة او نقص فيه نعم في كل ما فتحته فحجته ثلثة ارباع ذراع بالحد بد فاحية  
عما سمت ركن البيت لشاذروانه وداخله في سمت حائط الحجر فهل تغلب  
الاولى فيجوز الطواف فيها او الثانية فلا كل كحتمل والاهتمام الثاني  
وتردد النظر في الفرق الذي يحاط الحجر هل هو منه او لا ثم رأت اننا



جماعة من عرض جدار الحج بما لا يطابق الخارج الآن الا بدخول ذلك الدخول فلا  
 يصح طواف من جعل اصبعه عليه ولما است جدار الحج الذي تحت ذلك الدخول  
 ونقله ابناء اجماعه ولم يتعقبه والتأذروا من عرض اساس البيت خارجا عما  
 عرض الجدار مرتفعاً عما وفيه الارض قدر ثلث ذراع وبها الكسرة حتى حطمت  
 المحوط بين الركبتين المتساويتين بجدار فغير بين وبين كل ركبتين فتحت **الخامس**  
 كونه في المسجد واكرم فلو وسع المسجد حتى انتهى الى المحل وطاف في الكاشية التي  
 من المحل لم يقع ويصح ان يطوف سبعة بقية ولوركا بغير عذر اذ في الوقت  
 المنهي عن الصلاة فيه فلو لم تكن خطوة لم تجز ولم تقم عن ركافة في الركبة او  
 سئل في العدد في اثنائه اخذ بالماقل ولو اخبر بالتحقق نذب الاخذ بقول  
 المحبر ان لم يتردد من اخبره والواجب او بالتمام لم يجز الرجوع له الا ان بلغ  
 المحبرون عدد التواتر ولا يؤثر السئلة بعد الفراغ منه فلو سئل بعد في شيء  
 من الشرط لم يؤثر وان كان قبل التحلل كما في الكاشية ومقتضى من الارشاد  
 للتعلي وكره اذ بالشمية الطوفة سوطا ودورا اي ينبغي التزاع عما التلطف  
 بهما لا شغرها بما لا ينبغي لانه الشرط المملوك والدور من دائرة السورة **السادس**  
 عدم صرفه لغيره كطلب عزيم فقط فلو سئل لم يضر كما في الصلاة فان صرفه انقطع  
 فله اعادة البناء لانه نام فيه على بيته لا تنقض الوضوء ولو زحمت امرأة  
 فاسرع في المشي او عدل الى جانب آخر حتى انتقض طهره بالسهل اذا لم  
 يصاحبه قصد الطواف ولو نوى الطواف فدفعه اخر ففعلت بلا قصد  
 اعتد بها لانه قصد لم ينقض قاله سم وقد لنا الى غير يخرج ما اذا صرفه الى طواف  
 اخر فلا ينصرف سواء قصد به نفسه او غيره قال في الامداد من عليه طواف  
 افاضه او نذر ولو لم يتعين له وقت ودخل وقت ما عليه فنوى غيره

مع الحائل وان طاف  
 في ستره او على سطحه  
**السادس**

عنا

عنا غيره او نفسه نطقا او قدوما او داما او وقع عن طواف الا فاضه او  
 النذر كواجب الحج او العمرة بهذا حاصل ما في الروضة والمجوع او في قصر صرف  
 الطواف لغير طواف كالنذر والتسبي كما في التحفة وقال في النهاية فنية كلام  
 التكت صاحب الكافي انه لا فرق في احكام المحول بين الطواف والتسبي وهو كذلك  
 وان نظر فيه التزكك اذ لا وجه للنظر مع كونه بشرط فيه فقد انصرف كالطواف  
 وبذلك صرح ابو زرعة وغيره تبعا لابي حنبل شيخ المحققين امة خلافا لغيره  
 النهاية في بحث الرمي فقال داما التسبي فالظاهر كما افاده الشيخ اخذ اصا ذلك  
 انه كالوقوف اي والوقوف لا بطرة الصارف فلو شئ الطائف فطواف بنسبة  
 حاجة كطلب عزيم او سرب منه او محل يسجد فيه للتلاوة او السكدة كاسرع في سببه  
 ليحكم صاحبه لم يجب له او اسرع في سببه لمحارة ارض المطاف او دفعه اخر  
 الى جهة اخرى وقد جعل البيت عما يساره بعد النية في فطوات بلا قصد لصارف  
 اعتد بها كما اعتد بطواف نائم ممكنا بعد قصد الطواف كما من او حمل طائف او اكثر  
 جامع لسرط الطواف صلاله او محرم طاف عن نفسه او لم يذخل وقت طوافه او قبل  
 ولم يطف سواء القعود والافاضة وطواف العمرة وغيرهما محرم لم يطف عن نفسه  
 ودخل وقت طوافه وقع للمحول ان نواه الحامل او اطلق الا ان اطلق وكما كان  
 كالمحول فللمحمل كالموقوف كالحامل نفسه فقط او كليهما كما في النهاية والتحفة  
 فهذه ستة عشر صورة سبعة للمحول وسبعة للحامل ولا يعتد بقصد المحول  
 نفسه ولو ترك احد حاملين نفسه والاخر المحم لم يقع للمحول وللمحمل الا ان  
 بل للحامل التاوي نفسه ولا اثر لنية حامل محم او نحوه وشرط حمل غير الولي  
 لغير المحم اذ ان الولي كما في الفقه فلا يصح الطواف لغير محمول او راكب على دابة  
 او نحو سبيته الا ان كان الحامل او السابق او القابض او المجازي الولي او ما ذونه



وحمل الولي او ما ذونه له بآية فيه جميع ما مر من الاقسام والسمي كالطلق  
 في ذلك بخلاف الوقت فيقع لهما مطلقا اذ لا يفتقر الصارق وخرج بقوله  
 لم يطف عن نفسه ان ما اذا طاف المحل عن نفسه او لم يدخل وقت طوافه  
 فلا يقع له ان اطلق لانه يفتقر ولا بد له من النية وان نواه لنفسه ولو مع  
 اكامل فان نواه اكامل عن نفسه او غيرها وقع لأكامل والآخر المحل وخرج  
 بقوله ان نواه اكامل ان ما اذا نوى اكامل عن نفسه او غيرها فيقع له وان نواه  
 محله لنفسه او لم يطف عن نوا عملا بنية في الثمانية الصبور ولان الطائف  
 ولم يضره عن نفسه فيما اذا لم يطف ودخل وقت طوافه وخرج بحمل ماله  
 جذب ما هو فيه فيقع لهما مطلقا كما في النهاية والامداد وقال في التحفة وخرج  
 بحمل ماله جذب ما هو فيه خيبة او سفيه فانه لا يتعلق بكل بطون الآخر  
 لكما يجب جريان تلك الاحكام بنا انهما ولم وجه نعم ان قصد الجاذب الشيء  
 لاجل الجذب بطل طوافه لانه صرفا واقرة ابن اجماع ولو اعتقد الطائف ان  
 اهرام عمره فبان حجام لم يؤثر **وسننه كثير منها** النية في طواف النسك  
 اي نية فعل حقيقة السعي المستمارة بالطواف والادواران حول البيت فلا  
 يتاخر استراد قصد اصل الفعل بان يلحظ كونه عن الطواف لا شرط عدم القمار  
 كما شرطوا قصد المرمى مع انه لا يفتقر التمرى الى نية وان نذبت فيه وفي سائر  
 اعمال الحج فقولهم يصح الطواف في تأم ممكنا مقعدا حمله في كاشية على الصلوة  
 ما اذا طرأ له بعد ذلك بعد قصد الطواف وقال في التحفة لا يضر التوهم مع التمسك  
 في اثباته وقال في الامداد ويعتمد في العدد على يقينه بان استيقظ قبل تكبيل  
 طوفته واخبره به جميع متواتر قلنا يجوز اعتماد خبرهم في العدد في الصلاة  
 على ما مر فيه اه وهذا يؤيد ما مر من استراط العلم بالاعمال في صحة المباشرة

فلا تغفل

فلا تغفل **ونشر** النية في طواف غير النسك كطواف نفل غير طواف القدوم  
 لحاج ومنذور وطواف وادع بعد تمام النسك سواء كان اثر النسك اولا  
 كما في النهاية والمختصر لانه يقع بعد التحليل ولانه ليس من المناسك عند  
 التحليل وفي الفتح والذي يفتقر اعتمادا انه ان وقع اثر النسك لم يجب له نية  
 لانه محمى من توالي النسك والواجب لانه مستقل اه وسنن الاضاف  
 لله تعالى وذكر العدد فيقول نويت الطواف لله تعالى سبعا افاده  
 ابا اجماع **ومنها** الموالاة بين الطوافات وبين خطا الطوفان وبين الطواف  
 وسننه وبينها وبين استلام الحجر بين وبين السعي ونذير الاستيناف  
 عند التقرب الكثير ولو بعد فبكره تغريق الطواف كالسعي بلا عذر  
 له ولا فلا كرامة ولا خلافا الاولي والعذر كاقامة جماعة مكتوبة مؤداة  
 وان لم تحدد فزمت الجماعة وعرض ما لا بد منه كسب من ذهب خشوعه بعد  
 يعطشه وسجود تلاوة لاجنادة لم تغني عليه وراثة ولو اغني عليه  
 او جنت فيه فزوان قصر التزم من يفتقر بعد الاضافة في الموضع الذي وصل  
 اليه ولو قطع لعذر ائيب على ما مضى والافلا **ومنها** المشي وكفا فيه  
 ولو لامرأة العذر كان يظهر ليستقي او يعتدي به وينقل لسدة الحة  
 او البعد وفي الفتح وهرم اي كفا ان اشترى الاذى لنحو حر مفرط كما ظاهر  
 خلافا لبعض الجهالة الذين يدرون ذلك قربة في هذه الحالة وكراهة الزحف  
 واحبو بلا عذر **ويست** ان يقصد مشيه بغير تجتر عند عدم الزحمة  
 مع سكبته حيث لا يسرع له رقل ليكثر خطاه فيكثر الاجر واما التجتر  
 فمكروه بل حرام ان قصد به الجمل ولا يستد ذلك في الزحمة ان اذى او تاذى  
 والركوب والجمل لعذر خلاف الاولي وكونه المعذور محمولا الاولي منه

كان



واكباً تنزيهاً للمسجد عن البرية وذكر في النهاية حرمة اذ خالها بيمتة المؤمنين  
تنزيهاً المسجد بخلاف محرم غير محرم ليطوفه وان لم يؤمن بتلويثه للقبر وروى  
اما اذا امكن تلويثها فمكروه الا الحاجة اقامة الشك وفي الخف الكراهة  
مطلقاً والابل اولى من غيرها **ومنها** ان يستلم اي يلمس الحجل الاسود  
بيده بلا حائل بينه وبينها الا العذر كشدة حرارة او نجاسة فيه ثم يقبل  
كاف النهاية وعبارة الخفة ولا يقبلها مع العذرة على تقبيل الحجل كما افرم  
كل منهما كالاصحاب لكنا الذي نص عليه وصريح به ابنا الصلح وتبعه  
جميع لانه الذي دلت عليه الاخبار انه يقبلها مطلقاً ثم يقبله دون  
وكذا ما دام الحجل موجوداً فيه ويستأن بحفف القبلة بحيث لا يظهر لها صوت  
بل اظهرها مكره ثم يضع جبهته عليه ان لم تكن زحمة ويسن تنظيف  
فمه من راح كبره ويجبان غلب على ظنه ابتداء عنه وليحذر المحرم من تقبيله  
ومسه حيث كان مطبياً فان كانت زحمة انتظر ان لم يؤذ او يتأذى بوقوفه  
والا يمان كان يحصل له مشقة شديدة بتدبير خشوعه اقتصر على الاستلام  
بيده فان عجز استلم بخوفه كراسته ثم يقبل ما استلم به من يد ونحوه  
ولا يضع جبهته عليه فان عجز عن استلام بيده وغيرها اشار بيده  
ثم قبل ما اشار به ولا يشير باليد الى التقبيل فهو مكروه ولا بالراية الى  
التجود فانه خلاف الاولي قال في الخفة ما لم يعجز عن الاشارة بيده  
فليس به ثم بالطرف كالاهتمام في الصلاة فيخفى كراهتها بالرجل بل صرح  
الزركشي بجرمة من الرجل للمصحف فقد يقال ان الكعبة مثله لكنا الفرق  
اوجه **وهو** كون الاستلام باليمين فان عجز فيها لئلا ثم الاشارة  
كذلك ويستلم اليماني كذلك ثم باليسرى ثم يما فيها كذلك دون بقية

اجزاء البيت فلا يستلمها ولا يقبلها نذراً وبهاج ذلك ثم يقبل ما استلم  
به اليماني كما في الخفة والنهاية فان عجز اشار اليه كذلك ثم قبل ما اشار به  
كاف الخفة وكذلك الخفة والنهاية تبعاً لافتاء الشهاب **م** ر وقال في الكعبة  
الاقرب عندي خلافه ثم رأيت بعضهم جزم وروى بان الحجل اسود فاختص  
بذلك ونحوه في الامداد ثم قال لكنا الاولي هو ظاهر كلام النووي وغيره  
وجزم في تحريم الايضاح بانه لا يقبل ما اشار به ومثله مختص بفعل **وهو** يست  
ثلبت كل من الاستدحام والتقبيل ووضع اجبته والاشارة باليد  
وغیرها كما في الحائض والاولى ان يستلم ثلثاً متواليه ثم يقبل كذلك  
ثم يستلم كذلك كما في الخفة وفيها ايضا ويظهر ضبط العجز منها بما جمل  
بالخشوع من اصله او لغيره وان ذلك هو مرادهم بقوله لا يستلم  
ولما بعده في مرة من مرات الطواف اذا كان بحيث يؤذى او يتأذى او فحشها  
خلى عما ذلك ستم فعل ما ذكر مع ثلثه كل طرفه وهو في الاوتار أكد  
واكد الاولي والاخرة وقال في الحاشية ولو قبل بنذب وضع اكنة على  
الحجر لم يبعد **وهو** قال الزركشي ولا يستلم تقبيل الحجل الا في طواف ورد عليه  
بانه ايمان كان لا يجزى من المسجد حتى يقبله ويجاب بان فعل اليمان غير  
حجة كذا في الحاشية والامداد وسبب العباب وافر سم وفي الخفة والتمام  
القبول ما عليه من ثبوت ولور في قوله صلى الله عليه وسلم يخفى به وتقيله  
بدعت مكروهة تبيحة ويستعمل تقبيل ضاحج العلماء والاولياء كما ذكره عن شئ  
وقال حجة الكراهة وانما يستأ ما ذكره غير ذكر عند خلق موضع الاستسلام  
ونحوه لئلا او نهى من الرجال واخيراً بان ايمان يجزى عن محرم او ينظر  
ثم **وهو** الحجل الاسود لوانزل منه والعباد بانه تعالى او جعل في محل آخر



عليه وفي النهاية واستحب الشيخ ابو حامد رفع اليدين عند التكبير وقال  
 في التحفة وفي الردف يستأذن برفع يديه حذو منكبيه في الابتداء كالقبلة  
 وهو ضعيف نفلا كوجوب تكبير عقب النية الباعث له المحب الطبري  
 قال في حاشية الابيضاج بل بدعة **ومنها** الدعاء والذكر المأثور  
 من كل منهما فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم او عن احد من الصحابة رضي الله  
 عنهم ولو ضعيفا افضل مما ينزل من نور وفي القراءة اي الاستغفار بالقرآن  
 وهو افضل مما غيره فالافضل ان يقول سبحان الله واحمد الله والاله  
 الا الله والله اكبر ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ولا ياتي  
 في طوافه بغيرها او يقول عند استلام الحجر او لا وعند ابتداء كل طوفة  
 والاولى اكد والادنى اكد **بسم الله والله اكبر اللهم** ايماننا بك وتصدق بقا  
 بكتابك ووقار بعهدك واتباعا لسنة نبيك محمد صلى الله عليه وسلم  
 اي او من بك او اطوقا ايماننا فاما ما مفعول مطلق او لاجل وقد  
 الباق لا اله الا الله وحده لا شريك له **انت يا الله وكفرت بالطاغوت وما**  
**يدعي من دون الله ادب وحي الله الانية** ويقول عند الملتزم اللهم اني  
 استلكت ثواب الشاكرين ونزلت المقربين ومرافقة النبيين وبقية  
 الصادقين وذلة المتقين واخبات المؤمنين حتى تتوفاني على ذلك  
**يا ارحم الراحمين** يقول قبالة الباب ولا يقف عنده الى فراغه اللهم  
 البيت بيتك واحم حرمك والافنا منك وهذا اي مقام ابراهيم  
 فيسهر اليه بالقلب كما قال عيسى مقام الغائذ بلك من النار اي ابراهيم  
 واذا استغاث بالله من النار خلبه الاكبر فغيره ادنى قال في البيت  
 وما بعد للحال **يقول عند الانتهاء الى الركعة العرة** تقربا اللهم

اني اعد ذنبك من الشك والنفاق والسقاق وسوء الاخلاق وسوء  
 المنظر اي النظر في الاهل والمال والولد ويقال عند الانتهاء الى تحت الميزاب  
 تقربا اللهم اظني في ظلك يوم لا ظل الا ظلك واستغنى بكاست محمد صلى الله عليه  
 وسلم مثل بابنا لا اظلم بعد ابد يا ذا الجلال والاكرام اللهم اني استلكت  
 الراحة عن الموت والعقوبة عند الحساب ويقول بين الركعتين الثاني والثاني  
 اللهم اجعل حجما مبرورا وذنبنا مغفورا وسعيها شكورا وعيلا مقبولا وديعة  
 لي توراى واجعل ذنبي ذنبنا مغفورا وسعيها شكورا وهو العمل  
 المقبل وقسم به الباق والعمرة تسع حججا اصغر فان لم يكن في ضمها شدة نوى  
 بالجمع معناه التعمد وهو المقصد ويقول عند اليماني بسم الله والله اكبر  
 اللهم اني اعوذ بك من الكفر والفقر والذل ومواقف هزلي في الدنيا والآخرة  
 اللهم اني استلكت العفة والعافية في الدنيا والآخرة اللهم ربنا انت  
 في الدنيا حسنة وفي كل خير ونبي او ما يجزالي وفي الآخرة حسنة وفي كل مستند  
 اخروي يتعلق بالبدن والزوج وقنا عذاب النار وفي رواية انه يقول  
 هذه الانية في سائر اماكن الطواف ويقول بين الركعتين اللهم تقنع بما رزقتني  
 وبارك لي فيه واخلف عاقل غائبة لي تجبراي كما في خلفا على نفسي غائبة  
 لي ملا بسا تجبراي واجعل خلفا على كل غائبة لي خيرا وشدة بدني على تصحيحه ثم يقول  
 لا اله الا الله وهذه لا شريك له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير فان  
 من دعاء محل قبل ان يصل الى الآخر قال في غير الرمل كالاربعة الاخيرة رب  
 اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم انك انت الاعز الاكرم ربنا آتنا في الدنيا  
 حسنة اخ وقال في الرمل اي الثلاثة الاولى اللهم اجعل حجما مبرورا  
 الى شكورا **ليس** ان يراعى ذلك كل طوفة لكنه في الاولى آله والاسرار



بالذكر والقرأة لانه اجمع للخشوع وفي الفتح وبكره جترأدى به غيره وكثير من  
 اجهرته والعلية المرائين يؤذون الطائفتين يجرهم بها ولودعي واحد  
 وامن جماعة محسن **ومنها** الدمل لذكر محقق في طواف بعده سعي مطلق  
 اراده وان طال الزمن بينهما وان طرأ تأخير السعي سواء القعود وغيره  
 كطواف عمره ولو احرى بها المكى من اكرم او حج قدم الحرم به بعد الوقوف وبعد  
 نصف ليلة التجر بخلاف قبله وهو يقارب الخطا بسرعة بلا عدد ولا وثب  
 مع هذه الكتفين ومحمد في الثلاثة الاولى ويمنى على هنيهة في الباقي ويفعله  
 للصغير ولله ان لم يقدر عليه وتركه بلا عذر خلاف الاولى كفعله لغيره كرس  
 والمبالغة في الاسراع فان طاف راكبا او محمولا حركة الذابة ورمل به احاسل  
 وفي الفتح وبكره تركه والمبالغة في الاسراع ولو فاته كله او بعضه فلا  
 يقضي في الاربعة الاخيرة لانه هيتها السكينة فلا تغير ولا في طواف اخر  
 ولو طاف للقعود و اراد السعي بعده فزمل ثم لم يسع رمل في طواف الا فاته  
 والقار ان قلنا لا يسأل طوافان وسعيان سنة لا الرمل في طوافيه  
 قال في الفتح ويشترع مع زوال سببه من اظهر الفقة لكفارة مكة لما قالوا عنا  
 الصحابة في عمرة القضاء سنة سبع وثمانين هي يرب لان فاعله يستحضر  
 سبب ذلك وهو ظهور امرهم في تذكرة نعمة الله تعالى على اعزاز الاسلام  
 واحداه **ومنها** القرب من البيت لذكر تبركا ولانه انسر للاستلام  
 وغيره ان لم يؤذوا لم يتأذى بخبر زخمة كتجنس المحل القريب والافا بعد  
 اولى الا الزخمة الخالية عن الابداء والتأذى في اوله واخره فلا يتوقاها  
 صيانة للفضيلة من غير ضرر قال حجر في ستم ختقرا في فعل نعم ان حصل له اية  
 اذى لخبر زخمة فاليفعل في الاخرة ابتداء الطواف واخره فيندب له الاستلام

ولو بالزحام كما في الام ومغناه انه يتوقى التأذى والابداء بالزحام مطلقا  
 ويتوقى الزحام اخل عنهما الا في الابتداء والاخيرة والاختياط بالابتداء عما  
 البيت بذراع وقيل ثلث خطوات وغير الذكر يكون عند طوافه في حاشية المطاف  
 اذا لم يخل من الذكور بحيث لا تخالطه قال عبد الرزاق واخفى يتوسط بين الرجال  
 والنساء فلو فاته الرمل مع القرب لخبر زخمة ولم يسر لو صبر فرجته يمكنه الرمل  
 فيها عما قرب عرفا تباعد عنه الى حاشية المطاف ورمل ان اسلمت النساء فلا  
 يبعد بحيث يكون طوافه خارجا عما المطاف المفهوم كما في الفتح والتخفة ونقل  
 سمع عام رواه استوجه في شىء القباب ما اقتضاه اطلاقهم قال النسبي في شىء  
 المختص فذكر بعض الائمة عدم صحة الطواف وراء زمزم والمقام ان قال باليقين  
 مع القدر انهما بعينه وفي المجموع اجمع المسلمون على انه يجوز التباطؤ فادام  
 في المشي وعلم انه لا يضره خارجا وظاهره او صريحه انه لا يعتد به كذا خلاف  
 فتح ببعد وان خرج عما المطاف للالتفات بالرمل كما اقتضاه اطلاقهم والافان  
 بالرمل كان قريبا وتقدر الرمل لحوائس مسرتها مثلا فان ربي فرجة كذلك  
 سنا ان يقف لرمل ان لم يؤذوا وتأذوا وسنا عند تقديره ان يتحرك في  
 ستمه يستر كنفه ويرى انه لو امكنه اكثر من ذلك لفعل كما يستحضر بركة  
 في العدة والمطلوب في السعي عند تقديره **ومنها** الاصطباح لذكر وان  
 لا يسأل ولو لغير عذر ويفعله للصغير ولله ان لم يقدر عليه في جميع طواف  
 يسرع فيه رمل وان لم يفعله وفي السعي وان تركه في الطواف فان تركه اوله  
 فعلة في اثنائه وهو ان يجعل وسط رداءه تحت منكبيه الامهنا ويدعه مكشورا  
 ان امكنا ويجعل طرفه على منكبيه الابس وكره لغيره كرو تركه للذكر وفعله  
 في صلاة كركعتي الطواف فيزيله عند اداها ويعيده عند اعادة السعي



وقد يجرى ان ادى الى بطلان الطواف كان كسخت احة منكيا او قصدت  
النسبة بالتجاء **ومنها** ركعتاه بعده ويسن ان يقرأ فيها بعد  
الفاتحة بسورتي الاخلاص جهرام عزوب الشمس الى طلوعها وقيل  
في التحفة بما اذا لم ينورهما مع سنة المغرب مثلا والافسر تعليل لا فضل  
ويعجز فعلهما مع التقاعد وان قيل بالوجوب قال في المجموع ويجزى عنهما  
تخيلا فرض كسنة فان نفاها مع البب والاسقط الطلب فقط كما رجم  
وقال من يحصل الثواب وان لم تنق واستكمل هذا بقولهم لا يسقط طلبها  
ما دام حيا اجيب بانهم يخجل قولهم على ما اذا لم يصل بعد ذلك في فرع او نفاها  
عند كل صلاة صلاها او على انه لا يسقط عن كل وجه لانه وان سقط طلبها  
نظرا الى قواعد مذهبيها لکن لم يسقط بالنسبة لقواعد مذهب من اوجبها  
فليس فعلها بعد فعل نحو الفريضة احتياطا نظرا لذلك خروجها من خلافه  
والا فضل فعلها خلف المقام عرفا بان جعل المقام بينه وبين البيت وقرا  
قبلها واتخذوا مقام ابراهيم مهلي وضمط بالعرف في التحفة ثم قال وجبت  
الان في السقف خلف ربة عظيمة بذهب وغيره فينبغي عدم الصلاة تحتها  
او قال ابن ابي عمير وهذا باعتبار ربه وجماعة ثم اضحى واعيدت في هذه  
الازمنة ايضا فباني فيه ما ذكره او ثم نقل كلام اكلية في حرمة بسط السجادة  
والمجوس واقده اي في المحل الذي كثر طرق الطائفين له لاجل صلاة سنة  
الطواف وفي فتاوى التمسيم رسل رضوانه عنهما يجلس خلف المقام  
ينتظر الصلاة يضيء على الطائفين بذلك فزل يجرم عليه اجلسه خلف  
فاجاب من جلس في عزقة الصلاة بحيث يفتي على الطائفين صلاتهم فيه ان عجز  
ثم سئل عما مضى ان عجز من يجرم او يكره فاجاب يجرم تحي بقعة خلف المقام على

وجه يمنع غيره من الصلاة خلفه حيث كان قائما على الماه وحيث عدل المتكلم  
بالسقف استعمالا فليعد الاتكاء على الفضة حراما لا سورا استعمالا  
فينبغي الاحتراز عند التقبيل للمحرم في الامداد ويجل فتح الفم للباقي التارك  
من ميزاب الكعبة على الواجب لانه لا بعد من عمل له بخلاف ما لو شئ به  
او قرب منه وان قصد التبرك اخذ بما ذكره فيها الوشم راحة خيرة المنقذ  
من بعده وعبارة التحفة وظاهرة المدار على الاستعمال العرفي اخذ  
من قولهم يجرم الاختلاء على حجة النقد وشم راحتها من قرب حيث بعد تنظيها  
برها لانه بعد وجرم تبخير نحو البيت برها فلا تحرم الملاقاة بالفم او غير  
من الخطر التارك من ميزاب الكعبة وان شئ الفم على نزع فيه لانه لا بعد  
استعماله عرفا فانظر كيف جرى اخلاف في المسدودون اجذب والمص منه  
وكذا ما هو الجرم لا بعد استعماله على التارك في المار بخلاف الاتكاء وكذا  
يقال في الاستناد بالصدر والوجه على ثوب الكعبة دون التثبيت باستار  
الكعبة وهو قبضها بكفها وكتب العلامات سم على قبة التحفة غير الكعبة  
مانعة افرام فواز من الكعبة وهو كذلك والظاهر ان لافرق بين داخلها  
وخارجها وانه لا يجرم الاستناد لجدارها المستوي ولا التصاق بنحو الملتزم  
بحيث يهبط سرها او برقعها مسدولا على ظهره لانه لا بعد استعماله  
وانه لا يمنع جعل ستارة الصف من البيت حراما وانه يمنع جعل خيمة من حرير  
وان كانت على خشب مركب تحتها او مراح فانظر قوله الاستناد لجدارها  
ولم يقل الاستناد لستارها وهو خارج من اجيب التذكرة بعد فاذكره  
بعضهم من ان سم على التحفة صرح بالمحرم غير صحيح ونقل العلامة البلبيسي  
في حشم على الاقناع عن ابا قاسم على المنهج مانعة فرع على يمين الدفول



بين سائر الكعبة وجدارها نحو الدماء لا يبعد جواز ذلك لانه ليس استعمالا  
وهو ذو شأن في حاجة وهل يجوز الالتصاق بسترها من خارج في نحو الميزم  
فيه نظر فليحرب اه قوله فيه نظري في الجواز نظر لانه في الف لقولنا المذهب ولم  
يرد به نص حتى يستثنى منها وقيل بعضهم على الاولى ممنوع لما بينها  
من الفرق الواضح وقال العلامة البليسي ايضا فرغ اذا حرمت اجلاس تحت سقف  
مودة مما يحصل منه شئ بالعرض على النار فمهل يحرم اجلاس في تلك الخارج عن  
محاذاته فيه نظر ويجعل ان يحرم اذا قرب بخلاف ما اذا بعد اخذ من مسئلة  
الحجرة اه سم على جرحي هذا فلو لم يكن في البلد محل الا انما من بعد ذلك عند  
في عدم حضور الجماعة لا فيه نظر والا قرب الثاني لان استعمال الذابح  
للحاجة اه ع ش على ما راه ثم ان تقتصر بصلتها داخل الكعبة ففي حجر تحت الميزاب  
فما قرب من الى البيت فبقية فضلي جبريل عليه السلام فبابي الركن والمقام  
فبقية وجه البيت بين الهمالين فاقرب من الكعبة ففي بقية المسجد فبيت  
خديجة ففي بقية مكة ففي بقية احرم وبقية مسجد اخف وكل على ما نور  
بالصلاة من مكة او احرم فحيث شاء متى شاء في الاذن اه سن ان يدعى  
بعد ما حبت صلاتها وقلع المقام اكد والمأثور افضل ومنه اللهم  
لذا بلدك والمسجد احرام بيتك احرام وانا عبدك وابن عبدك ايا استك  
ايتك بذنوب كثيرة وخطايا جمة واعمال سيئة وهذا مقام العائذ بك من  
النار فاغفر لي انك انت الغفور الرحيم اللهم انك دعوت الى بيتك احرام  
وقد جئت طالبا رحمتك مبتغيا رضوانك وانك مننت علي بذلك فاغفر لي  
وارحمي انك على كل شئ قدير ويسن لما اهدى ما جئت تنقطع نسبتها عما  
الطواف غفرا فادوم وان صلاتها في احرم ويرفع فيه وهو كدم القس وبصليتها

الاجبة

ركناتها

الاجبة وجوبا عما استأجبه المعصية وغيره والمولى عما موليه الذم لم يميز  
وله بلا كراهية ان يوالى بهما اسبوعين او اسابيع وبين ركنيها بان ينوي  
بكل ركعتين اسبوعا فان صلى للكل ركعتين فقط بخلاف الافضل والافضل  
فكل ركعتي كل عقبه ويكره بلا حاجة الاكل والشرب لكنه اخف ووضع اليد  
بفيه وان شربك اصابعه او يرفعها وان يفضله او يصبغ او يتخاضع  
وان يكون مستغلا بخوفه للبول كحطب للغائط وحرق للبرج وسدة  
تدقان لاهل وشرب وان تنتقب امرأة غير محرمة لغبرته وسائر مكرهات  
الصلاة التي تتأخر منها كوضع اليد على الخاصة والمشي على رجل والنظر  
الى السماء قال في التحفة يؤخذ منه ان يدي الطائفان دعي رفعهما  
والا جعلهما تحت صدره اه لكنا لا يكره الطواف في الاوقات المكروهة  
ولا يحرم وقت خطبة الجمعة بخلاف سجدة التلاوة كما نرى عليه الرحمان  
وغيره وفي التحفة من سائر الطواف السكينة والوقار عدم الكلام الذي  
خير كنعلم جاهل برفق ان قل وسجدة التلاوة لا الكرك على الواجب  
لانه صلاة وهي تحرم فيها فلا تطلب فيها شيئا وافق بعضهم بان  
الطواف بعد الصبح افضل من اجلوسه ذكرا الى طلوع الشمس وصلاة ركعتين  
وفيه نظر ظاهر بل الصواب ان هذا الثاني افضل لانه صحيح في الاخبار ان الغافل  
نواب حجة وعمرة يأتين ولم يرد في الطواف في الايام التي هي في ما يقارب  
ذلك ولان الامة كره الطواف بعد الصبح ولم يكره احد تلك اجلوسه بل  
اجمع على نذرها وعظيم فضلها اه وفي ان فتاوى الشهاب قد سئل  
هل الافضل لصلي الصبح بمكة المكث ذاكرا حتى يصل ركعتين ام  
الطواف اجاب بان الافضل الطواف اه وقال ابن اجماع على الا بضع



ويستحب ان لا يتكلم فيه بغير الذكر الا كلاما لا هو محبوب كما مر بمعرفة واجب  
او مندوب او منهي عنه فذكره او محرم او فادة علم لا يطول الكلام فيه  
مخصوص بغير الامر بالمعروف والنهي عن المنكر الواجبين لانه يجب فعل ذلك  
وارائه هذا بما قدر عليه من الكلام وان طال زمنه من المحبة والسلام على اهل  
السؤال عنه حاله واهله بغيره المأروءة ابنا جماعة تقيده بغير المشتغل بالذكر  
والآل يسلم عليه كالمليح بلا ولي قال في المنع وانما تارة الاولى اذا كان مستغفرا  
افدا عما ذكره في جواب المسئلة على القارئ انه وليكن الطائف بجمعة قلب  
ولزوم ادب في طوافه ظاهر او باطنا ولبعض نظره عما لا يجوز نظره كالامر احسا  
ولو بغير شهوة ولبعض قلبه عما افتقار عن جوارحه بل بقلبه ما يجزله برفق  
وقد عجلت عقوبة كثير من اساء المادب في ذلك فليكن منها ان رجلا سالت عنها  
من نظر شخص استحسنه اذا فرغ من ركعتي الطواف والدعاء بعدهما استسلم  
نذبا سنا وفيها بانه فورا الحجر الاسود مع التقبيل والسجود كما قال الجرد قبل  
يقصر على الاستسلام ونقل عنه ز اعتماده ولا بانه الملتزم ولا المذنب لا بعد  
الركعتين ولا قبلهما اذا كان سعي فخرج لم عقب ذلك من باب الصفا نذبا  
والاستنا ان بانه الملتزم بعد الركعتين كما في التحفة وقال في الامداد قبلهما  
قال في الفتح قبل صدى صدره ووجهه به وينسط يديه عليه اليمنى الى اليسار  
واليسرى الى اليمين ثم يدعوا بما اشتهى وهو كما في الانصاح ما بين الحجر المنود  
والباب و يطلق كما ذكره الفاسي على المتجار وهو ما بين الركن اليماني والباب  
الغربي ويستجاب فيه الدعاء ايضا فعن معاذ بن رضى الله عنه من قام عند  
ظهر البيت ودعى استجاب وخرج من ذنوبه كيوم ولدته امه ومثله لا يقال  
الاعاءة توقيف و قبله بعضهم بطول الفجر كما قبل الملتزم والمزدلفة ومثله

بنصف

بنصف الليل و خلف المقام و وقت الميزاب و وقت الشعر و في البيت و وقت  
الغضير بين يدي جذعته وعند زعم بالقرب الى الشمس والشفق  
وعلى الصفا وفي المسعى وفي المروة بوقت العصر و عرفات عند مغيب الشمس  
في الموقف وعند الحجر الاسود بالزوال وعند اجرام الثلاث و وقت الظهر  
اي كل جمرة و لا ينافيه ما سياتي ان شاء الله تعالى في الرمي انه لا يقف  
عند جمرة العقبة لدعاء تقاؤا ولا بالقبول لحصول الدعاء حال الرمي  
وعال السبر والطواف بوقت المغرب و قبل مطلقا فينبغي الاجتهاد في تلك  
المواطن بالدعاء و يقول في الملتزم اللهم لك احمد حمدنا بواخ نعمك وبكاف  
من يدك احمدك بجميع محامدك ما علمت منها وما لم اعلم وعلى كل حال اللهم صل  
وسلم على محمد اللهم اغدني في الشيطان الرجيم واغدني من كل سوء وقغنني  
بما رزقتني و بارك لي فيه اللهم اجعلني من اكرم وفدك والزمن سبيل  
الاستقامة حتى القائه يا رب العالمين و يقول في الحجر يا رب ابتعد من شقوتي  
بعيدك مؤقلا معروفا فاني لم أعرف وما معروفا فاني لم أعرفني به عما معروفا من سواك  
يا معروفا بالمعروف **فصل** في السعي شروط اربعة **الاول**  
ان يقع بعد طواف صحيح ولو على الترائي فليس العمرة بعد طوافها وسعي الحج  
يكون بعد طواف القدوم او الافاضة لا غير و الافضل فله بعد طواف  
الافاضة كما في النهاية للنجاشي في الركبة وبعد القدوم كما في التحفة و اذا اهرم  
مكن باج من مكة و خرج منها ولولغير سفر قصر و عاز ما على العود ثم عاد اليها  
سأله طواف القدوم كما لو كان حلالا و يخرجني السعي بعد كما في التحفة ولو  
دخل مكة وطاف للقدوم ثم اهرم باج لم يخرج السعي بعده ولو طاف للقدوم  
فليس له ان يسعي بقصو السعي ويكمل بعد الوقوف وطواف الافاضة كذا



في الاعداد والنهاية و لو دفع من عرفه قبل نصف الليل سئل طواف القدوم  
وله السعي بعده قاله في المنح وجري في الخفة على انه لا يجزيه السعي وحرم  
بهذا تلميذه عبد الرزاق مخالفا لما في الكنية و لو اخرج من حج طواف الوداع فخرج  
لمن او غيرها او تنقل بطواف لم يكن له السعي بعده كما في النهاية والخفة الاولى  
وقال في الفقه وفيها ما بعد ما خلا فالحج اذ من الزرع وصاحب البيان  
والمحب الطبري وفي الفقه ولو اخرج الى ما بعد طواف وداي لم يعتد بوداعه فبذلك  
اعادة الوداع سواء بلغ مسافة القصر قبل سعيه كما في الاعداد والنهاية  
ام لا اذ و تكرر اعادة السعي الا القارن فتستلزم عند مرر وقال ابنا حجر  
لا تسعي والا لتاخر ثم كل قبل عرفه او فيها فوجب عليه اعادة **الثاني** ان  
يبدأ في المرة الاولى من الصفا وفي الثانية في المرة و كذلك فان عكس لغى ما في  
به وقام ما اصاب فيه مقام اللائحة و بحسب العود اخرج ولو منكوسا او يمشي  
المشركي ونحوها مما لا يجزي في الطواف و بلغ الطهران كما في الحاشية لان المقصد  
قطع المسافة **الثالث** ان يقطع بمروره جميع السعي من بطن الوادي لكان  
التوى في سعيه عما محل السعي يسيرا حيث لم يخرج عما سميت العقد المشد في  
على المروة لم يضر وذكر الفاس ان عرض المسعى ما بين الميادين فان دخل المسجد  
او مر عند العطار من فلا يصح ولا بد ان يلصق الماشي عقبه بما يذهب عنه  
و يلصق اصابعه بما يذهب اليه فلا يكفي رأس النعل الذي تنقص عنه الاصابع  
و يلصق الركبان خفا و آتته بذلك لكان الآن من الرق عقبه واصابعه  
او رجله موكوبه باخر درج الصفا و دخل مما تحت العقد المشد في على المروة فقد  
استوجب ما بينهما بالمرور **الرابع** ان يسعي سبعا بقينا ولو متفرقة فيأخذ  
الشاك قبل فراغه منها وفي الطواف بالاكل و لا يهل بخير غيره مالم يبلغ اعد

التواتر

التواتر فيأخذ به كما في المنح و حرم به تلميذه عبد الرزاق والاحتياط اولى فان  
اخرج بالنقص زاد نذبا ان لم يورثه اخرج ترة دا والافوجوا او عكس حرم الاخذ  
بقولهم **واعلم** انه متى نسي السابعة بدأ بها من الصفا او السادسة حسب  
له الخمس قبلها دونها و دون السابعة لان الترتيب شرط فيلزم منه السادسة  
في المرة و ان يبدأ من الصفا او الخامسة حصلت بدلها السابعة و لغت السابعة  
فيها و سابعة و ستا فيه طهر و ستر و موالاة بيئ مرة و بينه و بينها  
الطواف و لا يقطع السعي جبازة و صلاة رابته و ان خاف فوتها و كون  
الساعي ماشيا حافيا عند انما التجسر و لا يكره راكبا الا عند التهمة ان لم يكن  
مما يستغنى و الا فلما لم يغلب الابداء و النية و لو صرفه بالنية لغره كطلب  
عزم انصرف كما مر و انتظر اختلفة مالم يفوت الولايت و بين الطواف قال  
في الفقه و ينبغي له ان اذ دم اوجب المخالفه و ان يرقى على الصفا بصعود درجة  
الذكر المحقق كغيره بخلة او حضرة محمد كما في النهاية والمختصر وقال في الفقه  
ولا شرع امرأة و خفي و لو تجلوا و كذا في الخفة و الحاشية و يستقبل البيت و ان  
لم يره و يقول جميع الذكر و الدماء الآتة ثلاثا الله اكبر الله اكبر الله اكبر و لله  
احمد الله اكبر على ما سادنا و احمد الله على ما اذينا لا اله الا الله و هو لا شريك  
له له الملك و له الحمد يحيي ويميت بيد اخبر و هو على كل شئ قدير لا اله الا الله و هو  
اخبر و عذ و نصر عبده و هزم الاحزاب و عذ لا اله الا الله و لا نعبد الا اياه  
مخلصين له الدين و لو كره الكافرون اللهم انك قلت ادعوني استجب لكم  
وانت لا تخلف الميعاد و انت استنك كما هديتني للاسلام ان لا تنزعني مني حتى  
توفاني و انا مسلم اللهم اعصمنا اي احفظنا بد بئذ و طوعا و طوعا  
رسولك و جنبنا هذ و ك اللهم اجعلنا نجدة و نجب ملائكة و انبياء



ورسلت وخت عبادك الصالحين اللهم حبنا اليك و الى ملائكتك و انبيائك  
ورسلت و الى عبادك الصالحين اللهم يسر لنا البشري و جنبنا العسري و اغفر  
لنا الآخرة و الاولى و اجعلنا من ائمة المتقين ثم يدعو بما احب الي امر الدين و الدنيا  
له و لما شاء و يقول عند المروة و كذا كل مرة في السبع ثم ينزل من الصفا و يمشي  
على شبة متوجها نذبا فلومس القهقري او نحوها جاز حتى يبقى بينه و بينا الليل  
الاخضر المتعلق بجدار المسجد اذرع فيبعد و الذكر او وليه به ان لم يقدر  
لا غنى و لو خلو و ليل طاقته حيث لا تاذى و لا ايداء بقصد العبادة لا المسابقة  
و الا لم يحصل له ثواب بل صرفه مبطل على ما مر حتى يجاذى المبلين الا اخضر من المعروفين  
اي يصبر بينهما فان عجز تشبه كمال الرمل ثم يمضي على شبة الى المروة قاتلا  
في عدوه و مشبه ربا اغفر وارحم و تجاوز عما تعلم انك انت الاعز المكرم اللهم  
ربنا اتنا في الدنيا حسنة و في الآخرة حسنة اخ فاذا عاد منها الى الصفا فمضى في  
محل سب و سحر في محل سعيه و لا و القارة فيه افضل من غير الذكر الوارد  
المروة افضل من الصفا و عكسهما اجمالا تبعا للبحر و هكذا ان يقف في سعيه  
لحديث او غيره و تكرر الصلاة بعده **فصل** في الوقوف و ما يتبعه  
سن ان يحضر الامام او نائبه العام او خاص بركب الحج فيخطب بهم ان لم ينصب  
غيره لخطابة يوم السابع من ذي الحجة المستحق يوم الترتيب ثم يمشي في التراب  
بعد صلاة الظهر و ان لم يصلوها كاجبة في الكائنة و قال في الترتيب يظهر تقبيد  
نذرها باداء فعل الظهر فتقف بقوات ادائها او اجمعة عند الكعبة  
خطبة واحدة يأمرهم فيها بالصدق الى منى و بفتحها بالتلبية ان كان محرما  
و وافضل و الا فبالتكبير و حمد الله و ثن على من ثم يقف اما بعد فانكم  
جئتم من افاق شتى و قد اتي الله تعالى محققا على الله ان يكرم و قد فئنا كان فاء

بطلب

بطلب ما عند الله فان طالب الله لا يجيب و قد فئنا كان فاء  
العمل و التنية في القلوب الله الله في ايامكم هذه فانها ايام تغفر فيها الذنوب  
جنت من افاق شتى في غير تجارة و لا طلب مال و لا دنيا ترجونها ثم يلبس و يعلمهم  
فيها المناسك و يأمرهم بالمكسب و المكيين بطواف الوداع المستنون قبل  
خروجهم و بعد احوالهم بالبحر او بهما في مكة بخلاف المفرد و القارن الا فائين كذا في الترتيب  
و النهاية فلانهم لم يطوفوا و ادعى لانها لم يتحللوا مناسكها و ليست مكة محل اقامتها  
و يأمرهم فيها بالصدق يوم الثامن المستحق يوم الترتيب لانهم كانوا يتركون فيها الماء  
الى منى سميت بذلك لكثرة ما يقع فيها اي براق من السماء و يستقي التاسع يوم عرفة  
و العاشر يوم النحر و احدى عشر يوم القر لا يستقروا فيهم فيه بمق و الثاني عشر  
يوم النفر الاول و الثالث عشر يوم النفر الثاني و خطيب اربع لذة و خطبة  
يوم عرفة و النفر الاول و كلها فرادى و بعد صلاة الظهر الا خطبة  
يوم عرفة فتتبع و قبل صلاة الظهر و الا خطبة يوم النفر الاول ان نفعه قبل  
الظهر و يخرجهم في كل من الاربعه بجميع ما احامهم من اداء المناسك و ان كان  
ففيها قال من سائل ثم ان كان الخطيب الامام او القاضي و جب ما امر به ظاهر  
لانه لا يجب في الباطن الا ما فيه المصلحة العامة كما في الاستسقاء افادة في التحفة  
ثم يخرجهم في يوم النحر بحيث يصلون الظهر بمنى اول وقتها فيها ان لم يكن  
اليوم يوم جمعة و الا فقبل فجره يخرجهم و هو بالشرطين الاول ان تليد  
او تليد منهم كالمكيين و المقيمين اقامة مؤثرة فان لم يقموا كذلك فلم يخرجهم  
بعد الفجر كما في ر الثاني انه لا يمكنهم اقامتها بمق فان احدها فيها فدية مستوية  
استوطنها اربعون جاز الخروج بعد الفجر لما لزمهم و ان حرم البناء و ان ترتب  
عليه فوات الجمعة على اهل بلدهم بان كانا من الاربعين و قوله يوم تقطيل



بأنه لا يجوز أن يكون على تقطيل بغير حاجة كما في التحفة ويقدر عند توجههم إلى منى  
اللهم آيات أدم ولدا أرجو فيلغنى صالح على أغفر لي ذنوبي واسئلك على  
بما صنعت به على أهل طاعتك انك على شئ قدير ويصل بهم الحسن في منى ندبا  
والاواني بمسجد اخيف عند الحاج ارام منارة التي بوسطه الآن وسكان  
بيت بها ليلة التاسع وفي الحديث ان السنة صلاة المكتوبات في هذا اليوم والبيت  
بمسجد اخيف وقال في التحفة ان الاولى التزول بمنزلة صلى الله عليه وسلم  
في رجوعه من عرفه وخال التحفة لا الوجه واما الصلوات بمسجد اخيف فلا شك انها  
اولى اه وهي شرف الشمس اي تقضى على شرفه ويوفى المثلثة جبل كبير بركة  
على جميع الناس الى عرفه وهو المثلث على مسجد اخيف يسير بهم الى عرفه قائلا اللهم  
البيت توجرت ووجهك الكريم اردت فاجعل ذنبي مغفورا وحجى مقبولا وارحمي  
ولا تحببني انك على شئ قدير وسكان يكثر في شهر من الثبينة ان يسير على طريق  
ضرب وهو جبل المطل على منى اي الذي مسجد اخيف في اصله وهو من مزدلفة  
ويعود على طريق المازني اي على الطريق التي بينا بجبلين الكاسين بينا عرفه ومزدلفة  
وليس ان يعود في طريق غيره فذهب فيها ولو كان ذهابا وايابا في واحدة منهما  
بان يغيب ممناه كالعيد فاذا وصل بمنزلة قرب عرفه طرب بها قبة كل من له  
قبة ثم يقسم بهم الى الزوال ويقفل للوقوف فيها قبل الزوال لدخول وقت  
بالفجر فغله بعد مغفول كما في التحفة وذكر في شرف الارصاد والتحفة ان  
الاولى ان يكون الفل بعد الزوال فان غرنا الماء يتم عقب الزوال  
يسير الى مسجد ابراهيم صلى الله عليه وسلم قال في التحفة حجر فلان لما نازع في مكة  
النسبة ونعم انه منسوب الى ابراهيم اهدا من بين العباس المنسوب اليه  
باب ابراهيم بالمسجد الحرام اه وصدر عن محل الخطبة والصلوة من عرفه واخره

من عرفه

معارفة و يميز بينهما صخرات كبار فزنت سناك وهو لها قبل الزوال بنبعة وان  
وقع سناك في الصلاة لان وقت اليوم العشر بشره بجزء اجماعا قال حجر فيخط  
بهم فيه ندبا على مرتفع خطبتين خفيفتين مع عدم الاخلاط باطلب منه بعد لهم  
في الاولى منها المساء كلها ويجزئهم على الكار الذكر والدعاء بالوقوف ويجفها  
ويجلس بعد فراغها بقدر سورة الاخلاص وحين يقوم للثانية يؤذن المؤذن  
للظهور ويجفها بحيث يفرغان معا ويقدم السامع الاجابة على سماعي ثلاث الخطبة  
للقول ويقصر بها بالمسافر من الذين لهم القصران كان متافرا وهو الذي  
لم يبق اقامة اربعة ايام كواحد وهو ما كبحلا في مالودخل الحجاج مكة قبل الوقوف  
ونفذ اقامة ما ذكر بعد فيتموا اه كذا في احسن والفتح وعبارة فالجمع والقصر  
بنا وبالذلف للسفر لا للتسك فاختصان بسفر القصر فالمكثرون وما لم يوجد  
فيه سواد القصر كالحجاج الآن لا طرد عادة امرتهم باقامة اربعة ايام كواحد بمكة  
بعد التفر من منى بقوله لهم الامام امتدوا ولا تجفعا معنا فان اقم سفرا فلا  
للتحفة والنهاية في باب صلاة المسافر فيها لو نوى الحجاج الذين يدخلون مكة قبل  
الوقوف في نوى يوم ان يغيموا بها بعد التفر اربعة ايام كواحد فالقرب انه لا ينقطع سفرهم  
بوصولهم بمكة ناول ما ذكر فان كان الامام معها اناب مسافرا وبأمرها لا مقام  
وعدم اجمع غيره فيقول بعد سلامه امتدوا ولا تجفعا معنا فان اقم سفر  
وقبل اجمع للتسك وعليه فيجمع المكثرون ايضا ثم يصلون الرابطة ثم يذهب لعرفة  
باسراع وكلها موقوف حتى المقبل اليها من جبالها ولبيتها عرفة ولا منرة  
وافضله للذكر ولو صبنا من قف صلى الله عليه وسلم وهو عند الصخرات الكبرى  
المقدسة تحت جبل الرحمة الذي بوسط عرفات وصعدوه تحالف السنة فان  
تقدر الوقوف لهذا الموقف قرب من حجب الامكان ويقف المارة احسن فلف



الرجاء ويجعل الراكب بطنه موكوبه للفتحات والراجل يقف عليها فان لم يتيسر  
ذلك فيقرب منها ما يحضره ويكون من الخي وخصي بحاسنة الموقف عالم بخش ضرر  
قاعا او بهودجه وشرط حصول بارضاها الحطة له هو ان لا يعبادة بين زواله التاسع  
وفي يوم النحر ولو ما زاد في طلب ابق وظانها غير بها وبنيت عظيم وثابتا وان استغرق الوقت  
به لا معنى عليه وسكران لا يجنون جميع وقت الوقوف فينبى الدوى بقية الانمال على اهرام  
المجنون وكذا المعنى عليه والسكان ان اليسر من افاقته والايقين لافاقته ويقع  
لهم نقلا وان تعدوا كما في الخفة وقاله في النهاية يقع للسكان والمجنون نقلا وان  
تعدوا بخلاف المعنى عليه ويكفي حصوله على اى جرم بارضاها كذابة فلا يفي بعضها بحجة  
اصلها في عرفة والقصبة خارج عنها وقال سم ويكفي عكسه بخلاف الطهران في رواتها  
لانه غير متفر وقال الشوبري بعدم الفاقة فيها وقال عشد بالفاقة فيها  
لتزبل الرها منزلة الارض فان فارق عرفة قبل غروب الشمس ولم يعد ليل  
سن دم ممتنع وفي المذبح واخسن من حر الموقف الشريف البدر ابن جماعة وجميع  
فيه بين الدوابات ونقله عنه ولده العز وعنه وارقوه فقال انه الفجوة المتعلية  
بين اجبل بجبل الرحمة والبناء المربع على ساره اى وهو المنحى بين آدم ووراثها  
صخرات متصلة بصخرين اجبل وهى الى الجبل اقرب بقليل حيث يكون اجبل تلقاء  
وجبه والبناء المربع على ساره بقليل منها ظفر بذلك فذلك والافليقف بين  
اجبل والبناء المذكور على جميع الصخرات والاماكن بينهما لعله ان يصادف الموقف  
النبوى باختصار وان يقف متظرا ومتورا واستقبلا ومفطرا وقف  
منارا وحاضرا للقلب مع الله في كل ما طلب منه فارغاعنا جميع العلابقة الدينية  
التي تشغلها عما هو بصدده وان لا يقف في طرف القوافل وغيرهم فالركوب  
افضل ولو غير عنرا لم يهتد الذابة والاسرط وان يكثر من الذكر كالتقليل

والدعاء لنفسه ووالديه ومشايجه وما احسن اليه وسائر المسلمين رافعا  
يديه الى صدره ويجعل بطنه الى السماء او الى صدره ان دعي يحصل شئ ومنه دفع  
الشئ المستقبل وظهر بها الماذكر ان دعي بدفع شئ قد وقع ويكره الافراط بالخير  
في الدعاء وعنه ويكثر من التلبية ومراعاة سورة الحمد والاستغفار له ولغيره  
والتلفظ بالتوبة من جميع المخالفات مع الاعتقاد بالقلب ومن المراتة في قول هو  
الله احد القا وفي الحديث من قرأ قل هو الله احدا الف مرة يوم عرفة اعطى ما سأل  
ويكثر في جميع ذلك الى الغروب وافضل الذكر بعد العزة لله الا الله وحده لا  
شريك له الملك وله الحمد وهو على كل شئ قدير ما شاء او القا اللهم اعنني من  
الشرك كله واجعل لي اخيرا كله يبدأ الدعاء بالحمد نحو اللهم لك الحمد الذي تقرب  
بالغفوة وهما مما نقل بالثبوت والصلوة والسلام على رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ويختتم بمثل ذلك مع التاميم ويكثر من التلبية فهناك تسكب الغبرات  
لما استحضرت ما فرط من الذنوب وتقال العذرات اى تغفر وحقق الصفات بالدعاء  
والذكر من ذب الا ان اراد تعلما او طلبه من من لا يجتهد الدعاء ليقوم بقدر  
فيسن اجتهد ويكره الافراط بالخير وسن ان لا يتكلم السجدة في الدعاء والافلا  
يأس به وان يكثر فيه من التضرع والخشوع واظهار الحاجة والافتقار وان يلح  
ولا يستعطي الاجابة بل يعقوى رجاءه فيها وان يعبد عن الشهية في سائر مامعه  
وهناك في المطفف لمباشرة الباطن وان يجتهد في ذلك اليوم حتى ينام الطام والفعل  
المباح وعنا كرامة الفقير واجال وان لا ينهر سائلا وان يتلف بخا طيبه  
حتى في نبيه عما منكر وان يستكثر من اعمال الخير واثمها العتق والصدقة منها  
وفي عهذى الحجة وهى الايام المعلقة وايام الشربق الى المهدودات وان يبرز  
يوم عرفة للشمس العذر كان يتقصر اجتهاده في الاذكار والدعوات وفي حديث



اذا كان يوم عرفة يوم الجمعة عقراته لجميع اهل الموقف اي بعين واسطة وفي غيره  
 يهيب قدام القوم وكفى من عقره بدونها شرفا جعله مقصودا لا يتبع في حديث  
 اخر افضل الايام يوم عرفة فان وافقت الوقوف يوم الجمعة فهو افضل من سبعة  
 حجة في غير يوم الجمعة ولا كرامة في التعريف بغير عرفة بل لا بد من سنة وهو جمع  
 الناس يومها بعد صلاة العشاء للذكر والدعاء وقد نقل حسن في البخاري  
 انه اول من عرف بالبصية ابن عباس وكرمه جمع منهم الامام مالك والافضل ان  
 يتأخروا بعرفة بعد الغروب الى ان تزول الصفرة قليلا ثم يدفعوا الى مزدلفة بعد  
 صلاة المغرب فاذا دخل وقت العشاء نذ بان ينح كل حمله ثم يعقد ثم يصلون  
 العشاء ثم يحلقون واحلهم ثم يصلون الزواجر والوتر واخر المسافر المغرب  
 نذبا الى وقت العشاء ليجمع فيها تأخيرها ان اسافرت وقت اختيار العشاء بان لم يفي  
 تلك الليل ظنا والجمع بهم الامام في الطريق وليكثر نذبا في طريقه من الذكر والتلبية  
 ساكنا بسكنة وينزع ان وجد فرجة ويجزئ دابة ان لم يجدها مما تعلق في حقه  
 اذ ان الوقوف وصلاة العشاء قدم الوقوف وجوبا ولا يصلي صلاة ثالثة اخرى  
 ولو وقفوا بعرفة او فرقة منهم وهم كثير على العادة كما في الحديث يوم العاشر  
 لا يجزئ بان غم عليهم صلاة ذي الحجة لا الغلظ في احساب صح وان وقفوا بعد  
 التبيين كما اذا ثبت التماس ليلة العاشر ولم يتمكنوا من الوقوف فيها لبعد  
 المسافة واليه تنقل احكام التاسع فلا يعتد بوقوفهم قبل الزوال فوقفه من زوال  
 العاشر الى فجر الحادي عشر كما في التحفة والنهاية ولا يصح رمي جمرة العقبة الا بعد  
 نصف هذه الليلة والوقوف ولا ذبح الا بعد طلوع شمس الحادي عشر وقد سار  
 ركعتين وخطبتين وانما يجب ايام الشربة على وقت وقوفهم لا كما في نفسه الامر  
 كما في النهاية والتحفة خلافا للدارمي والمختصر فيحرم الترمذي ونحوه الاضحية يوم الرابع

عشر

عشر وانما يجب مبيت مزدلفة بعد وقوف العاشر او ليلة واما وقوف الناس  
 او الحادي عشر او بعرفة فلا يصح وكذا اذا وقع الغلط في احساب او خلل الشهود  
 او قلوا على خلاف العادة فيجب القضية في جميع وراى التماس ورد وقفا وجوبا  
 قبلهم لا معصم وكذا من اعتقد صدقة كما في النهاية وخبره في الحاشية وفي العباب  
 في مبيت مزدلفة وما يتبع ذلك يجب احصاؤها مما وقف  
 بعرفة نصف ثلث من ليلة النحر بمزدلفة لحظة وان لم يطهرا فيبقى المور ولو ظنوا  
 بمزدلفة او بنيتها غريم او كان نياما او نجونا او معني عليه او سكران فنام يكن  
 بها فيه لم يزد دم كدم التمتع الا لعذر كان خاف او انتهى الى عرفة ليلة النحر واشتغل  
 بالوقوف عما المبيت بان لم يكن الدفع الى مزدلفة ليلا او افاض من عرفة الى مكة  
 وطاف للترك ولم يكن العود لمزدلفة بعده وان لم يضطر للظن كما في التحفة والنهاية  
 وتؤخذ لك كاسيا في اعدار منى وامر من الاجرة من نحو المجنون او عاقرى عليه  
 عبد الرؤف وقال الشمس التي بشرط فيه ان يكون اهلا للعبادة وجمع ابن  
 ابي عمير بان يحمل الاول على غير المتقدي والثاني على المتقدي وسن ان يأخذ  
 حصى رمي يوم النحر ليلا ان اراد النحر منها ليلا والا فبعد الفجر اما ايام الشربة  
 فما تجوز بالمنى ويحتمل فربما على السبع فربما سقط شي وسن ان يغسلها  
 كرامة الرمي بالانجار المتجسة وكراهة اخذ من حل ورهه بما اذله غيره  
 اخذه من مسجد ان لم يكن جزء من ولو شكا والاهرم ومن حل نجس وان غسلها  
 كما في المختصر وسن العباب واستوجب عبد الرؤف وابن ابي عمير وقال في التحفة  
 والحاشية ما لم يغسلها من رمي به قال عبد الرؤف ان اخذه حالاه الاماري  
 به بني قبل او صلي الا في نقتهم النساء والضعفة ونقتهم بعد نصف  
 الليل ان لم تكن فتنة بان صبرهم محرم او نحوه وشعارهم التلبية والتكبير



وسن لهم تاخير الزمى الى ما بعد طلوع الشمس لانه اول وقت فضيلة وان  
يبقى بزيد لغز غيرهم من الرجال الاقربا ويصلح الصبح بغسل اي يكره الخروج  
من خلاف من اوجب صلاة الصبح على الرجال مع الامام بزدلفة وبقوا بزدلفة  
مستقبلي القبلة والافضل وقرهم عند قريح وهو جبل في اخر المنزلة  
عليه البناء الموجود الآن يسمى المشعر احرام لما فيه من الشعائر اى معالم الدين وحر  
انها كجاسية واستلاما ويصعدون من الذبح الظاهر ان لم يحصل ابتداء بالزحمة  
والاوقفا تحت ان امكنه والابعد ويحصل افضل السنة بالمرور ثم وان لم يقف  
لان بزدلفة كثيرا موقف ولوفات هذه السنة لم تجبر بهم فيذكرون بالتليل  
والتكبير والتجديد والتلبية كان يقول الله اكبر ثلاثا لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر  
ولله الحمد كما في المنهج ثم يلبس ويدعون بما احتجوا ويصعدون الى الاسفار  
ويكفون من قلوبهم ربنا انتا في الدنيا حسنة الخ ويعد من بعد الاسفار بسرون  
بسكنة وشعارهم التلبية والتكبير كما في النهاية وقال في التحفة والذكر  
او ولما نفع من ان يكون المراد بالذكر هو التكبير واعتبر في وقت التكبير  
من الزوال وروبان هذا وقت التكبير المفيد بالصلوات وكلامنا الآن في  
التكبير الذي يفعله الرامي ما قوله الله اكبر ثلاثا لا اله الا الله والله اكبر الله  
اكبر والله الحمد كما قاله ثم ذكره تاخير الزمى الى طلوع الشمس وما وجد  
فرجه اسرع كما بلغ وادى محمدا وان لم يجد بها واساعه قدر رمية حجر حتى يطاع  
عرضه وادى صفيه به والا فهو سهل يلى بزدلفة ومنى وسافة منى لان هذا  
الاسراع للذكر وكذا يسرع في وادى محمدا ويسمى وادى النار بها با ويا با بقدر  
ما ذكر في عند نسك لان القهارى كانت تقف فيه فامرنا بمخالفتهم وسمى بذلك  
لانه يحسب الكلب اى يتبعهم ويدخلون منى بعد ان تغاي الشمس كرم في اى

العبى فيرى حمة العقبة بسبع دميات وجوبا ولو جصة كثر بها باكل واحد  
منهم ثم مستقبل لها نذبا فيجعل مكة عن يساره ومنى عن يمينه احدى جهات الله  
الشريفة فيستقبل الكعبة والافضل ان يرى بيته النبوى ويرفعها بالذكر  
حتى يياض ابطه ولا يقف الترامى للدهاء عند هذه الجمرة وهذا الرمي تحت منى  
والاوى ان لا يبدأ فيها بغيره بل يكون مبادرة في قبل نزول الركب وجوب المالح  
وكذا المنزلة الاعدس كزحمة وفوقها نحوهم وانتظار وقت فضيلة والمراد  
بذلك المنزلة الالهية القائمة ليستقل بها ويحفظ فيها الامنة وان عصى الباقي  
بينها لا الا ان لا تملك بالافياء ويكثر مع كل رمية ومع خلق وعقبه  
تلبية واحدة قاله حجر وقال ثم فيقول الله اكبر ثلاثا لا اله الا الله والله اكبر الله  
اكبر والله الحمد وان اى تلبية واحدة يحصل افضل السنة ولوروى بخصايتي معا  
ولو واحدة بيمينه واخرى بيساره حسبت واحدة وان ترتب في الوقوف  
ثم بعد الرمي ينزل في محل والافضل النزول في منزلة صلى الله عليه وسلم  
وما قارب وهو عن يسار مصلى الامام اى بين قبله مسجد الحيف والمنح الذى  
بين الجمرة الاولى والوسطى الى المنح اقرب ثم يذبح هديمه وهو ما بهد مكة و  
هرمها تقربا او دم اجبرانات والمخفورات او اضحية ان كان وتيب  
المرأة في الذبح ثم يذبل ثلاث شعرات فاكبر والافضل للذكر اكله او لئلا  
بالموسى ولغيره التقصير اى الاخذ من الشعر بمقبر او غيره فيذكر للمرأة و  
الحشى اكله ولا يحرم بمنع الوالد نعم خلق الكافرة اذا سلمت ويحلت  
للمصغرة يوم السابع وما لو احتاجت للخلق لداواة رأسها او لاخفاء  
كونها امرأة هوفوا من الزنا وبيع لها بسرة الرجال ثم ثم يذبل مكة ويلوف  
طواف الافاضة والافضل ان يكون ضحي يوم النحر وهو يوم الحج الاكبر ثم يشر



ما من من ثم يسعى ان لم يكن سعي بعد القدوم والافئدة اعادته كما مر  
 الا اذ بلغ القبة اعتقد الغيبه حالة الوقوف فنجب اعادته ليقطع عنهما الفرض  
 ثم يعود وجوبا المعنى مبادرا بذبا فيصلي بها الظهر مع الامام اول وقتها  
 وهي فيها افضل من المسجد الحرام فالاعمال المشروعة في هذا اليوم أربعة  
 الرمي والذبح وحلقه والطواف واما الترتيب كما ذكرنا فهو سنة ويدخل  
 وقت غير الذبح بانتها في ليلة الخمر لما وقف قبله والافئدة وقوفه ويدخل  
 وقت ذبح الهدي الذي اهدى تقريبا بدخوله وقت الاضحية وهو بعد  
 طلوع الشمس ومضي قدر صلاة العبد وخطبتين بعد لثني **و** د **م**  
 الجبران لا يتحقق بركته وتجب المبادرة اليه اذا احرم السبب كان تعدد قتل  
 الضحية **و** سن تأخير غير الذبح الى ما بعد ارتفاع الشمس كرمح وما يسن  
 به مما لا يدخل في التحلل يقطع التلبس عنه مستبد لا عنها بالتكبير مع الرمي  
 او حلقه او بالاذكار الخاصة مع الطواف ويقطعها المعتزم في العرة بالطواف  
 وكذا من فات الوقوف او احصر عنه لاعتدال البيت ومن احصر عنها يقطعها  
 بنحو الذبح ووقت فهيئة الرمي من الارض تغني عن الرمي الى يوم النحر ووقت  
 اختياره لغروب يومه وادائه لآخر ايام التشريق ويبقى وقت ذبح الاضحية  
 والهدي الى آخر ايام التشريق واما حلقه والطواف المشروع  
 بالسعي فلما افر لوقتها **و** كره تأخيرهما وان تحلل التحلل الاول عن يوم  
 النحر وهو عن ايام التشريق استكرهه ثم هو عن خروج من مكة استند  
**و** المراد بنحو الحلق الاذالة لثلاث شعرات او اجزاء من واحدة او اثنتي  
 منها من الرأس ولو على دفعت ولو بنحو قفها وتنق او احراق ولو من ستر  
 خارج عن الرأس لثلاث اجزاء من واحدة او اثنتي من لمام غير الرأس ولا

اقل من ثلاث الا ان لم يكن غيره فيجزئ الاقل وذلك ركن في الحج والعمرة وما على صحتها  
 ولا تقل دونه فادام لم يحلق مثلا فيكم الا احرام باقية حتى لو مات قبله مات محرما ووقع  
 من تركه فذبح نسكه الا لما لا شعر برأسه افا حلقه او لفساده بعد دونه وقت  
 التحلل او لحلقه واهرامه عقبه فانه يصير حلالا بدونه **و** سن له امر بالموسى عليه  
 شيبه بالخالق فاذا نبت بعد فلا يؤمر بارأه ولا يقف عاجز عند الخوف  
 من حرمه كالم يمنع من الالة الشعر المجزئ بل يصير الى القدرة ولا يقف بارأه مع خوف  
 لزم كجنون وانما **نعم** ان استيقظ او افاق ولا شعر برأسه كونه  
 حلق وهو نائم مثلا سقط عنه الواجب ويجزئ التقصير ونحوه وان كان عازما  
 على الحلق كما لبس شعره وحلقه للذكر المحقق افضل كالتقصير بغيره **نعم**  
 لو اعرس قبل الحج في وقت لو حلق فيه جاز يوم النحر ولم يسود رأسه بالشعر او حج  
 واقر حلقه الى قبيل النفر واداع عقبه العرة او حج او اعرس واداع العرة عقب  
 تحلله من حجة او عمرة فالتقصير افضل لانه اختتم الحق بالافضل واما لم يؤمر  
 بحلقه البغض في كل لكامة القرع **نعم** لو حلق له رأسان فحلق احداهما في العرة  
 وحلق الاخر في حج او عمرة فلا قدح هذا ان كانا اصيليين لانه يكتفي بارأه من  
 احداهما فان زيادة احداهما يكف الاخذ منه وان استبصر وجب الاخذ من كل منهما  
 كما قال ع **و** من نذر الا فحل في حقه نعتان وان اجزا غيره كالنصف في حصول  
 التحلل وبله منه دم كالتمتع الا لعذر كتلبس كذا ذكر نذر الحلق فيستأصل الشعر  
 بنحو الموسى بحيث لا يرى منه شيء في نية الشايط هذا ان عم كنه على حلق رأسي  
 او حلق كله اما اذا اطلق فيكفيه ثلاث شعرات **و** من نذر المقصود في حقه  
 فلا ينعتي **و** سن لما يقصر ولو حلقه بغير اذن عليه ولو كان الاخذ  
 من ذواتها ان ياخذ قدر اربعة من جميع الرأس وقادحج الا الذوائب لان



قيل بغيرها يعنيها ولم يخلق ولما لا شعر برأسه ان يأخذ شيئاً من تحتها  
وشاربه واظفاره وغيرها كعنفقة وعائنه مما يؤمر بالذات للفرقة واست  
في الحلق ولوح غير المحرم الا ابتداء بالشق الا انها كذا ثم الا بشر كل ثم يخلق كل  
الباق ان بقي شيء لسرور وعنه وان يجلس الخلق رأسه مستقبلاً للقبلة وظهره  
من احد يمين واخبره وكون الحلق مثلاً وظاهرهما ذكر وعذلاً وان يبلغ به  
العظم الذي عند منتهى الصدف وان يخلق او يقصر جميع دفعة واحدة وان  
يدفن الشعر في محل غير مذكور وان يقول بعد خلق النسك اللهم اني بك  
شجرة حسنة واج عني بها سيئة وارفع لي بها درجة واقربني للحقائين  
والمقربين لجميع المسلمين آمين وان ينطيط ويبس وسنة التقصير  
الباقين والاستقبال وقوله ما من والتطيط واللبس وجرم على حبله  
دو حمة او امة خلق لرأسها بغير اذن حبل ونقص فاحكه بنفوسه الاستماع  
قالوا ان جهلت طبع الحبل والاعترط به **ف**ع الحج تحللان ويحصل  
الاول بالثاني من ثلثة الاول روى يوم النحر وبدله وهو الذبح ثم الصوم  
ان فاته الرمي بان خرجت ايام التشريق قبله فيتوقف التحلل على الاثبات  
بالبدل ولو صوماً كما في النهاية والتخفة وانما يتوقف تحلل المحصر العادم  
للهدى على بدله وهو الصوم لانه ليس له الا تحلل واحد ولو توقف  
تحلله على البدل لسق بقاءه محرم من كل الوجوه ولا كذلك لما كان تحلله  
الاول بغير الرمي **والثاني** احلق او التقصير **والثالث** الطواف المشي  
بالتعني ان بقي بان لم يسع بعد القدم وفي التخفة الفتح ويتوقف التحلل  
على التعني ايضا ان بقيه فان لم يكن عليه حلق كما لا شعر برأسه فيواحد  
بتحلل التحلل الاول من الاثني الباقيين كما في التخفة وحل به غير اجماع وقد ما

كانت

كانت بشهوة وعقده ايجاباً وقبولاً **وسن** استعمال القلب والذهب  
واللبس بين التحليلين ويحصل التحلل الثاني بالثالث ان كان في رأسه  
شعر **و** بالثالث ان لم يكن ويحل به ما بقي من المحرمات فان لم يفعله بقي محرماً  
فان كان لم يطف طواف الركن وطاف للوداع حسب عن الركن فان لم يطف  
مثلاً اضلماً يستحب النساء وان طاف الزمان فان قلت هل يجرى ذلك كذا  
فانه حج فانه ممنوع من مصابرة الاحرام كابتدائه وابتدائه لا يرفع حتى الاقلام  
فكذلك الاستدانة اولى قلت لا يجرى للفرق بينهما كما قاله السبكي وذلك لان  
وقد في عرفه معظم الحج وما بعده تبع له مع تمكنه من كل وقت فكانه غير محرم  
بخلاف ما فاته الوقوف فان معظم حجة باق فيلزم من بقاءه على اهرامه بقاءه  
عاجاً في غير شهر الحج **و** يؤيد انه لو قصر بعد الوقوف لا يلهيه التحلل اه  
وفي الفتح وانما هم على ما فاته الحج القصير على اهرامه لانه تعذيب للنفس بلا  
لغوات الوقت بخلافه هنا اه وزاد البلقي تحللاً ثالثاً وهو حلق شعر  
بغيره البدن لحلق حلق الركن او سقوطه وخالفه غيره فقال لا يحل الا بفعل  
الشيء من ثلثة كغيره وهو الواجب الا وفق لكلامهم وان حال الى الاول  
في الحاشية قاله في التخفة **و** لا يستلزم الوقوف في ايام التشريق **و** قيل يستلزم  
تأخيرها عما باق ايام التشريق ليزول عنه اثر الاحرام واحا العرة فلها تحلل واحد  
فلا يحل منها الا بغيره جميعاً اذ كانها فيفسد بها اجماع قبل الحلق ولو للشجرة  
الواحدة ووقته بعد سنها بكمال **وسن** للحاج ان يكبر عقب صلاة ظهر  
يوم النحر ان صلاتها بعد الوقت الى عقب صبح اخر ايام التشريق وغيره بكبر  
من فجر يوم عرفه الى غروب اخر ايام التشريق فيقول الله اكبر ويكبرها ما يشاء  
لم ولا بأس بما اعتيد **فصل** في ميته وفي ما يشيع ذلك يجب البيت



بني وهي طولا ما بين وادي محسر واول العقبة التي يلقبها الجحرة ففي التحفة  
واولها ما جهة مكة اول العقبة التي يلقبها الجحرة وما جهة عرفة محتركتا هذا  
احد غير معروف في الآن للجهل باول محتركتهم فالواطول في سبعة الاف ذراع  
وما تاذ ذراع فليقتد من العقبة ويحده به ثم الظاهر من هذا التحديد انه يعتبر  
ما سامة اول العقبة المذكور يميننا الى الجبل ويسارنا الى الجبل وحي يخرج في ماني  
كثير بظنه اكثر الناس منها اه فليست العقبة مع جمرتها منها على المقعد ولا  
محسروا لما اذ بر من اجبال المحطة بها معظم ليالي ايام التشريق وهي التي عقب  
يوم العيد اي معظم كل ليلة منها بزيادة على النصف ولو حطت فان لم يبق الثلث  
ولا عذر لزم دم وفي ترك ليلة مد وليلتان فذان ان لم ينفر التفر الاول بل  
بات الثالث او تركه لعذر فان نفر مع تركها بلا عذر في اليوم الثاني في ايام  
التشريق فنفر عنه صحح فيجب ان يعود ويبقى الثالث حيث لا عذر ويزي  
يومها وكذا الحكم فيما نفر في اليوم الاول فيجب عوده كذلك فان لم يعد  
في القصور من قدم بلذمه والظاهر اجزاء الدم الكامل عن المذ والمدين  
وفي الفتح وجوب المذ وان قدر على الشاة فان عجز عن المذ والمدين فيصوم  
عن المذ ثلث العشرة الواجبة بدلا عما جميع الدم وهو اربعة تكميل المنكر  
فثلثه اعشارها يوفان بالتكامل يصومها قبل الرجوع الى وطنه وسبعة  
اعشارها ثلثه بالتكامل يصومها في وطنه ويقاس ذلك على العجز عن المذ  
كذا قال ابن حجر وقال من يصوم عن كل مد يوقا كما سباني ويسقط  
بيت ليلة من لفة ولها في من عن رعاء وآب ولولغير كاج ولعلم يعتادوا  
الرمي قبل او كانوا اجزاء او متبرعين ان تعذر عليهم الاتيان بالذ وآب  
الى مني مثلا وخشوا من تركها لو باقوا ضياعا بخوفهم او جوعا لا تصيب

عليه

عليه عادة وهو جوامع من دلف قبله ثم يخرج منها على خلاف العادة فان كانوا  
ومنى قبل الغروب وصورة الاولى في تحصيل بان ياتي احد من دلف قبله ثم يخرج منها  
حي على خلاف العادة فان كانوا بعد الغروب لزم مبيت تلك الليلة ورمى  
العند ويسقط المبيتان ايضا عما اهل السقاية بمكة او غيرها سواء فرجوا منها  
اوليك ولو محدثا محتاجة اليها والاولى للترعة والاول السقاية قبل الزوال  
ويسقطان ايضا عما خائف ولو خرج بعد الغروب ايضا على خوف نفس كعوض او  
بضيق اموال وان قل او قوت اخر ذاسب منه بطلبه او ضياعه ابق او مرضه لم  
بات ولو كان اجنبيا لا معتقده او استعمل عنه بفحوصيل الا وانه او يتناس  
به لخوصداقة او اشرف على الموت وان تعذر غيره فيها وفوقه من غريمه نحو حبسه  
ولا يثبت له شهيد بعينه اوله وتم قاض لا يستعملها الا بعد عيبه كالخفي  
وعقوبة يزجوا بغيبته العفو عنها وفقد ليلته لائق غير سائر عورته وسفر  
رفقة او كان به نحو مرض يسقط معه المبيت قال في النهاية واستنبط البلقيني  
من هذه المسئلة انه لو بات مما شرط مبيتة في مدرسته مثلا خارجها فوقع على  
نفسه او زوجته او مال او نحوها لم يسقط مما جازى مكنته متى كالايجبر ترك المبيت  
للعذر بالدم قال وهو من النقاش كسني ولم يصف اليه اه وقال في  
التحفة وسبقه مما ياتي في المبيت ان العذر يسقط دمه وائمه وفي الرمي  
يسقط دمه وائمه لا دمه اه وقال في المغني قال في الجحرة وترك المبيت  
نا سلك تركه عامدا صرح به الدارمي وغيره اه وفي التحفة ايضا **تنبيه**  
وقع بموسم ثمان وثمانين ضحى يوم الخرفنة عظيمة بين امرأ الحج وامير مكة  
ثم ترايدت واشتدت اخوف حتى رحل اكثر الحجاج والمكبيين ليلة النفس  
وصحيفة ووقع النهب القطيع ولم يزل يشتد اخوف حتى نفر من بقي مع اللواتي



الحجج قبل زوال يوم النفر الاول واراد بغض اكلها كجاء ان يعود لمن قبل فوات  
 الرمي مع جند من صاحب مكة فتعذر عليه ذلك لمراد الاقرب وانتشارهم كالجزر او  
 وجع اختلف المفتون في لزوم التيم وظاهر كلامهم كائنه مع الميل الى عدمه وبينما  
 مستند في افتاء منسوخ سطر في الفتاوى من ذلك المستند ما ذكره  
 من الاعتذار بغضه لا يمنع فله بالنفس وبغضه لا يمنع الانتساب فلمن التيم  
 لا مكان الفعل وانما العذر فمانع للفعل بالنفس والثابت لان كل احد  
 متى الفقر المتجرد صار خائفا على نفسه فلم يكن فيه نقص البتة وان كلام  
 السادس يفيد ذلك وان ما ذكره في الاضمار لا ينافي ذلك لان المبيت يجب  
 فيه دم مع العذر كما ياتي في الرمي اولى قبل وقوع نظير ذلك وان عمدا مصر ومكة  
 اختلفوا في الدم فافق بعد من مصر يوتن كسختنا ومعاصره وبوجوبه المكبون  
 او يسقط مبيت مزه لعمدا فغوله بتدارك الحج بخصيل الوقوف و عمدا  
 افاض من عرفه لبطون طواف الاقاصه على الواجب وسن للمام او فائده  
 ان يخطب بهم بعد صلاة ظهر يوم التخرين خطبة يعلمهم فيها المناسك ثم كذلك  
 ثاني ايام الشريق ويدعوهم ويحثهم على الطاعة وملازمة التقوى والتوبة  
 التوب والتمسك عليها وفتحهم بالاستقامة والاستطاعة وان يكونوا بعد  
 الحج غير امنهم قبله فان ذلك من علامه الحج المبرور ولا ينسوا ما عاهدوا الله عليه  
 من غير سن للرجاء حضورها والاعتسالة والمطيق له ان تحلل هذا  
 ان فعلت والافقد تركت ما اذنته طويله قال في التحفة ومن ثمة لا ينبغي  
 فعلها الا بالامام او نائبه لما جئ من الفتنة او عدد هجر الرمي  
 سبعون فان نفر في الثاني قبل الغروب وبعد الزوال واستكمال الرمي  
 بعده وقد بات الليالي قبل او تركها بعد ووقى النفر مقدارنا كما

في التحفة والنفر التيم للذي باراد حقيقة النفر الا انه حاج فيشمل ما اخذ في  
 شغل الارحال قبل غروب الشمس كما في التحفة ايضا وقال م وهو قدام اشغال  
 الرمي من مائة ولم ينو العود بعده للمبيت بها جاز لنفره وسقط عنه  
 مبيت الليالي الثلاثة ورمي الثالث وهو اهدى وعشرون حصاة فلام عليهم  
 والائمة والاولى ان لا ينفر بعض الثالث ولا يدفنها بل يطرحها او يعطيها لمن  
 لم يرمي والافضل لكل حاج حيث لا عذر كوقوفه غلابة يحصل بالتأخير تأخير  
 النفر الثالث وهو للمام المذ فبكره له ان ينفر النفر الاول فافقد شره مما امر  
 لم يسقط شيء حيث لا عذر فان لم يبيت الليالي الثلاثة ولا عذر له لم يسقط مبيت  
 الثلاثة ولا رمي يومها وتوفر النفر الاول بعد الزوال ولم يرمي كان بقيت  
 حصاة هرم النفر ولا يسقط عنه مبيت الثلاثة ولا رمي يومها فيجب العود الى ماني  
 قبل الغروب فان غربت الشمس قبل عوده فان المبيت والرمي فيلزمه فبئس ما  
 وان بات ورمي بعد فيلزمه دم بما رمي الثاني والثالث ومد عما مبيت الثلاثة  
 حيث لا عذر وان عاد قبل غروب الشمس رمي قبله وله النفر في قبل الغروب فان  
 غربت الشمس بعد عوده وقبل الرمي لزماه فبئس من العمد عنه وعما انسه  
 او نفر قبل الزوال سواء نفر في يوم النفر الاول او فيها قبله فان عاد وزالت  
 يوم النفر الاول وهو مبيى لم يؤثر خروجه او عاد بعد الغروب فان المبيت والرمي  
 فيلزمه فبئس ما كما مر ولا انزل عوده او بين الزوال والغروب رمي واجراه وله  
 النفر قبل الغروب فان غربت نهار الدم كما في الاحاد و لو غربت وقد جاز له النفر  
 وهو في شغل الارحال فله النفر كما في التحفة والمختصر خلافا للنهاية وسمح فخصر يا  
 فضل و لو ارتحل فغرب قبل خروجه من ماني فله النفر وكذا اذا عاد اليها بعد نفر  
 القحج فغرب او عكسه بل لو بات بعد عوده المذكور بترت عالم يجب عليه الرمي



ومن وصل الى جمرة العقبة يوم النفر الاول فاذا بدأ النفر وماها او عند  
وصولها خارج منى فعلى عليه الرجوع الى مكة متى لم يكن نية نفيه بعد استكمال  
الرمي قاله ابن ابي ابيان وهو فقيه كلام التحفة فيقول النفر ثم ينفصل عن منى  
لكما فقيه كلام سمى انه النفر الان بعد رجه من غير رجوع وتكفيه نية النفر  
من حج لانه سهر الاول ووصول الى جمرة العقبة لا يبتى نفي وان نواه لانه  
قبل استكمال الرمي فانه قال لقائل ان يقول محل لزوم العود ما لم ينو النفر  
خارجها قبل الغروب او لو عاد الزمان لم ينفر ولم ينو نفي خارج منى ففقيه  
كلام سمى انه تكفيه النية للنفر ولو قبل وصوله مكة ليس به كلام التحفة  
يقضي ان تكون النية موجودة قبل انفصاله منى ولو جاز بسبب فعل ذلك  
فما لم ينو اضلالا لم ينقطع عنه شيء ولذا قال ابن ابي ابيان وجع فتخرج منه ان ما عليه  
عمل الناس اليوم من سهرام منى وافاضهم عقب في جمرة العقبة سهرام النساء  
اي ولم يحصل بعد غير صحيح كما في تقطيعه عباراتهم سهرام عبارة التحفة هذا ما  
نظر فان ظهر نقل بخلافه فالمعول عليه او عبارة التحفة ويؤخذ من قوله  
اراد النفر ان لا بد من نية النفر مقارنته له والالم بعدت بخروجه فيلزم العود  
لانه الاصل وجوب بيت ورمى الكل ما لم يتجمل عنه ولا يبتى بتجمل الا من اراد  
ذلك ثم لايت التركي قال لا بد من نية النفر او بوجه ما ذكرته افعال  
ان نية النفر قال بها التركي والمقارنة للنفر قال بها التحفة ولم يفرق  
في النهاية للنية وهذا لا يقتضي على النفر ويجب رمي كل يوم من ايام الشريعة  
بزوال شمس الى اجرام الثلاث وان كان الرمي في اجرة ووقت فضيلته  
عقب الزوال وقبل الظل فيحسن تقديمه على صلاة الظهر والى يفتق الوقت  
عما جهرها والا بان خرج منها شيء ولو التام قدم الظاهر ان لم يكن متافرا والا

افرنها

افرنها بنت اجمع ويمتد وقت المختار الى الغروب من ذلك اليوم والمتروك  
ما الرمي ولو غدا يتدارك او اذ الى انقضاء نيتها بغروب شمس اخرها ولو كان  
التدارك قبل الزوال ولها كما في التحفة والنهاية فيجوز تأخير رمي يوم ويومين  
الى ما بعدهما وان كره فرمى ايام الشريعة يتغل كل بزوال يومه ويبقى وقت  
اختياره الى الغروب وجوازها الى النفر وقبل جواز الرمي قبل الزوال قال في  
التحفة وعليه فيسفي جوازها من الفجر نظير ما مر في غنائه وان كره ويستلزم  
للرأي بمائة شرط **الاول** الترتيب في المكان كان يرمى اوله الى اجرة التي  
تلي مسجد احنف ثم الى الوسطى ثم الى جمرة العقبة فلا يعتد بمؤخرة قبل تمام  
ما قبلها وكذا في الزمان والابان كان يحل الثلاث ما امس او نفسه ثم عما بعده  
او غيره فيقصد بالرمي الاول كونه عن المتروك الاول وبالثاني عن الثاني فان خالف  
وقع ما المتروك كما لو رمى عما بعده قبل رميه عما نفسه ولو رمى الى كل جمرة اربع عشرة  
حصاة **سبعا** عما بعده وسبعا عما امس لم يجزه رمي السبع الثانية في كل جمرة عما  
يوم **لو سئل** في محل حصاة ما الثلاث جعلها في الاولى ورميها فيها واعاد  
ما بعدهما **لو سئل** هل رمى من يوم النحر او من غيره جعلها من يومه فترمى بها  
ويعيد ما بعدهما **الثاني** كونه سبعا من المرات حتى لو رمى سبع حصيات  
في كل مرة اجزاه فلو رمى سبع حصيات مرة واحدة او حصيات في ذلك احدى  
بهمته والاخرى بيساره لم يجب الا واحدة ولو رمى ما رمي في وقتا معا  
حسب امره في اعتبار بالرمي ولو رمى حصاة واحدة سبع مرات كفي مع  
الكراهة **الثالث** ان لا يصر في الرمي بالنية الى غير الشك كرمي نحو عدو في اجرة  
او اخيه جوده ربه فلا يضر نية لغيره كما مر من انه لو رمى به غيره وعليه رمي وقع  
عنا نفسه **الرابع** ان يكون حج ولو مقصوبا او نفيا وحرم هب ترتب على



ربه اضاعة مال كسرا قوت وبلور وعتقت ورجان ونبو زنج و زبرجد  
 وزمر و مهرای رخام و كذا ان بالجمعة يخرجون في وقت بطف وحقن بطخ  
 وجر جدهد وجر في سب وفضة لا تبرهما ولا لؤلؤ وائمد ونورة طفت وحقن  
 طنج وزرنج وصد واجر وخرق ومام وجران منطبعة بالفعل من ذر سب  
 وفضة كخاس ورجا من وجره **الخامس** قصد الرمي بالرمي اما التنية  
 وهي قصد الرمي للشد فلا شرط بل يشترط فلو قصد ان يرمى الى الصام  
 المنسوب في الاولى او الثانية او الى محله لوانزل او الى حائل اجمرة العقبة  
 او الى الهوا او اصابه او لم يصيبه ثم وقع في الرمي له جزه وان قصد الوقوع في  
 الرمي الذي علمه لقصد غير الرمي بالرمي او شريكه بها ما يجزى ولما لا يجزى  
 اصابه لقصد الرمي للرمي فاصاب شيئا او الارض او المحمل فارتد الى الرمي  
 فيجزى ان لم يكن الرد بركته ما اصابها لو كان الرمي ضعيفا لا يصل بنفسه  
 واوصلته الرمي والرمي ثلثة اذ عني من سائر جواب العلم في اجمرة العقبة  
 ساخر جمرة العقبة حق لوانزل اجبل وصاد الرمي جواب كجواب غيرها  
 لم يكف الرمي في غير الجانب المعروف وفي الفقه وروي كثير من اهلها باطل  
 او يكون الرمي بهيئة اخذ في بان يضع اصبعها على بطنها بهامة ويزميه  
 برأس التنية **السادس** اصابة الرمي بفعله بيقين لا ظنا لا بقاؤه  
 فيه فلو انه خرج منه ولولقة ساعد رايه بعد الاصابة لم يضر **السابع**  
 ان يكون بهيئة الرمي فلا يكتفي بوضع الحجر في الرمي **الثامن** ان يكون باليد بالاكتم  
 والنبل وتوافق كالمقلاع والرجل والغم الا ان يقدّر الرمي باليد  
 فيقدم القدس ثم الرجل ثم الغم **التسعة** الموالاة وان يكون الرمي  
 بظاهر من الجمرة قدر الباقلا فان زاد او نقص كره واجزى حيث يقع هبة

حصول في الرمي بفعله بلا مسمار ونبو بخلاف ما لو ارتد بركته ما اصابه

او ج

او جازي يرمى به في العادة وان يكبر مع كل هبة وان يرفع الذكر به  
 حتى يرمى بيضا انبطه لو كان مكشوف فاليها من الشعر وان يكون باليمين وان  
 يستقبل يوم النحر الجمرة والقبلة عما يساره تقريبا وان يستقبل ايام التشريق  
 القبلة وان يرمى راجلا في ايام التشريق الا يوم نحره وراكبا فيه كما يركب في يوم  
 النحر على مائة وان ياتي الاولى من اسفل من ويضع يدها ويقلد بها فيكون  
 ما عما يساره مما اجرة اقل مما عما يمينه منها ويستقبل الكعبة ثم يرمي بها ثم  
 يتقدم ويحرف قليلا لجمرة يساره ويجعلها في قفاه ويقف بحيث لا يصيبه  
 المنطاة من اقصى ويستقبل الكعبة ويحمد الله ويكبر ويهمل ويسبح ويذبح  
 رافعا يده مع كفه بالقلب وسكون اجوارح ويكفي ذكره ووعاءه ان لم  
 يضر وقوة به او بفعله قد وسورة البقرة بالقرأة المفصلة ثم ياتي بالجمرة  
 الثانية ويضع جميع ما ذكره ويتركها عما يمينه ويقف في بطن المسبل ويذكر  
 ويدعو ثم ياتي الثالثة فيرميها من بطن الوادي مستقبلا الكعبة ولا يقف  
 عندها للدعاء تقاؤا لا بالقبول مع فراغه منها ويقف كذا ذكره في بقية  
 ايام التشريق وفي الفتح ويقف داعيا ذاكرا بقدر سورة البقرة بعد الاوليات  
 قال في التحفة ان ترقه خشوعه والافادني وقد فحما هو ظاهره **والتاسعة**  
 ان يكبر من الصلاة وحضور الجماعة بمسجد الخيف وان يتجرى ويصلي رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم وهو امام المنافة التي بوسطه من صله بالقبلة وهي  
 منهدمة الآن فيصلي في المحراب وما حوت القبلة والمسجد بخلاف غيره  
 فقد وسع مذات وفي ترك الرمي كذا اولئك ريبان من اهل الرمي دم وان  
 تركها سهوا كرمية واحدة من فجرة العقبة او منها قبل يوم نحر الصبح  
 ولم يتدارك من يوم بعده لبطان ما بعد المذات حتى ياتي به او ينظره من يوم



آخره في تركه رعية او رينين من آخره في نداء او مذان بان تركها او تركها  
من جملة العقبة من يوم نقره الصبح ويجب على عاجز بنحو مرضه انما وجبت  
في غيرهما بقدره على وفاء ولو جفت كان حبس في فقه لصغير حتى يبلغ وقد  
ابتر من القدرة عليه قبل مضي ايام الشربة ولو ظنا كما في التحفة والنهاية ان  
يستنب وقت الترمي لا قبله فلا يستنب في رعي الشربة الا بعد زوال  
يوم فيوم الى آخر الايام فينب وجوبا ولو باجرة مثل فضلت عما يغيره في العظم  
كما في التحفة والنهاية ايسر من قدرة على الترمي بقول طبيب او بمعرفة نفسه  
كما في احاسن في شرح الابيض ابي ولو اجبر عنى كما في التحفة والنهاية وقال  
في شرح الابيض وعليه فيستثنى من قولهم ليس له الاستئابة في رعي في الاغنام  
او والمراد لا يقدر على الترمي في جميع ايام التشريق لعدم مخر قال في التحفة  
ويظهر ضبطه بما في اسقاط القيام في الفروض ولا يجوز تقديم الازالة  
على الوقت كما في شرح الارش وقال سم على التحفة لو استئب قبل الوقت  
فينبغي اجازة ما لم يقيد بالتري قبل الوقت كما في نظائره كالاذن قبل الوقت  
في طلب الماء واذن المحرم في تزويجهما وينبغي ان يستنب مكلفا ولو  
سقطها لا ممترا الا باذن الولى خلا لا او محما يرى عن نفسه ثم عن استنب  
والا وقع عن نفسه فلا يرى عن المستنب الا بعد فراغ ايام الثلاث  
عن نفسه وسن ان يناول المستنب النائب احصى وان يكبر حال  
الاستئابة والمناولة ان امك ويكبر النائب عند الترمي ولو انا به اثنان  
فاكثر استكمل الثلاث عن مادي عنه او لا ثم رعي للثاني وكذلك لا يفرق  
النائب باعنا مستنب وجنونه او قوته كما لا يفرق اجبر عن معصوب بذلك  
امرا اعلم النائب فينفر به ولا يرى عن معنى عليه لم ياذن قبل انما

حال تجزئه عن الترمي بمن مثله لكانت لست لما معه الترمي عنه ولا يسقط عنه بدله وهو  
الدم ثم القسم ومثله في ذلك المجنون والميت نعم للولى الترمي عن المجنون ويجزئ  
رعي النائب بالشروط المذكورة وان قدر المستنب عليه الوقت فان بقي بئى رماه  
بنفسه والا فلا تجب اعادته لكانت اعادة في الفقه وانما لزم معصوبا يرى اعادته  
لان يحتاج له الاستقلال وعدم قبوله اجبره ما لا يحتاج للتري ولا يثبت في التكبير بل يكبر  
فان تجزئه او عن احصون كبر النائب اما اذا يئس من البرء في الوقت فلا يستنب  
كما في الحج او يستألفا نفر الشرف الاول او الثاني ان يترك بالمحسب وهو مكان تسع  
بيها مكة ومعنى هذه ما بين ايجل الى المقبرة كما في الامداد ويصلى العصرين والمغربين  
به ويستب فيه وليس ذلك نسكا بل سنة مستقنة **تنبيهان الاول** طواف  
الوداع واجب على مريد السفر من مكة الى مسافة القصر مطلقا او دونها ان خرج لمزله  
وحمل يقيم به توطئا مكيا او اخا قبالا او حاجا او معتمرا قد فرغت مناسك كل  
ورعية فلا يفتي بتقديمه كما اذا اراد الرجوع لبلده من مكي وكان قد طاف بعد طواف  
الافاضة وقبل عودته من مكة الى مكي فيدخل مكة لاجله فيعبد وجوبا ليكون عنده  
بالبيت اخر المناسك كما كان اولها عند قدومه خلا للمنازعة جواز لان الكلام  
فيهما لا عدول والاحراز نفه ولزمه دم وفي الفقه ويلزم الاجبر وقد ويجزئ عن تركه  
من الاجرة ما يقابل له وان لم يكن من المناسك فهو من توابعها المقصودة **وهو**  
لم يندرج في غيره فلو اقر طواف الركنا الى ان عزم على السفر وسافر عقبه لم تجزه عنه  
بل لابت من فعله قبل السفر وقال مر لا يلزم الاجبر فعلة او في تركه كذا  
بعضه ولو فطمة عمدا او سهوا دم لازم كدم التمتع ما لم بعد الى مكة قبل ساق  
القصر منها او وصوله محل اقامة اصابة او غزاة ونية وبطفاى ما لم يوجد العود  
والطواف معا والافلا دم ان وجد معا فان وجد العود فقط فالدم ويجب العود



على من لم يصلها وان كان ناسيا له او جاهلا بوجوبه ولا يجب العود على من  
خرج من مكة لحاجة ثم طأله السفر ولا يلزم هاتفا ولو كان المستحاضة سافرت  
في نوبة صحتها ونفسا كذلك ومما به خرج سائل لما يمكن وهو المتجسس معه  
كان في العباب وان زال المانع عقب مفارقة عمران مكة فان طهرت مثلا قبل غارته  
مكة لزمها ولا تجزئ فعله ولا دم عليها بتركه الا ان بانه وقع الترك في مرتبة المحكم  
بانه طهر وخرج بعقله فخرجت مناسك كل احوال والوارد سفر قبل فراغ الاعمال  
فلا يلزمه كذا في الفقه قال سمعنا الحنفية من مثل الفرائض في نوبة البيت والتمس  
مع مكة او معى في وقت ايام الشريق ولا يبعد ان الام كذلك ولو لم يمه  
القبوم بدله فصام ثلثة ايام عقب ايام الشريق واراد السفر الى بدله وان يصوم  
السبعة فيها فينبغي ان يلزمه طواف الوداع ولا يضر بقائه السبعة لان محلها بلد  
ولو توقف لزوم الوداع عليها لزم سقوطه عنه وهو بعيد فلو اراد السفر قبل  
صومه الثمانية وان يصومها ايضا ببلده او في سفره فزمن يلزمه طواف الوداع اولا  
فيه نظر والاول عند بعيد فليراجع اه باختصار ومما مك بعد الطواف وبعد  
ركعتيه ووعائه بعدهما وعند الملتزم وان طأله بغير الوارد وابانه زمزم وا  
والشرب منها ولو ناسا ان الملك بغير او جاهلا به او مكرها او مع جنون او اعماء  
او لعيادة مريض او لزيادة حواصل او لاجل قضاء دين ان زادت اذ شربا على  
صلاة اجازة لغير شغل السفر والقبلة اعاد وجوبا اذ لو مك لشغل السفر  
كسرا زاد ولو مع تخرج عن الطريق لرفع الطعام اذ جردته وشده حمله فان  
كثروا جماعة اقيمت وان طأله مكة المحتاج اليه لذلك فلا تجب اعادته وقول  
الاذن ان لو كان له انفاك كثير واهتا في سنة ما الى نصف يوم احتاج لوداع  
ثان محمول على ما اذا سئل عليه الطواف بعد سئذها اذ لا ضرورة الى تقديمه عليه

مع خشى طول زمنه وكيس من المناسك وان فعل اسرها فيحتاج لنية مطلقا  
ولا يكفي طواف الا فانه عند الخروج عنه كطواف العمرة والذرة ويستلزم ان  
به من رجل وغيره عند الخلعة وبركعتيه وبالذعاء بعد ما بما احب ان ياتي للملزم  
وهو ما بين الحجر الاسود والباب فيلصق به بطنه ويحذر وييسط يديه عليه  
اليمني مما يلي الباب والبشري مما يلي الحجر ويضع هذه الايدي او يمسها عليه ان يتسليم  
ويدعو بما احب مما يعتقد بالدين والدنيا يستد بالثناء على الله تعالى وبالهدى  
على رسوله صلى الله عليه وسلم واثبات ان يدعوه في كل امر الظالم الى عالم  
الغيب والشهادة والماتور افضل وهو اللهم البيت بيتك والعبد عبدك وابنا  
عبدك وابنا امك حلت في ما سخرت لي من خلقك في سبتي في بدادك وبلغت بغيرك  
في اعنتي على قضاء مناسكت وان كنت راضيت عنى فارز و عنى منا والامنا  
الان قبل ان تنهى اى بعد عما بيئت داري وبعد عن مزاري الله وان انصرت  
اي ان اذنت لي غير مستبد بك اى عنك ولا يبيئت ولا اراغب عنك ولا عيبك  
اللهم فاصحح العافية في بدني والعفة اى اللانقة في ديني واحسن من قبلي اى  
مرجعي وهو الآخرة وارزقني العمل بطاعتك ما بقيتني لله بصلي وبسم الله النبي  
صلى الله عليه وسلم وقد زيد في الدعاء واجمع في خير الدنيا والآخرة فانك  
قادر على ذلك اللهم لا تجعل آخر العهد من بيتك فان جعلت فغوضي اجنة ولبس  
للمؤمنين والمؤمنات ثم يشرب من ماء زمزم ويتصلح منه اى يتلى منه ويكره نفسه  
عليه لانها مباركة وطعام طعم كذا في غير مسلم اى فيها قوة الاعتداء وسفاسقه  
ولو معنونا كالتنوب ولذا سن شرب لكل احد وينوي به فصدك كل مطلوب لخبر  
ماء زمزم لما شرب له وهو حسن وقيل صحيح وسئل الشارب استقباله وجلس  
واقفا مع الله عليه وسلم وسئل فليسان اجواز او للزوحام وان يقول اللهم



بلغني عن النبي محمد صلى الله عليه وسلم انه قال ما زلت اراهم لما سئلوا بالله اللهم اني  
اسئركم لكذا فافعل لي خيرا ذلك بفضلك ثم يسمي الله ويشرب معها فان العبد  
يورد ووقع الكبد ويتنفس ثلثا ويحمد بعد كل تنفس كما يستمع اول كل شرب  
وقال السيد الشبلي والاولى شربه لسقاء قلبه من الاغراق الذميمة والتحلية  
بالاخلاق العلية اه ثم يعود الى كجر فيستله ويقعد ثلثا وينجد عليه كذا  
ثم ينصرف كالمحتزن لتلقاه وجهه مستدبر البيت ولا يمس القرقرى ولا يخاف ولا  
ملتفتا وكذا كثر ياح بكل ذلك الدعاء على باب المسجد بخلاف من خاف من ظالم  
او عزم وهو معتاد فذرت رفقة **التبسيط** قال في سبب العباد ومنه  
فرع قال في الجوع ولاية الكعبة وهذا متها وفقرها واغداقها ونحو ذلك هو متها  
العلماء كما نقله القاضي عياض وادخله بدليله في سبب من طاعة العجيبين  
من بني عبد الدار بن قصى وهم المشهورون الان باليسيين وشبهه القضاة في حاجب  
الكعبة هو ابي عثمان ابن طلحة بن عبد الله بن عبد العزى بن عثمان بن عبد الدار بن  
قصي قال العلماء وذلك ولاية لهم عليها من رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فتبقى وانما لهم ولذا ردهم اي لان عليا كرم الله وجهه اخذ مفتاح الكعبة منهم  
به يوم فتح مكة فنزل قوله تعالى ان الله يامركم ان تؤدوا الامانات الى انفسها فدعا  
النبي صلى الله عليه وسلم واخذ منه المفتاح ثم رده اليهم وقال خذوها خالدة  
تالدة لا يترعها منكم الا ظالم ولا يحمل تقويي شي من هذه الامور غيرهم ولا احد  
من ائمتهم فيها ما وجد منهم صالح لذلك وقد ثبت في الصحيح انه صلى الله عليه وسلم  
قال كل مائة كانت في ايجالته مني تحت قدمي الاسقاء اكلح وسدالة البيت  
اه كلام المجموع اه انهم قولهم بنو طلحة ان ذلك ثابت للجميع من وجد منهم كبيرهم وصغيرهم  
وانهم في ذلك على السواء من غير تمييز لبعضهم بشي واحد والى ذلك ايضا اذ

الاصل

الاصل المساواة حتى يدوم ميز ولم يرد فيما اصطالحوا عليه الان من ان اكبرهم  
سنا هو الذي يتولى ذلك ذلك غيره والله يميز عن بقية من في المرتب والمنذور  
لهم به لم يواوجه فان قلت لعلم سدة منازلهم وعدم انقراضهم على ما ينبغي  
به ذلك قلت القياس في اماله ما ياة بينهم واما الاعراض عنهم الى ان يسطلوا  
على شيء ما لم يترتب على ذلك مفسدة والا جبروا على ما تندفع به المفسد  
و تفصيل ذلك للامام وثابته وان لم يكن لها ولا في الكعبة لان لها النفل  
العام على الولاية الا ترى انها ينقلون في امر الواقع والناظر عليها بشرط وفقرها  
انه ليس لها ولا في خاصة في ذلك ولاية خاصة في ذلك ولا دفع اخصام بين المتنازعين  
والنظر في المصالح والمفاسد العامة وخاصة مختص بها دون غيرها وعلى فرض  
انه ما اصطالحوا عليه اصل فكان فيسبب الولايات تقديم الاوثق والاعلم والاكمل  
على الاستدانة فيستحق حمل ما اصطالحوا عليه على استناد متصف بصفة صفات الكمال من  
العدالة والقبالة والامانة والكفاية واما تقديمهم الاستناد ان نصف  
بكل قبيل فهو مما لا يقول به احد ولا يوافق له الا ضللا ويؤخذ من قولهم ما وجه  
منهم صالح ان محل ما ذكرته من استوائهم ماله كانا كلهم صالحين وان غير الصالح  
لا يثبت له حق لا وعد ولا مع غيره وقضية كلامهم تعبيرهم بالبنين انه النساء  
لا حق لهم في ذلك بنفسه ولا ابناؤها ويوجب بان سدة ولاية وهي محقة  
بالذكور وان بنى البنات لا حق لهم لانهم ليسوا من بني سببه اذ الغيرة بالاباء  
لا بالامهات لكن قضية قولهم لذلار بهم وهو لهم الا ان يقال ليس المراد  
سنا مطلق الذرية بل ليل المقام اذ الكلام في الولاية ليس سببه واولئك ليسوا منهم  
قالوا ان لا حق لهم سنا وقولهم صالح هل يدخل فيه الرقيق منهم الذي يقتضيه  
النظر كلامهم في الولايات وادبائها عدم وهذا لانه منقول بجملة سببه و



و فقيته قد لهم ما وجد منهم صالح بل صريحه اذا اذ لم يبق منهم صالح يكون الولايه  
 لغيرهم وحي فمهل يكون للامام و نائبه او للاقرب فالاقرب الى النبي اولى  
 لا سرق اصل مكة ديننا و علمنا محل نظر و الاول هو الفقيه الموافق لعقائهم في نظار  
 الاوقاف بشرط الواقفين اذا فسقوا انما تنتقل الى الامام و نائبه حتى يوجد منهم  
 صالح فتعود الولايه للصالح منهم و الذي يظهر من كلامهم ان المراد بالصالح  
 سنا العدل و هل بشرط العدالة الباطنه او يكفي متور العدالة فيه نظر  
 و يتجه ان يأتي فيه ما سبأ في الناظر بشرط الواقف و هل ان كتاب ما جلد بنا في  
 الصلاح محل نظر ايضا و يتجه فيه ذلك ايضا و احاصل ان جميع ما ذكره في ناظر الواقف  
 بشرط الواقف ينبغي ان يحثي منه سنا للنظر على و لا ينهم من الشارح كما ان الناظر  
 منصوص على ولايته من الواقف و هذا كله لا ر من بنة على شيء منه مع سدة الاضباع  
 اليه انتهى **باب التمسك** يجب على من ترك ما هو را به سواء كان بفدت  
 به الحج و هو الواقف بعرضه او لا كالواجبات و التمسك و القرآن و على من ارتكب محرما  
 و قد يجب الدم على غير محرم كالذي بسبب تمتع سوية او قرارة او اخصا و ارتكاب  
 الشيء المميز المحرم محظورا بخلافه اذا كان غير مميز فلا فيه على واحد منهما وان كان  
 اتلافا بخلاف اتلافه ماله ادنى و كالا ينجى ولو جلا لا و كسائر تمتع الاجراء و قرنا  
 عنه باذنه و لو اجارة ذمة فان لم يكن باذنه فالدم على الاجير و تنفس اجارة العتلا  
 في العمة فتقع له بخلاف اجارة الذمة **وهي اربعة** اقسام مرتب مقدار او معدل  
 و مختار كذلك في المرتب مالا يجوز العدول عنه الى غيره الا عند العجز و المختار بخلافه  
 و المقدر مافة بالسرى بدل بشئ محدود و المعدل ما امر فيه بالتقويم و العدول  
 الى غيره لكنا الرقيق و احييه الصوم مطلقا اذا لا ملك له وان ملك فالقسم الاول  
 وهو المرتب المقدر واجب اصالة في تسعة اسباب السبب الاول التمتع ان اهرم

اذا اطلب غير مظهر بخلافه  
 اذا كان مميز فقيته تفصيل  
 يعلم من محله

بالعرة

بالعرة في اشهر الحج و حج من عامه وان افسده ولم يعد لخدمته الى ميقات الآفاق  
 و لم يكن من حاضري احرم و المراد بحاضري احرم مستوطنة فمتر عزم على العودة الى  
 بلده ولو بعد سنين كثيرة لم يكن حاضرا و يلزم الدم افاقيا تمتع ناويا الاستيطان  
 بمكة بعد او جاوز الميقات غير مراد للسنة ثم اعتمر جهيا عما لم بمكة او قربها  
 لعدم الاستيطان و ما في الروضة و المجموع من انه لو جاوز الميقات مراد للسنة  
 ثم احرم بالعرة متمتعا و بينه وبين مكة مرحلتان لزمه و ما ان التمتع و الاساءة  
 وان لم ينو التمتع او دونها لزمه دم للاساءة فقط لفقد التمتع الموجب للدم و  
 مفروضا في مستوطن محل احرامه كما يدك عليه التقليل و اعتماد البليغة ان من  
 دخل مكة في غير اشهر الحج ثم اهرم فيها لا يلزمه دم و ليس كما قال و لو اهرم افاقيا  
 بالعرة في وقت الحج و انما لم ترق من عامه لزمه و ما ان خلافا للسبكي في دم القرآن  
 و لو عاد المتمتع الى ميقات عمرته الى الذي اهرم منه بالعرة اهرما جازا كان له جطر  
 له الا قبل و قول احرم كما في النخعة او الى مثل مسافة او الى ميقات آخر ولو دون  
 مسافة الاول او من ههنا من مكة كما في النخعة او من اهرم كما في النخعة ولو بعد  
 احرامه بالحج من مكة قبل فصل سنة سقط الدم و يسقط الدمان بالعقد فيها  
 ذكر في متمتع قرن كما في الفسخ و قال في النخعة و الحاق بعضهم به افاقيا بمكة خرج منها  
 لادنى محل و اهرم بالعرة ثم فرغ منها و اهرم بالحج من مكة و خرج لادنى محل فلا دم  
 عليه ليس في محله لانه المراد بالمبيقات ميقات الآفاق و ما الحاق به بالملك كما هو صواب  
 و بينه في سنة الغياب و لو كثر المتمتع العرة في اشهر الحج لا ينكس الدم و قيل  
 ما لم يخرج الدم او بد له ثم يأت بعرة اخرى و قيل ينكس مطلقا و المراد بالدم الوجوب  
 حيث اطلق جذعة فان وان لم تستكمل سنة او ماله سنة وان لم تجز في اوبنة  
 مفر لها سنان او سبع بدنة او بقرة سن الاولى خمس والثانية سنان و لافرق



بين الذك وغيره وسر اجزاء الكل ان تجزئ افضية سنا كما ذكر وسلافة فلا  
 تجزئ ما به عيب بنقص الماكول نقصا ينافي كسبه جرب وان روي زواله ومرض  
 بظهور الهزال واكل على اللحم وفاء اللحم بحيث يفتن شاوله وعرج بينا ولو قبل  
 كمال الذبح على الحج بحيث تستقر الماسية الى المرمى الطيب ودهاب نور احد  
 العينين وهر الخ مع ذهاب الحج بحيث لا يرغب فيه في الرضا ونول وقد رغب  
 ولا يجزئ ما قطع جزء وان قل من خزانة من كل عضو صغير يظهر فيه النقص  
 اليسر كاللسان والفرج والالية دون الحخذ وسر سبع البدن والبقرة ان  
 يملك كل منها حيا ويقوم السبع من كل مقام الشاة في سائر اداء الواجبة اي مع ما  
 يفتن من جلد وسعر وبر وظلف وحف وسن وسائر الاجزاء وعند الشاة ما  
 بدنه او بقرة عند الشاة الواجبة فلا جزاء الصيد فان العبة فيه بالمائة وينبغي  
 وقوع جميعها عند الشاة كما في البعير عند الحنظل ويكتفى بيدته عن سبع سياه  
 لذمت باسباب مختلفة الا جزاء المثل والاة ولو من المعز بالصفة المعبرة  
 افضل من السبع وان كان لحم السبع اكثر وبدل وقت وجوب الدم على الممتنع  
 باخراجه بالحق ويجوز تقديمه عليه بعد فراغ القرعة والا فضل ذبحه يوم  
 الغرة يعني واداه تصدق بالحق بعد ذبحه وجب التصديق ايضا بجميع اجزائه  
 من جلد وغيره فان قصر في شئ مما ذلك حتى تلف ضميمه للفقراء بمكده فان  
 عجز عن الدم كان لم يكن عنده بمكده زيادة على ما يكفي به الغالب من العجز  
 حال صلاحه او كب لائق ولو لم يلد دون مسافة القصد وكان في اخضاره  
 سعة لا تحل عادة كما في شتم العباب وقيد في الحقة بمسافة القصد او وجد  
 الدم باكثر من ثلث المثل ولو بما يتغابا به او ثلث المثل واحتاج اليه لو ن سفره  
 اجمالا اوله بينه ولو مؤجلا ولو لم يكن الا قرضا قبل حضور ماله الغائب

اولم يجد

اولم يجد الهدي مالا لغنيب فيه وان علم انه يجده مجزيا قبل فراغ صومه  
 صام عشرة ايام مكده بعد الاحرام ان احرم لزما بسرها ولو سافر  
 مكده الحخذ والغناب فلا فلا لحاشيه وسبعة في محل استبطان سواء كان  
 الموضع الذي خرج منه او غيره او ما يربى توقظه ولو نقت مكده فلا يجوز للصوم  
 قبل الاحرام فمضى احرم لزما بسبع الثلثة او بعضها قبل يوم الغرة وجب  
ولا يجب تقديم الاحرام لصومها بل يستلزم ان يجب الدم ان يحرم لزما  
 بسبع صوم الثلثة قبل يوم عرفة لان صومه خلاف الاولى كما في الاضداد  
 بل ينبغي ان يحرم ليلة الخامس لصومه وتاليف ليكون يوم النامس مقفلا  
 لانه يوم سفر وكذا التاسع وليس لموسم الخطيب ان يحرم يوم النامس  
 بعد الصبح ومن طلع فجر يوم عرفة ولم ينصوم صافات في الاحرام وتذكرها  
 بعد اتمام التشرية قضاء ولو وقعت في الحج كان احرا التحلل على ايام التشرية  
 لم صامها لم تحلل احصا لم يحرم الا بعد طلوع فجر يوم عرفة فلا يأتى بتأخير  
 الثلثة وان صادرت قضاء ومثل التخي في هذا القرآن والعقوبات ومجاوزة  
 الميعات والمشي والركوب المندودان في الحج بخلاف الرمي والمشي في بعد  
 ايام التشرية موسعا كما في سحر الارش والوداع فبعد استقرار الدم اذا  
 بوضو له لمسافة القصد او لحي وطنه واذا اخرها لوطنه فذوق بينها وبينها  
 السبعة بمدة السير فقط كما في الفقه وقال في الاضداد والواجب ان يجب يوم  
 ان قلنا بان وجوبها ليس فريضا والا بقدر مدة السير ولا يصح ان  
 يصوم السبعة في غير وطنه وكذا فيه ان يقيم عليه طواف او سعي او حلق وله  
 ان يحلق بعد وصوله ويصوم عقبه ولا يحتاج لاستئناف مدة الرجوع  
وسن اداء الثلثة ان احرم بالحج قبل السادس والاعينى ثابعا





وسنن تتابع قضائها وتتابع السبعة وتحل وجوب الصوم ان قدر عليه  
 فان عجز عنه لم يحرم منه كل يوم فان عجز بقى الواجب في ذمته فاذا قدر على  
 اي واحد فعله والاولى تعين الصوم كان بنوع الصوم المتمتع ان تمتع والقران  
 ان قرن وتكفي نيته الواجب بلا تعين ولو وجد الهلكة في أثناء الصوم سواء  
 الثلاث او السبعة او بينهما استحب دفعه وبه يسقط الواجب ووقع صومه نفلا  
 ان اتمه فله قطعه ولو اهرم ولا يهدى ثم وجد قبل الشروع في الصوم وجب  
 لانه المعبر في وجوه حاله الاداء وخرج بطلوع فجر يوم عرفه كما في لومات  
 من المتمتع قبل فداغى اركان الحج لم يسقط عنه الدم كفساده وخرج من تركته  
 وان لم يحصل له الحج او قبل التمكن من الصوم لم يحرم من كرماته سقط عنه بخلافه  
 بعده فبصام عنه ما ملكه منه كذا او بقضا او بطعم من تركته لكل يوم مد لكل  
 مكبة ولا ينعى صرفة الى ساكنها كرم لان ذلك بدل الصوم وهو لا يختص  
 بالحرم بل يستلزم كذا الامداد ومثله في الخفة وقال فيها انه يجب ان لا يقتص  
 الامداد بخلاف طعام خالص فيه فهو مساكينة فان لم يخلف تركته لم يلزم  
 واحد منها كما في الفقه فان لم يصم المتمتع والقارن ومما فاته الحج والمجاور ومما فاته  
 صريحا والمخالف نحو من نذر الثلاث لعذر او غير ذلك في الحج ولا في مكة ولا في  
 طريقه لزمه ان يفرق في قضائها بلا نيته تقريظ بينها وبين الصوم السبعة بقضا  
 التقريظ في الاداء وهو اربعة ايام العبد والشريك ومدة السير على العادة  
 الغالبة لوطنه او ما الحقه به فان والى بين العشرة هضمت الثلاث فقط او قدم  
 السبعة على الثلاث لم تقع ثلاث منها عن الثلاث وهو متلاعب ان تعمد وعلم  
 والواقف نفلا واذا عصى تأخير الثلاث الى الوطن وجب الغفر فيها او نواف  
 السبعة اما اذا صام الثلاث بمكة فان مكث بعد الصوم اربعة ايام لم يفسد

فله

فله صوم السبعة عقب وصوله والاصامها عقب مفق اربعة ايام من  
 وصوله فان صام الثلاث في الطريق صبر اربعة ايام بعد وصوله وقد  
 صامها من ايام الطريق فلو صامها اهرسفر بحيث وافق آخرها آخر يوم  
 من سفره فرق باربعة ايام ومدة السير <sup>وتوجب</sup> بمكة لزمه التقريظ اذا لم  
 يصم الثلاث في الحج باربعة ايام ولا يجب تعاطي المفطر ايام التقريظ بل له  
 ان يصوم عنها نفل مثلا اما ما يتعلق بالعم ففصوم الثلاث لما جاوز ميفقاتها  
 وخالف المشي او الركوب المنذورين فيها قبل التحلل منها او عقبه الا ان كان  
 بينه وبين مكة ثلاث ايام فلهس له تأخيرها الى ما بعد ها فان اخرها كانت  
 قضاء والتقريظ بينها وبين السبعة بيوم لحاضري اكرم ومدة السير للافاق  
**السبب الثاني** فوات الوقوف ولو لقارن منها فاته ولو بعد ركضه  
 طريقا لكما معه لا يأتى لزمه دم ويدخل وقت وجوبه بالذهول في حجة القضا  
 وجوازه به خوله وقت الاطعام بها من قابل وان لم يخرج بخلاف الصوم عند  
 الحج عنه فلا يدخل وقت الا بالاطعام بالقضا ولزمه ايضا تحلل فورا  
 فان استمر على اهرامه وامه في القابل لم يجزه ثم التحلل بعمل عمرة ان امكنه  
 قال في الفقه ولو مما فادتها لكما بعد نيته التحلل على الاوجه والمراد عمل  
 عمرة صوته لاحكاما لانه لم يخللها يحصل اولها بواحد من اخلق ان كان بركته  
 شعر والطواف المتبع بالسمي لم يكن سعي بعد القدوم وان لم يكن برأسه  
 شعر فبالطواف بقية فلو جامع قبل التحلل الاول فسد حجة القات كما  
 سبأ ان شاء الله تعالى وثانها بالباقي من اعمال الفرة وهي الطواف والتخي  
 ان لم يتقدم والخلق مع نيته التحلل بالثلاث لم تقدم اي واحد منها  
 كانه اكاسب خلافا لاختصاصه وسقط عنه الميت والرمي ولا يجز به هذا



العمل عنه واجبه كعمرة الاسلام والنذر والعقبة فأنه يمكنه عمل عمرة تحلل  
 بما يأتي في المحصر ان شاء الله تعالى وعليه ان لم ينشأ الفوات عن حصر عادة  
 فعد او ان احصر بعد الفوات سواء الغرض والتحل كما في الفاسد كذا في التمهيد  
 وقار في التحفة الغرض باق كما كان من تضيق وتوسيع والتحل بغيره فعد  
 من قابل ويلزم في الاعادة الا حرم من مكان الا حرم بالاداء او سئل سائلة  
 فلا يكفي من اقرب منه واما اذا نشأ الفوات عن حصر بان احصر فسدك  
 طريقا اخر اطول او اضيق من الاول او صابرا لا حرم بتوقعا زوال الحصر  
 ففاته فتحل بعمل عمرة ان تمكن من البيت او كالمحصر ان لم يتمكن فلا اعادة سواء  
 كان احصر عاما او خاصا كالمرضى او الزوجة والولد والسرقة فلا اعادة  
 لحجة الا حصر فان كان نسك فرضا ففي ذمته ان استقر عليه كحجة الاسلام  
 بعد السنة الاولى من سني الامكان وكلا لعادة والنذر والاعتبرت  
 استطاعته بعد زوال الحصر اما ان سلك طريقا اخر مساويا للاول  
 او صابرا حرامه غير متوقف زوال الحصر اى لم يتحل ففاته الوقوف  
 فعليه الاعادة ولو فات قران فقصاه قرانا وجب عليه ثلثة دماء دم  
 للفوات ودم للقران الفائت ودم للقران المأني به وواضح ان الاول و  
 والاخير يذبحان في عام القضاة والثاني في عام الفوات ويجوز القضاة  
 افرادا ولا يسقط عنه الدم الثالث لا التزامه القران بالتقويت وهو  
 متبرع بالافراد ولو قصاه متقيا وجب عليه ثلثة دماء ويحل دم القران  
 في دم التمتع على ما قاله الشافعي اربعة دماء على ما قاله البلقيني وتبعه  
 ابن حجر فظاهر ان الثاني يذبح في عام الفوات وعاذله في عام القضاة  
**السبب الثالث** القران كما لو عاد قبل اعمال العمرة ثم احرم بالبح

ففي

في التحفة عليه دم القران لا التمتع وفيما سببه عدم لزوم دم القران وهو يلزم  
 به شارح المحصر واول بعض المشايخ كلام التحفة فقال قوله عليه دم القران  
 الساقط بعده الى المبيقات قبل الاعمال ويدل عليه قوله لا التمتع اه وهو ظاهر  
 فانه ذكر سقوط الدم بعد التمتع عند الاحرام بالبح للمبيقات ثم قال وهو يخرج بقولي  
 التمتع عنه ما لو عاد قبل اعماله ولو عاد القارن الى مبيقاته او غيره مما صار في التمتع  
 بعد دقوله مكة قارنا وقبل الوقوف اقبل احصوا بعرفة بعد الزوال ولو  
 بعد طواف القدوم او طواف الوداع المستنون عند الذهاب الى عرفة سقط عنه  
 الدم ولا ينقصه العود من محاذاة مكة ولقد قرأ الرقيق او تمني فان كان بغير  
 اذن سيئت فله تحليله وان كان باذنه ففرضه الصوم وليس للسبب منه  
 منه ولو ذبح السبب عن عبده او اطعم عنه في حال حياته لم يجزه او بعد موته  
 جاز فلو عتق قبل صومه ووجد الهدي لزمه فان عتق بعد الشرع في الصوم  
 فلا ولو اتم التمتع حجه ثم تذكر انه طاف للعمرة محدثا بتيقن انه قارن فعليه  
 دم للقران ودم للحلق قبل اوانه فان تذكر انه كان محدثا في طواف الحج اعاده  
 مع السبي وبرئ من السكيا وكذا ان اسكن عليه في اى الطوافين كان وعليه  
 دم لانه اما قارن او متمتع وهرقه عنه واجبه ولا يعفى جهته **السبب الرابع**  
 ترك الرمي ولا يجب لهذا الدم الا على من ترك ثلاث رميات من حجرة العقبة  
 آخر ايام الشرب ان لم يتحل او مما قبله ان تجل او اكثر ولو في بقية الايام  
 منها او من غيرها سواء كان الترتك بعذر او غيره وفي ترك رميته مد طعام  
 وفي شربها مدان بان يتركها من حجرة العقبة آخر ايام الشرب والواضح ان ذلك  
 الدم في الكفاية او ثلثه في احصائين اجزا وقال في الفقه وظاهر كلامهم وجوب  
 المد في الكفاية والثلثة وان قدر على الشاة او فاذا عجز عن الشاة صام ثلث



تلك العشرة وهو أربعة ايام بتكثير المنكر وانما جبرنا قبل القسمة  
 اعشار لان الصوم لم يقرب ايجاب بعضه فثلاثة اعشارها يومان بتكثير  
 المنكر عقب ايام التشريق ان تقضى بالترك وسبعة اعشارها ثلاثة  
 في وطنه او ما يريد بوطنه هذا ما جرى عليه ابن حجر وقيل يصوم تلك العشرة  
 وهو ثلثة وثلثة فتبسط الثلاثة فيلزمه يوم في الحج وثلثة اذا رجع ففي ذات  
 الحجة بعد القسمة ورواه في الاغداد في الاوّل فيجب المديون الواجبين ثلثا  
 العشرة وثلثة ايام كواحد فثلاثة اعشارها ثلثة عقب ايام التشريق  
 وسبعة اعشارها خمسة بوطنه او ما يريد بوطنه افاده في التحفة وذكر  
 الشمس الرعلى في فتاويه ما نهى عن تركه في حجة تركه حصة  
 او حصتين وقيل يلزمه في حصة مد فاعرف اذا يلزمه فاجاب بصوم عن  
 كل مد يومًا **السبب الخامس** ترك المبيت بمنى وانما يجب هذا الدم على حاج  
 ترك ما ذكر بغير عذر اما احتجاب الاغذار فلم ترك المبيت ولادام عليهم  
 كرماء الابل وغيرها ولولغير دواب الحج واجرة وتبرعيا ان عسر عليهم  
 الايتان بها الى معنى ليللا وضوا من تركها ضياعا او جوعا لا تقرب عليه  
 عادة وخرجوا قبل الغروب الا ان احتج للترعى ليللا او الخروج ليللا بعد  
 المرمى وكاهل التقاية فان خرجوا ليللا سواء كانت التقاية قدسية  
 او محمدا بركة وبطريقها ولولليس وكما عاقل ولولبعد الغروب على نفسه  
 او حال او ضياع مريض ولواجبنا لا متعذر له اوله متعذر مشغول بتحصيل  
 على الادوية او بانس به لخصوص ذلة او اسراف على موت وان تعذر غيره  
 او عذر ذلك من اعذار الجماعة مما يمكن مجتهد منا كخوف جسد غريم ولا يثبت  
 له تشهد بانساره او لم افاض لا يستعملها الا بعد اجس وعقوبة يبره

بغيبته

بغيبته العفوى وغلبة النوم لما ترك لطفه في مكة وامكنه او راكبه وادراك  
 المعظم بمنى وترك ليله مدد ليلتين مدان ان لم ينفر المنفر الاول بل يات الثالثة  
 ورمى يومها او ترك مبيتها لعذر فان نقر من تركها بلا عذر في اليوم الثاني  
 مع ايام التشريق وان رمى بعد التذوال فنفره غير صحيح فيجب عليه العفو لم يثبت  
 الثالثة حيث لا عذر ورمى يومها وكذا الحكم فيما نقر في اليوم الاول فان لم يعد  
 في الصورة ثانيا فدم فان عجز صام في تركه ليللة حنة ايام **واعلم** ان العذر في المبيت  
 سبقتا منه في الترمي بسبقتا منه لادامه اي اذا كان لا يمنع فقله بنفسه او  
 بالثائب اما اذا كان يمنع فعليه ان يفيق وانه ايضا خلافا للمكسبين كما مر عن التحفة  
**السبب السادس** ترك الاحرام من الميقات كان الترمي لما تقصر فيه الصلاة  
 بالنسبة لما منكنه يمين مكة والميقات ولما نذره ما دونه من مكة منسكا  
 ولعذر العام القابل مثلا على ما مر وان اراد اقامة طويلا ببلد قبل مكة غير محرم  
 بالنسبة الذي اراد على الوجه الذي اذنه سائر الى حرمه لا يثبت له المبيت او يسره  
 واحرم بغيره في سنة المجاوزة او غير ما لو بعد ان حج في غير سنة المجاوزة  
 او حج في السنة التي جاوز فيها عندها او في العام القابل الذي اراد الاحرام فيه  
 حال المجاوزة عند مجر لم يعد قبل الاحرام او بعده وقبل التلبس بنسك من  
 قدوم او الوداع المسنون عند الخروج لعرفة او عرفة او وقوف او مبيت بمنى  
 ليله التاسع الى الميقات او الى مثل مسافة ولولغير ميقات كمال التحفة والنهاية  
 سواء دخل مكة او لا الى الميقات آخر دون ميقاته فلواراد وانا فاحرم من  
 الميقات بالعمرة ثم بعده بالحج ترتب الدم بخلاف ما اذا اراد الحج في العام القابل  
 عند رمي او في هذا العام لكنا في غير شهر فاحرم بالعمرة من الميقات فلادام  
 فلواراد احدهما فاحرم بالثاني لزمه الدم وقيل لا ولو جاوزه مريلا للعذر

في ترك الميقاتين ما يثبت ايام بتكثيرها والتساقط



اليوم او الى مثل مسافة قبل التلبس بنفسك في تلك السنة مثلاً فلا يؤثم بالمجاورة  
سواء عاد او لم يعد ثم اذا احرم ولم يعد من غير عذر يؤثم ما حج لغيره لم يحرم  
الا حرام بالعمرة من مكة اذا اراد الخروج لادنى محل ولوعاد لميقاتها لشغل  
لا يقطع المسافة من الميقات سقط الدم فالعود الى محل المجاورة بائناً شرّاً بقارفاً  
كالوقوف **واما** ارتقاء الحرم فيها اذا جاوز لائنية العقد ثم عاد فلا بد فيه  
من قصد بالعود التدارك لاجل الواجب تداركاً لا منه في مجاوزة العامد العالم  
او لتقصير في الناسي واجازيل المعذور **ويجب** الدم على ما وان كان الثاني  
غير مخالط للعلماء اذا لم يعودوا **وظاهر** انه متى تحققت الرادة في جزء من  
الميقات وجب الاحرام **ويشترط** لا ينافي الشهوة في جزء من الناسي النائم وغير  
الاصل للعبادة كالمغنى عليه ثم عوده بقطع دوام النائم والاستمراره اما ابتداءه  
فلا يرفع الا التوبة والعود واجب عليه ولو ما شيا ولو بمسقة تحتل عادة  
ولو فوقاً مرحلياً ان كان متعباً بالافلا يجب المشي في مسافة القصر محل  
وجوب العود اذا لم يحسن على محترم بتركه او يستحب او يضع امواله او على  
نفسه وان لم يكن محترماً كزان محصناً او انقطاعاً عن رفقة بخلاف مجزئ الوقت  
او لم يكن به مرض يسقط معه العود مسقة لا تحتل عادة او لم يكن سائياً عن  
لزوم العود او جاهلاً به ولا يجوز له العود المفقوت للبح ولو ظناً بان من وقت  
الوقت ولا غير المفقوت ان ادى الى بقوت محترم كعضو ولو تكررت المجاوزة  
ولم يحرم الا امره ما لم يلزمه الادم واعد وان اثم في كل مرة **السبب السابع**  
ترك المبيت بمزدلفة في لحظة من النصف الثاني ليلة التخي بعد الوقوف  
بغير عذر من اعذار مبيت من السابقة ويزيد اذا باء بسقط عمن  
استغل بتدارك الحج بتحصيل الوقوف **ثم** اذا فاض الى مكة ليطوف بالافافة

واما يجب هذا الدم على محرم  
الحج او قرانه تركه كحضور  
بمزدلفة في لحظة من النصف  
الثاني ليلة التخي بعد الوقوف

قبل

قبل نصف الليل وقبل لا وعلى الاول لو فرغ من الطواف وامكنه العود لمزدلفة  
قبل الفجر لم يزمه ذلك ولو كان احاصل بمزدلفة في جزء من النصف الثاني غير  
اهل للعبادة كمغنى عليه ومجنون وسكران اجزاه ان لم يكن متعباً بها والا  
وجب الدم **السبب الثامن** ترك طواف الوداع وانما يجب دم على  
وكلف طاهر من هذا السفر من مكة او من منى وهو من ينزلها الى مسافة القصر  
او دورها وهو وطنه او يريد اقامته به تعلق السفر تركه او خطوة منه بغير عذر  
سواء ترك العود او عاد او لا وسواء كان مكياً او افاقياً تلبس بنفسك او لا  
فلا يجب على الحائض والنفساء وكذلك ما به جرح سائل لا يمكن دخوله المسجد  
ومن به سلس برك ونحوه ولا يكف الحشو والعصب ثم ان زال المانع بان  
ظهرت نحو الحائض او شفي جرحه قبل ان يصل المحل يجوز فيه قصر الصلاة من  
مكة وجب الطواف بخلاف بيتان مكة ولو في احرم مكة لو رجعت لحاجة بغير  
طهرها وجب الطواف **ولا يجب** على المتخيرة فلا دم لتركه اذا لم يبين انها تركت  
في مرضها المحكم بان طهر **لها** ان تطوف ان امنت التلويح لعدم تحقق  
الحض **واما** المستحاضة فان سافرت في نوبة حيضها فكذلك والواجب ان  
امنت التلويح ولا يسقط بالجهل والنسيان بخلاف الاكراه ونحوه من  
ظالم على نفس او مال او عضو او بضع او اهل او حيوان محترم له او لغيره  
او اختصامه او غير ذلك من كل محترم والخوف من غريم وهو مفقود في الفتح  
ومن سافر من مكة او من قبله قاصداً منزله او نحو القريب لم يزمه وان نسي  
او جهل عوداً امكنه من غير ضرر قبل بلوغه فان وصله استقر عليه الدم  
وان عاد او سافر قصر لم يزمه وان نسي او جهل عوداً امكنه من غير ضرر الى مكة  
لما بقي به قبل بلوغ مسافة القصر فان عاد قبل بلوغها سقط الدم لانه



في حكم المقيم لانه سفره لم يتم فلا ينافي عدم جعله كالقيم اذا سافر لم يتركه  
الغريب من مكة لان سفره لم او بعد بلوغها فلا لاستقراره بالسفر الطويل  
اما اذا بلغها فلا يلزمه العود للمثقة وقوله فان عاد قبل بلوغها الى آخره  
اي وطاف كما في النهاية وقال فيها اما اذا عاد لم يطوف فمات قبل ان يطوف  
لم ينقطع الدم او **ومثله في ستم العناب** وهو مقتضى ما في المختصر وبطل  
الاعتداد بطواف الوداع بمكة بعد ركعتيه ودعاؤه بعد ركعتيه وعند  
الموت والموت وان طاف بغير الوارد وايتان رخصت للشرب من ماءها ولو ناسيا  
او جابلا مقدارا اذا على صلاة اجنابة اذا سارها اي باقل مكانة مقتضى  
في سائر الاعراض فيعيد وجوبا لانه الاول صار لا يستوي ودعاؤه لان مكث  
لشغل سفر كثره زاد وسعة رحله وان كثر وقوله الاذاعي لو كان له  
انقال كثرة واحتاج في سندها الى نصف يوم ضرورة احتاج لوداع ثاب  
محمول على ما اذا سار على الطواف بعد حيا **ومثله في الزاد** وخوف  
على خوفه محترم كاختصاصه وللفعل جماعة اقيمت وكذا لا كراهه بان يدد  
بما يكون اكرها او انما او جنون كما في التحفة واستوجب في النهاية لزوم اللامعة  
ان تمكنا والافلا مثل يومك ولو طاف بعد الاقامة قبل عودته الى بيته  
لغير اهلها وكان حاجا احتاج الى حاج كالخروج منها وخوها لا امر قائم عن  
لم السفر من هناك فلا داعي عليه وكذا لو كان من اهلها الا ان دخل مكة وآراد  
السفر منها ولو الى بيته **وهو طواف الوداع** لما خرج من مكة لغيبه ان القصر  
ان لم يكن وطنه المقيم بمكة ولو اقام فيها اراد الخروج للقرعة او اراد الخروج لعرفة  
ولو لم يغير **نسك السباسب** مخالفة النذر بان نذر اي نسك مندوب ثم تركه  
كما لو نذر ان يخرج قارنا فتمت او ممتنا ففقر او افراد ففقر او تمتع او اكثف ففقر

او عكس

او عكس او المسمى المقدور عليه حال الاخير وقبل حال النذر فركب ولو لم يغير  
عذر او الركوب فمضى **وايضا المسمى** او الركوب من حيث النذر في النسك  
عالم بنذره مع دونه اهله والانتها بالتحلل الثاني في حج وتمام العرة فيها وله  
الركوب في خلاف النسك لاختصاصه فان افسده سعى مثلاً في القضاة لا في المضي  
في الفاسد ولا في التحلل بغيره اذا فات فان عجز عن المشي بان لم يمكنه اصلا او  
امكنه بمسقة لا يطاق القصر عليها لم يلزمه **تتمتع** بين الدم في ترك  
مندوب في وجوبه كما في ركعتي الطواف واجمع بين الليل والنهار بغيره والتفريق  
عرفة قبل الامام وصلاة الصبح بمزدلفة وترك الاطعام من داخل الحرم لغير  
**نسك القسم الثاني** وهو المرتب المعد واجب في امرين الاول اخصار  
وهو المنع من المقصود او نحو من والاشهر ان احصر للمرض فاسم المفعول  
محصر ومصدر للعدو فاسم المفعول محصور لكنا استعمال احدهما مكان  
الآخر **وجعل التحلل للمتنوع** باقسامه الاربعة وهو حر او سقيم بذبح شاة  
مجزئة في الاضحية ويجزئ عنها بدنة او بقرة كذلك وسبع اهلها ثم ازاله  
الثلاث شعرات بعد الذبح ناوبا التحلل فيهما فان لم يجد فاطعام مجزئ  
في المفطرة بغيرها يلزمه اخراجه وان لم يكن لها والاطعام قيمة بمكانه فاقرب  
بلد اليه **اما مجزئ الذبح** ونفقة اللحم واخراج الطعام عند العجز عن الذبح  
هي اخص او منه من لم ينفع ولو في اكل ويفرق عما ساكنه ذلك المحلة  
لم ساكنه اقرب محل اليه كما في التحفة وقال في الزاد نعم ان لم يكن بجمل كص  
مكثن فالواجب انه ان امكنه الذبح فيه ثم نقله الى مستحق قبل تلفه وجب  
والا نقله اليهم حيا او وليس له النقل عما كانه لغير عند الحرم اي فيسدا  
كما في النهاية والتحفة قال **واوضح** انه لا اجل حتى يغلب عاظمة فبجه ثم يجزئ



ما وقع بقلبه صدقة لا يجوز طوله الزمان ونحوه في النهاية وان ساق يدب  
 بنحو حيث احصره من كثر الدماء الواجبة عند بخونذ او ارتكاب خطيئة  
 قبل تحلل فبذلك حيث احصر فان لم يقدر على الطعام لزمه صوم بعد اقدار  
 لطل مد يوم وبكل المنكسر ولا يتوقف التحلل على صوم فكيف الايمان به في  
 زمان ومكان ساء ولو بعد التحلل وقبل يتوقف تحلله على الصوم اما ما لا  
 يتأخر منه فخرج كقوله في التحلل بالخلق والنبه فقط ولا يتوقف حلقه على اذن  
 وفي شرح الايضاح مع منه وكذا لم يزمه اي الرقيق بخلط او بتمتع او بقران او  
 احصر فواجب الصوم لا المال اذ لا يملك شيئا ولو بمملكته سببه نعم  
 ان مات فليس له التكفير عنه بالاطعام لانقطاع الرق بالموت وللمتد منه  
 منه ان كان امه يحل له وطها مطلقا او ناله ضرر وضعف عما احذته الا صوم  
 التمتع والقران ان اذن فيهما ومثلها دم الا حصر لاذنه في سببها ونحوه  
 في النهاية وفيها وان ذبح عنه سببه بعد موته جاز لانه حصل اليكس من  
 تكفيره ولا يقضي بمحصره من عات او خاضا ولا ممنوع تحلل بل لا امر كما  
 قبل الا حصر الا في صور فليد بان اضر التحلل عما ايج مع مكانه من غير جاد اما  
 في فان او فانه لم احصر او زال احصر الوقت باق ولم يتحلل ومضى في النسك  
 ففاته او سلك طريقا اخر مساويا للاول ففاته الوقوف من شرط التحلل من  
 نسكه لمرضه مقدارنا لاهرامه كما في النهاية وقال في التحفة وقد قارت بينه شرطه  
 التي تدقق بها عقبه بينه الاحرام بان وجدت قبل تمامها فيها يظفر نظرها  
 ياتي في الاستثناء في نحو الطلاق التحلل للمصا قال في النهاية والاولم ضبط  
 بما يحصل معه مشقة لا تحتمل عادة في تمام النسك ونحوه في الزبادي وقال  
 في التحفة ويظهر ضبطه سنا بابيحي نزل اجمعه وقال سناك وضابطه ان

بالحقة بالمحضور مشقة كمشقة المشي في المطر والوجل وان نازع فيه لا ذرعي  
 ا و لو شرطه لعذر حمل على ما سبق معه مصابة الاحرام مشقة لا تحتمل  
 غالبها كما في التحفة كالحبس كالحاسب وشرحه الايضاح وفي فتاوى ابن حجر  
 ان من العذر المباح وجود من يستأجره لاجل كذا هو ظاهره وكذا من شرطه  
 لصلاته عما الطريق ونحوه كنفاد نفقة او حفظ في العدد والاهتمام بالشرط  
 ذلك ولادوم على التحلل بالشرط ان شرطه عدمه او اطلقه فالتحلل بالنية ولو خلق  
 فقط نعم ان قال ان مرضه فانما هناك فمرضه صار حلا لا بنفس المرضي  
 من غير نية ويجوز شرط قلبه وانقلبه مرة بخو المرض وتجزعنا عنهم  
 الاسلام كما في التحفة والنهاية زاد فيها والوجه انه لا يلزم في هذه الاحالة  
 الخروج الى ادنى اكل ولو يسيرا اذ يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الاستدانة ومثله  
 في شبه العباب خلافا للبلقيني والمحصر على سنة اقسام الاول من منه عذر  
 دينا او دنيا عما اتمام اركان نسكه او عا واحد منها ولم يتكفوا بالبقية او بغير  
 مال وان قل فنجب عليهم الايمان بمقدورهم من طواف وسعي ان صدوا عما  
 الوقوف فتحللهم بعمل عمره ومن وقفا ان صدوا عما البت لم يتحللوا  
 فان صدوا عنها تحللوا حال اجهت لم يوفهم الصادون او لم ينفوا بقولهم و  
 ولو من احرام فاسد وعلى المفسد بدنة لا فساد وشاة لاهرامه وان  
 اتبع الوقت ظنا او منعوا من الرجوع اليها وتأخره مع سعة الوقت وظنا  
 زوال الا حصر او لم يكن ان ظنا زوال الا حصر ظنا غالبا في وقت يمكن  
 اذراك ايج عقبه او قبل مضر ثلاثة ايام في العرة استنع التحلل اما الوضاق  
 الوقت فالاولى تعجيل التحلل لئلا يدخل في ورطة لزوم القصة اذا فاته  
 فانه ليس ناشئا عما الا حصر بل هو وقت محض لانه وان لم يحضر لفاته



اما اذا امكنه بغير قتاله ولا بذل مال فلا يتحلل ولو اهرق في طريقه وقدر  
على سلوك غيرها ولو جرد لزمه وان علم الغوات لانه سب التحلل هو اخصر  
لا خوف الغوات ولو افسد نسكه اهرق تحلل والوقت باق لزمه قضاءه  
من سنة فورا ولا يمكنه قضاءه في سنة الا فساد الا في هذه وفي مرضه شرط  
التحلل به وفي ان يرتد والعياذ بالله تعالى ثم يسلم والوقت باق ولو منع  
من الرمي والمبيت فلا تحلل لانه لا يمكنه بالطواف واكثف ويجز به عن نسكه  
وجيز بدم كذا في النهاية والتحفة **والثاني** ما هيبت ظمها ولو بد بها لم يهرق بدمه  
وهو معتبر فله التحلل اما اذا هيبت في غير طهر فلا يصح منه تحلل او عصى بالاستئذان  
فان تاب جاز له التحلل فان فات حج لم يتحلل الا بعمل عمره **الثالث** الرقيق  
ولو مكاتب كان في النهاية والتحفة اي وان لم يجتمع في تادية نسكه الى سفر خلافه  
لشحي الا ان شاد هيبت قيد به وامه ولد ومعد برا وبعضا هيبت لاسهاية او  
اهرم في نوبة سبته او في نوبة نفسه ولم تسع نسكه ومعلقا عتق بصفته  
اذا اهرم بغير اذن مالك منفعته كالموصى له والموقوف عليه والمستأجر  
عنه فليس به وكذا امره من منع قن اهرم بلا اذنه بان يحلله احداهما اي بامر  
بان ينوي ويحلق ولا يتوقف على الصوم فله التحلل وان لم يأمر به سبته كما في التحفة  
والنهيانه وقيل ليس له التحلل كافي الحاشية الا بامر سيده كالزوج في الزوجة  
ويجب على الرقيق التحلل بامر سيده والا في الاذن لم في الامتاع فان اهرم  
بأذنه ولم يرجع عنه قبل اهرام امتنع تحليله لكنه لم يهرج فله ولورج  
السبب عند اذنه قبل اهرام الرقيق فله تحليله كشره منه وان لم يعلم القن  
برجوعه قال في التحفة والنهاية ولا يقبل قوله اي السيد الابينة ولو اذن

له في عمره فله تحليله وان لم يبق شيء من الاعمال احكامه كان يبق نحو الطواف  
بخلان عكسه ولو اذن له في تمتع فله الرجوع بين النكاحين فان قد لم يحلله  
وتحليله بان يأمر به فيحصل بالنسبة واكثف ان كان برأسه شعره فله  
كان حلق رأسه بسببه ومنعه السيد منه او لم يعلم رضاه به وجب التقصير  
بما لا يشبه ثم يصوم **والسبب** من عدم الصوم حالة الرق ان ضعف به عن  
اخذته وقال به ضرر او كان امة يحل وطهرها وان اذن له في الاضرار لانه وجب  
في تمتع او قن اذله فيه الا ان قال به ضرر كمرضه لانه لغرض سبته منع  
منه في ايضا فلو عتق القن قبل صومه وقدر على الدم لزمه اعتبار بحاله  
عند الاداء والمكاتب يكفر بأذن سيده فله في حياته فان لم ينشأ امر  
سيده بالتحلل فللسيد ان يفعل به سائر المحظورات والائم على القن فقط  
لبقاء اهرامه اذ لا يزدول الا بما مر من اكله مع السيد لانه لا يحل منه بوحته  
كما في النهاية وجرى في التحفة على حله لغرض القن **الرابع** الذو جبهة فللمزوج تحليل  
زوجته ولو صغيرة لا يمكنه وطهرها كما في التحفة واعتمد في النهاية عدم المنع في الضيق  
اذا اهرمت بغير اذنه لكنه خلاف الا في ما لم يكن لها هيبت لنفسها  
لقبض المهر او بعضه احوال فانها لا تمنع من السفر واذا اهرمت لم يكن له تحليلها  
كما في الامداد او تكاف في نذر معين قبل النكاح او بعد بأذنه او مسافرة معه  
بحيث لا تنفوت عليه استمعا بان كان محمدا ولم تطل مدة اهرامها على مدة نسكه  
او تكاف في قضاء فوري كونه افسد حجها بالوطئ وكذا لو افسده اجنب قبل  
النكاح وفي النهاية ولو قال طبيب ان عدلان ان لم تجب هذا العام عفتت مزار  
الحج فزادها فليس له المنع ولا التحليل منه اهو ونحوه في شرح العبد والسيد  
لزوجة تحلل قبل ان تؤمر به ويجب عليها اذا امرها ان تتحلل فان اقرت بعد



الاخر فله وطئها وعنه وفي الخفة قضية كلامهم في نفس التحلل بما ذكر  
 انه ليس له وطئ الامة ولا الزوج قبل الامر بالتحلل في الغرض والنقل  
 والامم والكفارة عليها فقط كما في الفتح ولم يذكر الكفارة في النهاية بناء  
 على ما رجح من انه لا كفارة عليها مطلقا واستظهر في الخفة ايضا فيحمل على  
 ما اذا وطئها مكنته ويحمل في الفتح على المطاوعة بناء على ما سئى عليه انما  
 عليها حج او لو اذن لها في عمة فحج فله تحللها بخلاف عكسه **وهي**  
 لها استبذان في الاحرام بالفرق اما النقل فيحرم على الزوجة اكرامها  
 بغير اذنه كما في الخفة والنهاية **ويستحق** الغرض ايضا عاتمة مزدوجة الا باذن  
 زوج وسبب **ولو** زوج او سبب المنع مطلقا وان صغر الزوج ولم يثبت  
 منه استمتاع وكانت مكنته كما في الامداد وليس له تحلل رجعية ولا بائنا ولا  
 حبرها لانقضاء عدتها وان خشي الفداء واخرت باذنه **الخاص**  
 الابوة فلا صل ولو انثى او رقيقا وان على من جهة الام ومع وجهه الا قرب  
 وكافرا وان اذن زوج المرأة الا ان يسافر معها كما في النهاية وزاد في  
 العباب الا ان يكون السفر مخوفا فيها يظهر منع فرع من سلك توجه تطوع  
 احرم به بغير اذنه ان لم يقصد به نحو تجارة من اجارة كالجالي والعكاهي ان  
 زاد الزوج او الاجرة على مؤن سفره **ومثله** ان يكون مؤنة احضر من ماله  
 ومؤنة السفر من مال غيره ومن طلب علم ولو نفلا **وكليته** وان يامر  
 بالزوج مع النية ثم اخلق معها وبلغه التحلل بامر **اما** المكي ومن بينه  
 وبين مكة دون مرحلتين فله منعه منعه كما في النهاية خلافا لسرخ العباب  
 اما من قصد بنسك التطوع نحو تجارة مما ذكر فله السفر بغير اذنه بشرط  
 ان الطريق انما معروف وان لا يركب حجرا وكذا الغرض كحجة الاسلام

ولوم فقير والقضاء والنذر **السادس** الدين فليس للدين تحلل  
 مدين بل منعه من السفر للنسك ولو فرضنا بيقين الا ان اعتر المدين  
 اول حمل الدين فان كان يحمل في غيبته سأل ان يؤكل من يقيقه ولا قضاء  
 على محصر تحلل فان احصر في قضاء او نذر معين في العام الذي احصر فيه  
 فهو باق في ذمته كحجة الاسلام او غير معين استقر طريقا بان كان استطاع  
 قبل احصائه والافلاحة بتطوع وان وجد طريقا واستطاع سلوكه لزم  
 وان علم الغوات **ثم** ان حصل نحو صعوبة تحلل بعمل عمة ولا قضاء ولا  
 قضا وان صابر اهرام متوقعا زواله احصر حتى زال ففاته الوقوف فلا  
 قضاء وبتحلل بعمل عمة ان امكنا والابا ياتي ولو يقع على اهرام غير الوقوف استقر  
 زواله ففاته تحلل بعمل عمة ان امكنا والابا ياتي ولزمه القضاء دوم آخر للقلة  
 وان وقف فاحصر فتحلل فزاله احصر وادان بهم وبينه اشنع وان كان  
 الوقت باق صح احرامه ولزمه الاستئذان ولا تحلل لغرض بما يشق معه  
 وصايرة الاحرام **ثم** لا تحلل غالبا كفقد نفقة واضلال طريق الا اذا  
 شرط بان قارت نية شرطه الذي تلفظ به عقبه نية الاحرام فلو شرط  
 لغرض صلاحي يسر لغرض الشرط وجب ان ذكر المندى لزمه والالتحلل بالخلق والنية  
 فقط كالعدم وبدله **تبييض** الدم انما يجب على حر او مبعوث وقبض الاصل  
 في نية وينبغي حيث احصر مع نية التحلل مقارنته لنية الذبح ثم يخلق مع  
 النية **السبب الثاني** الوطئ المفسد للنسك مما حج او عمره ولو نفلا **و**  
 الوطئ عمدا قبل تحلل العمة وقبل تحلل اول من الاحرام حج وان فاته او كان بعد  
 وقدره مع علم احرامه ومع اختياره ولوم من صبي ميمز او رقيق احاقه الميمز  
 فلا اثر لفعده بنا فهذا يفسد النسك التطوع وغيره لنفسه او غيره بخلاف







ولو سبق منه قبل هذا الجماع جماع مفسد قبل التحلل ففيه شاة على ما سألنا أئمتنا  
 احتجنا فان لزمه الغسل منه لشدة الأثام يجب المعنى في فاسد الشاة فيعمل ما  
 كان يفعله قبل الفساد يجب ما كان يجنب قبله جماع ثانيا فلقد فعل فيه محظورا  
 وجبت الفدية ومما الدم بدنه تجري في الاضحية بان بلغت خمس سنين ذكر وانثى  
 ما مال الكامل او مال الولي لانه المورط له فان عجز بان لم يجدها بمثل المثل او لم يقدر  
 عليه فاضلا عما العمر الغالب كمال التحفة والقرابة فبقره بلغت سنتين ذكر  
 وانثى فان عجز كذلك فبيع شياه ذكر وانثى او منهما من كان بغير سنة او اذبح  
 او مضر بغير سنتين او منهما فان عجز عن الشاة ساد عما الشاة في دم الاضمار قوم  
 البدين في الفساد والشاة في الاضمار بالنقد الغالب فان استوى نقدان  
 تجوز بغير ملة في دم الاضمار حال الاداء كالحق التحفة او في غالب احوالها كما  
 في الزبائن اقام الاضمار في مكانه فان لم يكن لثاة الاضمار او للطعام فتمت  
 بمكانه فاقرب مكان اليه ثم يخرج طعاما يجزي في الغفرة بقدر القيمة ولا يكفي  
 النصف بالقيمة فان قدر على بعضه اخرجه وصام عما بقي ولو قدر على بعض  
 الطعام كان قدر على شاة مثله من التبع في الفساد اخرجه وقوم سنة اسبغ البنية  
 واخرجه ببقية طعاما ثم ما كان بدل دم الاضمار بصرف المساكين احرم او فقرائه  
 الموجودين فيه حال الاضمار ثلثة فاكثر ان قدر عليهم والاكفى انسان واحد  
 متساويا او متفاوتا الافضل ان لا يزيد على مدين ولا ينقص عما قد دفع  
 لائتني مع قدرته على الثالث ختمه اقل ما يقدر عليه الاسم ولو غنيا  
 والمتوطن او في عالم يكنى الغريب اهو وقال ابن ابي ابيهم ولو كان الواجب ثلثة  
 اعداد فقط لم يدفع لثاة بل لهم فاكثر او مدين دفعا لائتني فاكثر  
 او واحدا دفع لواحد يجوز الدفع لغيره مجنون وسفيه وبقيضه ولباؤهم

لهم

لهم فان فقد خمر الفقراء في الحرم وكانوا خارجا وجب الصبر حتى يجدهم فيه  
 ولو سرق او غصب مذبح اجزاء شاة اللحم بدله اقام الاضمار فيتحقق  
 ذبحه وتفرقة لحمه والزوم المحصر من قبله بعد بوضعه كخمره ولو في كل وان تمكن  
 من طرف احرم فان لم يجد فيه شيئا فمسكبا اقرب محل اليه فاذا لم يمكنه نقله اليهم  
 الا بعد التلف وجب نقله اليهم يجوز النقل عنه الى الحرم ولو امكنه ارساله  
 الى مكة لم يندمه لكنه يستأجر واضح انه لا يحل حتى يغلب غايته ذبحه ثم كبره ووقع  
 بقلبه صدقة لا يجزئ طوله الزوم يجوز التقرب من احرم الطرف اخر منه وان كان  
 الطعام بدل دم الاضمار ثانيا فيه ما في الدم فان عجز عن الاطعام كان كان رقيقا  
 صام عما كل مدي يوما فان انكسر مد صام يوما كاملا ولا ينقض الصوم في الحرم  
 لكنه فيه اولى يجب بالافساد القضاء لما افسد من الاداء ولو كان غفلا لكونه  
 ما جنى مهمزا وقتا وفي التحفة ومما بان بهيبر السورع فيه فرضا مراده انه ينبغي  
 اتمامه كالغرض وقال ابن ابي ابيهم وانظر الى تمثيله بالصبى والقرن دونه غيرهما تجده  
 نصبا في ان مراده في فتواه المتقدمة ذلك دونه احرام المكلف فلما تغترب بهما منهم خلافا  
 لذلك اه عبارة الفتى يجب بالافساد بالوطئ مع الاتمام والكفارة قضاء  
 لما افسد ولو قطعوا من قناتين بمعنى ترتب في ذمته كغرامة ما ائلفه وقضاء  
 لكما الواجب قضاء المقضي لا العقوبة فلو احرم به عشر مرات وافسد اجمع لزمه  
 قضاء واحد عما الاول وكفارة لكل واحد من العشاء ولهم الايمان به  
 قورا ولو في عام الافساد وهو في العرة وافقه كان يحرم بها عقب المقر من مبي  
واما في الحج فيصير في سنة بان يحصر قبل الافساد او بعده ويتعذر المعنى  
 فيتحلل ثم يزول احصاءه بان يردت بعده ثم يسلم او يتحلل لخبر من شاة التحلل  
 به ثم يزول الوقت باق يجب او يجب يمكنه الاحرام بالبحر وادراك الوقوف



فان لم يكن في سنة الاضائة تعين في التي تليها و لكن لا ولو جامع ميمز او من  
اجزاءه القضاة في القضا والرق ولا يلزم السبب الا في الاداء اذن في القضاة  
ولو اهرم احداهما بالقضا فيبلغ او عتق في الوقف في حج او فدية و اذ ركه  
او في طواف العرة انصرف احرام القضا الى حجة الاسلام او عترة و لزمه القضا  
من قابل و مثل قضاء النسك في الغورية كل كفارة وجبت بتعد كوقاع ريفها  
وتبادى بالقضا ما كان يتبادى بالاداء لولا الاضائة من فدية غيره وان لم يكن  
احرام بالقضا مثل من الاضائة بل بعد في غير الاجزاء ما هو مقتضى ل  
وبهم و يكره يقضى عن نفسه و تنفذ اجارة العتق لا الذمة بل تجزئ المستاجر  
فان اجاز فيجئ مثلا عند بعد سنة القضا او يستاجر من حج فيها كما ينصرف  
للواجب بقوات الوقف فيتحلل بافعال عترة و يخرج دم الفوات و عليه القضا  
كما في احاسنه بخلاف تحلل الاضائة فيبقى للمستاجر كالومات و ان احرم الاجر  
عن المستاجر ثم صرفه لا ينصرف بل يقع للمستاجر و له الاجرة الا ان اتمه على ظن  
الانصراف او بانه لا اجرة له في الحج خلافا للامداد و يلزم المفسدان بحرم  
في القضا مما احرم منه بالاداء من فوق المبيعات او من سوء احرم منه في الاداء  
او من رونه و قد علة لم يتم على ما مر و لا يتعين الاحرام من عتق ما ذكر بل يكف  
مثل مسافته و لا يلزم رعايته من الاداء سواء كان اجيرا ام لا و لو افسد  
نظوما من حج او عترة ثم نذر نسك لم يحصل المنذور بالقضا و لم يرد افسد  
حج او عترة تمت و قدان في القضا و يجوز عكسه و لا ينقض بدل الدم  
و الممتع قدان و عكسه و على قارن افسد بدنة للاضائة مع دم القران  
الذي افسد و دم آخر للقران في القضا فان اورد لانه متبرع بالاضائة  
فان تمت في القضا فثالث يجب للمتع كاقام حج تبعا للبليغي و صح التبرع

بعد وجوب الثالث و اذا قات القارن حج فالعرة فائنة لكن يلزمه و مان  
للغوات و القران و يلزمه في القضا ثالث قدان او اورد او تمتع على ما عليه  
الشحن و رابع على ما قاله البليغي في التمتع و ظاهر ان الثاني يذبح في عام  
الفوات و ماعداه في عام القضا و لو اهرم شخص بمجايع لم ينقض احرامه  
او في حال نزاعه انعقد صحيحا و متى ارد في منعه ولو بعد التحلل الاول  
بطل وان اسلم فذبا و لا كفارة و لا يفسد فيه بل يفضيه فورا كما مر **القدم**  
**الثالث** الدم المحترق المعدل و له سببان **الاول** الصيد فيحرم باهرام  
وان لم يكن في احرم و بالحر وان كان حلالا ولو كانا ملتزما وان لم يكن فيه  
الا لانه كالسبكة و قد بان تكون في طرق احرم فيدخل الصيد راسه  
فقط فيقتل بها و ان اخرج يده منه و نصب سبكة لم يضمن ما تعقل بها  
او اخرج يده من احرم و رمى الى صيد لم يضمنه كما في الامداد و النهاية و ستر  
العقاب و ذكر في التحفة ان في المسئلة الثانية نظرا لظاهر بقولهم لو نصبها  
بحرما لم يجر حل ضمتا ا و الا المصاب او المعين و هذه ان كان الذي فيه رجل  
احدهما و قد اعتمد عليها لا عليها خلافا للتحفة و عبارة النهاية و لو كان ر  
نصفه في اكل و نصفه في احرم حرم كاجزى به بعضهم تغليبا للخرعة ا و قال  
شم قد يصدق تغليب التحريم بوضع احدى قوائم الصيد الاربع في احرم  
و الثالث في اكل مع الاعتماد على الجميع و كون المصاب ما في اكل و العبارة  
يستقر غير القائم و لا امر لكون غير قوائمه في احرم كل سبه الذي لم يعتمد  
عليه و هذه ان اصاب ما في اكل و الاضائة كما في النهاية و التحفة فيحرم على  
الحرم مطلقا و اكله يحرم التعرض لحيوان بري من طره غيره و عتق وان  
استأنس كالا جابة احبسية و الا و قال في النهاية لكن قال الماوردي



البط الذي لا يطير من الاذن لاجزاء فيه لانه ليس بصيد اه وفي الفخ  
انه صيد لانه من شاة ذلك اه مأكول ومتولد منه ومن غيره كمتولد من  
صبيغ وضمير او ذئب او حوت وسمك وسمك وسمك وسمك وسمك وسمك  
وفلي وخرجه بما ذكر البحر وهو ما لا يطير الا في البحر والمراد به المسك  
ولو في بحر وان كان في احمم والاسن كنعم وان توحش وغير المأكول  
والمتولد منه بل يندب ولو لم يحرم ولو بالحرم قتل كل مؤذنه طبعاً كالغواصة  
اكثر الغراب الذي لا يؤكل واحدة والعقرب والقارة والكلب العقور  
والحقبها الاسد والتمز والذئب والذئب والعقاب والبرقوت  
والبق والذئب وكل مؤذ كذا في النهاية وعنه في التلخيص قال فيها بل يجب  
على المعتمد قتل العقور كخنزير بعدد ويحتمل ذلك في حبه بعد ان يضرب  
بحرم اقتناء مني لانه صانعة بطبعها اه وصح امره بقتل الذئب غ  
وسماه قد سبقا قال في شبه العباب نعم بكه لحرم التقرض لغيره  
او نجته لئلا يستف فان قتله فدى الواحدة ولو بلفظه نذراً قاله في الفخ وقال  
في الامداد ولا يكره نجبة قتل ظهر على بدن محرم او يابيه بل يجب سدا قتله  
كالبرقوت قولهم لا يكره نجبة صريح في جواز رعيه فيها وهو متجه وان لم  
يكلم المتخي محرمه كالقمل الصبي وهو بيض اه ومثله في النهاية زاد فيها بعد  
قوله رعيه فيها ان لم يكن في متجد اه وحرم قتل النحل والنمل السليماني  
واخطان والهدد والقرد وما فيه نفع وضرر كقنبر وصقر لا يباح قتله  
لنفعه ولا يكره لضرره ولا يضر ضرر ولا نفع كسرطان ورحمة بكه قتله  
قاله في الفخ وقال ابن ابي جمال وفي الكلب الذي لا نفع فيه ولا ضرر تناقض  
والمعتمد احترامه اه اما النمل الصغار المستبح بالذئب فيجوز قتله بغير



الافراق ما لم ينقض له فعه كذا في الامداد والنهاية وخرجه المتولد بيت  
وهي غير مأكول واستقر ما كوت كمتولد بيت ذئب وشاة او بيتا غير مأكول  
اهدهما وهي كمتولد بيتا حمار وذئب او ذئب كذا في الفخ لكذا ذكر  
الذئب بناء على انها غير مأكولة كذا في شيخ الابيضاح وقال في الامداد ا  
الصواب انها مأكولة اه او بيتا اسليبي احدهما غير مأكول كالبعسل  
والمشوك في الله او اكل او توحش احدهما صول فلا يحرم التقرض لئلا يفتا  
لكن يستأخذ المشوك قال في الفخ وهو يؤخذ من ذلك ان المشوك  
فيما اعتمد عليه مما اكل واحرم لافذاء فيه لكنه يستأذ به لا يحق احرمه  
والجزء ببدن الصيد بل يحرم التقرض لغيره وبيضه وكذا يبيض للصيد  
غير المأكول لانه يحل اكله كذا في شيخ الابيضاح وحاشيت وغيرهما من سائر  
اجزائه كسعره وربشه المتصل فيجوز التقرض للرئيس المنفصل بدليل  
الفرق بينه وبين ورق الشجر كحرم جزاء لانه لا يضر الشجر وجز الشجر  
يضر المحل في اكله والبرد اه ومثله في النهاية وشرح الابيضاح وينبغي جزاء  
ذلك في المسك او قارته فيفصل بين المتصل والمنفصل قال السيد عمر  
البصري اه انما يحرم التقرض لذلك ان كان متقوما فيضمنه بالقيمة  
مع نقص الصيد ان فصل فيه نقص كيقض النعام المذموم فيضمنه لانه لقيمة  
اذ ينفع به بخلاف المذموم عنده ولو نفعه عما يبيضه او احضار يبيضه وجاجة  
او احضار مع يبيضه غيره وفسد يبيض الصيد ضمنه حتى لو تفرخ كان من ضمنه  
حتى يمنع بطهرانه مما بعد وعليه وبلذمه في الصيد المأكول مع الضمان لحق  
انه تعالى بما بان الضمان بالقيمة مطلقا لا ادعي وان اخذه منه برهانه  
كعاريه نعم انما يحرم تعرض لصيد هرم غير مملوك لا لصيد مملوك



كما في حرم بان صاوه حلال في اكل فملكه ثم دخل به في احرم فلا يحرم على  
 حلاله التعرض له بوجه بخلاف المحرم لاهرامه ولا ان لم يمتد طار على  
 الا ان كبره نده وضد كفال استانس فيجوز التعرض للاداء لا الثاني  
 وفي شرح العباب استثناء اكل فاتها كانت وحشة فتأنت على عهد  
 اسمعيل صلى الله عليه وسلم ولا يجب اجزاء بقتلهما اعتبارا بالمال ويزول ملك  
 المحرم مما ذكر من الصيد وتحويله اذا احرم وهو في ملكه ولم يتعد به حق  
 لانه كما في الحنفية فيلزمه ارساله بان يطلقه اطلاقا كليا حتى يجب رفع  
 اليد اكبره عنه وان قتل حتى لو قتله بعد التحلل ضمنه قال في شرح العباب  
 ونظيره ذلك ما لو حكم حاكم بهدم بناء ذى اعلاء على ملك فباعه على ملك  
 فانه لا يزول وجوب الهدم اه وبصير مباحا فلا عزم له اذا قتل او ارسل  
 وصار خذ ولو قبل ارساله وليس محررا ولا في احرم كما قاله ابن ابي عمير ملكه  
 ولو مات بيد المحرم ضمنه وان لم يتمكن من ارساله اذا كان يمكنه قبل اهرامه  
 وان لم يجب اتفاقا ولو اهرم احد مالكة تعذر ارساله فيلزمه رفع  
 يده عنه ولا يجب عليه التمسك في ملك نصيب شركه ليطلقه ولو تلف  
 لا يضمنه كما في كاسية ويلزم الولى ارسال صبيده بملك مولاه وبضمنه  
 وليته وفي شرح الارشاد والنهاية ولو اهرم الراسه ذاك ملكه عند ان ايسر  
 ولزمه قيمته دينا مكانه والآن لم يزول مما مات عنه صبيده ولم يقرب محرم فانه  
 يرد كما يملك بالرد بالعيب ولا يزول ملكه عنه في الصور التي لا بارساله  
 اذا الملك القرى لا يزول بالقرى وجب ارساله فلو باعه صح وضمن  
 اجزاء ما لم يرسل قال في النهاية ولو باعه ثم اهرم ثم افسس المشتري لم يكن  
 له الرجوع فيه لكنه يبقى حقه حتى يقتل في يرجع فيه كما نقله الزركشي عن

الملاوي فيكون تعذر الرجوع في كمال عذرا في التأخير عليه لو وجد  
 المحرم بثمن الصيد الذي باعه قبل عيبا كان له الرد بعد تحلله اه ومن الملك  
 القرى ما لو قبل قذبة او وصيته نحو صبيده وان نهاه الصيد عنه وكذا  
 له اضطاد قذبة صبيده فيملكه سبكه المحرم قذرا عليه لانه المنع انما هو بملكه  
 الاختباري قال في الفتح ويظهر حله ببيع القذبة اه ولا يملك المحرم الصيد  
 اختيارا بخو شرا او هبة او قبول وصيته فيضمنه بقبضه بخو شرا او عارية  
 او ودعة قال مروى نعم لو تلف بيد الوديع بلا تقريطهما الجزاء فقط  
 كما ياتي اه فان ارسله فالقيمة لا الجزاء وان رده لملكه فالجزاء حتى يرسل  
 فيحسب ضمانا لاجزاء لا بفوجبه كالوصية لانه فاسد باعده مضمون تبعا  
 لصحتها وانما يحرم الصيد على مكلف عامر عالم بالحرمة وبالاحرام مختار  
 ولا تشترط هذه الضمان لانه من باب خطاب الفروع بل الشرع فيه كونه مبررا فيخرج  
 مجنون ومغني عليه ونائم وطفل لا يميز ومن انقلب على فراجه وضعه الصيد  
 على فراشه جاسلا به فالتلف قال في شرح المباح نعم ان علم به قبل النوم ثم  
 انقلب عليه بعد ضمنه ان سهل عليه تحيته والا فهو معذور اه رتبة  
 ضمان الصيد انا بسبب بطلته او تيب او وضع يد فالاول كالقتل  
 ونحوه فيضمنه المحرم ومن بالحرم الصيد الذي قتله او اذمه ولو لا مجموع او نسي  
 الاحرام او كونه في احرم او جهل احرمه وان عذر بخو قرب اسلامه او رمى  
 الى هدم فتم عرض الصيد بغيره الى الهدم فاصابه التهم فان اذمه  
 جرح ما اذمه من الصيد ثم قتله لزمه ايضا جزاء قتله واما زاد في النهاية  
 فان قتله المزمن قبل الانذار فله جزاء واحد ولو جرح صيدا فغاب  
 فوجبه يشترط ان احاط بجرحه ام يحاد لم يجب عليه غير الارشاد لانه الاصل



بزيادة ذمته عما زاداه والثاني هو ما اشترى التلث ولم يحصله فيضمها  
 ما تلف من الصيد بخوصها او وقوع حيوان اصحاب سره عليه او وقوعه  
 بسببها فيضمها لا لخواصها كما في الخف في اكرم ولو بملكه او هو محرم  
 وان وقع بها بعد موته او بعد التحلل لم يدر به حال نصيبها و من لم يرضها  
 حلال بغير اكرم لم يضمن ما تلف بها وان اكرم و يضمن ما تلف منه بما اخل  
 رباطه من كلب ولو غير مملوك كما في الخف و نحو بتقصير في الربط فقتل صيده  
 ما خيرا او غائبا ثم ظهر وبالا في مال وارسله وعل رباطه و يضمن ما تلف  
 منه بحفر بئر وهو محرم بجل او حرم يتعدى باب يكون في ملك الغير بغير اذنه  
 او حفرها وهو حلال في اكرم وان لم يتعد به كان حفر في نحو ملكه او موات  
 ويحرم عليه كما بالحرم الدلالة على الصيد باني وجهه كان بل ويضمنه ان  
 كان بيده والقاتل حلال و لو رماه قبل اذنه فاصابه بعد او عكس  
 ضمنه كما في الخف والتهامة و الثالث التقدي بوضع اليد عليه ولو بنحو  
 ودبحة فيضمها صيده بتلف حصل له وهو في يد او بما فيها كان زلق بنحو  
 بركه فركوبه وان كان معه سابق وقائد لان اليد له نعم ما تلف  
 با نقلاوت كرجعه لا يضمنه وان فرط كالوجه ما يصاد به فانفلت يتلف  
 وقتل وان فرط وكان اتلف مثله وهو في يد نعم يكون طريقا فقط اذا  
 كان المتلف محررا و اما بضمن ما تلف بيده ان كان اخذه لغير مصلحة  
 الصيد فان اخذه لها كذاواة له او خلع من نحو هرة فمات بيده فلا ضمان  
 كالواخذ المغصوب من الغاصب لبردة الى مالكه فتلف في يده او اتلفه  
 لصهاك عليه او على غيره لا اجل دفع عن نفسه او عن محترم او مال او اقلها  
 كما في التهامة و شرح الماشاد وقال في سبب الابيضاح والصيد شمول ذلك

لما اذا

لما اذا كاد القاتل غير محترم كزان مخضبة او فان كان الصائل واكبه ولم  
 يندفع الا بقتله ضمنه ويرجع بما غرعه على الركب كما في شرح الماشاد  
 والتهامة ولا ضمان ولا اثم فيما قتله بوطئه من اكراد الذي عم الطريق الذي  
 احتاج سلوكه حيث تنال مستقته بعد من بخلاف نحو التز و وكما في اكراد  
 المذكور ما لو باض صيده بقراسه ولم يمكنه دفعه الا بالتعرض لبيضة فاذا اخاه  
 وفسد لم يضمنه و بضمنه ذلك ايضا فحنا او نحو من كل ما يتلف لا نقطا و  
 متفرقا حسب ما عده حتى تلف ان كان الفرخ في اكرم فان كان في اكل وانه في اكرم  
 ضمنهما اما الحرم فيضمهما مطلقا و لو نثر صيدا او نثره حلال في اكرم  
 ضمنه وصيده تلف به حتى يسكن و يضمنه حلال ايضا بارساله وهو في اكل الى  
 صيده في اكل ايضا سهما متر في اكرم فاصابه وقتله او قتله وهو في اكرم وان ارسله  
 في اكل لغيره او بارساله واما في اكل ايضا كلبا فعلمنا ونعلمنا اكرم عند ارساله  
 لطريق الكلب او الصيد و يضمنه الصيد بمثله من النعم الدابل والبق والغنم  
و يجب ذبحه ودفعه لفقراء اكرم والالم بجزن ويضمنه جزؤه بجزء المثل فاذا  
 جرح ظيئا فنقصه نصف قيمته ضمنا نصف شاة فخرجها او طعاما بقيمة او بغيره  
 بعد واعداده فان برئ من جرحه ولم يبق منه نقص ولا اثر او جب القافض  
 فيه شيئا باجتهاده كما في اكراد و التقى وتلف ريش كالجر و لو قتل حرم  
 ومحمول صيدا ضمنا قسطه باعتبار الرؤس و يضمنه مريض او معيب منه  
 بمثل من النعم مريض او معيب مع مراعاة نوع الغيب فيضمنه العوراء بقول  
 ولو اغور يمين باعور يسار لا يجزى و يجزى سليم صحيح عن معيب ومريض  
 بل هو افضل وذكر كائن المعبر في المماثلة النقص فان فقدت اذنت بحكم  
 عدلين ولو كانت عدلتها ظاهرة كما في التهامة و شرح الماشاد وقال



في احاسيد العدالة الباطنة واطلق العدالة في الخفة وان لم يستبرأ  
بعد التوبة كما في الفتح ولو كانا قائلين خطأ او لا ضطرار وبتسعة فقرهما  
بهذا الباب ووظائفها وذكرتها وحرمتها كما في الخفة والنهاية اما قائله  
نقد يا مع علمها بالتحريم فلا يحكم ان لفسقها لانه كية كما في النهاية وشرح  
الارسل قال في النهاية الا ان تابا وصلى او فسر استبرأ بها بعد  
التوبة وجرى على ذلك في شبه العباب خلافا للخفة قال السيد الشيخ  
ووافي توقف التوبة على اخرج اجزاء اذا قدر عليه وكنس المعصية بكنس  
التأخير و لو حكم عدلان بمثل وآخر بقيمة او مثل آخر قدم من حكم  
بالمثل في الاولى ويخبر في الثانية كما في الخفة والنهاية وبذلك في النقل  
عنه صلى الله عليه وسلم ولا يصح ايها او عن عدلين من التابعين فبما بعد  
من المجتهدين او عن صحابي او مجتهد مع سكوت الباقي والاتباع ما حكموا به ولا يجوز  
تغيير الواجب في ضمان القصد بل في اشياء منها القصد الاول المثل  
الثاني القيمة للمثل بالحرم يوم الاحرام كما في شرح الارشاد والخفة وان  
اتلف في غير الحرم طعاما مجزئا في الفطرة فلا يجوز التصديق بالقيمة ويكون  
الطعام بغير الحرم يوم الاحرام وله ان يخرج مما عنده ما يابا وبها ويجب  
دفعه لثلاثة فاكثر من فقراء احرم او ساكنه وفي الخفة انه لا ينبغي لكل منهم  
مد بل يجوز دونه وفوقه اما في دم المتبع اذا مات وعليه صوم فاطعم الوحي  
عنه فيتعين ان يكون لكل مكي مد ولا ينبغي ان يكون بالحرم او بالمعنى  
والقائضون او في ما لم تكن الغزاة اخرج ويجزئ اعطائهم خارج احرم كما في  
الاخذ وشرح العباب خلافا للحكم ودم وقال في الخفة الموجودون  
فيها هالة الاعطاء واستمع ضمان القصد الثاني بمثل في صورة وريها اذا

الضمان فاحمل من القصد جني عليها او مثله لا يكون الا حراما ولا بد من الخفة  
لجها ومن لم يخرج في الاضحية على المعقود قال في الفتح فيتعين اخرج الطعام بقيمة  
ما لها بمكة او يصوم عنه كل مد يوما وبذلك غير المثل من جراد ونحوه لكنه انما يفهم حيث  
اتلف او تلف اذ لا مثل له يعتبر ذبحه بمكة ويعتبر العمد لان في التقويم ايضا الثالث  
ان يصوم المسم في اي محل شاء لكل مد يوما وكل المنكر ويجب في الفاء جنيها  
منيت جني على امة ولا يصيد ولم تمت نقص امة بما بين قيمتها حراما وحلالا ولا  
بضمها الجني لانه غير متقوم فان مات فقتل اكل فيها اما اذا ائتمت هيتا  
فان ماتا ضمنا كلا بانفاده او وضمنه مع نقصها المذكور مذبوح الحرم من  
القصد ميتة كصيد حرمت ذبحه حلالا لكنه ان ذبح للضرورة لم يكن ميتة ومن  
اكره على قتل صيد او دفعه لصيده فاصاب مذبحه يجب قطع مذكوره ومريه  
قال سم على الخفة قد يقال قياسا اكل في الاضطرار اكل سنابل اكل في صورة  
الصهار اولى كما هو ظاهر لان السب نساء من القصد اى بالمعنى وللحرم  
اكل صيد هل ذبحه حلالا ان لم يد له عليه ولم يصيد له والاحرم عليه دون اكله  
كما في الفتح وقال عمدة يحرم على المحرم الدال وغيره ولا جزاء عليه نفسه  
ان كان بيده ضمانه لان حقيقه لازم له كما في الفتح ولو كسر اهداها بغير ضمان  
او حلب لبن او قتل جرادا احرم عليه لا على غيره كما في شرح الارشاد  
والعباب وشرح الابيض وفي الخفة لكنه الذي في المجموع اكل لغيره فهذا  
صادق بحرم آخر وحلال وقال في النهاية دون اكله اى فيحرم على محرم آخر  
والمثل الواجب في الصورة لانه القيمة فهو تقرب لا تحقيق قال في احاسيد  
فيجب في ماله مثل من النعم مثله اى حنقة وصوره تقريبا لا تحقيقا والافاين  
النفقة اكل بدنه هائل اذ هما ثمة لا تحقق الا بذلك لكنه لا بد بحكم الوفاء



بل يقع منها **اه** فعلم من ذلك ان البيض يسمى **هلا** ففي القليب شاة وكذا  
 الدلائل على تحريمه ضيقان **و** بكى ابا الحسن ومنه سمور وسحاب كما قال السيد  
 السجى وفي القليب جدى او خروف **و** منه ام حبيبي **و** في النعامة ذكر او انثى  
 بدنة كذلك **و** في حمار الوص **و** هو القرا وبقرة بقر **و** في القبيح كبد **و** في  
 الانثى نجة ولا ينافي ذلك ما مر من اجزاء الذكر عما الانثى وعكسه لانه يظهر  
 البديهة لا الاصلية قاله في الفتح **و** في الارنب ذكر وانثى **عناق** ولاى انثى المهر  
 اذا قويت بان جاوزت اربعة اشهر ما لم يبلغ سنة **و** في البرجوع والوبر  
 يسكون الباء جفرة **و** انثى المعز اذا بلغت اربعة اشهر وفصلت عما امها  
 وفي القطيع تنيس وفي القطيعة عزوى انثى المعز اذا تم لها سنة **و** في القذال  
 الذكر وهو ولد القطيعة الى طوق قريب جدى وفي الانثى **عناق** وفي الحمام اى  
 كها عيب وهدر كالغواض واليهام والقرى وكل ذى طوق شاة وان لم  
 تجز في الاضحية وفي الفرض شاة صغيرة **و** في باغ الظل الغنم سواء صغرا كثر  
 زور والبلبل والصفوة والجراد والقنبرة وذكر الوطواط في ذلك سنة  
 لانه غير ما كثر او كبر كالاوز والبط والكرى والجماري ومعلوم مما مر انه  
 مختار بين ان يشترى بالقيمة طعما ويخرجه او يصوم عن كل مد يوما فلا يكون  
 اهراجه او رايهم **تنبيه** قال في النهاية حدود احكام معرفة ونظم  
 مسافتها بالامبال في قوله وللحرم التحريم بد من ارض طيبة  
 ثلثة امبال اذا رمت اتقانها وسبعة امبال عراق وطائف  
 وجدة عشر ثم تسع جمرات بتقديم السين في الادنى بخلاف الثانية وزاد  
 بعضهم ومنهما سبع بتقديم سينها وقد حكى فاسكر لربك احسانه  
**السبب الثاني** الاشجار فحرم على المحرم وغيره قطع وقلع نبات رطب

حرى او في احكام مباح او مملوك شجر كان وان كان بغير اصل الشجرة  
 في اكل او غيره وسواء في الشجر المستتب والثابت بنفسه **واما** غيرو  
 فشرط ان ينبت بنفسه بخلاف ما يستنبت من كجوب وغيرها مما يباع **و** لو  
 استنبت ما ينبت بنفسه غالبا او عكسه فالغيرة بالاصل ولو غرس  
 شجرة حرمة في حل او عكسه اعتبر منبتها الاصل ولو نقل حرمة الى اكرم ذبت  
 لم ينضمها او الى اكل لزمت ردها والاضمة ولو غرس في اكل نواة حرمة ثبت  
 لها حكم اصلها وكذا اكل ما تولد من حرمة ولو في اكل فله حكم اكرم منه اما اليابس  
 فلا يحرم قطعها ولا قلعها لانه مفروز لا ثابت وهذا كقطع اكشيش الرطب  
 فانه يحرم بخلاف اليابس لكان مات اصله ولم يبرح نباته اضا قطع اليابس  
 يخلو مطلقا ولو تغير حاجته لانه يستلحق اى مع الاغراض عند غالبيا بخلاف الرطب  
 فاستلقت فيه الحاجة وبخلاف اليابس الشجرة فانه لا يبرح نباته **واكشيش**  
 مفارقة اليابس فاطلاقه على الرطب مجاز **و** يجوز رعيه كالشجر للمهايم  
**واما** يحرم وبضمنها قطع وقلع نبات حرى لا يؤذى فيه بخلاف المؤذى كشوك  
 وان لم يمنع المرور كما في التحفة والفتح وجرى في النهاية والامداد واحكم على  
 تخصيص الشوك بالمؤذى كان يمنع المرور كقصم انتشر واذى المارة وبخلاف  
 قطع او قلع اذ خرب حاجته تسقيف او غيره قال في التحفة وبكل الاذخر قطع او قلع  
 ولو لم يمنع **اه** ونحوه في النهاية ثم عقبه بقوله ويجاب بانه انما يمنع الحاجة في جهة  
 خاصة وقد قالوا لا يجوز منع شئ من شجر احكم واليقين **اه** قال سم بعد  
 ما نقله ما في الفتاوى وما جوابه يعلم اعتماد منع البيع **اه** وبخلاف قطع او قلع  
 شجر او شيش لعلف بجهته ودواء كالحفظ والسناء كما في الفتح وقال في  
 التحفة والاصح هل هذا نباته اى لانه اكشيش لا الشجر قطع او قطع لعلف



اه وعبارة النهاية نيابة من حيث ونحوه زاد فيه بالقطع اه ولا يقطع  
الا بقدر الحاجة ومما لم يحرم كذا المجموع قطعه للبيع مما يغلف به لانه كقطع  
ابح اكله لا يجوز بيعة كذا في شرح الارشاد والنهاية وجرى في التحفة ايضا  
على حرمة بيعه مما يغلف به ومثله في شئ العباب ثم قال ويجري ذلك في  
اخذ السواد ونحوه لبيع مما يتداوى به اه ووجه جمع اخذه لدواء ادغلف  
قبل وجود سببه ليستعمله عند وجوده وجرى عليه في النهاية وقال في  
التحفة بعد قوله علف اليه ثم التي عنده ولو للمستقبل الا ان كان يتيسر  
اخذ كذا اراد فيما يظهر بعد قوله ودواء بعد وجود المرض ولو للمستقبل  
لا قبله ولو بينة الاستعداد له على المعتمد اه وقال في شئ العباب لكنهم  
جوزوا المضطر التزود من المينة وح فاذي نجه انه ان تيسر اخذ كل  
وقت لم يتعد حاجته اه الا اخذ لما يحتاجه في المستقبل اه وجوز الغزالي  
قطعه لحاجة كقطع الاذخر لها كوضع في الخد وجرى عليه في التحفة ويجوز  
قطعه وقيل التزوي المستب ولا يهتد اتفاقا كما يحبب والقطاني وكفصرا  
وكذا ما ثبت بنفسه ان كان مما يتغذى به كالبقرة والرجلة لانه في معنى  
الزرع واخذ اوراق الشجر لا يحيط يوقى فيحرم ومزها وعود السواك  
يحرم بحرم اخذ لبيع كذا في النهاية والتحفة **فجر** لو احتاج الى ما يحرم  
من شجر يحرم لحفظ محترمه ولم يحم غيره مقامه فالذي نجه اباحة ذلك بشرط  
القمان لحفظ المعصوم الذي يجوز دهنه احرم ولحفظ بناء الكعبة من  
السقوط للضرورة من حفظ بستان ودار ولو كان موقوف الا لاضطراره  
ذكره السند الشافعي فقلع او قطع شجرة كبيرة وان اخلفت تجب بقرة مجنة  
لا الاضحية كذا في التحفة والنهاية ويجري عنها بدنه هنا لانه جزاء الصيد

وبما قارب

وبما قارب سبعة اشفاة مجزة في الاضحية و ما جاوز سبعة ولم تنته الى  
الكبيرة تجب فيها شاة اعظم من تلك كذا في شرح الارشاد والنهاية ونظر فيه في التحفة  
ثم قال فالأوجه ما اقتضاه اطلاقهم من اجزاء الشاة في كل مالم تنسم كبيرة وان ساء  
سنة اسباع الكبيرة مثلا اه وبما دوما السبع كالغصن والكل المباح الذي  
يحرم التفرغ له قيمة واه كالبقرة والشاة على وجه التحية والتعبد بل كما مر في الصيد  
لان اخلف غصنا مثله عامه الذي قطع فيه اقل من سنة كاملة منه للطفه او  
اخلف كلا ولو بعد عام فلا ضمان فيه ولا فرق بين عود السواك وغيره كما  
النهاية وقال في التحفة وظاهر كلامهم انه لا فرق في هذا التفصيل بين عود السواك  
وغيره لكما قضيت قوله المجموع اتفقوا على انه يجوز اخذ ثمرة الشجر وعود  
السواك ونحوه فلا بد ووجه بان هذا مما يحتاج لاهذه على العموم فسوخ  
فيه مالم يسامح في الاغصان التي ليست كذلك اه وقال ايضا وظاهر قولهم  
مثله انه لا بد في العائد قبل السنة ان يكون في محل المقطوع لانه محل اثرها الشجرة  
وانه لا بد ان يساوي العائد الذابل غلظا وطولا وفي كل منهما وقفة ولو  
فيل يكفي العود ولو من محل آخر قريب منه بحيث يعد عرفا انه غليف ويكفي في  
المثلية بالعرف المتي على تقارب الشب دون تحديد لم يبعد اه بخلاف ما اذا اطلق  
لم يخلف او اخلف لأمثلة او مثله لانه سنة فانه يضمن ويحرم خلافا للرافعي  
نقل جرح الحرم المكي وكذا المذني وتزابه وما جعل منه كواني اخذوا الى الحرم  
الاخر قال الشيخ عبد الرؤوف مالم يضطر اليه بان لم يجد غيرها هت او شرعا  
اه فيجب رده ولو فعلوا اليه ولا جزاء فيه ان لم يرد ونقل مزاب اكل واجزاه  
الحرم كذا في النهاية خلافا الاولى اذا لم يكن الى حاجة بناء ونحوه وقال في التحفة  
انه مكروه وضربا **فجر** عجم ايضا اهراج شئ من شراب يحرم الموجود فيه مالم



يعلم انه من اجل كما هو ظاهر قال في واحد من معتبري المكين المدة التي يؤخذ  
 منها طين خارج مكة الآن من اجل كما حرره جماعة من العلماء او ما عمل منه او من  
 ايجاره الى اجل او حرم آخر ولو بنيت دونه اليه كما شمل كلامهم فيلزمه رده وان  
 انكسر الاناء كما هو ظاهر وبالرغم تنقطع احرمه كدفع بصاق المستجد بخلاف  
 عكسه بانه فقط وكان الفرق انه اسانه الشريف اخرج من اجل ذلك الوضع او وجب  
 الركني هو ان نقل خمر للتداوي به من الصداع واما العمد هو ان النقل  
 لم حاجة كالتجسس كسب سر ما وجد في الحرم من الاواني وشدة اوهوم تترابه امر لا  
 فان غلب على الظن كونه من حرم والافلا كما في الفتح ويستقل ما رزق  
 تبركا للتباعد ويحرم اخذ طيب الكعبة فان اراد التبرك بها مع طيب بها  
 لغير شربة الا ان يبع سترتها واخذ منها لانفسهم واليقع بالنون وهو  
 من ديار بني مزينة على نحو عشر ميل من المدينة هما التي صلى الله عليه  
 لنعم الصدقة والحزبة وليس يحرم فلا يحرم صيده ولا يملك نباته  
 ويقتسم ما اتلفه منه قال الرافعي وضمانه بالقيمة ومصرفها مصرف نفق  
 الصدقة والحزبة وقال النووي ينبغي ان يكون مصرفها بيت المال وحرم  
 المدينة ووجع الطائف مكة في حرمة الصيد والنبات وكذا التراب ووجع  
 القفان وفي سجن الغابرة صيد الحرم المدي كما لم يكن في حرمة جميع ما مرأى  
 بنا بالنسبة للحرمة وبصرفه بوجه ميتة وغيرها مما عدا القديته ووجع  
 بفتح فشد به واد بصخر الطائف وهو ما بين جبل المحرق والاصحرين  
 قال بعضهم والجبلان الاصحريان هما اللذان خلف قبة ابراهيم الى جهة القم  
**الفصل الرابع المقدس والمخير** بين ثلثة اشياء الاولى ذبح الشاة  
 الثاني الصدق بثلاثة اصبع من طعام جنبه جنس الفطرة لستة من

من المساكين او الفقراء او منهما لفل واحد نصف من صاع وهو قديم مصري قريبا  
 الثالث صوم ثلثة ايام وسنات تابعها وله تأخيرها الى بلده ما لم ينه  
 بسببها ولم يمانه اسباب الاول اختلف ازالة ثلث شعرات فاكثروا ولا  
 يمكن واحد للازالة لا المزال من شعرات البدن بسائر وجوه الازالة  
 او بغض كل من ثلث بان ازال من شعرة بعضها ومن الثابت بعضها ومن  
 الثالث بعضها ولو بغير دواء منديل وانما يجب للذات على محرم مبرز لم  
 يتحلل التحلل الاول مختارا او مكره بفتح الراء امكده دفع المكة بكسرها ولو  
 ناسيا للاخرام او جازلا او جازلا ازالة شعرة لحاجة كان كثر قبله او اوهوم  
 اذى حر او جرح الى الحلقه وتحلق وللحرم حلق رأسه لئلا كدس ولو حلق  
 حلال او محرم رأسه محرم بغضه فتياره قبل وفوقه وقد لزم الدم الواجب حاله  
 ملكه ونائه ومجنون وغير مميز ومفني لانه مقصود ولا يخلو مطالب ولا  
 يسقط باهزاجه بل اذا كان كالحق لتوقفه على النية وخرج بالملكه الامر  
 والساكن مع قدرته على الدفع فتلزمه وتحل تقديم المبطله على الامر  
 اذا لم يعد النفع على الامر بخلاف ما اذا عاد كفا صبي شاة امرأته ينجها  
 لا يضمنها الا الفاصب وقد يجب الدم على الامر كان امر حلال او محرم  
 حلالا او محرما بحلق محرم نائم او نوحه وبهمل كالحق او اكره او كان اعجميا  
 يفتقد وجوب طاعة امره والافعل كالحق كما لو عذرا يجهلها كالحق  
 ولو اجتمع ثلثة في حلق رأسه محرم فاحرم واحد ثلث شاة والاخر صاعا  
 وصام الثالث جاز كما قاله البلقي اهذا مما قالوه فيما لو قتلوا طبيبا  
 افاده ابا عدان ولو ازال ما ذكر من محرم بت لم يغفل وقت تحلله ففعله  
 القديته ولو كبد هذا المحرم شعرة في حياته ولم يمكنه غسله بعد الموت الا



بخلقها وجب ولا فدية اذ لو وجب عليه الغسل لخروجها ولم يمكن ايهال  
 الماء الى بئرته الا بخلقها فيجب عليه مع الفدية لو اكره على خلق شعر نفسه  
 فعليه الفدية ويرجع بها على مكبره وحمل وجوب الفدية في الشعر ما لم يكن تابعا  
 كما مر لكنها تنزل وعالم يتأذى فان ثبت شعر بعينه واداه او طاله في غير ما  
 حتى غطي عنه فله انزاله المؤذى فقط ولو ادعى تأذى لم تسح شعركم برفق  
 لئلا ينتف فان علم من عادة الغالبة انتفاءه بذلك او ظنه حرم عليه كذا  
 في سحر العباب واحتمل زاد فيها وكذا ان لم يعلم لم عادة قال في الفقه ولادم يلزمه  
 ان يشك هل تنف مشط بعض شعره على شريحة او انتف بنفسه لان الاصل  
 براءة الذمة وفي الحاشية ان الائمة جوزوا الذي احكمه واجرب ان يحل بدنه  
 في صلاة وان جاوز ثلث مرات فبئس جواز له سنا وان علم انه يحصل به  
 انتشاف الشعر اذ قال ابن ابي عمير لم ينقص من وجوب الفدية ولعدم وجوبها  
 وجه اذا الغرض عدم الصبر على ذلك بوجه فكان كالشعر الثابت بداخل  
 العين اذ ولا فدية على تأني ومضى عليه وصح وحينئذ ليس له ما نوع متميز  
 وكذا سكران لم يتعد سكره ولا على ولهم جنداء السكران المتعدي اما  
 المهتر فعلى ولية لو اختلف محل الازالة او زمانها عرفا فالواجب في كل شعرة  
 او بعضها منه وفي الشعر ثلث او بعضها او شعرة وبعض واحدة مذل  
 ولا يجزئ غير المدة او المدة على ما في النهاية وفضل في الخفة كما ساقى ولو  
 ازاله شعرة واحدة في ثلث دفعات فان اختلف الزمان والمكان وجب  
 ثلث امداد والائمة سواء اختار الدم او اللحم في النهاية وشبه القباب وجرى  
 في الخفة وسرجه الارصاد على ان محل وجوب المدة في الشعرة ان اختار الدم  
 فان اختار الصوم فنوم او الاطعام فصاع ولو عجز عن المدة استقر ذلك في ذمة

ولا يهضم

ولا يهضم عنها ولو اضعف قوة الشعرة بان شقها نصفين فلا شيء  
 وان هرم وشمل قولي لم يتحل ما لو حلق المحرم رأسه في وقت ثم ازاله شيئا  
 من بقية شعره لم ينقض قبل فعل الثاني من الثلاثة ففيه الفدية ولو حلق  
 شعر رأسه ولو مع شعر باق بدنه ولا يلزمه فدية واحدة لانه بعد وفاء  
 واحدا والفدية على المخلوق ولو لا اذن منه ان اطاق الامتناع منه كما مر  
**الثاني** القام اي ابان ظفر صحيح ولو من اصبع راتلة من يده او رجله او من غير  
 آخر قلما او غيره لان ابانه مع عضوه وان هربت ابانه لم يفتي آخر لا شيء تابع  
 لا مقصود بالازالة اما المنكسر من الظفر بقصه او كلة فله انزاله ان تأذى  
 ببقائه ولادم قال ابن ابي عمير ولو توقف قطع او قطع الشجر او الظفر المتأذى  
 به على قطع شيء من غيره فالظاهر عدم التام والاقرب وجوب الفدية ثم رتبته  
 في المنع ماله اليد وبعبارة النهاية نفهمه انضاعا باختصار والكلام فيه كاللزام  
 على الخلف بالمعنى السابق **الثالث** اللبس ووجه واجب على منعم ميمر عامد  
 عالم بالتحريم والاهرام محتار لم يتحل ستر جزء من رأسه ان كان ذكر او  
 استناده وكذا اما شعره النازل ان كان على وجهه الا حاطة ككيس  
 اللحية ومن الرأس البياض الذي على ابيجة المحاذي لايح الاذن لاما داسه  
 اسفل حولها اذ يجب كشفه مع ما يجاذبه مما سائر اجواب وليست الاذن  
 مما الرأس فلا فدية وهم فيه قاله في النهاية واحتمل والمراد ستره بملاق  
 لم بعد سائر عرفا وان هكي لون البشرة كسوبر رقيق وزجاج ولو غلب محيط  
 كعصابة عريضة يجب لا تقارب الخيط او لم بعد كحاشية الجفون وطولهم وان  
 اقتابه للذوات لاما ولو كدرا ولا خيط غير عريض شدة به لصداع او غيره  
 وهو دج وان مسد التماس وقصد به التستر وهذا رقيق وثق سمع



ويد وان قصد بها التمدد كما في التماسه والحاشية وخالف في التحفة وعبارتها  
 عطفها على ما لا يقتضيه ووضع يد لم يقصد بها التمدد بخلاف ما اذا قصدت  
 وقال في الفتاوى كطهر ومريم وبناتهما وكذا يده او يد غيره ان قصد بها  
 التمدد كما هو ظاهره ولا يجوز كزنبيل وحرمة حبش لم يقصد به التمدد  
 وان كرهه فان قصد التمدد ولو مع الحمل حرم ووجبت العدة بخلاف ما لو  
 قصد مجرأ الحمل او اطلق فلولا تخرج على رأسه حيث صار كالقنينة ولم يكن  
 فيه شيء يحل او كفاه على رأسه حرم ووجب الدم وان لم يقصد التمدد  
 والا فلا كتمه بما يلاخ العقوبة بان رفعه بخوبه وان قصد التمدد او  
 لبس محيطا على ما يعتاد فيه ان كان ذكر او لوبعض الغفلة كلبس فرج  
 او اصبع وما يتخذ مما اكد به فذروه المقاتل وملبوس قدم ستر العقب  
 والاصابع وان فقد غيره او ستر احداهما ان وجد النعل او لم تكن حاجة اليه  
 كتنجس وكذا املبوس من اسافل البدن ولبس من جبهة الحامه وصل في  
 وسطه كما نقل عنه ان وكذا لوبس اجوذة على بيضة لبسها ولم يخل  
 به في كمها او سترت الانثى ولوامة منها وجهها سببا بستر بلا فيه لا قدر لا  
 يمكن استباح ستر الرأس ونحو العنق الآية في كثرة لماعه من وجوب  
 ستر عورتها في الصلاة بخلاف الامة فلا ستر ذلك اذ عورتها في القبلة  
 كما لرجل كما في التماسه وجرى في التحفة على ان الامة كالخمر ولا يستر ستره بئوب  
 متجاف عنه بخوضه ولو بلا حاجة فان وقعت فاصابه بغير اختيارها  
 فان رفعت فور فلا شيء او عمد او استهانة فالائم والعدية فان تحققت  
 الفتنة مع وجوده وجب التستر بالملاصق مع العدة او لبست فقلنا  
 بخلاف ستر يدها بخمره تلفها عليها بسد او غيره وان لم يحج ذلك بل لولفها

الرجل لم يهرم وسر لها كشف كفيها او ستر فنتي بعقد راسه ووجهه  
 معا او ستر بياض اهرام واحد او لا او ستر وجهه ولبس محيطا ولو وجهه  
 او كشفها اتم ولا فدية للشك وان اتفق بالذكرة وما وقع في المختصر مما  
 قوله يجوز للخنثى ستر اهرامها من اهرام الا اهرام ولو محيطا نظيره شارحه  
 بالنسبة للوجه اهنا من الحاشية وقوى في اهرام واحد او لا وما في ستر القبا  
 وخالف في التحفة وشرى الارصاد والحاشية قال في الفتاوى اما ستر واحد  
 في اهرام والاخر في اهرام آخر فلا فدية فيه كما بينت في الحاشية وقال  
 في الامداد والمراد بسترهما معا ان يحصل في اهرام واحد وانما ما جئ به  
 من انه لو ستر واحد في اهرام والاخر في اهرام آخر لزمته الفدية بتحقيق  
 سببها وان جهل عينه فيه نظر كما بينت في الحاشية فنقل ابن اعلان  
 وعبد الرؤف وجوب العدة عند الامداد فيه نظر فعمل الشيخ مختلفة  
 وخرجه بالمميز عند كمال السكان المعدي وبالعامة الناسي غيب  
 المقصر بنسبانه وبالعالم اجامل المعذور بحمله وهو في قرب عهد به  
 او نشأ بباوثة بعيدة عن العلماء اي يحل لا يكسر قصد اهله لمحل على  
 ذلك وكانت المسئلة من الفروع الظاهرة التي لا يخفى مثلها غالباً وبالمختار  
 المكمل ويجب عليه عند عذر زوال الكراهة التزويج والاقا فدية عليه  
 ويستثنى من المحيط تقليد السيوف وسنة المنطقة والرميا وهو السوار  
 وكذا السبلة المصينة كما قال في شيء بعقد او غيره فوق ثوب الا اهرام او كمة  
 ولف عمامة بوسطه بلا عقد والاحتياط بحبوة او غيرها ولبس النعل  
 وهو ذوا القبالة والشرارة والتاسوتة والقباقب اذا لم يستر سببها  
 جميع الاصابه والاهرام مع وجود النعل وكذا قد لا تار بخمر نكته



في حجة وان كان عريها ووصل الى عنقه وسد به خط ولومع عقده بخلاف عقد  
 الازار بازار تقارب في عري حيث اسببت الخياطة وسد به نصفين مع لف  
 ساق او يد باحد هما وقد عقد عليه او قبط او سد وان لم يلف النصف  
 الآخر على الساق الآخر كما في الامداد والنهاية قال في الفتح دعي غير بعقد هما  
 اراد الغالب **و** بعد لبس **رأسه** وان لم يبقه بخلاف بقية البدن  
 ومنه الوجه فلا يحرم ستره **بعده** **و** كذا محط ان يعقلى لدفع النجاسة  
 كما لا يستلزم بوله الا بذلك وتلزم الفدية بعقد طرفي رداءه اوله فحقها  
 بفحوصهم او فلهما بخلاف ادربط خط فلهما او اتاذا زمار وعري له مع او فلهما  
 فيها وان تباعدت بل او زر واحد كما في الفتح وفي عقد الازار بالرداء المنع كذا في النهاية  
 والامداد خلافا للحاسب وقال في الفتح ذكره سدر طرف ازاره في طرف رداءه ما عسر  
 عقد لا يجر عريه فيه ولو لبس ثوبا طويلا جعل بعضه للعورة وعقد  
 وباقه على الكتف فله فلا وله حكم الازار وللتاخر حكم الرداء **وله** ان يدخل  
 يد في كم قميصه منفصل عنه واحدى رجله في سراويل كما في النهاية خلافا للشرعي  
 الازار ساد ورجله في ساق اكف وكذا اخره ان كان ملبوسا الغيرة او يلقى  
 فرجيه او قبا عليه وهو مضطرب بحيث لو قام او قعد لم يستمسك عليه  
 الا يمزج اهر او يزدني بقميصه او يترز بسراويل **و** شكر الفدية بتكررها  
 اللبس والستر مع اختلاف الزمان والمكان عرفا بالضرورة ولو ستر  
 رأسه لضرورة واحتاج لكشفه كله عما غشاه من اجنابة او بعقه للوضوء  
 بان يمكنه ادخال يديه للستر فلا تعدد ويكفي في الوضوء على العمات فيقتصر  
 على قدر الواجب كما في الكفاية **ومنه** الالباض وقال سم لوشه عمامة لستر  
 وكثر التبريد والاعادة للتبليط فدية واحدة **و** لو ستر رأسه

بشي

بشي ثم يآخر **وسلكا** فان ستر الثاني غير ما ستره الاول مع اختلاف الزمان  
 والمكان وجب بالثاني فدية اخرى **وسلكا** والا فلا **والبدن** كالرأس ففي  
 العمامة والقبض والستر والي والخف على التوالي في مكان واحد فدية واحدة  
 ولا يقدح في اتحاد الزمان طوله في تكوير العمامة ولبس ثياب كثيرة فان تخلل  
 زمان طوله بينهما واختلف المكان فادع فديات والعزم على الفدية لا بدفع الائم  
 عنه بل اخرجها يد فدية دواءه كد في البضاق المسجدة فان حصل له كشف نحو الرئيس  
 مشقة لا تحتمل غالبا وان لم يتبع التيمم جاز له نحو الرئيس الستة ووجهت الفدية  
 كلبد لحاجة نحو سدر خرقة على نحو الرئيس لجره الى الفخرقة او عقدتها  
 ان كانت لا تستمسك الا به لكما لا يلبس القميص لفقد الرداء بل يزدني به  
 ان تأخر الازار تداء به ولو ببقية هبت لا تنقص به قيمة ويجب التزج فورا  
 بزواله كان استغنى عما اللبس وسط النهار وان طنا عوده قريبا  
 كآخر النهار لكما ان استلم نحو الستة فدية واحدة **والستر** القميص  
 من رأسه فان فقد الازار حسا بان لم يملكه ولا قدر على تحصيله ولو  
 بخوانستعارة طلبا وقبولا واستبدل الازار بسراويل يساويه قيمة وبيعته  
 به او فقتة ان لم تبد عورته منه بخلاف الهيئة او البيع باجل او بزيادة  
 مثل ولو مما اقله او فرعه او شرا كان وجهه باكثر مما ثمن المثل او اجرت  
 فله ستر العورة بالمحيط بلا فدية كسروال لم يتأت ازار به على هبت لصغر  
 او فقد الست الخياطة او خوقا التخلف عما الرفقة وان فقد النعل كذلك  
 واحتاج للبر نحو خف الخوقا تجس قطع الخف اسفل من الكعبين على ما  
 مر ولبس بلا فدية ان كل مخطوم **البيع** للحاجة ففيه الفدية بالآخر السروال  
 واخف المقطوع كما مر وازالة الشعر الثابت في العين والظفر المؤذي وقتل



القبيل الصائل وكل محظور بالاحرام فيه الفدية الاعمدة النكاح **الرابع**  
الدهن اي دساجته وان حلفت ولولا فرة او شعرة منها وكذا اسائر  
شعر الوجه كما في النهاية وقال في التحفة وسرى الارشاد الاسر اجبت  
واحدة وفي احاسنه والشعر الثابت على الانف وفيه كسر اخذ بالادنى قال  
في التحفة فليست لما يغفل عنه كثير وهو ثوب الشارب والحنفية بالدهن  
عند اكل اللحم اي او عند غسل اليد من الدهن فانه مع العلم والتعمد حرام فيه  
الفدية كما علم مما تقرر فليحترس من ذلك او نحوه في احاسنه والنهاية  
وقال في احاسنه انه يحرم اكل لحم فيه دهن يعلم منه ثوب شارب مثلا  
ما لم تشتد الحاجة اليه والاحراز وجبت الفدية انتهى ودهن اسر غير  
مؤمن صلح وان حلق او شعرة منه ما ذكره غيره ومثل الشعرة بعضها سواء  
خرج عما حده الرأس والوجه ولا ونقل الامام عبد الملك العساي عما يقضي  
سناجحه ان الخطيب السريني كان في درس الشمس م ر فقرأه يجب  
في دهن الشعرة الواحدة او بعضها دم كامل فقال الخطيب ما قال ذلك  
فقال انا قلته فقال الخطيب حرم درسه يا محمد من جاز الثانية وقام  
او لكنا هذا القيام لبس الخطا في احكام بل المقصد يخفى علينا والافعال في المعنى  
ودهن اسر او شعرة منه وهو الظاهر ما كلامهم اه والمراد دهن ما ذكر به  
ولو غير مطيب كشم وشمع ذابيا وسمما ودهن لوز ونحوه وزيت الالبان وكسج  
بورق زبيب وكزيت اصا منطوع وهو ما لا يثبت فيه شعر خلفة او ردة  
واقترع وذوق الاهر وان قارب الانبات فلا يحرم دهنها بما لا يطيب فيه  
ولو كان بعضه اضلع جاز دهنه دون الباق والحرم وهذا دهن حلال  
باذنه او علم رضاه والاعزى لا يحرم فيحرم دهنه رأسه مثلا ولو لم يزل

كالخلف

كالخلف واما عذو الرأس والوجه **بشعره** فبق ما سائر البدن وشعره  
فيجوز دهنه كخضب شعر الرأس والوجه بخور فيق حنة وان حرم لذاته  
السواد الا باذن هليل او لجراد وكذا دهن باطن شجة ما رأس الوجه وفي  
الحرم للاهرام دهن الدم ان كان من المميز العامد العالم بالتجريم والاهرام  
وبان المدسوس به دهن المختار الذي لم يتحلل **الخامس** الطيب ودمه  
واجب على ما استعمله قبل التحلل وان كان لا يدركه الطريق اذا ظهر له ريح ولو  
احشم او انش عاقل الا السكران المتعدي بسكره كاذ التحفة مختار عامدا  
عالمًا بتجريمه وبالاهرام ويكونه طيبا يعلق وان جهل وجوب الفدية في  
سائر انواعه او حرمة بعضها في ملبوسه وهو ما ينسب اليه في الصلوة  
بالنسبة للطهارة وان جاز التجرد عليه كالمندبل ومنه التعل كان دهن  
على طيب فعلق به شيء منه بخلاف ما لو اوطأ دابة طيبا وفي بدنه ولو  
باطنا باسقاط او احتقان كحل وانز هيف وفي فرائضه بخلاف ناس وان كثر  
منه ان لم يقصر بنسبانه وجاهل لم يقصر في النعم فلو ادعى في زمانه جهل  
بتجريم الطيب وكذا اللبس والدهن اذ يشترط وجوب الفدية باحدهما  
هذه الشروط فلا يقبل ان كان محالطا للعلماء بحيث لا يخفى عليه ذلك  
عادة والاقبل كما في النهاية والاحداد وهذا التفصيل في التعزير والكفارة  
خلافا للشاى حيث فقهه بالاول وقال ان العبرة في الكفارة بما في  
في نفس الامر فان كان جاهلا لم يلزمه اخرجها والا لزمه سواء اعد  
بالجهل او لا ففي بعض نسخ احاسنه ان فيه نظرا فانهم انطلوا صلاة المفقر  
بالكلام وتعالى المفطر كالجاء وهو صريح في فساده المقصر بالجماع وظاهر  
في لزوم الكفارة واذا ثبت في نوع ثبت في سائر الانواع فالوجه ان التفصيل



يأتي في الكفارة ايضا ويأتي هذا في الجمل بنحو اللبس واجماعه ومكة ويجب  
 الفدية على المكة بكسر الميم اذا نزع المكة بالفق عقب زوال الاكراه كما قاله  
 ابن ابي عمير وفي الامداد والنهاية لو طعن في بطيخ الفدية على الماطح وكذا عليه  
 ان تواتر في الزالة او وجب الفدية على من طيب نحو ثام وميت بنحو كافرس  
 وكذا على الولي وغيره ان فعل بنحو صبي مخطور كطيب او غيره وجب على محرم <sup>احتاج</sup>  
 للمداوى بالطيب وان اجاز له وبقل <sup>احرم</sup> طيب احرام بعده وقد بقيت غيره  
 مما بدن او نوب الى محله الاول او غيره مما احرمه الشرط السابق لسبب انقاله  
 بواسطه نحو حركة او غرق ويجب ايضا بسبب لبس ثام لنوب طيب لا احرام وبقي  
 الطيب بان نزع ثام لبسه <sup>وجب</sup> ايضا بسبب ستر طيب ولو لم يلبس به كان  
 داسه بفعله وقد علم الماس عقب اى لرق عينه او عيقت بغير علمه فعلم وتواتر  
 في قلعه بالان مسه وقد علم عقب رجة فقط بان علم به وطاعة يابس لا يعقب به  
 عينه فكان رطبا وعيقت به فدفعه فذرا فلا فدية او وضعه امامه فعقب الرجح  
 وحده فلا يضمر الا ان كان من محبة فمضى عيقت به عين الرجح بان وصل اليه  
 وفاته او تخاره ضر وان لم يخف وان لم يعقب به عينه لم يضمر وان احتوى وكره  
 وقصد الشتم ولو عند الكعبة والنوب والماء المتجران عيقت به العين احرام والافلا  
<sup>وجب</sup> ايضا بسبب نوم او جلوس او وقوف بفرش او مكان مطيب بغير التراب  
 وقد عيقت بيده او ملبوسه بعصه غير الطيب والابان كان ثام هائل يمنع  
 وان رقى فلا فدية لكنه يكره <sup>وجب</sup> ايضا بسبب تواتر من قادر في دفعه ما الى  
 عليه من الطيب بريح او غيره او بتطيب غيره له بغير وقدرته على الدفع لتقصيره  
 بخلاف ما لو استعمله لغيره فلا فدية بالتأخير ولا كراهية في الزالة  
 بنفسه وان لم تمت المماسه وان طار نزعها وامكنه الزالة مما غير ماسه

كافر احاسنه لان قصده الزالة ومن ثم جاز له نزع النوب من راسه ولم  
 يلزمه شقة والاولى ان يامر حلاله لا يزيله ان بقيت الفورية والاحرام  
 اما اذا لم يتمكن من الدفع كزما لم يجد ما يرضى باجرة مثل او يرضى بها ولم تقبل  
 عما يعتبر في الفطرة فلا فدية ولا يامم الممنوع قاله ابن ابي عمير ولو توقفت  
 الزالة على الماء ولم يجد الا ما يلقفه لطهره فان كان مستعملا بكفنه لازالة  
 قدم الطهر ثم جمع ماؤه ونفسل به الطيب وان لم يكف قدمها سواء عصى  
 بالتطيب ام لا وينتج <sup>نفسه</sup> ان لم يقصد به وكان في غسده فورا ذهاب  
 او نقص ماليته لا بالترخي فالأغرب اعتقاد الترخي قاله في احاسنه ويقدم  
 غسل النجاسة على الزالة ولا فدية بسبب حمل الطيب كسك بحرقه كسك  
 او غير شذت عليه او بقارورة مصممة الرأس ولا بسبب حمل المسك في قارة  
 لم شقة عند او الوروي نحو منديل وان شتم الرجح في الكل وقصد التطيب على  
 الاوجه الا ان رقت انخرقت فان فحمت انخرقت او القارورة او شقت  
 القارة وجبت الفدية على المنقول كما <sup>اوصى</sup> اذا وضعت المرأة في حليها  
 اولبت عليها نحو اوب او وضعت في ارجلها ولا يضمر ايضا شتم نحو سكة مما  
 غمرت ولا مسه الا ان لرق به شئ مما عينه او حمله بنحوه عالم يقصد به  
 محبة النقل كذا في الفقه وقال في احاسنه وسئ العباب والنهاية وقصر  
 الزم بحيث لا بعد في الفرق تطيبه ولا يكره للتحريم تلك طيب ونحوه  
 كلبوسه ودهنها **السادس** فقل مقدمات اجماع كقبلة ونظر ولست  
 ومعاينة بشهوة ولومع هائل وان لم يزل ودمه واجب على من يلبس  
 بشهوة عاملا عالما بالتحريم والاحرام مختارا انزل اولاً ولو بين التحليلين  
 فلا دم في نظر بشهوة وان كره وانزل وجرى شتم على ان المرأة لا تحرم وهو



فنبه الصوم وفلان ظاهر المختصر **و** يجب بالتماء بخير ان انزل  
 ويندرج دم المقدمات في جماع وقع بعدها وان طال الفصل اذ يسهل التحليل  
 كما في التحفة والتمهات قال في كنهه ومحلها ما لم يسبق تكفير عنها والافلا انزل  
 اذ وكذا لو وقع قبلها وان طال الفصل كما في شبه الغياب وقال في مختصر الالهي  
 وسنبره ويندرج هذا الواجب في بدنة الجماع او شاة وان تخلص بينه وبينها  
 المقدمات من طهر بل كما يندرج احد كذا الاقصر في الكبر سواء تقدم موجب  
 على الجماع او تأخر فخرج بالمميز في الاكسكان المتعدية **و** بالمباشرة  
 النظر القبلة كما نزل وان انزل فلا دم فيها ثم ان كانا بغير شهوة فلا دم  
 او بها فالام وان لم ينزل وقال في الفتح اما حيث لا شهوة  
 اي في المقدمات فلا دم ولا ذنب **ا** وبشهوة المبشرة بغيرها كما نزل وجهه  
 لو داء قاصدا الاكرام او لا وبما عدا في الناس واجمال المعذور والمكروه  
 فلا يثبت عليه وان انزل **السابع الوطى** بعد الجماع الاول المفسد  
**و** يجب دمه على مبرز جامع ولو جائل عامدا عالما بالتحريم والافرام مختارا  
 قبل التحلل الاول في الجماع وقبل تمام الغمرة وبعد جماع مفسد متصل به  
 او منفصل عنه ان قضى به وطهر والا فهو الثاني كجماع واحد سواء قضى وطهر  
 بالثاني او لا **و** تكرر الغزوة بتكرار الجماع وان اتحد المكان او لم يكفر  
 قبل الثاني بخلاف سائر التمتع فيبشر فيها اتحاد المكان والزمان وعدم  
 تحلل التكفير في الارشاد وتداخل حلق او قلم او نوع استتماع غير جماع  
 بما شمل كل بد مطيب باتحاد زمني ومكان لا بتحلل تكفير **ا** وعبرة فتج  
 اجزاد عليهم وتداخل حلق لشعور رأسه وسائر بدنه وفيها جزاء واحد  
 بالشرط الآتي او قلم بجميع اظفاره كذلك وان كملت الغزوة بثلاث

ولداخل

ولا يداخل في صيد وشجر وان اتحد جميع ما ياتي لان النظر في المماثلة فيه ينال التحلل  
 او نوعي استتماع غير جماع وان كان ذلك الاستتماع الذي هو غير جماع  
 هو غير جماعي بما اي نوع آخر شمل اي شمل الاستتماع عليه كلبس  
 قميص وعمامة وسراويل وخف او ثوب مطيب وطلا رأسه بطيب ستره  
 وتكبير لبس قميص ونزع ونظيف جميع بدنه وودنها رأسه ولحيتة فكيف  
 اي بشرط الآتي للجماع جزاء واحد اي لكل نوعي كما في مختصر الفتح ثم قال اما  
 الجماع فلما يداخل جزاءه بل للاول بدنه ولكل جماع بعده شاة وان اتحد  
 جميع ما ياتي بالمزيد التغليب في اخره **و** مرارة يداخل في جزاء ما سبقه من  
 مقدماته اي وما تأخر منها ولو كان ينزعي ويقود والافعال متواصلة  
 ومصل فقتة الوطى اخرها فالحل لجماع واحد وانما يداخل اجزاء في الحلف  
 وما بعده باتحاد زمني اي بسبب او معه بان تقع تلك الافعال المتعددة  
 على التوالي المعتاد وان طال في لبس ثياب كثيرة او تكوير العمامة على الرأس  
 ولا ذنب بتكويرها على خوف تنج لبسه او لا لانها وجبت بلبسه كلبس قميص  
 فوق قميص نعم ان ستر شين لم ينشر بالاول بعد دون ان لم يتجدد الزمان  
 كلبس سراويل ثم قميص لاعكسه الا ان طال السراويل لانه ستره لم ينشره  
 القميص لهذا هو المعتمد كما بينت في الاصل **و** باتحاد مكان عرفا فيما يظهر  
 فلا يضر الانتقال عما المكان الاول الى ما نسب اليه عادة فان اختلف  
 زمان او مكان فلا تداخل مطلقا وان اتحد تداخل غير جماع حيث لا يكون  
 بتحلل تكفير اي معه فان تحلل وجب للمفعول بعده فذنبه احرى مطلقا  
 وان نوى بالكفارة المستقبل ايضا **و** انما جاز تقديم الكفارة على الاحت  
 لانفقار السبب ثم لانها وافهم عطفه باوانه لاختلاف النوع كان ذلك



وقلم او ولبر او و تطيب وان اتخذ السبب كان شجيت راسه فاحتاج  
 لحلقها وشدها بضماد مطيب او لبر وادبها تعددت مطلقا ففعله  
 في شج الراس المقدم ثلثة للحلق والستر والتطيب **القائم بجماع ما**  
 المميز المآثر بين التحليل وان لم يتقدم مفسد وفي تكرره ما مر وهل الدم  
 على الواح مطلقا وان كان زه جيا والافعلها حيث لم يكرهها قولان  
 على ما مر في المفسد **تنبيه** وقت الدماء الواجبة في النسل تدخل من  
 حين وجوبها وهو بدخول سببها **والافضل** فيما يجب منها في الحج ولولم يقع  
 لترك واجب او فعل حرام او غيرهما غرض الا حصار ان يذبح يوم النحر  
 بمضى وقت الاضحية ان جاز السبب او عذر فيه والاكتمد ترك الميقات  
 وجب فوراً **والافضل** فيما يجب منها في الغرة كدم اللب ان يذبح بالمرءة  
 واحكم كله مخدر لغرض الا حصار اذا لم يقع في احكم **وبما** اساء النعم  
 المجزية اخيصة لخدم ولومى مكة **والافضل** من محل هروجه **وجب** بالنذر  
 او التحيين كمنه سدى **والافضل** ان يسرع الابل والبقر مستقبله والابل  
 باركة بان يضرب بحدبة اليمنى من صفحة سنم الابل او صفحة محلة فيشق  
 اجلد ويدورها ويلطخها بالدم ثم يجلسها ليصعد في الجبل ثم يلقدها  
 يغلب لهما فيه وان قلت ليصعد قريها وان يلقده الغنم عري القرب  
 واذا انها واجتطوط المفولة مستقبله **وجرم** اشعارها ويكده تقليد لها  
 بالنعال **وان يذبح** المعتمر سدى عقب عمره بالمرءة ان لم يكن متمتعاً والآن  
 فوقت الاضحية كغير معتمر فان خرج الوقت المذكور وجب ذبح المذود  
 او المجعول من الله والاضحية قضاء ولو معينا عما في الذمة **يا** شمه  
 ان فذته عدوانا بان علم وقعه واختار وفات ذبح المتطعم فلا يقضى

فان ذبحه ائيب ثواب مطلقة القدفة لا تخال الهندى ولو وقع في عام  
 بعد كانت اداء عنه ولو عطي الهندى في الطريق اى يغيب وخاف تلفه  
 فان كان تطوعا فقل به ما شاء من اكل وبيع وغيرها ووجب ذبح الواجب  
 المعين ابتداء بالنذر او بالمجمل **وغنم** ما قلده به في دمه وضرب بها سنم  
 ليعلم انه لله فيبذل ولا يبيع **ولا يبيع** ولا يبيع ثوب ولا يبيع لغير المساكين  
 ولا له ولو كان فقير ولا لاهد من قافلة ولو كان فاقلة الاكل منه قبل  
 ان يبلغ محله فان بلغه جاز للفقراء لاله وجاز لهم بعد اخذه نقده لغير البيع  
 فان تركه بلا ذبح فمات ضمنه بذبح مثله **اما** المعين عما في الذمة فينبع  
 للملك بالعطوب فله التصرف فيه ويبقى الاصل في ذمته **حائز** **تسعة**  
 تبر النبي صلى الله عليه وسلم لكل احد حتى النساء اتفاقا ولو لغير حاج  
 ومغتر بعد الاستخارة قال الله تعالى ولو انهم اذ ظلموا انفسهم جاولك  
 فاستغفروا الله **استغفر** لهم الله واستغفر لهم الله لو جردوا الله ثوابا ربيها  
**وسا** لا ينقطع بموته ولهذا استحب العلماء لما اتي قبره صلى الله عليه وسلم  
 ان يستغفر الله وفي احد بيت مسج ولم يزر في فقد جفا في والتقييد بالحي  
 لبيان الاولى او الاغلب فلا يفهم له بدليل سقوطه من روايات **اجفأ**  
 بطلت على غلظ الطبع وعلى البعد عما البر والصلة لكما طاهر ان الزيادة  
 ستة بعد كل حي وهو كذا الا ان عارضها ما هو منها كافادة علم  
 واستفادته **ولا يقاب** لما ترك تكررها ان جفا بل تارك الافضل  
 الا ان قيل انه يطلق على من ترك الافضل تجوزا **صح** ما زار قبري وهيت  
 وفي رواية هلكت له شفاعة اى انه يخص بشفاعته تناسب لهذا العمل العظيم  
 كان يكون مما الذين يحسرون بغير حساب او انه يتركها يجب ودوله فتمت



تسال الشفاعة فمن يشرى بموته مسلما اذا لاجب الشفاعة الا لما لا وكذلك  
وصح ايضا ما جاني زائرا لا تعلق حاجته ورواية لانهم الا زيارتي بان لم  
يقصد ما لا تعلق له بالزيارة فضلا كان حقا على ورواية حقا على الله عز  
وجل ان يكون شفيعا له يوم القيمة وروى عن محمد بن زيار قري ورواية  
زارني بعد وفاتي ورواية اخرى زيارني بعد وفاتي عند قبري كان كما  
زارني في حياتي ورواه جمع بلفظي محمد بن زيار قري بعد موثي كان كما  
زارني في حياتي وصحبه والتشبه مما يحجب لا يقتضي التشبه به مما كل  
وجه حتى هنا قصه خبر لو انفق احدكم مثل احد ذنبا احببت كما زعم بعضهم  
ورواية ما محمد بن زيار في مسجد بعد وفاتي كان كما زارني في حياته  
وروى ما زارني متعمدا كان في جوارى يوم القيمة ومما مات في احد الحرمين  
بعث الله في الامين يوم القيمة وما سكت المدينة فصر على بلادها  
كنت له شفيعا وسجد يوم القيمة وروى ما زارني بالمدينة فختبا  
كنت له سجد وسجد يوم القيمة وروى ما محمد بن زيار في مكة ثم فقهني  
في مسجد كسبت له حجتان مبرورتان وروى ما ان يروي الزائر مع  
زيارة صلى الله عليه وسلم التقرب بالسفر الى مسجده صلى الله  
عليه وسلم والصلاة والاعتكاف فيه وزيارة الصحابة ومسجد  
قبا ونحو ذلك ويستحب ان يزور المساجد النبوية في طريق المدينة  
كمسجد بذر الذي كان به العريش النبوي يوم بدر وهو معروف و  
ويقرب مسجد بني الان مسجد النصر ومسجد خديصة عند العقبة  
ومسجد عند عينا خديصة ومسجد بيطرس وادي مرقب اجموع يعرف  
بمسجد الفتح ومسجد قرب النخيل الذي عند قبر مهونة ام المؤمنين

وروى ما زارني في المدينة كانت له شفيعا وشهيدا

رواه

وروى الله عنها وان يزور الشهداء والصالحين بوادي بدر وغيره الدعاء لهم  
والتوسل بهم لتعود بركاتهم عليه وان يسأل الله تعالى ان ينفعه بعمار كعتي  
وهذا المنزل وان يكثر في طريقه من الصلاة والسلام عليه صلى الله عليه وسلم  
واذا راي هم المدينة واشجارها زاد في ذلك لانها توجب فضلا كبيرا كلفا  
مهمات الدنيا والآخرة وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم ان من دعا  
الله ويغفر ذنبه قال الشفيعي بان يقول اللهم اجعل ذنوب صلاتي على النبي  
صلى الله عليه وسلم ذنوب صلاتي على النبي صلى الله عليه وسلم وروى ما صلى على صلاة واحدة صلى الله عليه  
عشر ورواية كتب له عشر حسنات وفيه من عشرين وروى ما  
درجات وروى اكثر من الصلاة على فاضلناكم على مغفرة لذنوبكم وروى  
ما ستر ان يلقي الله راحيا فليكثر من الصلاة على وروى ما صلى على في كل يوم  
مائة مرة قضى الله له مائة حاجة سبعين لآخرته وثلاثين لدينه وروى ما  
صلى على صلاة كتب الله له قراطا والغيرا مثل احد وروى ان اولي الناس  
يوم القيمة اكثرهم على صلاة في الدنيا ويقبل فينتصف فينتصف عند  
الفقد قبل دخول المدينة مما يتركه اي يتركها الى بالجرة في طريق الداهل  
ما المذبح ويتذكر بعد ولبس النطف ثيابه ويقدم اليها على الماعلى  
وان ينقلب والتجرد كالا هرام بنية النسيب هرام وندب نزول الذكر  
المطبق للمشي عاراهلة عند رؤية احرم او المدينة او منارها تواضعا  
لله تعالى وان يتخفف شرق المدينة وسوقا كنها عليه الصلاة والسلام  
وان يقصد ق ولو بقليل وان يدخلها ما شياها فيها فيدخل المسجد  
مما باب جبريل عليه السلام كما قاله الطبري ويقول حاصر في المسجد  
فيقصده الدوحة ما خلف الحجرة الشريفة ولا يبي قبره ومنه ويصلي تحية



المسجد في المحراب الموجود ثم تيامنا قليلا **و** يشكر الله بعد فراغه على هذه النعمة  
ثم يقصد المواجهة لكما اذا ضرب بالوجه الشريف وقف لطيفا وسلم على النبي صلى  
الله عليه وسلم وصاحبه ثم يصلي التيمم في الروضة ثم يأتي للزيارة  
الكاملة مستعينا بالله في رعاية الادب فيقف مستديرا القبلة مستقبل  
القبر الشريف ويبعد نحو أربعة أذرع ناظرا الأسفل ما استقبله فارغ القلب  
مما خلفه الدنيا ويسلم بلا رفع صوت واقفه السلام عليك يا رسول الله  
صلى الله عليك وسلم **و** ان حمل سلافا قال نذبا السلام عليك يا رسول  
الله مما فلان ابن فلان ثم يتأخر صوب يمينه قدر زراع فيسلم على ابي بكر  
ثم يتأخر قدر ذراع فيسلم على عمر رضي الله تعالى عنهما ثم يرجع الى موقفه  
الاول قبالة وجه النبي صلى الله عليه وسلم ويتوسل به في حق نفسه ويستغفر  
به الى ربه **و** في حديث اللهم اني استلك واتوجه اليك بنبيك محمد بن الرحمة  
يا محمد اني اتوجه بك الى ربي في حاجتي هذه لتقضي لي اللهم فشفعه في ثم يدعو  
بما شاء لنفسه والى ما شاء مستقبل القبلة والاولى ان يبعد عن المقصورة  
نحو الروضة ويستقبل القبلة لئلا يصير مستديرا للقبر الشريف مراعاة للآداب  
هذه مما قبل في الامام اذا صلى في محرابه لا يجعل يساره للمحراب لئلا يكون  
مستديرا له صلى الله عليه وسلم افاده العلامة الزبيري رحمه الله تعالى  
**و** في الفتح ذات زيارة صلى الله عليه وسلم او ادابها فقد حرم اخبر كل  
او عظيمة فانها من افضل القربات واجز المساعي ومما لم يأت في غيرها  
باغظم الثواب واخسار **فان** نقل ابنه قد يكسح الشافعي عن بعض  
ما اوردته قال بلغنا ان من وقف عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان الله  
وملائكته يصلون على النبي يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما

صلى الله عليك يا محمد فقال لها سبعين مرة ناداه ملك صلى عليك فلان لم تسقط  
اليوم لك حاجة قال ربي الله المرائي والاولى لما عمل بالاشارة بقوله يا رسول  
الله وقال ابن حجر اوجب عند الشافعية وكثيرا اذ خصصته صلى الله عليه  
وسلم هرة نذرت باسمه صلى الله عليه وسلم في حياته وبعد مماته وظاهر  
كلام فتح الباري ان الكنية كالاسم **و** يقاس عليه حديث الصحيح المار بالبحر  
اني اتوجه بك الى ربي وذكره الشيخ صلى الله عليه وسلم لانه صاحب الحق فله ان  
يتصرف كيف يشاء ولا يقاس به غيره **و** قوله التيمم الذي يظهر ان ذلك في النداء  
الذي لا يقترب به نحو صلاة وسلام يخالف لعموم كلامهم **و** المراد من التيمم  
السبيل ثم يأتي في الروضة الشريفه فيكثر فيها من الدعاء والصلاة والتلاوة  
والذكر فقص الله صلى الله عليه وسلم قال ما بين قبري ومنبري روضه مبارقا  
أجود منبري على حوضي **و** يحرم ان يطوف بقبره والصلاة لقبره صلى الله عليه وسلم  
**و** يكره ان ينصب البطن والظهر يجزاه **و** كذا حجه باليد ونقبه كيفية مساند  
الاولياء **نعم** ان عليه ادب او حال فلا كرامة **و** بكه ايضا الا تخافا للقبر وافتح  
منه تقبل الارض ذكره ابن جماعة الا ان قصد التعظيم بالركوع مثلا فيحرم ذكره  
في احاسنه **و** اخرج احمد والنسائي والطبراني وغيرهم من اخرج حتى بانى هذا  
المسجد مسجد قبا فيصلي فيه كان له كعدك عمرة **و** ابن ماجه ما نظر في بيته  
ثم اني مسجد قبا فيصلي فيه كان له كاجر عمرة **و** الطبراني ما توفى فاحسب  
الوفى ثم دخل مسجد قبا فتكع فيه اربع ركعات كان ذلك عند عمرة **و** الباق  
ما خرج حتى بانى المسجد يعني مسجد قبا فيصلي فيه كانت له كعدك عمرة **و** ما  
خرج على ظهر لا يرد الا مسجدى هذا مسجد المدينة ليصلي فيه كانت له بمنزلة  
حجة **و** ابو نعيم ما توفى فاحسب الوفا ثم خرج الى مسجد قبا لا يخرج



إلا الصلاة فيه انقلب باجر عمة **و** ورد الملك تشفا بتراب المدينة وعجتها  
 فدوى ابن النجار وغيره لما اصابته الحمى بنى احمارا قال لهم رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم ايها النعم عما صهيب قالوا ما نضع به قال فاحذروا مما تراه فتخطوه  
 في ماء ثم يثقل عليه اهدكم ويقول **بسم الله** ترابته ارضنا بريق بعفنا  
 شفاء لمريضنا باذن ربنا ففعلوا فتركهم الحمى **و** في مسلم ما اكل سبع تمرات  
 مما بين لابتيها لم يفتره شيء حتى يمسي **و** في رواية على الربيع **و** اخرج الشيخان  
 ما تصح اي اكل صباحا قبل ان ينزل جو قد شئ بسبع تمرات يحرقه لم يفتره  
 في ذلك اليوم سم ولا سحر **و** مسلم ان في حجرة العالية شفاء وانما تزيق اول  
 البكرة **و** احمد والنسائي وابن ماجه العجوة مما اجتهت فيها شفاء مما التسم  
**و** ابو نعيم في الطب العجوة فاكهة اجنة وهي التمر الاسود قاله ابن الاثير قال  
 السهمودي وهو هذا النوع المعروف بالمدينة ياتر اخلف عما اكل السلف واطباء  
 الناس على التبرك به يروى ما قيل فيه غير ذلك **و** يسمي بالجلية **و** في الحديث  
 ما صبر على لاواء المدينة اى سدة ضيقها بالنسبة لبلاد الحطب وسدت بها  
 كنت شهيدا او شفيعا يوم القيمة **و** في رواية احمد ما استطاع ان يموت  
 بالمدينة قبلت بها فاني استغنى لما يموت بها **و** ينبغي ان يقرأ القرآن العظيم  
 جميعه بها وقراءة كتاب في شها لله صلى الله عليه وسلم في رواية ابو جعفر  
 سماه لم يستحضر بقوته صلى الله عليه وسلم فيزداد حبه وتعظيمه **و** روى  
 الطبراني مرفوعا المدينة مهاجرة ومفجعة من النار من حق على ان يكر مواجرا  
 ما اجتنبوا الكبائر فمما لم يفعل ذلك منهم سفاه الله تعالى ما طينة الخبال  
 قيل لعقل ابن يسار رايه ما طينة الخبال قال عبارة اهل النار **و** سن  
 ان يودع المسجد عند هروجه بركعتين سنة اخروج **و** يدعوا بما احب

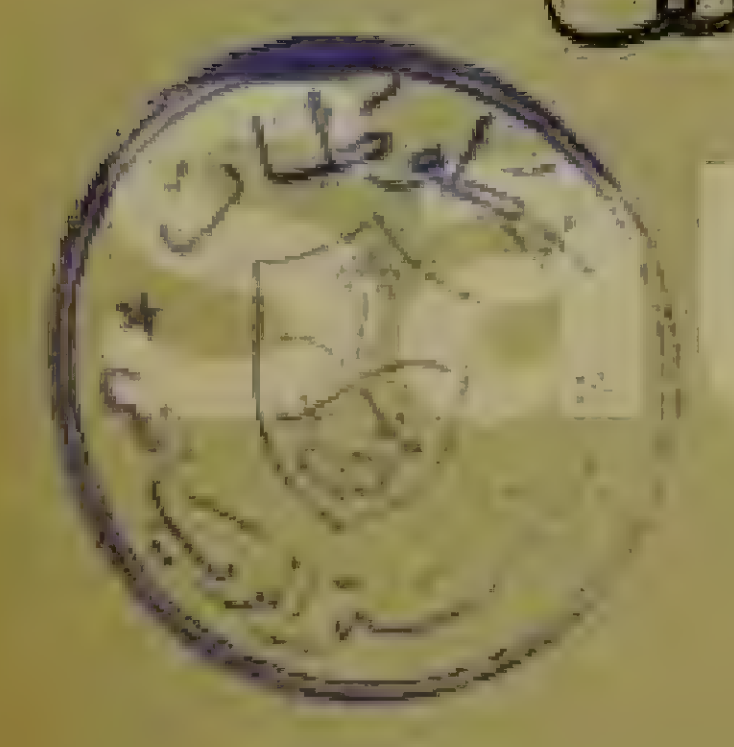
ثم ياتي القبر الشريف ويعبد ما مر **و** يقول اللهم لا تجعل هذا آخر العهد  
 برسولك صلى الله عليه وسلم وبشرى العود سبيلا الى اكرم مني **و** ساكن  
 مكة يقول الى نبينا وارزقني العفو والعافية في الدنيا والآخرة **و** روى  
 سالم بن غانم **و** ان ينصرف تلقاء وجهه ولا يمشي القهقري ويكون خروجه  
 من المدينة من طريق الشجرة للاتباع ولما فظا على الوفا بما عاهد عليه الله  
 فمما نكث فاما يترك على نفسه ويصدق في ملازمة التوبة والامثال الصالحة  
 وتجنب الذنوب فان النكث اسد ما المرحى **و** مما البدع المنكرة تقر بهم  
 بالكلية في الروضة **و** كره مالك لاهل المدينة دون الغزاة كلها فلهذا هم  
 المسجد وهزج الوقوف بالقبر الشريف الا لقدوم ما سفر او خروج اليه  
**و** المذامب الثلاثة يقولون يستجاب ذلك الوقوف لكل قبور اهل  
 الجنة والصلح **و** كره مالك ايضا ان يقال زرنا قبر النبي صلى الله عليه وسلم  
 بخدا فزرنا النبي صلى الله عليه وسلم **و** قالت الثلاثة لا يكره الحديث مما روى  
 قري وجيت له شفاعتي **تنبيه** ان سوارى المسجد الذي كان في زمنه  
 صلى الله عليه وسلم لكل واحدة منها فضل فينبغي التبرك بها بان يدعوا  
 الله تعالى عندها ويصلي بها منها علم المصطفى الشريف كان جندع صلى الله  
 عليه وسلم الذي يخطب اليه وينادي عليه اما منها في محل كرسى الشجرة **و** منها  
 اسطوانة عائشة رضي الله عنها وهي الثالثة منها المنبر وهي المكتوبة **و** في حديث  
 ان الدعاء عندها مستجاب **و** منها اسطوانة التوبة وهي الرابعة منها المنبر  
**و** منها اسطوانة التبريد وهي الملاصقة بالشباك اليوم شرف اسطوانة التوبة  
**و** منها اسطوانة على كرم الله وجهه وهي خلف اسطوانة التوبة من جهة الشمال  
 يصلي اليها امراء المدينة غالبا **و** منها اسطوانة الوقوف وهي خلف اسطوانة



على كرم الله وجهه و منها اسطوانة يقال لها مقام جبريل وكانت باب فاطمة  
 رضى الله عنها بينها وبين اسطوانة الوفود الاسطوانة الملائكة بسبيل  
 بحجرة الشريفة و منها اسطوانة التمجيد محلها الآن دعة بها مخرب مرقم اذا  
 توجه المصلي اليه كان يساره لباب جبريل و يسارها بالمسجد اذاعة النظر للحجرة  
 الشريفة و لها خارجة اداعة للقبلة العظيمة و ان كان مستقبل للقبلة بالقدس  
 و ان بيت في المسجد النبوي مع اقبية الليل وليلة واحدة يحصل الاقبية  
 باقبية معظم الليل الشريفة بصلاة اذ ذكر او قرة او استقبال او جلوس  
 على طهارة وصلاة نبوت و يستعمل من النهار يوم القبول و بلطف  
 الغداء و بعد تلك الليلة كيلة القدر كيف لا و من التجليات المحمدية و قول  
 بحجرة الشريفة لغرض صحة شرعية خلافا لاداب قال تعالى يا ايها الذين امنوا لا تقل  
 بيوت النبي الا ان يؤذن لكم قال ابن حجر ليس مما المصلحة تعاطى نحو الاسراج والتيجان  
 بسؤاله مما له المصلحة والاداب ما رآه الشريفة ادبا قال بعضهم والاداب لما  
 دخلها ان لا يتجاوز المقصورة حكى عن ابي الفضل الحموي احد فدام الحجرة المقدسة  
 انه شاهد شخصاً مما الزوار في مقصورة بحجرة الشريفة وطأ رأسه نحو القبلة  
 فحركه فاذا هدمت وبالله التوفيق سبحانه اللهم و بجدك اسلم  
 ان لا اله الا انت استغفرك والتوب اليك ثم ثم ثم

وفيها

ثم الكتاب بعد ان الله الملك الوهاب بيد اهل العباد واضعف القلا  
 جعفر المهاجر الداعية في شهر رجب المرجب يوم التاسع عشر بعد  
 الظفر في سنة اثنى عشر مائتي وما نبي بعد الالف  
 عفر الله لكاتبه و مالكة وقارته بحجرة  
 النبي الامي آمين  
 ١٢٨٢





صالح بن عبد الله بن عيسى  
بن محمد بن علي بن الحسين  
بن علي بن أبي طالب

هذه الرسالة

المسألة غاية المطاوب \*

فما يتعلق بفعل النكاح عن

الميت والمعسوب \* تأليف الشيخ

أحمد بن عبد الرحمن باجنید

نفعنا الله به ويعلموه في

الدارين \* آمين

©- حقوق الطبع محفوظة للمؤلف -©-

الطبعة الاولى

بمطبعة الإصلاح الاهلية بجدة المكية

1849



ما شاء الله كان

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين \* والصلاة والسلام على أشرف المرسلين \* سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين \* أما بعد فيقول العبد الذليل أحمد بن عبد الرحمن باجند هذه رسالة فيما يتعلق بفعل النسيك والزيارة عن الغير جمعتهما للتقريب من كتب الأئمة الاعلام جمعني الله بهم في دار السلام فن الكتب المجموعة منها هذه الرسالة التحفة والنهاية وحواشيها والروض وشرحه وحواشيه والانوار وحواشيه وفتح الجواد وحواشيه وفتاوى ابن حجر وارتيس والبخية وعماد الرضا وغيرها وسميتها غاية المطلوب فيما يتعلق بفعل النسيك عن الميت والمضبوب ورتبتها على مقدمة وستة أبواب وست ثمان وخاتمة وقد

أن

أن لي أن أشرع في المقصود مستمداً من قبض من بيده أزمة الفضل والجلود فاقول

المقدمة

إعلم أن الحج والعمرة يستقران بذمة المسلم بأحد أربعة أشياء الأول الاستطاعة فإذا استطاع البالغ المأكل الحر بنفسه أو غيره وجب عليه كل من الحج والعمرة مرة واحدة في عمره وهذه باصل الشرع فإن لم يحش الموت أو العضب أو تلف ماله كان الوجوب مترخيماً ثم إن فعل ذلك في سنة الاستطاعة أو غيرها فذاك وإن لم يفعل حتى مات أو عضب وجب على وليه في الموت أن يفعل ذلك عنه من تركته إن خاف تركه ووجب على نفس من عضب أن يستنيب من يفعل ذلك عنه فوراً فإن لم يفعل حتى مات فعلى ماسر في الموت والله أعلم الله في الافساد فمن تلبس بنسيك ولو تطوعاً ثم أفسده وجب عليه قضاءه ولو رفيقاً وحيداً ويحصل بالقضاء ما كانت مقصوداً بالاداء من فرض أو تطوع فلو أفسد التطوع ثم نذر حجاً وأراد تحصيل المنذور بحجة القضاء لم يحصل له ذلك ثم إن كان المنسد أجيراً انقلب له وعليه الكفارة والمضي في فاسده والقضاء ثم إن كان أجارة عين أفسخت والا فلا ويقع القضاء عنه لاعتق مستأجره فيلزمه حجة أخرى له ويبدأ بالقضاء وله استديانة من يحج حجة لأجارة ولو في سنة الافساد فإن تأخر عنها فلا مستأجر المضروب النسخ ويفعل ولي الميت ما فيه المصلحة كما سيأتي



وقد يتأني القضاء في سنة الافساد بأن يحصر عن اتمام الفاسد فيتحال  
منه ثم يزول الحصر أو أن يرتد بعده أو يشترط التحال بمرض فيتحال  
ثم يشفي والوقت باق والله اعلم الثالث النذر فن نذر حجا أو عمرة وكان  
مكلفا ولو رقيقا لزمه فعله بنفسه ان كان صحيحا ويخرج عن نذره الحج  
بالافراد والتمتع والقران فان كان معضوبا استتاب ويستحب تعجيله  
في أول سني الامكان فان تمكن لتوفر شروط الاستطاعة فاخرج حتى  
مات حج عنه من ماله لاستقراره عليه وان نذر الحج أو العمرة عامه  
أو عاما بعده معيننا وامكنه لزمه في ذلك العام ان لم يكن عليه حج اسلام  
أو قضاء فان كان عليه حج اسلام فحج في العام المعين خرج عن عهده  
فريضة الاسلام والنذر فان لم يحج فيه وجب عليه أن يأتي بحجة الاسلام  
وحجة بعدهما للنذر واما اذا لم يمين العام فيلزمه في أي عام شاء فان  
كان عليه حج اسلام لزمه للنذر حج آخر كما لو نذر أن يصلي وعليه  
صلاة الظهر تلزمه صلاة أخرى وتقدم حجة الاسلام على حجة النذر  
ومحل انعقاد نذره ذلك أن ينوي غير القرض فان نوى القرض لم ينعقد  
كما لو نذر الصلاة المكتوبة أو صوم رمضان وان أطلق فكذلك اذ  
لا ينعقد نسك محتمل كما قاله الماوردي والروائي واما اذا عين عاما ولم  
يتمكن من فعله فيه كان لم يبق من سنة عينها ما يمكن الذهاب فيه ولو بان  
يقطع أكثر من مرحلة في بعض الايام فيما يظهر فلا ينعقد نذره فان  
تمكن من الحج ولكن منعه مرض أو خطأ طريق أو وقت أو نسيان

لا حدها

لا حدها أول النسك بعد الاحرام في الكل وجب القضاء لاستقراره  
بتمكنه منه بخلاف ما اذا لم يتمكن بأن عرض بعض ذلك قبل تمكنه منه  
لان المنذور نسك في ذلك العام ولم يقدر عليه ومحل وجوب القضاء في  
الاول اذا لم يحصل بالمرض غلبة على العقل فان غلب على عقله عند خروج  
القافلة ولم يرجع اليه عقله في وقت لو خرج فيه أدرك الحج لم يلزمه قضاء  
الحجة المنذورة كما في المني ولو نذر الف حجة انعقد نذره فاذا مات حج  
الالف من تركه المعضوب وغيره لا يحج عنه الا ما يمكن منه حيا اذ نذر  
الاول على معنى أن يحج عنه غيره والثاني على معنى أن يحج بنفسه وهو  
لا يمكنه الا مرة في السنة فنظر لما يمكن منه فاذا لم يفعله فعل عنه وسقط  
عنه الباقي وهذا هو المعتمد كما قاله في الحاشية وفي الروض وشرحه فرع  
من نذر عشر حجيات مثلا ومات بعد سنة وقد تمكن من حجة فيها قضيت  
من ماله وحدها أو بعد خمس سنين وتمكن من خمس حجيات فيها قضيت  
فقط من ماله والمعضوب اذا نذر عشرا وكان بعيدا من مكة يستتيب  
في النذر بمعنى المنذور وهو العشر ان تمكن كما في حجة الاسلام وعليه  
فقد يتمكن من الاستتابة في العشر في سنة فتقضي العشر من ماله فان لم  
يف ماله به لم يستقر الا ما قدر عليه انتهى الرابع الفوات بشرطه

باب الاول في بيان من يجب عليه الاحجاج عن الميت

اعلم أن من مات وفي ذمته حج واجب ولوقضاء أو نذرا أو مستأجرا  
عليه اجارة ذمية أو عمرة كذلك وجب على الوصي فان لم يكن فالوارث

(قوله وغيره)  
مبتدأ خبره لا يحج  
عنه انتهى مؤلفه

(قوله وجب)  
فعل ماضي فاعله  
الاحجاج انتهى



الكامل وان لم يكن حائرا جميع التركة فان لم يكن أو كان غائبا فالحكم ان  
لم يرد كل واحد من الثلاثة فعل ذلك بنفسه اذ لجو الوصي اقامة نفسه  
فيما اوصى به اليه كما أفق به ابن زياد الاحجاج عنه او الاعمار او كلاهما  
ان كانا عليه وان لم يوصي بذلك من تركته فورا لخبر البخاري ان ابي  
نذرت ان تحج فانت قبل ان تحج أفأحج عنها قال حجي عنها ارايت  
لو كان على امك دين ا كنت قاضيه قالت نعم قال اقضوا الله فالله احق  
بالوفاء شبه الحج بالدين وامر بقضائه فدل على وجوبه وحيث لم يبين  
الميت في حياته عينا للاستئجار بها فعين على الوصي استئذان الوارث  
لان له الاحجاج عنه من مال نفسه فان كان الوارث غائبا تولى ذلك  
الحاكم وخرج بتركته ما اذا لم يخلف تركه ومثله ما اذا خلف تركه ولم  
تكن فاضلة عما تعلق بعين التركة وعن مؤن التجيز بما رضى به الاجير  
من اجرة المثل فاقل فلا يلزم أحدا الحج ولا الاحجاج عنه لكنه  
يسن للوارث والاجني فله ذلك عنه بنفسه أو نائبه ولكل الحج  
والاحجاج عن الميت الذي لم يستطع في حياته نظرا لوقوع حجة  
الاسلام عنه وان لم يكن مخاطبا بها في حياته ولم يوصي بها وخرج بني  
ذمته النفل فلا يجوز عنه الا ان اوصى به دلي المعتمد وقيل يصح  
من الوارث وان لم يوص به واما المعضوب فعند الجاهل الرهلي لا يتطوع  
وعند ابن حجر يصح ان اذن فيه وحجة الاسلام تقدم على سائر  
ديون الآدميين المرسلة في الذمة حتى لومات وخلف مائة صندوق

من المال لا يجوز ان يدفع من ذلك شيء لدائن ولا موصى له ولا وارث  
حتى يستأجر من يحج عنه ويعتمر ويتحلل الاجير في الحج التحلل ويتم  
اركان العمرة كلها كما قاله في فتح التقدير ومثل حجة الاسلام غيرها  
من حقوق الله تعالى فيقدم على ديون الآدميين المرسلة في الذمة  
والوصية والارث والاجني وان لم يأذن له الوارث ان يحج عن الميت  
الحج الواجب عليه حجة الاسلام وكذا عمرته وحجة النذر وحج  
الطوع الذي افسده الميت وكذا عمرته وخرج بالميت المعضوب  
فلا بد من اذنه في الكل والله اعلم

#### باب الثاني في الوصية بالنسك

تصح الوصية بالحج والعمرة ولو نفلا وبحج عنه من ميقاته ان قيده  
أو أطلق فارقيد بآدم فيحج منه عملا بتقييده ومحل اذا وسعه الثلث  
أو ما يخص الحج منه باجرته أي الابد والافن حيث بقي فان لم يبق  
بالحج من الميقات استؤجر من دون الميقات من حيث أمكن ولو من  
مكة ومثل الفرض في هذه الحالة النفل فاذا لم يبق الثلث أو ما يخص  
الحج منه بالاجرة من الميقات أحج عنه من دون الميقات من حيث  
امكن ولو من مكة ان لم يعين الموصي قدرا قليلا لا يفي باجرة الحج  
طلقا أو لا بطلت الوصية قال قول وقد يقال لاساءة للمعجوزة في هذه  
للمعذر ثم ان قال احجوا عني من ثلثي أحج عنه حجة واحدة فان قال احجوا  
عني ثلثي فعل ما يمكن من ذلك من حجتين فاكثر فان فضل ما لا يمكن



أن يحج به كان للوارث وإن قال أحجوا عني بثلاثي حجة صرف ثلثه إلى حجة واحدة كما في فتاوى ابن حجر

﴿ فصل ﴾ حجة الاسلام والنذر في الصحة والقضاء تحسب من رأس المال وإن لم يوص بها كـ اثر الديون ومحل كونها من رأس المال إن لم يقيد بها بالثلث فإن قيدها به فسيأتي حكمه وأما حجب الطوع والنذر في مرض الموت فيحسب من الثلث ولو عين شيئاً ليحج به عنه حجة الاسلام أو غيرها لم يكن في استحقاق من يحج بالشيء المعين اذن الورثة ولا الوصي له من غير عقد بل لا بد من الاستئجار لأن هذا معاوضة لا محض وصية وظاهر أن الجمالة كالأجرة نعم لو قال الوارث أو الوصي أو غيرها إذا أحججت له غيرك فذلك كذا فاستأجر ما يستحق الخطاب بواسطة بين نحو الوارث والمباشر ما عينه الميت بل ما عينه المجاعل ولا أجرة للمباشر بأذنه على التركة كما لو حج عن غيره بغير عقد ومحل إذا قال أحجوا عني بهذه العين أو بهذا الشيء أو بداري ما لو قال من حج عني فله كذا فخرج عنه شخص ولو بغير اذن الوصي فإنه يستحق الوصي به حتى لو قال الوصي من حج عني فله كذا الوصي في ذلك أو في تنفيذ وصاياي فلان فخرج الوصي حاجاً فاحرم قبل من أخرجه الوصي آخر علم بالوصية وقع احرام المتكلم للميت واستحق الوصي به كما أفتى به ابن حجر قال ووجهه أن الموصي لما قال من حج عني فله كذا لم يحمل للوصي نظراً في تعيين من يحج عنه بل قطع تعيينه بتعبيره بمن حج عني

والسابق

والسابق بالاحرام صدقت عليه هذه العبارة فاستحق بنفس الوصي بخلاف معين الوصي فإنه خارج عن عبارة الموصي يسبق الاول له والوصي ليست له ولاية الا في اقباض الموصي به لافي تعيين يخالف قضية لفظ الموصي فلا تغريمه يقتضي غريمه نعم لو قيد فقال من حج عني على يد فلان فله كذا فخرج شخص بغير اذن فلان لم يستحق شيئاً انتهى ومحل استحقاق من خرج أولاً في الاولى وعلى يد فلان في الثانية لجميع القدر الموصى به إن كان غير وارث أو وارثاً ولم يزد القدر على اجرة المثل والالتوقف الزائد على اجازة بقية الورثة كما لو كان القدر لا يخرج جميعه من الثلث فإن أوصى بالنسك الواجب عليه من رأس المال أو من ثلثه عمل بقوله ويكون في الاول للثالث كيدلانه عند الاطلاق يحسب من رأس المال وفي الثاني لقصد الرفق بورثته إذا كان هناك وصايا أخر لان النسك حينئذ يراحم فان وفي بها والا هلك من رأس المال وصورة المزاحمة أن يموت ويترك ثلثاً مائة دينار مثلاً وقد أوصى لانسان بمائة وبأن يحج عنه حجة الاسلام من ثلثه واجرة ذلك مائة فيراحم الوصية في الثلث ثم يكمل ما بقي من اصل التركة فتدور المسئلة لان ما تكمل به الاجرة محسوب من رأس المال فيتوقف معرفته على معرفة ثلث المال بعد اخراج الكل ومعرفة الثلث متوقعة على معرفة ما يكمل به فيستخرج بالجبر والمقابلة بأن تفرض ما تكمل به الاجرة شيئاً فيكون المال الذي اريد ثلثه ثلثاً مائة الا شيئاً وثلثه مائة الا ثلث شيء فتأخذ من الثلث

٢ — غاية المطلوب



نصفه للأجرة وهو خمسون الأسدس شيء فإذا ضم إلى الشيء الذي  
تكمل به الأجرة كان المجموع خمسين وخمسة أسداس شيء وهي تعادل  
مائة الأجرة فبعد المقابلة يصير خمسة أسداس يعادل خمسين فاقسم  
الخمين على خمسة أسداس بأن تبسط الخمسين من جنس الكسر بأن  
تضرب الخمسين في ستة مخرج السدس تبلغ ثمانمائة ثم تقسم حاصل  
الضرب وهو الثمانمائة على الخمسة الأسداس يخرج ستون وهو المكمل  
للأجرة فالباقي من الثمانمائة بعد إخراج مائتان وأربعون وثلاثمائة منها  
أربعون للوصية وأربعون للأجرة فضم إلى المكمل وهو ستون يبلغ مائة  
فقد ظهر بذلك نقص من حصة الموصى له بالمزاحمة فإن لم يكن وصايا  
فلا فائدة في نصه على الثلث ولو أضاف الوصية الزائدة على أجرة المثل  
إلى رأس المال كالحجوا عني من رأس مالي بخمسمائة والأجرة من  
المبيعات مائتان فهما من رأس المال والثمانمائة من الثلث وإن أوصى به  
أي بالنسك الواجب عليه وأطلق فلم يقيد برأس مال ولا ثلث فن  
رأس المال كما علم مما مر ويحج عنه من المبيعات فإن عين البعد ووسعه  
أو وسع أقرب من البعد إلى مكة وأبعد من المبيعات الثلث فعل ذلك  
فيصرف من الثلث على ما قبل المبيعات ثم من رأس المال على الباقي  
ولو قال أحجوا عني بالف درهم فإن عين من يحج عنه وكان الالف أكثر  
من أجرة المثل صرف إليه إن أحصل الثلث الزيادة وكان المعين غير وارث  
فإن كان وارثا ولم تجز الورثة الزيادة ورضي بقدر أجرة المثل أعطيه ورد

الباقي

الباقي للورثة وإن لم يرض استؤجر غيره بأجرة المثل ورد الباقي للورثة  
وكذا إذا لم يزد الالف على أجرة المثل ولم يرض به المعين وارثا كان  
أو غيره ورضي غيره بدونه فيجاب ويرد الباقي للورثة وكذا لو تطوع  
شخص جاز ورد الكل للورثة ولم يجز استئجار المعين وإن لم يعين من  
يحج عنه فإن كان الالف زائدا على أجرة المثل فوجهان أحدهما  
لا يحج عنه إلا بأجرة المثل والثاني يحج به أي الالف إن وفي به الثالث  
وبه يشترطه في الأم وبه أجاب الماوردي واختاره ابن الصلاح  
وهذا هو المتمد ولو قال أحجوا عني زيدا بكذا لم يجز نصه عنه حيث  
خرج من الثلث وإن استأجره الوصي بدونه وعمله كما هو ظاهر إن كان  
المعين أكثر من أجرة المثل لظهور إرادة الوصية والنبذ عليه حيث  
والأجاز نصه عنه ولو حج غير المعين أو استأجر الوصي مال نفسه أو غيره  
جنس الموصى به أو صفته رجع المقدر الذي عينه الموصي لورثته وعلى  
الوصي في الثانية بإقسامها أجرة الأجير من ماله والمراد بأجرة الأجير  
ما عينه في القسم الأول وأجرة المثل في الآخرين وهذا إذا لم يزد  
ما عينه الموصي على أجرة المثل والافسياني ولو قال أحجوا عني  
بكذا وكان الحج واجبا عليه عين شخصا أو لا فإن خرج المقدر الذي عينه  
من الثلث فواضح والافته دارا قل ما يوجد من أجرة مثل حججه من المبيعات  
من رأس المال والزائد من الثلث كافي بالخفضة والنهاية ولو عين قدوة على  
فوجد من يرضى بدونه فإن كان ما عينه قدراً لأجرة المثل جاز لا حجج عنه  
بدونه والباقي للورثة وإن كان أكثر وجب صرف الجميع إلى الأجير



وان استؤجر بدونه وجب دفع الباقي اليه ولو عين الاجير فقط لم يكن للوارث ولا الوصي استئجار غيره فيحج عنه باجرة المثل فافل ان رضي ذلك المعين فان اراد التأخير بحث الاذري انه ان مات عاصيا لتأخيرته متهاوناً حتى مات أنيب غيره والا أخره الى اليأس من حجه لانها كانت طوع ولو امتنع أصلاً عين له قدر أولاً أحج عنه غيره بأقل ما يوجد ولو في التطوع وكذا لو غضب أو مات وكيعين الوصي معين من فوض الموصي اليه تعيينه فلو قال أحجوا عني من يرضاه فلان أو من يشاء زيد فان رضي أو شاء واحداً أحج عنه ان رضي فان امتنع جازله تعيين غيره كالمومات من أوصى أن يحج عنه فلو امتنع من الرضا باحد قال ابن حجر فيظهر أن الحالك يستأجر واحداً الوصي لان تصرفه فيها برضا فلان ولم يوجد وتقديم الحج على العام المعين زيادة خير مالم يكن في التأخير غرض مقصود كان خلاف ليحج عن نفسه سنة كذا انتهى ولو دفع مريض لرجل مائة ليحج عنه بها ثم مات أولاً والمدفوع اليه ثانياً استرجعت من التركة كما قاله في فتح القدير (خاتمة) قال ابن حجر في الفتاوى واذا أوصى الشخص لمن يحج عنه وعين أجرة قليلة فان وجد أجير يرضى لزم الوصي استئجاره وان لم يوجد أحد يرضى بها بطلت الوصية ورجع المال المعين للورثة هذا ان لم يكن على الموصي حجة فرض والالزام للورثة الزيادة على ما عينه والاستئجار عنه باجرة المثل ثم اذا وجد من يرضى بما عينه واستأجره الوصي به فان قال ولك في تركته كذا أو أطلق ونحو ذلك صحت الاجارة بذلك المعين

ولا

ولاشي حينئذ على الوصي وان قال ولك علي كذا أو عندي كذا قائماً تصح ان كان الحج على الميت فرضاً ويلزم الوصي من ماله ما عينه ويقع الحج عن الميت وتبطل الوصية ويمود ما عينه للورثة ثم لو قال في صورة ولك عندي كذا انما اردت معين الموصي وعبرت بعندي لانه تحت يدي فالذي يظهر أنه يصدق في هذه الدعوى بخلاف ما لو قال ذلك في علي ويحتمل أنه يقبل قوله بيمينه حتى في علي لانه يصلح لان يريد به دفعه علي من التركة لاجل كوني وصياً عليها ولمل هذا أقرب انتهى رحمه الله تعالى

### باب الثالث في الاجارة

اعلم أن الاجارة تنقسم الى قسمين اجارة عينية واجارة ذمية وتحصل الاولى بنحو استأجرتك لتحج عني في المضروب أو عن مورثي في الوارث أو عن فلان في الاجنبي أو عن أوصائي أو من أتبع له أو اكترت عينك ومنها عند شيخ الاسلام وتلميذه الخطيب وابن حجر ما اذا قال الزمت ذمتك لتحج بنفسك واعتمد الرمي عدم صحة الاجارة في ذلك للتناقض ومنها اي العينية أن يستأجره للحجة والزيارة بالقدم وكان عرفه المطارد التعبير بذلك عن الزامه بأن يأتي بذلك بنفسه كما في فتاوى ابن حجر ولو قال الزمتك الحج عني أو عن مورثي مثلاً فهو اجارة عين على أقرب احتمالين للدميري وتحصل اجارة الذمة بنحو الزمت ذمتك تحصيل حجة لي في المضروب أو عن ميتي أو عن أوصائي



الح ماصر أو اسلمت اليك هذه الدراهم مثلاً في تحصيل حجة الحج ولا بد من القبول متصلاً والجاريتين شروط عامة وتختص كل واحدة منها بشروط

فصل في الشروط العامة الأول علم المتعاقدين بتفاصيل أعمال الحج فان جهلاً أو أجهلاً بطل عقد الاجارة وإذا حصل العلم فان ذكر في العقد فذلك وان لم يذكر لم يقدح في صحة العقد كما في الانوار وعبارة فتاوى ابن زياد يشترط علم المتعاقدين بأعمال النسيك الواجبة أركاناً وغيرها فلو جهل المستأجر فسد العقد واستحق الاجير أجره المثل كما لو استأجره على الحج والمعيرة على الاجرام ويقع لمن استؤجر عنه فيها بأجرة المثل ولا يشترط في عقد الاجارة ذكر الواجبات والسنن ولا ذكر المليات وإنما يشترط علم المتعاقدين بأعمال النسيك الواجبة وبيان انه افراد أو تمتع أو قرآن وصفة الاجارة كأن يقول أؤتمت ذمتك حجة أو معمرة عن فلان بن فلان بأركانها وواجباتها وسننها بكذا أو استأجرتك التحج مثلاً عن فلان بن فلان حجة بواجباتها وأركانها وسننها بكذا انتهت وظاهره موافقة احتمال شرح الروض الاخير الآتي وعبارة الروض مع شرحه وشروط في كل من الاجاريتين معرفة المتعاقدين بأعمال النسيك فلو جهل أحدها لم يصح العقد كسائر الاجارات وأعماله أركانها وواجباتها وسننها فيجوز اشتراط معرفة الجميع لأنه معة ودعا عليه حتى يخط التفاتاً لما فوته من السنن كما صرح به الماوردي وغيره ويحتمل

الا كنفاء

الا كنفاء بمعرفة ما عدا السنن لكونها تابعة كما تقول في بيع الحامل الولد معقود عليه مع أنه لم يعرف عند العقد لدخوله تبعاً انتهى وقوله اشتراط معرفة الجميع اشارة الى تصحيحه انتهى وهو واعتمد الزبدي وعبارة ابن حجر في حاشية الايضاح وفي كل من الاجاريتين علم المتعاقدين بأعمال النسيك عند العقد أي أركانها وواجباتها وكذا سننها على أن عليه الا يان بها وهو ما يصرح به قول ابن عبد السلام لا يحصل للمحجوج عنه من الاعمال القلبية كالخشوع والآنية لتعلق الاجارة بالاركان والواجبات والسنن بل لا يصح الاستئجار لذلك للمعجز عنه غالباً بخلاف السنن ويؤيده تصريح الماوردي وغيره بخط التفاتاً لما تركه ثم ينبغي أن الواجب معرفته والذي يخط التفاتاً بتركه هو الجمع عليه منها دون المختلف فيه الثمير بل تمذراً لاحاطة به ويحتمل أن المراد السنن الشهيرة من مذهب الاجير لانه المباشر ويؤيد الشهيرة ما لا يخفى على من له الملم بالمناسك وفي كل من هذين الاحتمالين مشقة لا تخفى ولذا رأينا المتورعين يعدلون الى الجمالة لانه يفتقر فيها الجهد بالعمل ويترتب على هذا الذي ذكرته أن المراد بالاركان والواجبات والسنن هي هو على مذهب الاجير لما تقرر أنه المباشر للعبادة فاعتبر اعتقاده اذ لا يكلف أحد تغيير اعتقاده أو المستأجر لانه المداير على وقوع ما يقع ولا ينفعه الا بما اعتقده دون غيره كل محتمل وقضية قولهم في ما يروونه الخفي الخالي عن النية أنه مستعمل نظراً لاعتقاده مع عدم الرابطة هنا بخلاف



الاقتداء يؤيد الاول واعتبارهم لميقات بلد الميت دون الاجير يؤيد الثاني وان لم عليه وجوب تقليد غير امامه لانه السبب في هذا الايجاب بايجاره لنفسه لغير موافق له في مذهبه وعلى كل فلو استأجر من يظنه موافقاً له في مذهبه فبان مخالفاً فهل يتخير في الفسخ ويجب في صورة الميت لان الاجير وان أتى بصورة الركن أو الواجب عند المستأجر له هو لا يعتدرك نيته أو وجوبه وذلك مبطل له أو موجب لنقص ثوابه وكلاهما لا مصلحة فيه للمستأجر له أولاً يتخير لان المدار على الايمان بصورة الركن أو الواجب لا غير كل محتمل أيضاً ولعل الثاني أقرب لما تقر أنه يلزمه تقليد امام المستأجر له وبتقليده يزول ذلك المحذور فتأمل انتهت عبارة الحاشية بحروفها الثاني أن ينوي النسيك عن استؤجر له كمن فلان أو عن استؤجر له ولا تشترط معرفة عينه فلو أحرّم موقوفاً ثم صرفه لمستأجره قبل شروعه في العمل لا ينصرف على اصح الوجهين ولو استأجره في الذمة ليحج عنهما أو امرأه به بلا اجارة فاحرم لاحدهما مبهما صرفه لمن شاء منهما قبل تلبسه بشيء من اعمال النسيك أو معيناً تخيراً الآخر في الفسخ لتأخير حقه ومنه يؤخذ أن من لم يصرفه له في الاول يتخير أيضاً الثالث كون الاجرة معلومة فان كانت في الذمة اشترط العلم بها جنساً وقدرًا وصفة وان كانت معينة اشترط معاينتها والافسد العقد الرابع استجماع العاقدين ما شرطوه في البائع والمشتري من الرشد وعدم الاكراه والجنون وغير ذلك مما ذكره في محله ويزاد

هنا

هنا عدم سكر من يحج عن غيره مع أنه يصح بيعه الخامس أن يكون الاجير للواجب حراً بالغاً فان كان عبداً أو صبيّاً بطل وخرج بالواجب النفل فيجوز أن يكون الاجير له عبداً أو صبيّاً مميزاً أو معلوماً أن العاقد في الاول السيد وفي الثاني الولي ولما المذكورة والانونة فلا تشترط فتصح ائابة الرجل عن المرأة وعكسه السادس كون المحجوج عنه ميتاً أو معضوباً اذن في الحج عنه فلا تصح النيابة عن قادر ولا عن لزمه الحج ثم جن لأنه قد يفني فيحج بنفسه فلو استغاب عنه وليه ولم يكن به غضب فانت قبل الافاقة لم يجزه ولا عن مرجو البرء وان اتصل به اليأس أو الموت فيصح للمباشر نعم ان أتى بالحج بعد موته أجزاً ويقع له لوقوعه بعد موته في زمن تصح فيه النيابة قال الاذري والاسنوي وينبغي أن يستحق أجرة المثل ولم يذكر ابن حجر في شرح العباب ما اذا وقع بعد غضبه وقد يفرق بان الميت يصح التبرع عنه بخلاف الحي قاله شيخنا السامع أن يعين أنه يفرد أو يتمتع أو يقرن اذا كانت الاجارة لاحد النسيكين لاختلاف الاغراض بها وكذا لو كان الاستئجار لحج فقط أو عمرة فقط فلا يبهيم فان ابهم بطل العقد لكنه يقع للمستأجر بأجرة المثل ولو قال استأجرتك للحج أو للعمرة على الابهام بطل العقد ووقع للمستأجر بأجرة المثل ولو قال حج عني فان قرنت أو تمتعت فقد أحسنت فقرن أو تمتع وقعا للمستأجر الثامن أن لا يشترط المستأجر على الاجير مجاوزة الميقات بلا احرام فان شرط ذلك عليه فسدت



الاجارة فان أحرم عن المستأجر وقع له أي للمستأجر باجر المثل  
والدم على المضروب أو الولي المستأجر عن ميت قال في حاشية الايضاح  
وأبدي المحب الطبري ترددا فيما لو تبرع متبرع مكى بالحج عن ميت  
آفاقي حيث جاز وأحرم من مكة أو استأجر عنه وشرط الاحرام من  
مكة ثم اختار عدم الوجوب عليه وأنه يجب في تركه المحجوج عنه  
ان كانت والالم يجب على واحد منها قال ابن حجر وفيه نظر والوجه  
عندي أنه على المتبرع أو المستأجر لانه الذي ورط نفسه لتقصيره  
انتهى فان لم يشرط المستأجر مجاوزة الميقات بالا احرام على الاجير  
بل فعله الاجير بنفسه لزمه دم مجاوزة الميقات وحط القسط من الاجرة  
بناء على ما اعتمد المحب الطبري أن العبرة بميقات المحجوج عنه واعتمد  
الجمال الطبري أن العبرة بميقات الاجير وعليه فلو استؤجر المكي  
للحج عن آفاقي جازله الاحرام من مكة ولا شيء عليه كما قاله باعشن  
قال الشيخ عبد الحميد في حاشية التحفة ولا يسمع أهل مكة التقليد ما اعتمده  
الجمال الطبري والافياتمون عند عدم الخروج الى الميقات بترك الدم  
وترك الحط انتهى ولا يشترط تعيين الميقات في عقد الاجارة بل يحمل  
على ميقات المحجوج عنه قال السكودي في فتح القدير وله العدول  
عنه الى مثل مسافته وكذا الى ميقات آفاقي أقرب من ميقات المحجوج عنه  
على نزاع ذكرته مفصلا في الاصل فراجعته انتهى وذكر في حاشيته على  
شرح بافضل ان هذا هو الذي اعتمده ابن حجر في مواضع من حاشية

الايضاح

الايضاح والاياب واعتمد في معظم كتبه وشيخ الاسلام والخطيب  
والجمال الزملي وغيرهم أنه لا يجوز العدول الى الاقرب من ميقات المحجوج  
عنه انتهى ومحل الخلاف في المسئلة الاولى والثانية حيث لم يعين الاجير  
ميقات يحرم منه والافلا خلاف حينئذ في أن العبرة بالا بعد من ميقاته  
وميقات المنياب عنه وما شرط عليه فيجب الا بعد من هذه الثلاثة فان  
استوت تخير وله العدول عما وجب عليه من ميقات شرعي أو فري أو شرطي  
الى مثله مسافة فيحرم منه وان لم يكن ميقاتا فان خالف أثم وفدى وحط  
مقابلة قال في فتح القدير وبحث في الاياب تبعا للزكريا صورة يجب فيها  
تعيين ما يحرم منه الاجير وهي ما اذا استؤجر لحجة قضاء وقع الاحرام  
بادائه من ميقات شرطي أو من داره فيجب تعيين ذلك المحل أي في عند  
الاجارة انتهى ولا يجب تعيين زمن الاحرام فان عينه تعيين التاسع أن  
يكون الاجير عدلا في غير مدين الوصي والالم تصح انابته ولو مع المشاهدة  
والمراد العدة الظاهرة دون الباطنة نعم ان استأجر المضروب فاسقايحج  
عنه صحت الاجارة ويقبل قوله حجبت من غير معين ولا بينة فقول غيره  
ذلك يكون من باب أولى فتح القدير وعبارة ابن حجر في الفتاوى ويجب  
على الوصي أن لا يستأجر أو يجاعل الا عدلا على المعتمد لانه منصرف عن  
الغير وكل متصرف من الغير يلزمه الاحتياط وغير الثقة لا يوثق منه بأن  
يحج عن الميت وان شوهه لان المدار على النية وهي امر قبيح لا اطلاع لاحد  
عليها وبه يعلم أنه لا فرق بين من استؤجر أو جوعل على اداء فرض أو تطوع



كنفل حج أوصى به أو زيارة أوصى بها لأن ذلك وإن كان تطوعاً إلا أنه بالوصية صار واجب الأداء وما وجب أداءه لا يخرج عن عهده بفعل الفاسق له لأنه غير أمين ومشاهدة أفعاله لا تمنع خيانتة لارتباطها بالنية ولا مطلع لا حد عليها كما تقرر نعم إن عين الموصي الحاج عنه وكان فاسقاً فإن كان مع علمه بفسقه فلا كلام أنه يجب استجاره ويصح حجه عنه وإن كان مع جهله بحاله أو شككناهل علم فسقه أولاً لا احتمال أن يقال لا يستأجر لانه خلاف الاحتياط وما كان مخالفاً للاحتياط في أمر الميت لا يجوز فعله إلا أن نص عليه الميت صريحاً بالنظر في ذلك مجال انتهت بمخالف العاشر أن يكون النسك مما يطلب فعله من الحجوج عنه والآ كان استأجر معضوب من يحج عنه نذراً أو قضاء وليس عليه واحدة منها بطالت الاجارة ولا نقول تصح وتقع للمسنأجر نفلاً لأن قاعدة العقود ورعاية اللفظ فيها تأتي ذلك وفارق الاحرام بغير ما عليه فانه يقع عما عليه بان ذلك من خصوصيات هذه العبادة فلا يقاس به العقود لما تقرر أن المرامي فيها الالفاظ ومدلولاتها ما أمكن انتهى ملخصاً من الايضاح والحاشية قلت وينبغي أن يستحق الاجير أجره المثل لو فعل حيث جهل الحال لتقصير المعضوب مع عدم تقصير الاجير ولو أحرم احراماً مطلقاً ثم افسده ومات قبل أن يعين شيئاً فلس لوارثه أن يعين ويستأجر من يأتي بما عينه على المعتمد والله أعلم الحادي عشر أن يكون بين المعضوب وبين مكة مسافة القصر فأكثر والالم تجزله الانابة حتى يموت فيحج عنه بمدة موته وهل ذلك

مطلقاً

مطلقاً أو حيث يجوز امكان وصوله مكة والاجازت الانابة اختلقوا فيه قال عبد الرؤف والثاني أوجه لأن الفرض أنه عاجز من سائر الوجوه وهذا الشرط لا يتأتى في الميت فلذا قيدته بالمعضوب فتح القدير وعبارة الجمل قوله بينه وبين مكة مرحلتان فإن كان بينه وبينها أقل منها لم تجزه الانابة مطلقاً بل تكافيه بنفسه فإن عجز حج عنه بمدة موته من تركه هذا ما اقتضاه اطلاقهم وله وجه وجيه نظراً إلى أن عجز القريب بكل وجه نادر فلم يعتبر وإن اعتبره جمع متأخرون فجوزوا له الانابة أخذاً من التعليل بحجة المشقة وتبعهم في شرح الارشادات حج وعبرة الرمي نعم لو كان بينه وبين مكة أقل من مسافة القصر أو كان بمكة لزمه الحج بنفسه لقلة المشقة عليه كما نقله في المجموع عن المتولي وافرده فإن انتهى حاله لشدة الضناء أي حالة لا يحتمل معها الحركة بحال فينبغي أن تجوز له الاستنابة في ذلك كما بحسب السبكي وهو ظاهر انتهت الثاني عشر أن يوصي الميت بأداء النسك عنه إن كان النسك تطوعاً والآ فلا يصح فلو أجاز شخص شخصاً عن حج تطوع عن ميت لم يوص به ففعل الاجير جاهلاً لم يصح العقد ولزمت المؤجر أجره المثل كما في البغية الثالث عشر أن لا يتكاف المعضوب الحج ويحضر مع اجيره بعرفة والآ انسخت الاجارة ووقع الحج للاجير مع استحقاقه للاجرة لأن التقصير من المعضوب مع صحة الاجارة ظاهراً وباطناً قال البصري يتردد النظر فيما لو اجتمع بالميتات وأخبره المستأجر بانه يريد الاحرام عن نفسه فهل يستحق الاجير الاجرة أولاً وعلى الثاني هل



يستحق شيئا القسط ماضى من بلده الى الميقات انتهى وقد يقال قضية  
تعليلهم بأن التقصير من المعضوب مع صحة الاجارة أن الاجير يستحق  
القسط قاله عبد الحميد الرابع عشر أن لا يشفى المعضوب من عصبه ولو  
بعد حج الاخير فلو شفى بان بطلان الاجارة ولا اجرة له فيردها ان  
كان قبضها لان المستأجر لم ينتفع بعمله بخلاف ما اذا استأجره القادر  
بناء على أنه لا يجوز الاستئجار له من القادر أو من المعضوب على مقابل  
الظاهر فانه يقع عن الاجير ولا يستحق المسمى بل أجره المثل  
لان الفساد في الثاني موجود حال العقد وان جهله المستأجر والاجارة  
الفاصلة فيها أجره المثل فهو جازم بحصولها واما الاولى فالصحة  
والفساد فيها مجهول والعاقبة عند العقد اذا يدري حينئذ ايرأ أو يستمر  
فالعامل متردد في استحقاقه الاجرة وعدمه والعمل مع التردد مشروط  
بسلامة العاقبة فاذا لم تسلم بان أن لا استحقاق انتهى ثم استحقاق اجرة  
المثل فيما مر مشروط بجهل الاجير الفساد والآ فلا شيء له قطعا كما في  
الروضة وغيرها انتهى الخامس عشر أن لا يستأجر المعضوب اثنين معا  
ليجاء عنه حجة الاسلام ويقبل ما فاذ فعل لم يصح لو احدهما فيقع حج  
كل عن نفسه ان احرم ما ماولا اجرة له والا بان احرم ما ماولا وقع له الاولى  
باجرة المثل لو وجود اذنه المعتد به لفاعليه وسئل الرئيس عن رجل استأجر  
ليحج عن زيد مثلا وعقد له باسم زيد ثم رسم له كتاب فيه الاسم فبان  
المرسوم عمرا فأحرم المستأجر عن عمر والمغلوطة به وعمر قد أحرم في تلك

البلدة آخر فكيف الحكم (فاجاب) بقوله حيث كان الامر كذا بر وقع  
حج هذا الغالط عن نفسه ولا يستحق اجرة لانه لم يحج عن استؤجره  
الذي هو زيد وعمر وقد حج عنه نعم ان كان عمر ومينا وقصده الغالط  
عند النية بالنسك وسبق احرام الغالط المستأجر لعمر ووقع النسك  
من الغالط لعمر ولا يستحق الغالط ولا المستأجر لعمر شيئا لان الغالط  
لم يستأجر لعمر والمستأجر لعمر قد سبق بالاحرام وان احرم ما معا  
او جهل السابق منهما وقع حجها عنهما ولا يستحقان شيئا ولو علم سبق  
ثم نسي وقف الامر الى التبين انتهى (مسئلة) وقع عند السبكي في  
الحاكمات أنه تنازع رجلان في حجة أوصى بها شخص فقسمها بينهما  
نصفين وامر كلا منهما أن يحج بحصته عن الموصي في سنة واقربا عليه  
الازري وغيره انتهى عماد الرضا وشرحه ثم محمل هذا كله حيث  
أحدث الحجة المستأجر لها كما تقرر أما لو تعددت كان كان على المعضوب  
حجة نذر وحجة اسلام فاستأجر شخصين فحجا عنه الحجتين في سنة  
واحدة اجزا مطلقا لكن ان ترتب احرامها وقمع الاولى لحجة  
الاسلام والواقع احرام كل عما استؤجر له لكن لو تأخر احرام من  
استؤجر لحجة الاسلام في الاولى وجب له أجره المثل لا المسمى للمخالفة  
ولو حج شخص عن فرض ميت أو معضوب وآخر عن نذره وآخر عن  
قضائه وآخر مما لزمه من حج استؤجر عليه اجارة ذمة وآخر عن نقله  
جاز ولو فسد نسك من سبق بالاحرام بحجة الاسلام وقع احرام المناخر



عنه السادس عشر أن يكون المستأجر مالكا للأجرة المبيعة وله ولاية عليها كوصي بشرطه أو وارث أو حاكم والا كان استأجر شخص من يحج عن الميت من تركه الميت وليس نحو وصي ولا وارث ولا حاكم فسدت الأجرة فإن علم الاجير الفساد فلا أجر له وإن جهل لزم الميت المؤجر أجره المثل ولا يرجع بها على التركة وفي الحالين يقع الحج للميت إن كان عليه ويرى السابع عشر أن لا يحرم قبل إخراج الاجير لنفسك الواجب على الميت آخره عنه فلو مات شخص ثم استأجر وصيه شخصاً ليحج عنه فأحرم ابن الميت أو غيره ولو اجنبياً عن الموصي قبل إخراج الاجير سواء كان طامعاً في المعلوم أم لا بطلت الأجرة ووقع حج من أحرم قبل إخراج الاجير تبرعاً عن الميت ولو كان الموصي مقصراً بتأخير الاستئابة ولا أجره للاجير لأن تقدم إخراج غيره عن الميت يوجب وقوع إخراج نفسه فيكون ما بقيه من المشاق في مقابلة الثواب الحاصل له فهو كالو برئ المعضوب بعد حج الاجير عنه يقع الحج للاجير ولا أجره له لأن المعضوب لم يحصل له من فعله فائدة ثواب ولا غيره ويفرق بينهما وبين حضور المعضوب مع أجيره بمعرفة فإن الحج في هذه وإن وقع للاجير لا يمنع استحقاقه للأجرة بأن الأجرة هنا وقعت صحيحة ظاهراً وباطناً كما لم يكن لما تكاف المعضوب وحضر تعيين وقوع فعله بنفسه دون فعل غيره عنه فالوقوع عنه لحضوره ولزوم الأجرة له لتقصيره بالحضور مع بذل الاجير منافعه في أجرة صحيحة بخلاف تينك الصورتين فإن

الأجرة

الأجرة فيها صحيحة ظاهراً فقط لتبين بطلانها من أصل البرء والحج عن الميت فلم يستحق الاجير شيئاً في مقابلة فعله فإن قلت ينافي ذلك قولهم إذا لم يجوز الاستئجار للتطوع وقع الحج عن الاجير ولم يستحق المسحى بل أجره المثل قلت لا ينافيه لأنه في تينك لا تقصير من المستأجر لأن الاستئجار واجب عليه ظاهراً والبرء وحج الاين لم يحصل باختياره فاقضى عذره عدم وجوب شيء عليه لأنه لم يحصل منه تقرير للاجير بخلاف المستأجر للنفل فإنه غير مضطر للاستئجار بل يحرم عليه أن علم امتناعه للنفل فلم يعارض تقريره شيء فله مقابلة ما أتلفه من منافع الاجير من غير عذر وهو أجره المثل على المستأجر لافي التركة كما قاله القمولي نعم لو قصر الاجير بأن علم امتناع الاستئجار للتطوع لم يستحق شيئاً لأن المستأجر حينئذ لم يفرزه انتهى من فتاوى ابن حجر الثامن عشر أن يكون كل من الاجير والمججوع عنه مسلماً فلا يصح الحج من كافر ولا مرتد ولا عنهما والله أعلم التاسع عشر أن لا يشترط المستأجر على الاجير دم قرآن أو تمتع أمره به فلو استأجره للقرآن أو التمتع فامتثل فالدم الواجب بسبب ذلك على المستأجر كالحج بنفسه لأنه الذي شرط ذلك فإذا شرطه على الاجير بطلت الأجرة لأنه جمع بين أجرة وبين مجهول لأن الدم مجهول الصفة ولو كان المستأجر معسراً فالصوم الذي هو بدل الدم على الاجير لأن بمضه وهو الايام الثلاثة في الحج والذي في الحج منها هو الاجير والله

ع — غاية المطالب



سبحانه وتعالى أعلم  
 ﴿ فصل في شروط الاجارة العينية ﴾ إعلم ان لصحة الاجارة  
 العينية ابتداء ودواما شروطا الاول أن يباشر الاجير عمل النسك الذي  
 استؤجر له بنفسه فليس له فعله بغيره فان فعل فلا شيء الاول مطلقا  
 وللثاني إن علم الفساد والافله أجره المثل على الآذن له وعلى مستنبيه  
 رد الاجرة لانه لم يعمل بنفسه الثاني أن يعين السنة الاولى من سني  
 امكان الحج من بلد الاجارة أو يطلق وينزل الاطلاق عليه اقلو كان لا  
 يصل مكة الا لسنتين فاكثر فالاولى من سني امكان الوصول هي المعتبرة  
 لذلك الثالث أن يقع العقد في زمن خروج الناس من تلك البلدة  
 بحيث يشتغل عقب العقد بالخروج أو بأسبابه كشراء زاد ونحوه ولا  
 يضر انتظار خروج القافلة الخارجة بعد العقد حيث يحشى من خروجه  
 وحده نحو وحشة ولو جد في السير فوصل الميقات قبل اشهر الحج  
 بطلت الاجارة لكن لو حج الاجير استحق اجرة المثل كما في فتاوى  
 الرئيس ومن بمكة لا يستأجر عينه للحج الآتي أشهره لممكنه من  
 العمل عقبه ومثله من يمكنه ادراكه في سنته اذا احرم في أشهره فيستأجر  
 فيها ولو اولها لممكنه من الاحرام حالا لا قبلها أي أشهر الحج ولو اولها  
 اذلا حاجة به اليه بخلاف غيره فلو استؤجر قبيلها فالاجارة باطلة فان  
 حج فله اجرة المثل كما في فتاوى الرئيس ويستأجر للممرة سائر السنة  
 الا من عليه بقية نسك ويؤخذ من قولهم من فاته رمي يوم النحر

توقف

توقف التحلل الثاني على اخراج البدل ولو صوما أن من كان كذلك  
 لا يستأجر للنسك اجارة عينية الرابع أن لا يشترط المستأجر على الاجير  
 تأخير العمل فان شرط ذلك لم يصح العقد الخامس قدرة الاجير على  
 الشروع في العمل عقب الاجارة فلا يصح استئجار عين من لم يمكنه  
 الخروج لمرض أو خوف أو نحوهما للمعجز عن المنفعة لان الاصل بقاء  
 المانع ولا المرأة بغير اذن زوجها حيث يشترط اذنه ولا من قد استؤجرت  
 عنيه للنسك الذي يراد الاستئجار عليه ثانيا مع بقاء الاجارة الاولى السادس  
 اتساع المدة لا درالك الحج بعد العقد حيث عين المستأجر للاجير سنة يحج  
 فيها فلو كان لا يمكنه ادراك الحج الا في ثلاث سنين مثلافين له السنة الثانية  
 لم يصح بخلاف ما اذا أطلق فانه يصح ويجعل في الثلاث كما مر وقال  
 في تنقيح القدير وحمل ابن حجر في شرح الباب ما هنا على ما اذا ظنا اتساع  
 الوقت وهو باطنا غيره تسع انتهى السابع أن لا يكون على الاجير النسك  
 الذي استؤجر له لأن من عليه نسك واجب لا يجوز له أن يفعله عن  
 غيره ولا يستأجر له اجارة عينية ويجوز أن يستأجر في الذمة وطريقه  
 أن يحج عن نفسه ثم عن غيره أو يستنيب ولو قبل الحج عن نفسه كما  
 يستأجر الوارث عن مورثه وعليه حجة الاسلام وحيث فسدت اجارة  
 من عليه ذلك ففعله فلا اجرة له لان الحج وقع له ولو قال من حج  
 حجة الاسلام ان كلمت فلانا مثلا فله على حج فهو نذر لجساج وهو  
 مخير فيه بين البر والكفارة فان لم يحتر شيأ جاز له الحج عن غيره على

( قوله أن لا يكون  
 على الاجير الحج )  
 واجاز مالك وأبو  
 حنيفة حج الضرورة  
 عن غيره مع  
 الكراهة كما في فتح  
 القدير انتهى مؤلفه



(قوله لا يفترقان) أي ولا يمكن صرف مالم يأمره به — ٢٨ — المستأجر إليه وبهذا فارق وقوعهما

للميت في الصورة  
الآتية لأن الميت لا  
يشترط اذنه ولا  
اذن وارثه في اداء  
النسك الواجب  
عليه بخلاف الحي  
انتهى مؤلفه

(قوله وقع النسكان  
له) أي فتسكون  
هذه الصورة  
مستثناة من قولهم  
من عليه نسك  
واجب لا يفعله عن  
غيره قبل فعله عن  
نفسه انتهى مؤلفه  
(قوله للاجير)

حتى لو نوى احدها  
عن ميت والآخر  
عن ميت آخر انصرفا  
جميعاً له لانها لا

الوجه لان ذمته لم تشتغل بشي معين وقد يختار الكفارة لا الحج ولانه  
اذا حج قبل أن يختار شيئاً لا يقع الحج عن نذره كما هو ظاهر ويجوز أن  
يستأجر اجارة عينية من عليه العمرة وعكسه فلو قرن الاجير في الصورتين  
للمستأجر أو أحرم بما استأجر له عن المستأجر وبالأخر عن نفسه  
وقعا للاجير لان نسكي القران لا يفترقان وقيده في المجموع بما اذا  
كان المحجوج عنه حياً فان كان ميتاً فان كان فرض النسك الذي زاده  
باقياً عليه وقع النسكان له وكان الاجير متطوعاً عنه بالزائد فدم القران  
عليه وله كمال الاجرة وان لم يكن باقياً عليه وقعا عن الاجير كما لو كان  
المستأجر له حياً وتبقى الاجارة عليه ان كانت الاجارة ذميمة والانساخت  
وخرج يقرن مالم تمتع فان كانت الاجارة للعمرة وقعت للمستأجر  
له ولو حيا لانفرادها عن الحج واه جميع الاجرة لانه أحرم بها من  
المقات واما الحج فيقع للاجير وعليه دم ان كان المستأجر له حياً والآ  
فعل مأمراً أو للحج كان كالعمره وكانت العمرة مثله في الصورة التي  
قبلها نعم إن أحرم به من مكة لزمه هنا الدم لمجاوزة ميقات الحج مع  
دم التمتع ان وجدت شروط وجوبه ولو استأجر لحج فاعتمر أو  
عكسه وقع للميت بشرطه السابق والآ فلا ولا اجرة له مطالقة الثامن أن  
لا يشرك الاجير في نيته بين اثنين فلو استأجر شخصان شخصاً للحج  
عن واحد ويقتصر عن الآخر فقرن الاجير قاصداً عن كل واحد  
منهما ما استأجره عليه وقعا للاجير كالنوى الحج له وغيره ويستثنى

يفترقان ووقوعهما لاحدهما رجح بالمرجح انتهى مؤلفه

من

من التشرية الصورة المتقدمة آنفاً عن المجموع وهي مالم أحرم بما  
استأجر له عن مستأجره وبالأخره عن نفسه وكان المحجوج عنه ميتاً  
عليه النسكان كما مر عن المجموع التاسع أن لا يخالف الاجير في كيفية  
اداء ما استأجر له فلو أبدل بقران أو تمتع افراداً أو بافراد تمتعا انفسخت  
الاجارة في العمرة في الصور الثلاث لوقوعها فيها في غير وقتها فانه  
آخرها في الاولين عن الحج وقدمها عليه في الثالثة وإيقاع العمل في  
اجارة الميت في غير وقته المعين له لغو كما قاله في فتح الجواد فتقع العمرة  
للاجير ويحط من الاجرة بما يخصها نعم إن أتى بالعمرة بعد فراغ الحج  
في الصورة الثالثة فلا انفساخ واما العمرة الاولى فتقع للاجير وعليه  
دم التمتع ان وجدت شروط وجوبه وإن أبدل بقران تمتعا انفسخت  
في الحج فيقع للاجير لوقوعه في غير وقته المعين له فيحط بما يخصه  
من الاجرة وإن أبدل بافراد قرانا انفسخت في الحج والعمرة فانه  
يقدمها في القران على وقتها فتقع للاجير ويتبعها الحج الا في الصورة  
المتقدمة آنفاً وتجري هنا أيضاً فيقعا حينئذ عن الميت ولا اجرة  
للاجير كما قاله ابن حجر في الفتاوى عن السبكي وأقره ولا يخفى أن ادخال  
الحج على العمرة كالقران ابتداء كما يؤخذ من فتاوى ابن حجر ولو أبدل  
بالتمتع قرانا لم يفترق الحال فيه بين اجارة الذمة والميت وهو قضية  
كلام الشيخين قال لانه راد خيراً لانه أحرم بالنسكين من المقات  
وكان مأموراً بأن يحرم بالحج من مكة ثم ان عدد الافعال فلا شيء

(قوله فتقع العمرة  
للاجير) محله اذا  
كان المستأجر له حياً  
اما اذا كان ميتاً فانها  
تقع عنه في الصور  
الثلاث والخط بحاله  
انتهى مؤلفه

(قوله فيقع للاجير)  
محله اذا كان  
المستأجر له حياً فان  
كان ميتاً وقع عنه  
والخط بحاله كما علم  
تماماً انتهى مؤلفه



عليه كذا أطلقاه كالتولي ونزع فيه البقيني بأن انتفاء الدم ممنوع  
لتصريح الماوردي والروياتي بوجوبه وان عدد الافعال ورد بان مرادها  
أنه لا دم على الاجير لانه لم يسيء بالمخالفة بل زاد خير فالدم على المستأجر  
لاذنه في موجهه لان مباشره يقتضيه ومحل وجوب الدم على المستأجر  
ما لم يعد أجيره للميقات والآلام (قرع) لو استأجره شخص لحج  
وآخر لعمره فتمتع عنهما أو اعتمر أجير حج عن نفسه ثم حج عن  
المستأجر فان كان تمتع بالاذن من المستأجرين أو احدهما في الاولى  
ومن المستأجر في الثانية فعلى كل من الآذنين أو الآذن والاجير نصف  
الدم ان أيسر اذان عسرا أو احدهما فيما يظهر فالصوم على الاجير لان به فقه  
في الحج أو تمتع بالاذن ممن ذكر لزمه دم للتمتع ودم لاجل الاساءة  
بمجاوزه ميقات الحج ولزمه في الصورة الثانية حط تفاوت ما بين حجتين  
من بلد الاجارة احدهما احراما من الميقات والاخرى من حيث  
أحرم مع اعتبار تفاوت السهولة والحزونة لان الاجرة في مقابلة  
السير والعمل كالوجاوز الميقات بلا احرام ثم أحرم العاشر أن لا يفسد  
نسك الاجير فلو فسد انقلب له ولزمه المضي في فاسده والقضاء  
والكفارة وانفسخت الاجارة ولزمه رد الاجرة الحادى عشر حياة  
الاجير الى كمال اركان النسك فلو مات قبل كمال الاركان انفسخت  
الاجارة ثم ان كان موته قبل الاحرام فلا شيء له من الاجرة لانه لم  
يحصل شيئا من المقصود فاشبهه ما لوقرب البناء الآلات من موضع

البناء

البناء ولم يبين وان كان بعد الاحرام استحق قسطه من المسمى ويعتبر من  
ابتداء السير والمجوج عنه ثواب ما فعله الاجير ولذلك استحق القسط  
اماموته بعد تمام الاركان وقبل فعله الافعال الواجبة والمسئونة فلا يؤثر في  
صحته الاجارة لكن يلزم الاجير قسط ما بقي من الواجبات والسنن وتجهير  
الواجبات بدم وهو على المستأجر على المعتمد لوقوع النسك له مع عدم  
اساءة الاجير ولا يثبت على ما فعله الاجير اذ مات قبل تمام الاعمال كافي  
للصوم والصلاة بل يجب الاحجاج من مال المجوج عنه ان كان قد استقر  
في ذمته الثاني عشر أن لا يؤخر الاجير الاحرام عن أول سني الامكان  
قال ابن حجر في الحاشية واذا ترك الاحرام عامه الذي تعين له ولو بالحل  
عليه عند الطلاق ولو لعذر انفسخت العينة فان فعل في العام الثاني  
للمستأجر وقع له كما ذكره جمع لانه مأموره وان اساء ويظهر أنه  
يستحق اجرة المثل الثالث عشر أن لا يقع على الاجير حصر تحلل بسببه  
والا كان كوت الاجير في التفصيل السابق آتقا ويظهر أنه يدخل في  
الاحصار ما الحاق من نحو مرض شرط التحلل له عند الاحرام لكن  
هنا لا فدية حيث لم يشرطها ومن نحو حائض لم يمكنها المقام بمكة لطواف  
الافاضة وتحلل بعد خروجها لنحو فقد نفقة تحلل المحصر والتحقيق  
فيها عدم البناء على نسكها الذي تحلل منه خلافا لظاهر كلام الشيخ ابن  
حجر والجمال الرملي فخر ما حقه فيها في غير هذا المحل قاله الكردي  
في فتح القدير فان اردت بيان ذلك فعليك بحاشيتي فلا تد التفاح على متن

( قوله ويظهر أنه  
يستحق اجرة المثل )  
عبارة الام للشافعي  
ولو استأجر رجل  
رجلا يعتمر عنه في  
شهر فاعتمر في غيره  
أو على أن يحج عنه في  
سنة فحج في غيرها  
كانت له الاجارة  
وكان مسياً بما فعل  
انتهت مؤلفه



الايضاح ودم الاحصار على المستأجر الرابع عشر أن لا يقوت على  
الاجير الحج فان فات مع الاحصار أو بلا احصار كأن تأخر عن القافلة  
انقلب الحج للاجير كما في الافساد بجامع أنه مقصور ولا شيء له على المستأجر  
لأنه لم ينتفع بما فعله كما في الروض وشرحه ويلزمه ما يلزم في القوات لو كان  
النسك له وانفسخت الاجارة الخامس عشر أن لا ينذر الاجير النسك  
الذي استؤجر له قبل الوقوف بعرفة في الحج وقبل الطواف في العمرة  
والا انصرف له كالأحرار بتطوع ثم نذره فإنه ينصرف لنذره وانفسخت  
الاجارة عبارة الحاشية ولو أحرر بحج تطوع عن نفسه أو أجبر عن  
مؤجره بفرض أو تطوع ثم نذر الحج قبل الوقوف ومثله فيما يظهر مالم  
اختار الحج في المسئلة السابقة انصرف للنذر لتقدم الفرض على النفل  
وفرض الشخص على فرض غيره انتهى ومراده بالمسئلة السابقة مسئلة  
نذر الاجاج التي مرت آنفاً وخرج بذلك مالم يصرفه بغير النذر كما أحرر  
بحج تطوع عن نفسه أو بحجة عن مستأجره فتوى صرفه لنفسه أو لغيره  
فلا ينصرف والاجير الاجرة وان ظان انقلابه له لحصول غرض  
المستأجر والمراد بالاجرة المسمى في الصحيحة وأجرة المثل في الفاسدة  
ومحل استحقاقه الاجرة مالم يمتعه مع علمه بأنه لا ينصرف له أو بأنه لا أجره  
له والا فلا يستحق شيئاً لأنه حينئذ لم يطعم في شيء كما نقله ابن قاسم عن  
شرح الارشاد لابن حجر وأقره وكذا لا ينصرف بالنذر لغيره فلو  
نوى الحج لنفسه ثم نذره للغير لا ينصرف له فيكون لغوا كما ذكره ابن

حجر في الفتاوى السادس عشر أن لا يفتن أو يبلغ الاجير الحاج عن  
تطوع ميت أو صبي به أو تطوع معضوب قبل الوقوف بعرفة  
والا انقلب الحج للاجير وانفسخت الاجارة أخذاً من قولهم تقدم  
الفرض على النفل وفرض الشخص عن فرض غيره هذا ما تيسر تحريره  
الآن من شروط الاجارة العينية والله اعلم (خاتمة) ذكر ابن حجر في  
الفتاوى ما يخصه أن من استؤجرت عينه للأفراد فأحرر ثم شك  
هل أحرر بالحج أو بالعمرة أو بها ثم جعل نفسه قارناً فكانت الاجارة  
لميت برئ من الحج لأنه المتيقن دون العمرة لاحتمال أنه أحرر بالحج  
أولاً فلا تدخل العمرة عليه فإذا أحرر بها عنه بعد فراق ما هو فيه  
وقعت له أيضاً واستحق الاجرة وان كانت لحى لم يقع له واحد من  
النسكين ولم يستحق من الاجرة شيئاً والله اعلم

فصل في شروط الاجارة الدمية ﴿ اعلم ان الاجارة الدمية تخالف  
العينية في شروطها الخاصة بها فلا يشترط فيها أن يباشر الاجير العمل  
النسك الذي استؤجر له بنفسه فيجوز أن يستأجر الشخص الواحد في  
ذمة لكثيرين ولا قدرته على الشروع في العمل ولا أن يكون قد فعل  
النسك الذي استؤجر له عن نفسه ولا يشترط له وامتصاصها عدم مخالفة  
الاجير في كيفية اداء ما استؤجر له فتستمر صحتهام مع المخالفة ويوقع ما فعله  
الاجير للمستأجر لكن يجب على الاجير بسبب المخالفة دم وصور  
المخالفة ست خمس منها لا تنافي مع دوام الصحة الا فيها وصورة



لا يفترق الحال فيها بين الذمية والعينية الصورة الاولى من الصور  
الخمس أن يأمره بقران فيفرد فان عاد لميقات العمرة فلا شيء عليه والآ  
فعليه دم مجاوزة ميقاتها مع حط التفاوت ولا شيء على مستأجره لانه  
لم يقرن الصورة الثانية أن يأمره بالقران فيتمتع فان عاد لميقات الحج  
فلا شيء على أحد والآ فعليه دم المجاوزة وحط التفاوت وعلى المستأجر  
دم التمتع لتضمن أمره بالقران الدم الصورة الثالثة أن يأمره بالتمتع  
فيفرد فان عاد لميقات العمرة فلا دم ولا حط والالزمه الدم والخط  
الصورة الرابعة أن يأمره بالافراد فيتمتع فان عاد لميقات الحج فلا شيء  
عليه والالزمه الدم والخط الصورة الخامسة أن يأمره بالافراد فيقرن  
فان عدد الافعال فلا شيء عليه بسبب المخالفة والالزمه الدم والخط  
الصورة السادسة وهي التي لا يفترق الحال فيها بين الذمية والعينية أن  
يأمره بالتمتع فيقرن فان عدد الافعال فلا شيء عليه والآ لزمه الدم  
والخط وعلى المستأجر دم ان لم يمدأجيره للميقات لان ما شرطه يقتضيه  
كما مر والمراد بالافعال التي يمددها الطواف والسعي كافي الحاشية ولا  
يقدر في هذه الاجارة أعني الذمية خوف الاجير أو مرضه أو كونه  
زوجا بغير اذن زوجه اذله الاباة فيها ولو بشي قليل دون ما استؤجر به  
ويجوز له حينئذ اكل الزائد نعم يلزمه أن لا يستأجره لاعدلا واما وكلاء  
نحو الاوصياء في الاستئجار فيجب عليهم أن يستأجروا بالمال المدفوع  
اليهم جميعه ولا يحل لهم أخذ شيء منه والا فسقوا وعزروا التنزيل

الشديد

(قوله بالاحصار) سئل ابن حجر عن استؤجر لحجة اجارة عين أو ذمة فهل له السفر في البحر بغير اذن  
أبويه (فأجاب) بقوله قضيت قولهم أما سفر التجارة وغيره فان فيه خطر كركوب البحر أي وان غلبت  
السلامة فلا بد من اذنها له عدم — ٣٥ — جواز سفره الا اذن في اجارة العين اذ لا يحيط به دون

الشديد وكذلك الوصي حيث علم باحوالهم ووكاهم وكذلك الفقيه العاقد  
بينهما اذ اعلم ذلك ويصح تعيين غير السنة الاولى من سني الامكان فان  
قدم الاجير النسك على السنة المعينة فقد زاد خيرا وعند الاطلاق  
تصرف الى الاولى كاجارة العين ولا تنسخ بافاد الاجير النسك  
والاجير أن يستنيب ولو في سنة الافساد من حج عن المستأجر له في  
تلك السنة كما مر ولا يأنأخير الاجير النسك عن السنة المعينة لكنه يأثم  
بالتأخير لغيره ولا يموت الاجير فلورثة الاجير أن يستأجروا من  
يستأنف النسك عن المستأجر له فان أسكن في تلك السنة المعينة فذاك  
والآ ثبت للمستأجر الخيار ولا بتشريك الاجير في النية ولا بتحاله  
بالاحصار بل للاجير المحصور أن يستأجر من يستأنف الحج عن  
المستأجر له من عامه ان أمكن ذلك العام ولا بقوات الحج ولا بتندر  
الاجير النسك قبل الوقوف بعرفة في الحج وقبل الطواف في العمرة  
لكن حيث لزم من ذلك كله تأخير النسك تأخير المستأجر بين الفسخ  
والصبر ويكون خياره على التراخي ويستقل به من غير رفع للقاضي  
وان استأجره ولي ميت نسخ أو ترك بالمصاحبة فان كانت في الفسخ ولم

والا فلهما ولا حدهما منه انتهى وهذا لانني ما أفقي به الشباب ابن حجر يحمل هذا على غير سفر البحر  
وسئل الرمي أيضا عما لو كان الزوج طفلا لا يتوقع تمتعه بزوجه هل لها أن تحج بلا اذنه وهل لولي  
منه ما منه (فأجاب) بأنه يجوز لها الحج وليس لولي زوجها تحليلها اذ لا معنى له انتهى



يفعله ضمن لتقصيره كما مر وسبأني واختصت اجارة الذمة بشرطين  
لا يشار كها فيها غيرها احدها حلول الاجرة فيمتنع فيها تأجيلها سواء  
تأخر العمل فيها عن العقد أم اتصل بخلاف اجارة العين وثانيها تسليمها  
في محاسن العقد كراس مال السلم فيمتنع الاستبدال عنها والحوالة بها وعليها  
والابراء منها فان اختلف شيء من ذلك فسدت لكن لو حجج الاجير  
جاهلاً بالفساد فله اجرة المثل وثابت في هذه الاجارة خيار المجلس  
كما نقل المحلي في باب الخيار في شرح المنهاج بخلاف العينية فان الاصح  
عدم ثبوته فيها كما قاله في فتح القدير (خاتمة) بهامش الروض ما نصه  
وسئت عن استئجار ذي الحجج على ذمته فقلت لا يجوز لانه لا يعتمد  
صحته فيستحيل العقد منه ع انتهى والله اعلم

فصل في المضاء بما علم ان الدم يجب على المستأجر فيما اذا امر الاجير  
بقران او تمتع فامثل او امره بالتمتع فقرن او امره بالقران فتمتع وهذه  
الصوره لا تكون الا في الذميه لكن لو شرط على الاجير العود للميقات  
ولم يعد فالدم على الاجير ويجب على المستأجر ايضاً فيما اذا امر الاجير  
بمجاوزه الميقات فامثل ومنه ان يشترط في عقد الاجارة على المكي  
الاحرام عن الآفاقي من مكة ويجب عليه ايضاً جبر الواجبات التي مات  
الاجير قبل الاتيان بها ودم الاحصار اذا احصر الاجير بعد الاحرام  
وقبل تمام الاركان وقد مر تفصيل ذلك كله ويجب على الاجير اذا خالف  
في كيفية اداء ما استؤجر له بشرطه كما مر في الصور الست أو ترك نحو

رعي أو مباشرط عليه من نحو احرام من ذميرة أهله أو من عوال أو ماشيا  
أو أتى بحرام من محرمات الاحرام وان أمره به المستأجر أو شرطه  
عليه أو جاوز ميقاتاً لزمه الاحرام منه لتعينه بالشرط أو الشرع بلا  
احرام منه ولم يعد اليه أو الى مثله لاساءته في الجملة وكذا يلزم الاجير  
حط تفاوت من الاجرة المسماة بين اجرة مثل ما أتى به مخالفاً واجرة  
مثل ما استؤجر عليه لمخالفته في اداء نسك أو ميقات لا حط شيء من  
الاجرة لحرام من محرمات الاحرام انما كلبس وقطيب فلا يلزمه  
لانه لم ينقص شيئاً من العمل المستأجر عليه بخلاف ترك مأمور ورعي  
ومبيت ولا يجبر الدم بالزومه من الخط لا بخلاف جهتها والحاصل ان  
الاجير تارة يجب عليه الدم والخط وذلك فيما اذا خالف في اداء  
ما استؤجر له أو ترك واجباً وتارة يجب عليه الخط فقط وذلك فيما اذا  
ترك مسنوناً وتارة يجب عليه التذية فقط وذلك فيما اذا ارتكب حراماً  
من محرمات الاحرام وفي مسئلة الخط تحسب المسافة قدراً وصفة  
كسهولة وصعوبة من بلد الاجارة الى باوغ المقصد لمعرفة قدر التفاوت  
المخطوط من المسعى لان الاجرة في مقابلة العمل والمسير جميعاً ففيما اذا  
أحرم من غير الميقات ينظر بين اجرة حجة احرامها منه واخرى احرامها  
من ذلك الموضع ويجب التفاضل فاذا كانت الاولى مدقة والثانية تسعين  
خط عشر المسعى اذا التفاوت بالعشر وفي غير ذلك توزع الاجرة  
على سائر الاعمال وبخط التفاوت (تنبيه) حيث أطلقوا الدم في هذا

(قوله ويجب على

الاجير) مثل

الرعي عمالو حج

الاجير عن غيره ثم

اعتبر عن غيره ثم

حج عن نفسه من

مكة لزمه الدم لان

احرامه عن غيره

فكانه دخل مكة

مريدا للنسك بغير

احرام قاله القاضي أبو

الطيب وعزاد البغوي

الى التقديم وزاد

البندنجي فقال

وكذا الحكم وان لم

يعن له ان يعتبر الا

بعد فراغه من الحج

عن الغير وقال القاضي

حسين القياس ان لا

يجب الدم ما المعتمد

فاجاب بان المعتمد

عدم وجوبه اه



الباب وكان سببه المخالفة فهو دم ترتيب وتقدير كما هو ظاهر ولهذا  
 تزيد صور دم الترتيب والتقدير على ما ذكره بكثير انتهى حاشية  
 الايضاح (خاتمة) قال في النهاية ويقبل قول الاجير حجبت الان  
 رؤي يوم عرفة بالبصرة مثلاً وقال حجبت أو اعترت انتهى أي  
 وان كان ولياً لأنه لا عبرة بخوارق العادات ع ش وقول م رمثلاً  
 راجع لكل من قوله يوم عرفة وقوله بالبصرة انتهى عبد الحميد وعبارة  
 التحفة وتقبل دعوى اجير لم يثبت أنه بغير عرفة يوماً بحيث لا يمكن  
 وصوله اليها عادة الحج من غير بيعة ولا يمين انتهى قه قه امش الروض ما  
 نصه (تنبيه) ولوا كثر من يحج عن أبيه مثلاً فقال الاجير حجبت  
 قبل قوله ولا يمين عليه ولا بيعة لان تصحيح ذلك بالبيعة لا يمكن فرجع  
 الى الاجير كما لو طلق امرأته الا انما ثم قالت تزوجت بزوجه ودخل بي  
 وطلعتني واعتدلت منه فانه يقبل قولها فلو قال الاجير قد جامعته في  
 احرامك وأنسدته لم يخلف أيضاً ولا تسمع هذه الدعوى فلو أقام  
 بيعة بانه جامعها محرماً في عرفات يوم عرفة قبل الوقوف بعرفة فقال  
 كنت ناسياً قبل قوله ولا يمين عليه وصح حجه واستحق الاجرة  
 وكذا لو ادعى أنه جاوز الميقات بغير احرام أو قتل صيداً في احرامه  
 ونحو ذلك لانه في حقوق الله وهو أمين في كل ذلك فلو تهاق بذلك حق  
 آدمي سمعت الدعوى وقد ذكرنا في الوصايا الوقال ان لم احج العام فانت  
 حر فاقام العبد بيعة بانه كان يوم عرفة بالكوفة سمعت وعق ولومات

الاجير

الاجير للحج فقال وارثه مات بعد ان حج قبل قوله كقول الاجير ولو  
 قال ان حججت عن أبي هذه السنة فلك كذا فقال بعد ما حججت لم  
 يقبل قوله الابينة فان انكر الوارث حلف أنه لا يعلم أنه حج عن أبيه  
 هذه السنة لانه لما لم يقبل من الحاج الحج الابينة الزمنا المنكر الميمن  
 انتهى وانما لم يقبل قول العامل في هذه الصورة لانه عامل جمالة  
 وعامل الجمالة لا يقبل قوله الابينة كما بينا في والله اعلم

باب الجمالة

هي بثلاث الجيم كما قاله ابن مالك وغيره واقتصر النووي والجوهر  
 وغيرهما على كسرها وابن الرفعة في الكنفاية والمطلب على فتحها ويؤخذ  
 من اقتصار الجوهر على الكسر أنه لا يصح كما قاله على الشبرا ملسي  
 وهي لغة اسم لما يجمله الانسان لغيره على شيء يفعله وكذا الجمل والجعل  
 وشرعا التزام عوض معلوم على عمل معين معلوم أو مجهول أي في بعض  
 الصور كما في مسألة الملعج وهي كالاجارة في اكثر الاحكام وتفاوتها من  
 أوجه جوازها على عمل مجهول وصحتها مع غير معين كقول الجاعل من  
 رد عبدي فله درهم مثلاً وعدم اشتراط قبول العامل وكونها جائزة  
 لا واجبة ويؤخذ منه جواز فسخا في الجمالة على النسيك والزيارة لكن  
 رجح ابن حجر في الفتاوى خلافه في الجمالة عن الميت بعد أن تردد وعدم  
 استحقات العامل الجعل الا بعد الفراغ من العمل فلو شرط تعجيل الجعل  
 فسد العقد واستحق أجره المثل فان سلمه له بلا شرط امتنع تصرفه



فيه قال الرمي فيما يظهر وقال ابن حجر على الوجه وشرق بينه وبين  
الاجارة بأنه تم ملكه بالعقد وهنا لا يملكه إلا بالعمل وظاهره امتناع  
التصرف فيه قبل العمل مطلقا لكن قال ابن قاسم قال بعض المشايخ أي من  
حيث كونه جملا أما من حيث رضا المالك المدافع الذي تضمنه التسليم  
فيجوز التصرف فيه قال ابن قاسم عقبه أقول هو مسلم في التصرف فيه  
بالانتفاع به بخوأكله أو لبسه أما التصرف فيه بتقل المالك فيه الذي  
يتوقف عليه ذلك فلا ولو أتلفه بخوأكله فهل يضمنه الوجه أنه يضمنه  
لأنه ليس له مجازيل على أنه عوض وهذا له رهنة لأن تسليم المالك إياه  
يتضمن الرضا بذلك ويكون مضمونا كما تقدم أولا لأن قبضه عن الجمالة  
فاسد لعدم ملكه واستحقاق قبضه فيه نظراته قال علي الشيرازي  
عقبه أقول قياس ما قدمه من منع بيعه منع رهنه انتهى ولا يشترط  
قبض عوض الجمالة في المجلس مطلقا مميئا أو في الذمة ولو تلف الممين  
وعمل العامل جاهلا بالتلف وكان تلفه بتفريط من المالك استحق العامل  
بدله والآب أن كان عالما أو تلف بلا تفريط من المالك فلا شيء له كما  
استظهر ذلك في حاشية فتح الجواد ولو مات العامل في أثناء الذمة  
لا يستحق شيئا كما علم مما مر لأنه قبل تمام العمل بخلاف ما لو جوع  
على حج وعمرة وزيارة قبل بعضها أي بعض الثلاثة تماما فإنه يستحق  
بقسطه بتوزيع المسمى على أجرة مثل الثلاثة كما قاله في الذمة ثم الجمالة  
على ضربين عينية وذمية وتحصل الغاية بأن يربط العقد بعين العامل

(قوله ولو تلف الممين)  
أي تحت يد المالك  
(قوله الممين) أي في  
عقد الجمالة كان قال  
حج عني أو عن فلان  
بهذه العين

كجاءتلك

كجاءتلك لتخرج عني في المصوب أو لورثي في الميت سواء أقال بنفسك  
أم لم يقله وتحصل الذمية بأن يربط العقد بذمة كالأمر ذمتك تحصيل  
الحج المذكور في الأول لا بد أن يقول هذه السنة أو يطلق فإن عين  
غير السنة الأولى من سني إمكان الوصول إلى مكة لم يصح العقد ويشترط  
في هذا القسم قدرة الاجير على الشروع في العمل بنفسه بأن لا يكون مانع  
له من الخروج بخوف أو مرض أو نحوها واتساع الوقت للعمل وأن  
يوجد العقد حال الخروج إلى آخر ما سبق في الاجارة العينية فإن لم  
يشرع في العقود عليه عامه لعذر أو غيره انفسخت فلو حج عنه في  
السنة الثانية مثلاً وقع عن العقود واستحق أجرة المثل لأنه أمره أن  
يحج وقد فعل لكنه أساء هذا كله حكم القسم الأول وأما القسم الثاني  
فيصح سواء أعين السنة الحاضرة أو سنة مستقبلية فإن لم يعين شيئا حمل  
على الحاضرة فيبطل إن ضاق الوقت ولا يشترط قدرته على السفر  
بنفسه بل له الاستئابة وإن قدر بنفسه ومتى أخر الشروع بنفسه أو  
نائبه عن العام الذي تعين له تخير المجاعل له على التراخي فإن شاء فسخ  
وإن شاء أخر إلى العام الثاني ويجب على من جاعل بمال ميت أن يعمل في  
الفسخ وعدمه بالمصلحة قلت يؤخذ من تصوير الجمالة الذمية باللفظ  
الزمت ذمتك أنه مشترك بين الاجارة الذمية والجمالة الذمية وعليه  
فلعل الفرق بينهما حينئذ خبط العمل في الاجارة وعدم ضبطه في الجمالة  
فاذا اطلق هذا اللفظ فإن كان العمل مضبوطا كان اجارة لأنها لا أقوى

هو ٦ — غاية المطلوب



والأجمالة فتأمل ولو قال معضوب أو ولي ميت أو تطوع عنه بشرطه  
كأنه وظاهر من حج عني أو أول من يحج عني فله الف درهم كان جمالة  
صحيحة فمن حج عنه وقد سمعه أو سمع من أخبره عنه استحق ذلك فإن  
تعدد الحاج عنه استحقها الأول فقط ويعتبر بالسبق بالاحرام والا  
بأن أحرموا عنه مما أو شاك لم يستحق أحد شيئاً ووقع حج كل منهم عن  
نفسه فإن علم سبق أحدهما ثم نسي وقف الأمر أي من حيث الجمل  
وان قال المعضوب من حج عني فله عبد أو ثوب أو دراهم ففاسدة للجهل  
بالمسمى فيستحق الحاج عنه أجره المثل كالأستأجر من يحج عنه بأجرة  
فاسدة أو فسدت الأجرة بشرط فاسد وحج عنه نعم أن علم الفساد وأنه  
لا أجر له في الفاسد لم يستحق شيئاً هنا وفي نظائره فيما يظهر لا تنفاه  
العمل الموجب لأجرة المثل والله أعلم

باب في الأجرة والجمالة على زيارة المصطفى صلى الله عليه وسلم

إعلم أن الوقوف عند قبره صلى الله عليه وسلم لا تصح الأجرة ولا  
الجمالة عليه لأنه مما لا تدخله النيابة وأما الدعاء عند زيارة قبره صلى الله  
عليه وسلم فتصح الجمالة عليه ولا يضر الجهل بنفس الدعاء فإن عين بان  
كتب الأجير بورقة صحت الأجرة عليه أيضاً وأما البلاغ السلام عليه  
صلى الله عليه وسلم فتصح الأجرة والجمالة عليه ويجوز أن يكون أجيراً  
أو جعلاً لأشخاص متعددين في زيارته صلى الله عليه وسلم لعدم المزاوجة  
فاذا دعا لكل منهم استحق جمل الجميع لتعدد الجاعل عليه وإن أتحد

السير

السير إليه ويجوز اتحاد الدعاء كاللهم اغفر لقلان وقلان مثلاً ويجري  
هنا ما سبق في الأجرة في الجمالة العينية لا بد أن يقول هذه السنة أو  
يطاق فإن عين غير السنة الأولى من سني إمكان الوصول إلى المدينة  
الشريفة لم يصح العقد وبشروط فيها قدرة الأجير على الشروع في العمل  
بنفسه بأن لا يكون مانع له من الخروج بخوف أو مرض أو نحوها  
واتساع الوقت للعمل وأن يوجد العقد حال الخروج فإن لم يشرع في  
المعقود عليه عامه لعذر أو غيره انفسخت الجمالة فلو ذهب في العام الثاني  
مثلاً إلى المدينة الشريفة ودعا له وقع عن المعقود له لأنه أمره أن  
يدعوله وقد فعل لكنه أساء وله أجره المثل وفي الجمالة الذميمة  
يصح سواء أعين السنة الحاضرة أو سنة مستقبلية فإن لم يمين شيئاً  
حمل على الحاضرة فيبطل العقد إن ضاق الوقت ولا يشترط  
قدرة العامل على السفر بنفسه بل له الاستئابة وإن قدر عليه بنفسه  
ومتى أخر الشروع بنفسه أو نائبه عن العام الذي تعين له تأخير الجاعل له  
على التراخي فإن شاء فسخ وإن شاء أخر إلى العام الثاني ويجب على من  
جاعل بمال ميت أن يعمل في الفسخ وعدمه بالمصلحة وأعلم أنه متى قال  
الجاعل جاعلتك لتدعولي مثلاً تعين على العامل الدعاء بنفسه فإن عذر  
العامل وعلمه الجاعل حال الجمالة جازله التوكيل بأجرة وبلا أجره والا  
فلا وهذا إن لم يقل بنفسك والامتنع التوكيل مطلقاً ومتى قال من  
دعا لميتي بمحل كذا فله كذا جاز التوكيل مطلقاً ويستحق الموكل المسمى



ولو أوصى شخص وشترط في وصيته صريحا أن من يحج أو يزور عنده  
يأتي بذلك بنفسه وكذلك لو شرط ذلك لزوما بأن قال بالتقدم وعرفه  
المطرد التعبير بذلك عن الزام النائب بأن يأتي بذلك بنفسه وجب على  
الوصي في هاتين الصورتين أن يستأجر من يحج ويوزور عنه اجارة عين  
أو أن يجاعل من يفعل ذلك ويشترط عليه عدم الاستنابة فإن لم يشترط  
عليه ذلك صحت الجمالة وإن قلنا أنه يجب عليه أن يشترط ذلك لأن  
إيجاب ذلك ليس لتوقف صحة الجمالة منه عليه بل لأن فيه مراعاة لقرض  
الموصي واحتياطا في امر العامل حتى لا يוכל في ذلك ولا يجوز له أن  
يأذن له في الاستنابة فإن أذن له فيها كان لغوا ولا غرم عليه فيما يظهر لأن  
الزيارة وقعت للمباشر ولم تقع للموصي ولا للوصي ومن لا يقع العمل  
مسما له لا غرم عليه هذا إن كان الأجير أو العامل عالما بفساد الاجارة  
أو الجمالة والآفة أجرة المثل على الموصي ويصح أن يستأجر أو يجاعل  
المدني عن الآفاقي الآ اذا اطرد العرف بالاستتجار لذلك من بلد  
الموصي والله سبحانه وتعالى اعلم (خاتمة) لا يقبل قول عامل الجمالة  
أنه أتى بالعمل المجاعل عليه الآبينة ويكون حلف المنكر على نفي العلم  
كما ذكره الزيلي ومراده بالبينه أنه كان حاضرا تلك المواقف في السنة  
المعينة لأنه حج عن فلان لأن ذلك لا يعلم الآبينة ويؤيده ما ذكره  
في الجمالة من قولهم في بابها لو اختلفا بعد فراغ العمل في الرد فقال العامل  
رددته وقال المالك جاء بنفسه صدق المالك ويفرق بينه وبين الاجارة

(قوله لأن ذلك لا  
يعلم الآبينة) قضية  
هذا التعليل أنه لا  
يصدق في دعوى  
القضاء عند زيارة  
قبره وإبلاغ السلام  
الآبينة لأنها مما  
يمكن أن يعلم من  
غيره فتأمل اه مؤلفه

بأن الأجير ملك الاجرة بالمقد وإن كان ملكه غير مستقر فإذا ادعى  
مستأجره أنه لم يأت بالعمل كان مدعيا عليه خيانة والاصل عدمها  
فصدق الأجير في نفيها بيمينه غالبا وأما العامل في الجمالة فلم يملك العمل  
بل ولا ثبت له فيه شائبة حق الأجير ما شرط عليه من العمل كدال لا بق  
فاذا ادعى أنه رد كان مدعيا على المالك بما لم يتحقق سببه فصدق المالك  
في نفي دعواه بيمينه على قياس سائر الدعاوي التي هذا شأنها انتهى من  
فتاوى ابن حجر والله اعلم

### ﴿ باب الحج بالرزق بفتح الراء ﴾

يجوز أن يحج عن غيره بالنفقة وصورة ذلك أن يقول حج عني وأعطيك  
نفقتك قال ع ش ويلزمه كفاية ذاته إن علم بحاله قبل سؤاله الحج والا  
لزمه كفاية أمثاله عرفا قال ثم هل المراد بالزوم أنه يجب عليه ذلك من وقت  
خروجه حتى لو امتنع منه أجير عليه أو من وقت الاحرام ولا يلزمه  
ذلك الا اذا فرغ من أعمال الحج وقبل الفراغ للمجاعل الرجوع لأن  
غايته أنه كالجاملة وهي جائزة فيه نظر والاقرب الاخير وعليه فلو  
اتفق بمض الطريق ثم رجع وقلنا بجوازه فالظاهر أنه يرجع عليه بما  
اتفقه لوقوع الحج لمباشره كالأجير المستأجر المضروب من يحج عنه ثم شفي  
المستأجر اتبعى ولو قال حج عني بنفقتك فهي جمالة فاسدة ويستحق  
العامل فيها أجرة المثل إن عمل جاهلا بالفساد والله سبحانه وتعالى اعلم



### في خاتمة الابواب

اعلم انه اذا صح عقد الاجارة او الجمالة والظاهر ان مثله الحج بالرزق لميت امتنعت الاقالة ولو كان المستأجر متطوعاً عن الميت لان العقد وقع للميت فلم يملك أحداً إبطاله الا ان كان في الاقالة مصلحة كان عجز الاجير أو خيف حيسه أو فلسه أو هربه أو قلت ديانته وهذا اذا لم يثبت خيار بسبب التأخير فان ثبت بسبب ذلك فان كان المستأجر متطوعاً عن الميت جاز له الفسخ ولا يلزمه الاستئجار ثانياً وان كان ولي الميت استأجر بماله ميتة فعل الاصلاح من الفسخ والصبر كما مر وان كان المستأجر الميت فلا فسخ والمعضوب ان تضيق عليه الحج امتنعت عليه الاقالة الا ان عجز الاجير اخرج ما مر وان لم تضيق عليه الحج جازت له الاقالة مطلقاً وعبارة العباب وشرحه لحجر ثم ان استأجر معضوب لنفسه أو متطوع عن ميت تخير على التراخي لتأخر المقصود فله الفسخ والتأخير ليحج الاجير في العام الثاني أو غيره فان مات المعضوب قبل الفسخ لم يفسخ وارثه لانه لا ميراث له في الاجرة وبه فارق الرد بالعيب وان استأجر ولي ميت بماله فسخ بالمصاححة الا اذا أوصى الميت بأن يحج عنه معين انتهى قال الشريفي ولعله في المعضوب ان لم تلزمه الانابة فوراً فخرر انتهى هذا ما يتعلق بالاقالة والفسخ والله اعلم ونشرع الآن في التتمات فنقول

### التمة الاولى

لو استأجر ولي ميت من يحج عن الميت فكانت الاجارة فاسدة فان ظن

الاجير

الاجير فساد الاجارة وأنه حينئذ لا أجر له لم يستحق شيئاً لانه حينئذ متبرع عن الميت اذ لم يدخل طامعاً في شيء وان جبر ذلك فان ظن الوارث الفساد لزمته أجره المثل لانه مع ظن الفساد يخرج عن كونه مستأجراً من التركة فتجب الاجرة في ماله لا من التركة حتى لو كان على الميت ديون أخذت التركة جميعها فيها وان جبر الفساد وجبت أجره المثل من التركة ما لم يستأجر من ماله وهو ظاهر أو يطلق لان فساد العقد يقتضي اضافة آثاره الى مباشرة المانع هذا ما يظهر والعلم عند الله وهو سبحانه وتعالى اعلم انتهى فتاوى ابن حجر

### التمة الثانية

اذا أوصى شخص بحجة ثم حج حجة الاسلام حج عنه بعد موته من ثلثه الحجة التي أوصى بها ولا تنزل على حجة الاسلام كما اعتمده ابن حجر في فتاويه بخلاف ما اذا أوصى بأن يحج عنه بمشقة مثلاً فحج عنه آخر متبرعاً فان الوصية تبطل ويرجع ما أوصى به الى الورثة

### التمة الثالثة

اذا جاوز من وصل الميقات وجود من يستأجره بعد مجاوزة الميقات وكان عند مجاوزته صريداً للنسك فحياته ان يشترط التحال مقارنة للاحرامه اذا وجد من يستأجره فاذا وجدته تحال بالنية مقارنة لازالة ثلاث شعرات من رأسه ولادم عليه التحال حيث لم يشترط التحال بالدم فتصح التقدير بزيادة



التمة الرابعة

لو وكل شخص آخر يستأجر رجلاً للحج عن ميت فاستأجر الوكيل  
فطلب الاجير الاجرة بعد الحج فقال الموكل انما عزيت الوكيل قبل أن  
يستأجر ومعه ينة بذلك اضطررب في الجواب عن ذلك كلام ابن حجر  
في فتاويه والظاهر ان المعتمد وجوب اجرة المثل على الموكل كما بينته في  
الاصل فراجع منه ففتح القدير

التمة الخامسة

سئل الرئيس رحمه الله عن رجل ارسل الى آخر بعدة حجيج وذكر له  
في مرسومه يتصرف فيمن كيف يشاء وبأخذه منهم حجة وان اراد أن  
يعتمر عن الباقي اعتمر وأجر من يحج فقط فامثل المذكور ما في رقم  
المرسوم وحج لاحد الحجج وجعهم واعتمر عن الباقي فهل يتكرر  
عليه دم الجائزة بتكرار العمر أم يكفيه دم واحد وهل يصير وكيلاً  
بمجرد تصفح المرسوم اليه ولا يحتاج الى من يستأجره في حجته التي  
ذكرت له وسائر العمر (فاجاب) نعم ان قلنا بأن العبارة بمقتات  
الحجج عنه وهو المعتمد بتعدد تعدد العمر وان قلنا بمقابلته وهو ما  
مال اليه الطبري وجماعة فلا دم أصلاً ويصير وكيلاً بوصول المرسوم  
اليه حيث غلب على ظنه أنه خط موكاه ولا يكون أجيراً بذلك ولأن  
يتولى الطرفين لكنه اذا حج واعتمر وقع الحج والعمرة لمن نوى له  
بأجرة المثل دون المسمى للاذن من الموكل ولا يجب المسمى لما

علمت

علمت أنه لا اجارة والله سبحانه وتعالى اعلم بالشئ

التمة السادسة

أفتى ابن حجر فيمن مات بعد استقرار الحج في ذمته فحج عنه آخر  
متطوعاً ولم ينو عنه بحجة عنه حجة الاسلام بل نوى التغل عن الميت  
ظناً منه جواز ذلك بوقوعه للمحجوج عنه والله سبحانه وتعالى اعلم  
خاتمة الرسالة نسأل الله تعالى حسن الخاتمة

قال في الحاشية والحج عنه صلى الله عليه وسلم كما قد يقع لبعضهم  
ممنوع عندنا وعند أكثر العلماء قيل وجعل ثوابه بمد له صلى الله  
عليه وسلم حسن انتهى قال في الحاشية ويرده حيث لم يكن ذلك على  
حجة الدعاء نصريحهم بأن له صلى الله عليه وسلم مثل ثواب كل فاعل  
مضاعفاً تضيفاً يستحيل الاحاطة به لانه صلى الله عليه وسلم باب  
على أعمال أصحابه الضعف ومن اتى منهم الضعفين وهكذا اذا كان  
الثواب حاصلاً له صلى الله عليه وسلم بتلك الزيارات فلا يحتاج الى  
جملة له ولا ينافي ما تقرره من جواز التضحية عن الغير في بعض الصور  
لأنها عبادة مالية وهي تدخلها النيابة بخلاف الحج لانه عبادة بدنية  
والمال فيه ان تصور الاحتياج اليه تابع انتهى وفي الفتاوى ولا يسح  
بمع ثواب حج التطوع ولا غيره من سائر المبادات وهذا آخر ما تيسر  
جمعه الآن في برهة يسيرة مع شتات الفكر ومزاجية الاشغال  
السكرتيرية فارجو من أخواني الكرام اقامة العذر وترك

٧ - غاية المطالب



المسلم \* غفر الله لي وللمسلمين الآثم \* ومن  
علينا وعليهم بحسن الختام \* والحمد لله أولاً وآخراً  
ظاهراً وباطناً وصلى الله على سيدنا وولانا  
محمد وعلى آله وأصحابه كلما ذكره  
الذاكرون وغفل عن  
ذكره الغافلون

بحمده تعالى قد تم طبع هذه الرسالة البهية \* بل المدرة الفاخرة السنية  
المسماة بنهاية المطالب \* فيما يتعلق بفعل النساك عن الميت والممضوب  
تأليف الشيخ أحمد باجنيد أحد علماء الدين \* المقيم بحجة نجر بلد الله  
الأمين \* [بتطبعة الاصلاح الجديد \* ذات الادوات الرائقة البهية]  
على نفقة مؤلفها المذكور \* باغذ الله الاماني وضاعف له  
الاجور \* وفاح مسك الختام \* وتم سلك النظام \*  
في أوائل شهر صفر سنة ١٣٢٩ هجرية  
على صاحب الفضل الصلاة  
وأزكى التحية



فهرست المطالب

صفحة	صفحة
٢	المقدمة
٥	الباب الاول في بيان من
٣٦	يجب عليه الاحجاج عن
٣٩	الميت
٤٢	الباب الثاني في الوصية
٤٢	بالنساك
٤٥	٨ فصل في حجة الاسلام
٤٦	والنذر
٤٦	١٣ الباب الثالث في الاجارة
٤٧	١٤ فصل في الشروط العامة
٤٧	٢٦ فصل في شروط الاجارة
٤٨	العينية
٤٨	٣٣ فصل في شروط الاجارة
٤٨	الذمية
٤٩	٤٩ خاتمة الرسالة

تمت



وحين اطلع على هذه الرسالة الشيخ عبد الحميد قدس كتب بخط يده عليها ما نصه

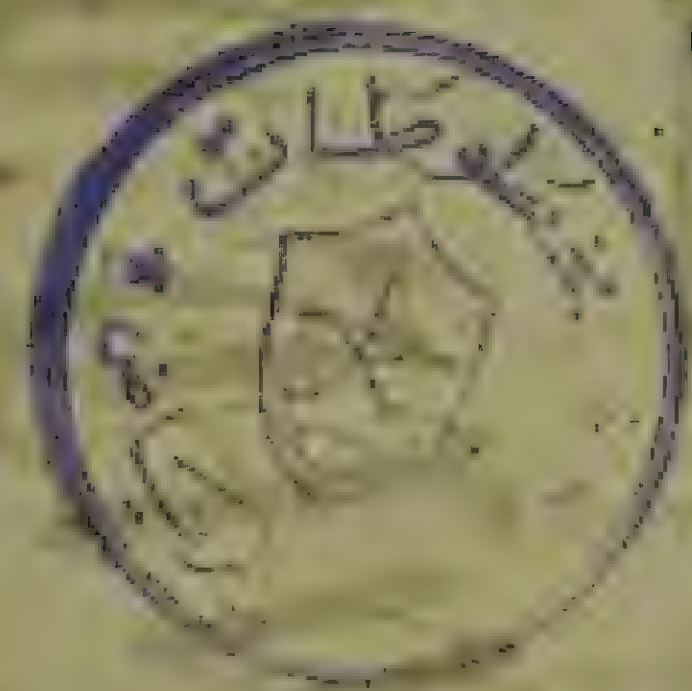
بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي أراد من فقهه في الدين الخير \*  
فاز بذلك سعادة الدارين وتسهيل السير \* والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد نبينا الذي خلاصنا من المهالك ونجانا من الضير \* وأوضح لنا  
المناسك وسن لنا الحج عن الغير \* وعلى آله المقتفين منهجه القويم  
وأصحابه الذين شيدوا قواعد الدين المستقيم \*

( اما بعد ) فقد اطلعت على هذه الرسالة الموسومة بفاية المطلوب \*  
فيما يتعلق بفعل النسك عن الميت والمعضوب \* فوجدتها جامعة في  
بابها \* نافذة لطلابها \* قد حازت من المفاخر اسمائها \* حيث وافق  
اسمها مسماها \* سلسلة العبارد \* سهولة الاشارة \* كما يود الآملون \*  
ويرغب الراغبون \* قد اعلنت ببراعة مؤلفها الشاب النجيب \*  
والفاضل الارب \* صاحب الفيض الراوي \* الشيخ احمد  
عبد الرحمن باجنيد الجداوي \* جزاه الله تعالى الجزاء الجميل \*  
وأثابه الثواب الجزيل \* جزاء لما صنع \* وأثابه لما وضع \* وبلغه  
سبعائه جميع آماله \* وكثر من أمثاله \* بحمد سيدنا محمد خاتم المرسلين  
 وآله \* وصحبه أجمعين صلى الله وسلم عليه وعليهم أزكى صلاة وأوفى  
سلام \* نال بها الرضا والمنى وحسن الختام \* قاله بقمه ورقه بقلمه  
على عجلة السفر الفقير الى مولاه البر (عبد الحميد بن محمد علي قدس) خادم  
طلبة العلم الشريف والمقام الابراهيمي الشريف بالمسجد المكي الحرام  
غفر الله لوالديه ومشاخه ومحبيه الذنوب والآثام

## هذه الرسالة

المسماه بالحقيقت الفاضلة وذخائر لا خسر  
شرعا على رسالة الشيخ محمد البركوي  
لبعض فضلاء السادة الخفية  
فيما يتعلق بالحامض  
والنفوس والمستهافة

نفع الله بهم  
في الدارين  
آمين



## الرسالة الثانية



و  
عليه  
بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

انا حسنا ما يبداء به المرام بعد البدءة باسم الملك المنعم جدا الله العاصد الذي بوا  
الانام ويدعوا الى دال السلام وابري ما ينفصل به الى زينة المقام صلوة من حلت  
بفضل كماله سلطان الخواص والعوام وهدى النبي العربي الكريم الميعود  
الى كافة الانام بالشرح الشيف الما قدم صلواته وعلينا له انجاه ما قال احد اسئد  
لا اله الا الله **اقاب** فاني استغفرت برهنة من الزمان بباحث الرسالة الى  
المستامة بزماني هادي للشيخ العالم الفاضل محمد بن يونس البرقي الكامل  
تغذي الله روحه واسكنه جنة جنته فانما مع مفرجهما ولطافة نظرها جاهدة لغور  
اصول بار الحيف ودر فروع كثرها محتاجة الى تسكين بزيادة صحتها على الطالبين  
وعسى انها على الراغبين ولم اجد ولم اسمع من احد الى الآن وقد تصفحت في ندرتها  
الكتب المعبرة وقد تفحصت ما يناسبها من الزبر المسبعة حتى وصلت الى ما قد كره  
وحقنة على وفق مراد ثم وفقت لعدائ من السداد كنه لا زال احبائي المشاركون  
لي في البحث عن فوائده والكشف عن خباياه وابكاره لاسيما العدل الاعز يلتبس نادى  
انا بيقينه مع كثره استغفالي بالندريه والذكر في ذلك الاتماس والالحاح شرعت  
في تبسيط ذلك السداد ليكن لها شرا يفصل جملاتها ويبين مفضلاتها فاذا جاء ذلك الشرح  
بالتحقيق الفارقة سميت برفاخر الآخرة والما فعل من الله الفقير الى رحمته ان يجعله  
خالصا لوجهه الكريم ثم اعلم ان المصنف قد افتتح كتابه باسم آله عليم وفاقا لكل كتاب كريم  
واقتفاء لسنة من هذه عاقل عظيم واقتداء بما به يقبل سليم واداء ببعض  
ما عليه من حامد الحكيم فقال **بسم الله الرحمن الرحيم** ولما ذكر الحمد بطريق الانساق  
استأنف بالنفيك وهذا الافضل كما ذكر المصنف في شرح حديث اربعين مع رعاية  
براعة المحقق فقال الحمد لله الذي جعل الدنيا دارا للنساء قديرات اقربته من

البرية يقال ان عليا برهنة  
من العباد انما تظفر  
الصلاة لله كذا في الخطب كذا في خارج الحديث  
العبادة وسما الدار كذا في الاثر

انما في الصلاة والحمد لله  
رست رجا في فاضل كذا في ندرتها  
فانك

انما يستلحق عاذا وديب النساء

الآية وقوله تعالى واللات تخافون نشوزهن فعظوهن الآية والصلاة اسم من التسمية  
ومعناها الشارة الكاملة الآية ذلك ليس في وسعنا خاضرا ان نكمل ذلك اليوم كما  
في شرحه التا ويلات وافضل العبارات على ما قال المروزي في الحديث صلوات على محمد  
وعلى آل محمد وقيل التعظيم فالله المستقيم عظمه في الدنيا باعلاء ذكره وانفاذ شريعته  
وفي الآخرة بتضييف اجره وتشفيته في آفته كما قال ابن ابي عمير كذا في شرحه  
النهاية للقيس بن عيسى **بسم الله الرحمن الرحيم** اي جعل الله آياته سالما من كل مكره  
ما حبيب رب العالمين اي محبوبه وخالقه اسم جميع لذوي القربى القوم من المؤمنين  
المبدلة عند الله عند البصيرين والواو عند الكوفيين والاول هو الحرف كذا في القاموس  
فهيستاه واصحابه قال القيس بن عيسى اي الذين اجمعوا مع الصحابة ولو كلفه كما قال  
عامة المحققين والما او ثمر لما ذهب اليه الا انه ليتون من اشراط ملازمة ستة  
اشهر فصاعدا يشمل كل صاحب **هداة** جمع ما دعى الهداية وهي الدلائل على ما  
يوصل الى البقية الحرف صند الباطل وجملة جمع عام من الهامة بالكرام اي النعم الشريفة  
اسم لما شرع الله تعالى لعباده من الاحكام المقتضية اي القوي يقال متين ككرم صلب وبعد  
قال القيس بن عيسى واي اخضر بعد الخطبة ما سياتي فالواو للاستئناف او لعل في الاشارة  
على انه او على الخبر على محموله تعالى وبشئ الذين امنوا الآية لانه ما في المشهور من الضعف  
ما لا يخفى فانه تقدير ما مشروط بان يكون ما بعد الفاء امرا او نهيا ناصبا لما قبلها او مفسرا  
له كما في الزحف واما قوله اي ما فلي يعتبره احد من المؤمنين والنظر في متعلق بالامر يستفاد  
من المقام المفضل بالفاء في قوله فقد كما في قوله اي بعد رجب فانه العبادة حقيقة اتفق  
المفسرون على الاحتجاج بها في قوله فلي يعتبره احد من المؤمنين والنظر في متعلق بالامر يستفاد  
قال في التاخر خاتمة اختلاف الناس في ان علي عليه السلام فوجدوا في قوله فلي يعتبره احد من المؤمنين  
ينبغي ان يتعلل بانه المراد به العلم بما كلف الله تعالى به عباده فاذا بلغ الانسان ضجوة  
النهار مثلا يجب عليه معرفة الله تعالى بصفات بالانظر والاستدلال وتعلم كثر الشهاد  
من فهم معناه ثم ان عاش الى القدر يجب تعلم الظهارة ثم تعلم على الصلاة وعلم حرا  
فانه عاش الى رمضان يجب عليه تعلم علم الصوم فانه استفاد ما لا تعلم علم الزكاة والجمع  
ان استفاد علمه وعاش الى شهره وهكذا التدرج في علم سائر الافعال المفروضة علينا انتدوى  
على كل من الله بالية اي بوجد انيت سبحانه ذاتا وفاعلا وفعالا واليدم الاخر  
هو يوم القيمة فانه اخرا الامور المحمودة وخصة بالذكر لانه يوم الجزاء والامان به  
يحل على العمل فمن كان يرضو لقاء ربه فليعمل على الصالحات من صلاة بالكرام والجمع  
جمع المرأة من غير لفظها قايوس ورجال جمع رجال وهو الذكر من بني آدم اذا  
نطقوا مطلقا والمراد هنا البالغ اذا علمت ذلك الاتفاق فمعرفة احكام الزمان  
المختصة بالنساء واجبة عليهن وعلى الازواج والاولياء جمع ولي وهو العصبة

Copy University







قد تم تصفیه  
از این قند  
شکر و صندل  
طریقه

21/1/17

The  
 1866  
 1867

Chin







او في الشهر اربعة تسعة ولا يستقصي في الساعات للمعاينة عليها الامور وبذلك يفعل في جميع القصور الا  
في اقل الحيض واقل الطهر فحاشا ان يزداد القيسان عن حاشية الهداية ان علم الفتوى  
ومثل في سراج الراية واقل النفا من واحد بل هو ما يوجد ولو ساعة حتى اذا اولدت فانقطع الدم  
عقب ذلك فليس له نصاب الا اذا احتاج اليه لعدة كقولهم اذا اولدت فانت طالعت فحاشا  
مضت عدة فقدره الامام خمسة وعشرين يوما وبعد ما خمسة عشر طهر ثم ثلاث حيض كل حيض خمسة  
ايام ثم طهر ان بين الحيضين ثلثون يوما فاقول مدة تعدد في بيتها عند خمسة وعشرون يوما وروي عنه ما يوم  
باختبار اكثر الحيض وقدره الثمان باحد عشر فقط في خمسة وعشرين يوما بعد عشر فحاشا خمسة عشر طهر  
وثلث حيض بتسعة ايام بينها طهر ان ثلثا بين وقدره الثالث ساعة فتعد في بعدها باربعة وخمسين  
وتحاشا في السراج وحواشية السراج اكثر من النفا من واحد بل هو ما يوجد ولو ساعة حتى اذا اولدت فانقطع الدم  
اكثر الحيض والنفا من واحد فحاشا ان يزداد القيسان عن حاشية الهداية ان علم الفتوى  
لا يتوالى ان يزداد القيسان عن حاشية الهداية ان علم الفتوى  
من طهر تام فحاشا ان يزداد القيسان عن حاشية الهداية ان علم الفتوى  
المذكور مختلف فيم فيه في حق النفا من ستة اشهر لانه لو في مدة الحمل فحاشا اقل من ذلك لكانت توارى  
والنفا من الاول فقط كما في رواية في حق غيرهما من حيضين او حيض ونفا من خمسة عشر يوما وان كان اقل  
من ذلك فحاشا في استحقاقه فاذ اوقع ذلك الطهر الثاني بين دميين حاشا ان يزداد القيسان عن حاشية الهداية ان علم الفتوى  
بطريق او في وقت اي الاكثر من طهر خمسة عشر ان يقع بها كالمدة او اكثر منه ولم ينفذ ما في رواية وان لم ينفذ  
نصا با او منع مانع من الحيض مثل كونها حاملا او كونها زائدا على عاداتها في وقتها فحاشا ان يزداد القيسان عن حاشية الهداية ان علم الفتوى  
صورته امرأة ولدت دما قال حاشا خمسة ايام ثم طهر في خمسة عشر يوما ثم ولدت ورايت دما قال الدم الثاني نفاس والدم  
الاول استحقاقه مع انهما مكنتان بالطهر وقت نبيس اظلت الطهر فحاشا في العادة والنفا من خمسة عشر يوما وان كان اقل  
النفا من اسد وهو الذي خالفه دم كحاشا في الفصل بين الدمين وانما يفسد ما حاشا ان يزداد القيسان عن حاشية الهداية ان علم الفتوى  
في المدة لانه حيث الفصل وعدمه كما يظهر في الفصل الرابع وحيث فلو رأت ثلثة دما كعادتها ثم خمسة عشر  
طهر ثم يومها طهر ثم ثلثة دما قال ثلثة الاولى في الاخرة حيضه لو جرد طهر تام بينهما وان كان فاسدا لانها  
حدثت فيم يوما دم والطهر ثلثة حاشا ان يزداد القيسان عن حاشية الهداية ان علم الفتوى  
بلي جعل الكحل حيضه ان لم يزد على العشرة الا ان يزد على العشرة استحقاقه مطلقا اي سواء كان اقل من  
ثلاث ايام وهو بالاتفاق او ازيد وسواء كان في مدة الحيض او لا عند اي وقت وهو قول اي حاشا ان يزداد القيسان عن حاشية الهداية ان علم الفتوى  
وعليه فيجوز براءة الحيض بالطهر وختمه به ايضا اذا احاط الدم بطرفه فلو رأت مبدأة يومها واربعة عشر  
طهر ويومها ما قال العشرة الطهر حيضه ان كانت عادتها وانما رأت الى عادتها وعنده في الطهر النافذ  
لا يفصل له مثل الدمين او اقل في مدة الحيض ولو اكثر فحاشا ان يزداد القيسان عن حاشية الهداية ان علم الفتوى  
نبيس نصاب قال سابق حيض ولو جرد احد ما فهو الحيض والاقال لانه استحقاقه ولا يجوز عنده براءة الحيض  
ولا ختمه بالطهر فلو رأت مبدأة يومها واربعة عشر طهر ويومها ما قال العشرة الطهر حيضه ان كانت عادتها وانما رأت الى عادتها وعنده في الطهر النافذ  
ثلاث ولو رأت في ما دما وثلثة طهر او يومين دما قال ثلثة حيضه لانه استحقاقه ولو رأت ثلثة دما  
وحاشا ان يزداد القيسان عن حاشية الهداية ان علم الفتوى  
وغيرها في المسئلة ستة روايات وبها ان اشهرها وقد صحح رواية محمد في المسئلة والمحيط وعليها  
الفتوى في السراج كثير من المتأخرين اقول ان يكون خالفه لانه استحقاقه على المنقح والمستحق وفي الهداية والاخذ ليس

في السراج كثير من المتأخرين اقول ان يكون خالفه لانه استحقاقه على المنقح والمستحق وفي الهداية والاخذ ليس

وفي الفتوى

في السراج كثير من المتأخرين اقول ان يكون خالفه لانه استحقاقه على المنقح والمستحق وفي الهداية والاخذ ليس

به قوله تعالى الرجال قدامون على النساء اتفاقا لانه زيادة ما في شجر مجمع البيهقي  
وسنن البيهقي في بيان لانه الفصل الثاني ان شاء الله تعالى وكذا العلم والفائدة  
في النفا من عدم الفصل بين الدمين وقد مر بيانه فيما نقله في ثلثة عشر  
الفصل الاول من المقدمة واكثر الطهر لانه لا عند نصاب العادة في زمان استمر  
الدم لانه يمتد الى سنة الى سنتين وقد لا تحين اصلا فلما يكن تعذيرة الامانة  
الضرورة كناية البحر الرقيق واختلف في تعذيرته والاصح انه قد روت  
شهر الا ساعة لان العادة نقصان طهر الحامل واقل مدة الحمل ستة اشهر  
فانقضت عنه مبدئي وفي الساعة صغرته فحاشا ان يزداد القيسان عن حاشية الهداية ان علم الفتوى  
اشهر طهر ثم ستم الدم ينقص منها تسع عشر او الثلث ساعة لانها توارى  
الى ذلك حيض كل حيض عشرين او ثلث ايام ركة ستة اشهر الا ساعة كذا في الرواية  
وسبغ ان شاء الله تعالى في فصل الرابع والعادة تنب بمرة واحدة في الحيض  
والنفا من اسد او طهر ان كانا صبيحين هذا اقل اي يعبر الى حيض اخر اقل  
في المحيط وبه يفتي في موضع آخر وعليه الفتوى هذا في الحيض اما في النفا فيفتي  
عليه كما نقل عنه في جامع الدعوى المدة نقيس عادة عند الطهر في مبدأة  
لانها مكنته ما بعد وعنده مرة وعليه الفتوى كما في المسئلة انتهى ونسقل  
كذا في مرة واحدة في الحيض والنفا من اسد او طهر ان كانا صبيحين هذا اقل اي يعبر الى حيض اخر اقل  
قبله تفصيله فيما نقل عنه ان تروى عادتها وبعضها في غير وقتها قبله او بعده ولم تن  
فيه دما كان او طهر انتهى وعددا اي تنقل عددا وان رأت ما ينال لفرصتي طهر  
او دما او دما فاسد اجاوز العشرة وقع نصاب اي ثلثة ايام او اكثر في بعض  
ايام العادة وبعضها اي العادة في الطهر الصحيح كما عادت في كل شهر  
وان ثلثة ولم ترقبل خمسة في عشر تنقل عددا لانه خلاف اول رأت لانها

غير الحامل عن طهر



مطلب الكسوف

كذا نقل عنه وسيجيء تفصيل الاشتغال في الفصل الثاني ان شاء الله تعالى اما الفصل  
 فستة الفصل الاول في ابتداء بقاء الدم في الثلاثة الجيعة والنفاذ والاستحاضة  
 وانتهائه عطف على ابتداءه والضمير المضاف اليه راجع الى بقاء الدم في الكسوف  
 وهذا يعني عطف على ابتداءه وهو علم ما في الصالح والمفرد بغير الكاف وسلكه العلماء  
 وضم اليه المهملة الفظه وفي اصطلاح الفقهاء فظه او حقة من اطلاق ثياب  
 يوضع على فم الفرج كذا في الكفاية كذا في زينة العقب وهو سنة ام المؤمنين  
 عايشة رضي الله عنها بيضا في مطالب المصلي اما الاولى اي ابتداء بقاء الدم في  
 الثلاثة ففقد ظهر الدم بان خرج من الفرج الداخلة وقد مر تفصيله وذكر في  
 في الذيل وفي الاصلاح والابضاح ايضا ان المرأة فحين داخله ولم يخرج الدم  
 وخارج وهو بمنزلة الايتيم انتهى وفي جامع الدعاء في الداخل به المدور والخارج  
 به الظاهر انتهى او ما زى الى يساوي هرة اي طرفه كاليد والفاظ فكل ما ظهر  
 من الاحليل بكس المممة واللام الاولى يخرج البعد كذا في الاضحية والذبح والفرج  
 بان يساوي الحرف فينتقذ به بما ظهر من البعد والفاظ والدم الدم مطلقا  
 اي قبله كان او كثيرا ويثبت به اي بما ظهر من الدم فغيره شائبة التليك النفاذ  
 والحيضة ان كان دما صبيحا بنت تسع سنين او اكثر نقل عنه ويثبت بلوغها  
 عتقا قال في المحيط البهاجي واكثر من شيخ زماننا على هذا انتهى وفي فتح القدير  
 المختار انتهى وهذا الاصح كما في الداء الذي ولدت في هذه المرحضة وما يكون  
 نصا با كان حيضا بالاجماع كما ان بنت خمس سنين لم يكفها حيضا بالاجماع  
 وفي التت والبيع والثان اختلف المشايخ كما في شرح الطحاوي وغيره كذا  
 في جامع الدعاء وقيل بنت اثني عشر كما في فتح القدير فان اصبحت وانما قال  
 بصيغة اجهت ولم يقل اصبحت ليدخله حد الرجال والنساء كذا نقل عنه

عند ابتداء منصف على الظفيرة بنزوله الى الدم والجوارح رقا ثم مقام فاعل اه  
 اصبحت ولم يظهر الدم على الحرف او منع منه من الظفر بالشدة او الاصل اقليم  
 له حكمه اي لا ينتقذ به الدم ولا يثبت كذا نقل عنه وفي المحيط والتاقر فانية  
 يجب ان يعلم ان حكم الحيضة والنفاذ والاستحاضة لا يثبت الا بخروج الدم منها  
 به ظاهر من مهب اصحابنا وعليه عاتق مشايخنا وعلمهم في غير رواية الاصل  
 ان حكم الحيض والنفاذ يثبت في حقها اذا اصبحت النول ولم يظهر ولم يخرج انهن  
 وان منع بعد ظن منع الظفر او لا وفيه ظن الظفر فالحبيضة والنفاذ باقيان  
 اي ثابتان بالظن او لا فلا يبعد المنع منه دون الاستحاضة ونقص الوضوء واقا  
 في غير السبيل الى القبل والدبر فلا حكم للظفر والمجازاة به لا بد من الخروج  
 اي الخروج بنفسه او الخارج فلا بد مما قيل من انه في الكلام اشارة الى انه ولو بال  
 خارج لم ينتقذ كما في جامع الدعاء وسيبين تحفيقه وقيل عدم النقص بغير اقليم  
 الظفيرة والهداية وذهب صاحب النخبة والخاصة والكافي والسر حسي  
 الى ان الخارج ناقض للخارج قياسا على الحيضة وهذا العطف وقال الاثقال وهذا  
 به المختار عندي كذا في زينة العقب لاخي والسيان الى فاني الى ما وضع يجب  
 تظهير في الفصل بالتم بغير الاشتغال او اصبحت ببقوله والسيان به الخروج عما له  
 لم يخرج وزعموا منعه كما اذا انشق الدم ثم خرج ثم نشق ثانيا ثم خرج وهو حال  
 لم تتركه لاسبيل في غالب الظن او عند نشق او دخل لسانه او دخله اصبحت اذنه  
 فداي انوال الدم على سن منبها او نشق فخرج الدم العلق من الفم او غرس بشوكا  
 او ابرة فظهر الدم فصار كبره راس الجرح بلا سبيل فان نشق غير ناقض للاق  
 كذا في المحيط واقا اذا تجاوزوه بالاجماع لكان ناقضا كما في الخاصة والكافي  
 وفي الصحيح من الرواية والوجه بالقبول كما في جوامع المحيط وما قيل في الكلام اشارة الى انه

انما ينتقذ به العند ولا يثبت الحيضة

يجب ان يعلم ان حكم الحيض والنفاذ يثبت في حقها اذا اصبحت النول ولم يظهر ولم يخرج انهن وان منع بعد ظن منع الظفر او لا وفيه ظن الظفر فالحبيضة والنفاذ باقيان اي ثابتان بالظن او لا فلا يبعد المنع منه دون الاستحاضة ونقص الوضوء واقا في غير السبيل الى القبل والدبر فلا حكم للظفر والمجازاة به لا بد من الخروج اي الخروج بنفسه او الخارج فلا بد مما قيل من انه في الكلام اشارة الى انه ولو بال خارج لم ينتقذ كما في جامع الدعاء وسيبين تحفيقه وقيل عدم النقص بغير اقليم الظفيرة والهداية وذهب صاحب النخبة والخاصة والكافي والسر حسي الى ان الخارج ناقض للخارج قياسا على الحيضة وهذا العطف وقال الاثقال وهذا به المختار عندي كذا في زينة العقب لاخي والسيان الى فاني الى ما وضع يجب تظهير في الفصل بالتم بغير الاشتغال او اصبحت ببقوله والسيان به الخروج عما له لم يخرج وزعموا منعه كما اذا انشق الدم ثم خرج ثم نشق ثانيا ثم خرج وهو حال لم تتركه لاسبيل في غالب الظن او عند نشق او دخل لسانه او دخله اصبحت اذنه فداي انوال الدم على سن منبها او نشق فخرج الدم العلق من الفم او غرس بشوكا او ابرة فظهر الدم فصار كبره راس الجرح بلا سبيل فان نشق غير ناقض للاق كذا في المحيط واقا اذا تجاوزوه بالاجماع لكان ناقضا كما في الخاصة والكافي وفي الصحيح من الرواية والوجه بالقبول كما في جوامع المحيط وما قيل في الكلام اشارة الى انه

منها



لما خرج لم يتفق فقام منه لانه لم ينفذ فيه ان له حنجرة الريح او الفاط او غيرهما  
 السبيلي كان غير نافذ واحتمل بقوله الى ما يجب تطهيره عما اذا غرس في  
 في جانب العين وسال منه الى جانب اخر او نزل الدم الى الانف فثبت ما رآه وتقام  
 راس الجرح فظهر به قبح او عذره ولم يخاف من الدم خاله لا ينقض الكل في جامع الدعوى  
 وفي تحقيق هذا المقام كلام طريفة على غيره لطيف المقام في نفعه المصنف متعلق بغير  
 فلاحه للظهور او الخروج على سبيل التنازع فلما منع المخرج السائل من السيلان  
 انتفى العذر كما استأخذه وهذا المختار على ما في النكاح من انه متى قدر المعذور  
 على السيلان برباط او صنف او كان له جسد لا يسيل ولما قام سال وجب  
 رده هرج بركة عن ان يكون صاحب عذر بخلاف المختار اذا صنعت الدعوى فافانها  
 هاتين واختلف في المختارة اذا صنعت قتل كصاحب العذر وقيل كما لا يخفى  
 كذا في السراجية الكل في جمل المايق والمصد اخذنا لقلنا عنه ههنا وبما صح  
 العقلي انتهى ويجوز منه رحمه الله تفصيل هذا الحديث في اخره بسالة ان يشك  
اكثر في النفاس لا بد مع ذلك اي مع ظهور الدم من خروج اكثر الدم وقد سبق  
 ما فيه من الاطلاق فان ولدت ولم تزد ما فعلها الفل هذا فقد لا يحنيفة واي  
 يفسد اولاً ثم رجوع اليه يفسد وقال في طاهرة لا غل وكثير الماشي اخذوا  
 بقوله اي ح و به يعني الصدر الشهيد كذا في المحيط كذا نقل عنه لان الفل لا ينكح  
 عن بلة وم البلة بالكسر المندوب الرطوبة كذا في كتب اللغة ولو صدح العذر  
 مع غير الفرج ان خرج الدم من الفرج نفاس والاي وان لم يخرج الدم  
 كالم يخرج الدم منه فلا يكون نفاساً وفي البحر الرائق ولدت من قبل سنين  
 تكون صاحبة جرح مسائل لا نفاساً وتنفذ به العدة وتصيل الامة ام ولد  
 وله علق طامها بعد لادتها وقع له جرح الشك انتهى والتفصيل بحكمه السبي  
 كانت

هذا هو المختار في المختارة اذا صنعت قتل كصاحب العذر وقيل كما لا يخفى  
 نفاساً فان لم يزل صاحب عذر في وقت النفاس او قبله او بعده  
 حجة ونفس كمال ونفس كمال في وقت النفاس او قبله او بعده  
 منه  
 ما يثبت نفاساً من سنين  
 ه فنج منها ولد



والكسر

والكسر كثير وهو ما سقط من الفل قبل عام في النهاية وغيره ما كتب اللغة  
 كما في جامع الدعوى فلما حجة الى قوله ان سببان بعض طلقه وهو بالكسر و  
 التثنية لغة كذا في المصباح من كتب اللغة وكذا في زخيرة العقبي لا يبعد وكرو  
 نصيبه بما علم ضمنا كالشعر والظفر والاصبع وله واحدة كما في جامع الدعوى  
 فدل في الحكم لا في نفس الامر فان الفل بعد مضي اربعة اشهر ينقض فيه  
 الدخول وبعده يتم خلقه في شهرين كذا في جامع الدعوى وفي الاصلاح وغيره  
 فتصير نفساً والامة امر العدل ويقع المعلق بالعدل وتنقض به العدة انتهى و  
 والآي وان لم يسلم من خلقه شيء فلا يكون ولداً ولا تثبت هذه الاحكام وكذا  
 حاراً به من الدم حينئذ ان بلغ نصاباً وقد مر بيان في الفرج الثاني من المقدرة  
 وقد مر اي رآته من الدم طهر تام وهو فنة عشر فصاعداً والآي ان لم يوجد من بين  
 الشبهة فيه مستحاضة فان ولدت ولديه او اكثر في بطنه واحد بان كان بين كل  
 ولديه اقل من ستة اشهر فالتفاس من الاول فقط وهذا الى ضيقة واي يفسد  
 وهو الصحيح وعند محمد في الثاني كذا في النازخانية كما نقل عنه وفي النازخانية  
 اصله ولدت ثلثة اولاد بين كل ولديه اقل من ستة اشهر فاولاد الثلثة بدل  
 من قبل واحد اختلف المشايخ فيه قال بعضهم منهم ابو علي الدقاق جعل من قبل  
 واحد انتهى ونقل عنه قال في المحيط الرضوي والصحيح ان من قبل واحد انتهى  
 واما انتهاء الحيض فيقبل عنها بسن الايا سداي انقطاع الدجاء عن روية الدم  
 وفي المحيط الايا سداي انقطاع الدجاء واما الايا سداي مصدر الآي من الحيض فذكر  
 في الاصل الايا سداي ورن افعال هذا من هذه الهمزة التي هي عين الكلمة فحقيقاً واقلنا  
 في حد الآيتة والمختار في ملتغا ما في الدامدي خمس من سنة وفي الخلاصة  
 خمس وخمسون وفي النهاية وعليه الاعتماد واليه ذهب اكثر من المختار في

هذا هو المختار في المختارة اذا صنعت قتل كصاحب العذر وقيل كما لا يخفى  
 نفاساً فان لم يزل صاحب عذر في وقت النفاس او قبله او بعده  
 حجة ونفس كمال ونفس كمال في وقت النفاس او قبله او بعده  
 منه  
 ما يثبت نفاساً من سنين  
 ه فنج منها ولد

فقد

اياسي



وفي المحيط بعد اعدال الاقل كذا في جامع الدعوى وفي التناظر فانية وكثيره المشايخ  
 اقتضاه انتهى كذا نقل عن المصنف وهو مختاره ولهذا يصح بقوله وفي اي سن  
 الا يفسد في الما يفسد حسن وحسن سنة فان رأت بعد في سنة دفاغها  
 نصا يا فيض قال صدر الشريعة في المختار كذا نقل عنه ولا يارد ان ننقل كلام  
 صدر الشريعة بتمامه وهو المختار انما رأت دفاغيا كالاسود والاصفر في  
 جبهتها ويظهر الاعتداد بالشمس قبل التمام وبعد هلا الشئ والافسح خاصة اي وان لم  
 نرد فاقا فالها بعد ذلك السد بل رأت صفرا وخضرة او تربية فهي لثمانية كذا  
 كذا في صدر الشريعة وفي غير الآيسة فاعدا اليها من الما لعد من الالوان في حكم الدم  
 اعلم ان الالوان الدماء ستة السواد والحمرة والصفرة والكدر والخضرة والبرية  
 كذا في البحر الدقيق وذكر في جامع الدعوى والصفرة اي صفرة الفرس والبي والسم  
 والكدر اي ما بين كالماء المكدر والتربة بفتح التاء وكثيرا في تدبير الابد و  
 وتحققها بين الصفرة والكدر انتهى والمعتد في اللون هي يرفع الحشو في  
 طوي ولا يعبر في النقيس بعد ذلك اي بعد الارتفاع فلو رأت امرأة بياضا فالصا  
 على فرقة مادام رطبا فاذا يبس اصفى حكمه البياض لان المعينة حال الدونية  
 لاهل النقيس كذا في الدرر حرة او صفرة فاذا يبست ابيضت بعين حال الدونية  
 لاهل النقيس كذا في البحر الدقيق حرة او صفرة فاذا يبست ابيضت بعين حال الدونية  
 النقيس كذا في البحر الدقيق واما الكدر فقد مر بيانها لغة واصطلاحا في  
 في صدر الفصل الاول فنة للبكر وهي لغة احواة لم تدرك وبشع امرأة  
 لم تقطع بالنكاح كما في المبسوط وقيل لم يجمع بينكاح ولا غيرك وبشع اقلها  
 والاول قول والصحيح ان الاول فف لالكه وذكر في المختار ان يرفع على الذك  
 الذي لم يدخله بامرة الكلة في جامع الدعوى والمراد من ما غير ان الذكارة

قال في المحيط بالجلد وكثير من المشايخ نقلوا  
 وبعد عدل الاقل كذا  
 وفي زخيرة العقبي والفقهي في زماننا بعد حسب  
 وهذا نقل ما رآته ربح ابي عبد الله وسنينا  
 ان الذي انتهى

**مطلب الالوان الدماء**

رأت البكارة بكدر شعا وان لم تكن عند راحة فافق  
 عليه البس وضع وعلا في يوفى رأت البكارة ما  
 بالذات كذا في جامع الدعوى

وفي العن راء ولين الكذيل والعد لا يستجى باصابعها فامر زوال العذرة  
 وعند الحيض فقط وللتيب وفي جامع الدعوى والشيء امرأة لم وجت فبانت  
 بعده وعند الكسائي ورجل ثيب اذا دخل بامرة وامرأة ثيب اذا دخلت مع  
 ثابت اذا جع بها ودتها الخطاب كذا في المختار انتهى مطلقا اي في كل حال وموضع  
 موضع البكارة كذا في صدر الشريعة فالظاهر اذا اصلت بفيس كسنا وامتنان  
 يخرج منها شئ جازت صلواتها والامتنان يضع الكدر كذا في التناظر فانية  
 وسنن طبيب اي الكدر في جسدك وخفاه اي كالعنب ويكده وضعه ان وضع  
 جميعه كذا نقل عنه في الفرج الداخلي لان ذلك يجب النكاح بيدها كذا في المحيط ولما  
 صفت الكدر في الليلة مثلا وفي ما تفسد او نفسا فتنظف في الصباح فمات عليه  
 اي في الكدر في البياض حكم يطهر ثيابها من ميه وضعت فليسا قضاء العشاء لليفين  
 بطهر ما ميه وضعت للثيف بطهر ما ميه وضعت الكدر كذا في التناظر فانية  
 ولو طاهرة فمات عليه اي الكدر في الدم فحصى ما ميه رأت اضيافا كذا في التناظر  
 فانية ونقل عنه في القياس في استداخوات الى اقرب الاوقات انتهى  
 في الكدر في اما ان يدفع في الفرج الخارج او الداخلي في الاول اي وضع الكدر  
 في الخارج اينتله متى منه اي الكدر في بيت الحيض ونقصه الى صفء وفي الثاني  
 اي في الداخل ان اينتله الجانب الداخلي من الكدر ولم يخرج ولم ينقص البلة الى ما  
 بما دى طرف الفرج الداخلي لا يثبت شئ من الحيض ونقصه الى صفء كذا نقل عنه الا  
 ان يخرج الكدر في بيت الحيض ونقصه الى صفء لانه زمان الايتال كذا نقل  
 عنه وان نقص عطف على قوله ولم ينقص والمعنى وان خرج البلة الى ما يجازى طرف  
 الفرج الداخلي في بيت الحيض ونقصه الى صفء وان كان الكدر في كلة في الداخل  
 فانيل كلة فان كان الكدر في بيتا يمكن ان اكثر النسخ وفي بعضها منتسلا و

المراد باللبس سواد البياض بعد الغسل كذا  
 رأت البكارة بكدر شعا وان لم تكن عند راحة فافق  
 عليه البس وضع وعلا في يوفى رأت البكارة ما  
 بالذات كذا في جامع الدعوى  
 اي وضع الكدر في الصفرة او الصفرة ان رأت البكارة  
 في الصباح فمات عليه اي الكدر في بيت الحيض ونقصه الى صفء وفي الثاني  
 اي في الداخل ان اينتله الجانب الداخلي من الكدر ولم يخرج ولم ينقص البلة الى ما  
 بما دى طرف الفرج الداخلي لا يثبت شئ من الحيض ونقصه الى صفء كذا نقل عنه الا  
 ان يخرج الكدر في بيت الحيض ونقصه الى صفء لانه زمان الايتال كذا نقل  
 عنه وان نقص عطف على قوله ولم ينقص والمعنى وان خرج البلة الى ما يجازى طرف  
 الفرج الداخلي في بيت الحيض ونقصه الى صفء وان كان الكدر في كلة في الداخل  
 فانيل كلة فان كان الكدر في بيتا يمكن ان اكثر النسخ وفي بعضها منتسلا و







طهر وثانية صبيحة وعند فجر العشرة بعد طهر وسبعة صبيحة وعند فجر سبيل  
 السنة الاولى من هذه العشرة صبيحة وعند الحسد الاربعه الاخره صبيحة وعند فجر  
 فاحكم كل شهر يكفنه فيها استحاضة عند ذلك الحاكم في كل صفة يكفنه الطهر  
 الناقص فاصلا في هذه الاقل ان كان احد الديين نصبا فكل واحد من الاولى  
 صبيحة والثانية استحاضة وتصدق رخصة يفهم منها الناقص بسبب هذه وهي هذه  
 .....  
 بعد ما يتصل في هذا المقام يعرف ان اسم الملك العالم انتهى ولقد رأت في المبتدئ فانقطع دمها  
 ثم رأت اخذ الاربعين وما فكله نقاس وان انقطع في اخذ ثلثين ثم عاد قبل تمام خمس  
 واربعين وما فكله نقاس وان انقطع في اخذ ثلثين ثم عاد قبل تمام خمس واربعين  
 فالاربعة نقاس وان عاد بعد تمام خمس واربعين فالنقاس ثلثين فقط واما  
 المعتادة الظاهر في ثلثين فان رأت ما يواقيها اي الدم الذي يواقيها الدم  
 المحدث في ايام عادتها فقط اي فكله صبيحة ونقاس كذا نقل عنه وان رأت ما يواقيها  
 فتصدق في وقتها اي معرفة حال ما رأت من الحيض والنقاس وسبب استحاضة كذا نقل عنه  
 على انتقال العادة في ان نقل اي العادة اذا كانت من الحيض لا تدعى على العشرة كذا نقل  
 عنه ردت الى عادتها والباقي من العادة استحاضة والآن لكل صبيحة او نقاس وقد  
 عدت قاعدة الانتقال اجمالا ولكن تفصيل هذا تفصيل لا يستدعي تفصيلا وبالله التوفيق  
 المخالفة للعادة كذا نقل عنه وايضا نقل عنه انما الحائض ايامها الحيض كثر  
 وقد عرفت وصفيته من غير وصفه واحدا له وغفلة اكثر النساء عنه فليكن بالحيض والنسي  
 في تفصيله وضمه فعل الله بلطفه سهل ويسره كله انه يستر كل عيبا بين  
 ياكريم انتهى ان كانت المخالفة في النقاس فان جاء الدم الاربعين فالعادة باقية  
 ردت اليها اي الى العادة والباقي استحاضة وان لم يجاوز الاربعين فالعادة

وسنة العشرة ان بعد طهر بعد اربعين  
 عشر صبيحة عند فجر  
 لا يجزئ  
 كان صبيحة وان كان كل منها نصبا فالاول صبيحة  
 والثاني صبيحة  
 عاينته العشرة حاديا دم وعاشها طهر وسبعة  
 الحائض في يومها والباقي استحاضة  
 ثلث ساعة وكذا العشرة ما اوله صبيحة تنقل  
 وتصدق صبيحة في كل يومها بالطهر لا بد  
 من ان كان المخالفة من قبل العادة او بعد  
 فطهر بعد ايام من اول ما رأت صبيحة والباقي  
 استحاضة

اي من العادة  
 وهو في كل  
 من يوم

بأنه

باقية ردة اليها اي العادة انتقلت العادة الى ما رأت في كل نقاس وان كانت المخالفة  
 كذا نقل عنه في الحيض فان جاء الدم العشرة فان لم يقع في رطلها اي زمان عادتها  
 نصبا اي ثلثة ايام او اكثر بان لم يقع اصلا او وقع واحد او اثنا كذا نقل عنه  
 انتقلت العادة زمانا والعدد بحاله نقيس من اول ما رأت فان وقع نصبا الدم في زمن  
 العادة كذا نقل عنه فالواقع في زمانها اي ردة العادة فقط صبيحة والباقي استحاضة  
 فان كان الواقع اي ردة العادة كذا نقل عنه مساويا لعدتها عددا فالعادة باقية  
 في هذه العدة والذمان بها كذا نقل عنه والا اي وان لم يتساويا كذا نقل عنه انتقلت  
 العادة عددا الى ما رأت في وقتها حال ما وقع رأت نقل عنه قال ناقصا في الاصل  
 كذا نقل عنه في الواقع في العادة رأت اعلينا الشهر وان لم يجاوز العشرة فالعادة  
 اي كذا ما رأت صبيحة فان لم يتساويا اي العادة والمخالفة كذا نقل عنه عددا صار الثاني  
 عادة والا اي وان يتساويا كذا نقل عنه فالعدد بحاله وتكمل باثنتي عشرة  
 للطايع اثنان النقاس امرأة عادتها في النقاس عشرون ولدت في اثنان عشرة  
 وما وعشرين طهر واحد عشرين ما وما هذا النقصير وتكمل لقوله فان جاء الاربعين  
 فالعادة باقية الا فان الدم والطهر فيه احد واربعين والطهر المثلث في مدة النقاس  
 كالم المعتاد الى عند اي حبيقة كذا في فتح القدير وقد مر بيانه في التلخيص الاول مع  
 المقدمة فالعادة من العدد والمدة بعشرين ونحوه نقاس والباقي منه واحد  
 وعشرين استحاضة او رأت في يومين او ثلثي طهر او يومين او اربعة عشر طهر او يومين  
 وما فالعادة فيه اربعة عشرون ونحوه نقاس والباقي وهو سبعة وعشرون استحاضة  
 من اول ما رأت هذا من حيث ان يبي سيف لانه يرى ختم الحيض والنقاس بالظهور اذا  
 كان بعده دم ومحمد لا يرى وكذا في البحر الرائق وانشار اليه المصنف في آخر  
 هذا الفصل او رأت خمسة وما واربعة وثلثي طهر او يومين ما وما هذا النقصير

بأنه ان يكون هذا فيما اذ لم يستمر ايام وان  
 في كل واحد من ايام ان كانت العشرة

ان  
 وان كان ثلثا او اقل من ذلك  
 رايها عليها من

ان  
 وان كان ثلثا او اقل من ذلك  
 رايها عليها من



لقله وان لم يجاوز انتقلت الى ما رأت فالكه نقاسه انتهى او رأت ثمانية عشر وما واثني  
وعشرين طهر او يبي ما وما وفيه اشارة الى انه يجد من ختم النقاس بالطهر او رأت  
بها ما واربعة وثلاثين طهر او يبي ما وما هذا تصدير لقله وان لم يجاوز انتقلت  
الى ما رأت فالكه نقاسه انتهى او رأت ثمانية عشر وما واثني وعشرين طهر او يبي  
وفيها اشارة الى انه يجد من ختم النقاس بالطهر او رأت بجماد ما واربعة وثلاثين طهر  
ويوماد ما وخمسة عشر طهر او يبي ما وما وفيه اشارة الى ان الطهر المتكلم في مدة  
النقاس كالتدب المتكلم وفيه ايضه ختم النقاس بالطهر او امثلة الحيض امرأة عادت  
في الحيض حنة وطهرها خمسة وحسون رأت على عادتها في الحيض حنة وما وحنة  
عشر طهر او واحد عشر ما هذا الدم الذي الاحي جاوز العشرة بي اهد ولم يقع  
شي من رمان العادة فان زمانه بعد حنة وخمسين يي ما فانتقلت العادة زمانا  
والهدد وهو بحاله يعقبه اول ما رأت والباقي مستحاضة ونقل عنه حيضها ايضا  
حنة لانها رأت من اهد عشر الحنة الى كانت عادتها اول ما هذا مفهم من قوله  
فان لم يقع في زمانها تصيب انتقلت زمانا والهدد بحاله يعقبه اول زمانه انتهى  
او رأت حنة وما وستة واربعين طهر او واحد وعشرون فالتفة هذا الدم وقع  
في زمان الطهر والاثنان منه وقع في زمان عانتها وهو بلبس بنصاب او رأت  
حنة وما وثمانية واربعين طهر او ثني عشر ما هذا الدم جاوز العشرين يي  
السبعة منه وقع في زمان الطهر وهي مستحاضة والباقي منه حنة وهي حيض فقط  
وساويها عانتها عدا فالعادة باقية زمانا وعدا او رأت حنة وما واربعة  
وخمسين طهر او يبي ما وما هذا الدم العاقل حد وقع في زمان الطهر قبل زمان دم  
الحيض يي ما واربعة عشر طهر او يبي ما وما فالحنة من اول هذا الدم وقعت  
في زمان العادة وهي حيض فقط وفيه اشارة الى جواز بدء المفادة وحنة

قوله او رأت الى قوله  
يجوز ختم النقاس  
بالطهر كمن رآه سابقا  
لا يفتل  
او وان لم يقع شي من الحيض  
ما نقل عنه صدر الجش

بالطهر

بالطهر ولهذا اصح به المص في اخر هذا الفصل او رأت حنة وما وسبعة وخمسين طهر  
فالحيض من الاخير ان من هذا الطهر وقعا في زمان دم الحيض وثلاثة وما وسبعة بنصاب الدم وقد  
وقع في زمان العادة فهو حيض فقط وهذا انتقلت عادة وحيضها عدد الارمان  
بهذا مفهم ما نقل عنه واربعة عشر طهر او حكم حكم الطهر ويوماد ما وهو دم حنة  
وهذا تصدير لقله وان وقع فالعاقبة في زمانها فقط حيض والباقي مستحاضة او  
او رأت حنة وما وحنة وخمسين طهر او ثني عشر ما هذا تصدير لقله وان لم يجاوز  
او رأت حنة وما وخمسين طهر او عشرة هذا كسابقه لا تصير لقله وان يجاوز  
كسابقه فندق ظاهر او رأت حنة وما واربعة وخمسين طهر او ثمانية وما وهذا ايضه  
مع عدم مجاوزة العشرة او رأت حنة وما وخمسين طهر او سبعة وما او رأت حنة  
وما وثمانية وخمسين طهر او ثلثة وما وفيه انتقال العادة زمانا وعدا او رأت حنة  
وما واربعة وستين طهر او سبعة وما هذا تصدير لانتقال زمان الطهر عددا وانتقال  
زمان دم الحيض زمانا وعي دام مع عدم المجاوزة على العشرة او اهد عشر ما هذا  
تصدير ما جاوز الدم عن العشرة فالعادة باقية وهي الحنة دون اليها فمفهم من بدء  
المفادة وجعلها بالطهر هذا تقريب على ما فهم في من الامثلة كما اشرنا وتفصيله ما في  
البرق الثالث من انه ما اصل الى يوسف انه يجد من بداية الحيض بالطهر وقتها به بشرط  
ان يكون قبله وبعده دم ويجعل الطهر باعاطة الدمين به حيضا وان كان قبله دم  
يجوز ختم الحيض بالطهر ولا يجوز بدايته فلو رأت مبتدأة يي ما واربعة عشر  
طهر او يبي ما وما كانت العشرة الاولى حيضا يحكم ببله عنها ولو رأت المفادة قبله  
عادتها يي ما وما وعشرة طهر او يبي ما وما فالعشرة التي لم تر فيها الدم حيض ان كانت  
عادتها العشرة وان كانت اقل ردت الى ايام عادتها والاخذ بقول الى بكه ايسر  
وكثير من المأخوذ من اتفاقه لانه سهل على المصنف والمفتي لان قوله وخمسين

فالتفة كذا يصح

فالسبعة ما اذا كان الحيض جازما

هذا ما نقلت به سببا فيما نقلت عن العبد



انقطاع الدم عن المشقة الحية

انما دفع اكثر من كذا في وقت واحد  
فمن لا يملك ولا يملكه او لا يملكه  
فمن لا يملك ولا يملكه او لا يملكه  
فمن لا يملك ولا يملكه او لا يملكه

تفصيل يخرج الناس في ضبطها وقد ثبت ان رسول الله عليه السلام ما خير بين امرين  
الاختار ما ييسرهما انتهى **الفصل الثالث** في الانقطاع ان انقطع الدم  
الدم حقيقة او حكما على اكثر المدة في الحيض وبعث العشرة وفي النفاس وفي الاربعين  
بكم يطهر منها لئلا يلزم زيادة المدة كان انقل عنه في يومين وطهرا به وذا قبل  
قال مشايخنا ان ما انقطع من الطهر في صاحبه العشرة وبعث الحيض فيها دونها  
كذا في البحر الذي في كذا لا يستحب قبل الاغتسال للنهي في القراءة بالشد يد كذا في  
الهداية لانها كالجانب ما لم تغسل كذا في المحيط كذا في جامع الدعوى وقال الشافعي لا يجزئ  
وطهرا حتى تغسل عما بقى له كفاية يطهر بالشد يد اي تغسله وتقله المنيحالي  
عن زكركا في البحر الذي في وقت فتر من مقدار ان تقصص الله الله عند  
الحيض في وقت رحمته الله قال في الثا نارا حانية والفقير عليه وقال ابو يوسف الخريجة  
الله اكبر كان قل عنه يجب فقنا له اي قضاء ذلك الفرص والآي وان لم يبق المقل  
المذكور من الوقت فلا يجب قضاء العشرة فان انقطع قبل الحيض في رمضان يجزئها  
من الاجزاء اي يكفيها صومه ويجب قضاء العشاء والآي وان لم ينقطع قبل الفجر  
بل ينقطع بعد الفجر فلا اي فلا يجزئ صومه ولا يجب قضاء العشاء فاما منسحب الجذب  
الاخير من الوقت كذا في البلوغ والاسلام يعني اذا بلغ الصبي او سلم الكافرة آخر  
الوقت ولم يبق من الوقت الا وقت الخريجة يجب عليها فقنا ذلك الوقت فلا فاقا  
لتم من حاضرت في احد الوقت لا يجب عليها قضاء صلوة ذلك الوقت كذا  
في صدر الشريعة وان انقطع الدم قبل اكثر المدة فهي اي المدة ان كانت كذا بيبة  
تطهر بمجرد انقطاع الدم يعني لو كانت نصية تحت مسلم فان انقطع عنها الدم فيها  
دون العشرة وسع للزوج ان يطهرا ووسعا ان تنسج لانها لا اغتسال  
عليها لعدم الخطاب كذا في البحر الذي في وان كانت مسكنة فان القسلة اي للقادة

كذا



كذا نقل عنه او التيمم او للعاجزة حيض ونفاس حتى اذا لم يبق بعده اي بعد زمان  
الفسل او التيمم كذا نقل عنه من الوقت مقدار الخريجة وقد سبق بيانها لا يجب  
القضاء ونقل عنه وكذا لك اذا قرأت آية السجدة لا يلزم منها السجدة كذا في المحيط  
انتهى ولا يجزئ بها الصوم ان لم يسعها اي زمان الاغتسال او التيمم وان كان مقدار  
الخريجة الباقي في كذا لم يسعها من الليل قبل الفجر ان قلنا ولا يجزئ بها الصوم عطف  
على قوله لا يجب القضاء وهو جواب اذا قلنا حاجة الى قوله ان لم يسعها الا ان يقال  
ذكر للناكيد والنسيح واما اذا عطف على قوله اذا لم يبق بعده آية فلا بد ما قلنا كذا  
لا يخفى بعده وذكر في البحر الذي في الصحيح انه يعفى مع الفسل بسبب الشيا وبهذا  
جواب من صدمها اظهرنا قبل الفجر كذا الاصح ان لا يهبط الخريجة في حق الصوم انتهى  
فلا يجوز وطهرا اي وطهرا من انقطاع دمها قبل اكثر المدة من ما كان انقل عنه الا ان  
تغسل او تيمم فتصل ان كانت عاجزة لفقد ماء وان لم تغسل بعد التيمم لا يجزئ وطهرا  
عند اي حنفية واي يفسد كذا في المحيط كذا نقل عنه او نصيب بالنصب عطف على  
تغسل صلوة وينافي في ذلك يخرج الوقت حتى لو انقطع قبل طلوع الشمس  
لا يجوز وطهرا في يد خلة وقت العصب وكذا لك انقطع قبل العشاء في تطلع الفجر  
ان لم تغسل او تيمم فتصل الا ان يتي اكثر المدة قبلها اي قبل الغسل والتيمم كذا نقل  
في الهداية ولو لم تغسل وضعت عليها ادنى وقت الصلوة بقدر ان تغسل على الاغتسال  
والخريجة على وطهرا لان الصلوة صار في دنيا في دنيا فطهر في كذا انتهى وذكر المحقق  
ابن الهمام في فتح القدير ان المار بالذي وقت الصلوة في الواقع آخر الاعيان ان يظهر  
في وقت منه الى حروجه قد راغسان والخريجة لا اعم من هذا وان ظهر في اوله  
ويصنع منه بهذا المقدار لان هذا لا يشك لظاهره شكا كما راي بعضهم يقطعه الا ترى  
الى تقليدكم بان تلك الصلوة صار في دنيا في دنيا وذلك يخرج الوقت ولنا ان يكون

شركة في الجذب الذي في وقت واحد  
الحيض كذا في المحيط كذا في المحيط

في البحر الذي في وقت واحد  
الحيض كذا في المحيط كذا في المحيط

في البحر الذي في وقت واحد  
الحيض كذا في المحيط كذا في المحيط

يغسل فيه



غير واحد لفظا ديني في عبارة الكافر وتقصير الصلوة وتبنيها في ذنبا بعضي الذي وقت الصلوة  
بعد الفسل والنسبة بان انقطعت في أصلها وقت انتهى وفي البحراني ما قاله صف  
فقد رأيت ايضا ما يغلط فيه ويؤيد به في الشرح المذكور ان الانقطاع اذا كان في  
اول الوقت فلا يجوز قربانها الا بعد الاغتسال او يمضيه جميع الوقت واذا انقطع  
في وقت صلاة فاقصه كصلاة الغير والعبد فانه لا يجوز وطهرا حتى ينقسل او يمضيه عليها  
وقت صلوة الظهر انتهى فالحاصل ان الانقطاع ان كان في اول الوقت او في ثلثه فلا  
يؤثر في وجوب الوقت وان كان في آخره فان بقي منه زمان قدر الفسل والتخفيف وضرب  
الوقت حلة والافلا انتهى بهذا الى المذكور من الاحكام في المبتدأة والمقادة اذا انقطع  
في عاوتها او بعد ما وانما اذا انقطع قبلها اي قبل العادة فهي اي المقادة في صف الصلوة  
والصوم كذا في المبتدأة والمقادة التي سبق بيان احكامها واما ما هو طهي فلا يجوز  
حتى يمضيه عاوتها في لو كان جيبها عشق فحاصت ثلثة وطهرت سنة لا يجزئ وطهرا  
منه اعتدائي يوجب واما عند نجد فيجوز لان المفهوم بعده من الجيب يوم واسته الغلب  
من الاربعة فيجعل الدم الاول فقط هي ايضا بخلاف الذي يوسع كذا في البحراني وكذا في الفسل  
اي وكما جيبه فيما سبق من الاحكام في لو كان نقاسها اربعه فان ثلثي يومها  
وتسعة يوم طهر لا يجزئ وطهرا ثم ان المأثرا كلما انقطع ومنها في الجيب قبل ثلثة ايام  
تستطير الى الوقت وجوبا والمراد بآخر الوقت اي المستحب دون وقت الكراهة كذا في صفة  
الشريعة فان لم يمض تقصير فاقص في تراخي الترتيب ان لم يبلغ الغفلة ستا كذا  
نقل عنه ونقصم او تنبيه بعد ما يعني ان انقطع الدم في نهار رمضان يجب  
الامساك بقية اليوم لحرمة رمضان كذا في صفة الشريعة وان عاود بطل الحكم بطهرا  
فثقله عن الصلوة والصوم كذا نقل عنه وبعد الثلاثة اذا انقطع قبل العادة  
فكذلك اي حكم ما سبق في وجوب الانتظار في آخر الوقت في الصلوة والصوم كذا

انما انقطع  
ليلة

نقل

تصلي بالفسل كلما انقطع وبعد العادة اي وان انقطع بعد العادة كذا في حكم مثل  
ما مر من الاحكام ومنها ان نقل بالفسل ويؤيد به ما في الدرر وغيره من انه اذا  
انقطع لمشر او لاكثر فبمضيه الوقت يحكم بطهرا ونها ويجب عليها الفسل انتهى كذا  
الناخير مستحب لا واجب ونقل عنه المستحب مثلا اذا انقطع ومنها وقت الغشاء  
يقضي الفسل اي وقت يكسها ان نفسل فيه وتضاي قبل النصف الى الليل انتهى والنقل  
كل يوم في الاحكام المذكورة غير انه يجب الفسل فيه كلما انقطع عا كذا حال سواء  
كان قبل ثلثة او بعد ما كذا نقل عنه وتقصير هذا المقام ما ذكره المصنف الشيعي  
من انه اذا انقطع الدم لاقدم من عشرة ايام بعد ما يمضيه ثلثة ايام او اكثر فان كان الا  
نقطع فيما دون العادة يجب ان يقضي الفسل الى وقت الصلاة فاذا خافت الغفلة  
اغسلت وصلت والمراد بآخر الوقت المستحب دون وقت الكراهة وان كان الا  
نقطع على راس العادة او اكثر او كانت مبتدأة ففقط هو الاغتسال بطريق المني  
وان انقطع لاقدم من ثلثة ايام اخذت الصلوة الى آخر الوقت فاذا خافت الغفلة  
نقل ضاقت ونقلت ثم في الصلوة المذكورة اذا عاود في العشق بطل الحكم بطهرا ونها  
مبتدأة كانت او مقادة فان انقطع لمشر او اكثر فبمضيه العشق يحكم بطهرا ونها  
ويجب عليها الاغتسال في ذلك ان المقادة التي عاوتها ان تروى وما يوم ما يوم  
طهرا بكذا الى عشرة ايام فاذا رأت الدم تزكت الصلوة والصوم فاذ طهرت في اليوم  
الثاني فضاء في وصلت ثم في اليوم الثالث تزكت الصلوة والصوم وفي اليوم الرابع  
اغسلت وصلت بكذا الى العشق **الفصل الرابع في المني** اي استمرار  
الدم بعد ان وقع في المقادة فطهرها وبمضيه ما عاود في جميع الاحكام ان كان  
طهرها اقل من شهرين والا اي وان لم يكن طهره اقل من ستة اشهر ففصل الى ستة  
اشهر الا ساعة وبمضيه بحاله هذا قوله محمد بن ابراهيم الحيداني قال في النهاية



وغيره عليه الكثر وفي التائخانية وعليه الاعتماد كذا انقل عنه الا عند ابي عمير  
 بعد بمعاذ المروزي فانه لا يورد الى شيء اصلا بل يبنى على عادتها وان طالت  
 مثلا ان كانت عادتها في الطهر سنة وفي الحيض عشرة ياتر بها بالصلوة والصفاء  
 سنة ويتركها عشرة وتنقص عن ثمانية بثلاثة سنين وشهر عشرة ايام  
 ان كان الطلاق في اول حيضها في حسابها كذا انقل عنه وقد فصلنا هذا في التائخانية  
 في اخر المقدمة عند شرح قول المصدر هي ان الله الطهر لانه لا عند نصيب العادة  
 وفي المحيط والتائخانية يجب ان يعلم بان الحيض اذا وجب اقاما ان ابتداءه  
 وبلغت بالحيض واقاما ان ابتداءه بالحيض انتهى والمصنف لما اراد بيان احكام  
 ما بعد بيان احكام نصيب العادة للمعناة في بيانها بما اذا بلغت بالحيض والله وجوب  
 فقال وان وقع في الدم في الحيض فحيضها من اول الشهر عشرة وطهرها عشرة  
 لا يقال قد ثبت ان اقل الطهر خمسة عشرة فمن ابي علم ان ما زاد على خمسة عشرة  
 طهر لا يصح لانا نقول ان هذا بناء على الغالب لان الغالب ان النساء يجتمعن في كل شهر  
 مرة فليتنا قد كنا في رقيق العقلي لا نحيثهم ذلك دأبها ونقاسها اربعون  
 ثم عشرة من طهرها اذ لا يقع في نقاس وحيض وقد سبق بيانه في النوع  
 الثاني من المقدمة ثم عشرة فيحيضها ثم ذلك دأبها ورايت مبتدأ ووا وطهرها صحت  
 ثم ستم الدم يكن معناة وقد سبق حكمها انفاضه مرارته رأت خمسة دما  
 واربعين طهرها ثم ستم الدم خمسة من اول الشهر فيحيض لا تفصل ولا تقصر  
 ولا نقطاء وكذا سائر احكام الحيض ومنها حرة قنطرة الفناء وحرة ما  
 كتب فيه آية تامة وغيرها وبأني تفصيله في الفصل السادس  
 ان شاء الله تعالى ثم اراد بعون طهرها تفعل هذه الثلاثة اي الصلوة و  
 والصفاء والوضوء في احكام الطاهر وان رأت دما وطهرها فاسد بين فلا اعتبار  
 به

٢ بالحيض

بها

بها في نصيب العادة فان كان الطهر ناقصا يكون كالمسترد منها ابتداء عشر مبتدأ في ابتداء  
 المسترد صفة مخصوصة له وله حكم وقد مر بيانها مرارا فيحيضها خبره وعشر في  
 طهرها ثم ذلك دأبها مثاله اي المذكرة مرارا فان دما وطهرها فاسد بين مرارته رأت  
 احد عشر ما واربعه عشر طهرها ثم ستم الدم في التائخانية فيحيضها الطهر والدم  
 كلاهما فاسدان للزيادة على العشرة والطهر للنقصان عن خمسة عشر فيحيضها  
 ابلت بالاستمرار من الابتداء فيحيضها من اول ما رأت وهو احد عشر وبقية  
 الشهر وهي عشرة وطهرها معناة اي ان كان استمرار فيحيضها من اول الشهر  
 خمسة يوم من طهرها فتفصل في هذا الحجة ثم تفصل عشرة ونفصل عشرة وذلك  
 دأبها واليه انما يشار بقوله فلا استمرار حكمه من اول ما رأت لان الطهر الناقص كالم  
 المتعدي كونه في عبارته ايجاز وان كان الطهر تاما فان لم يزد في الدم والطهر معا على ثلثين  
 فلا سابق اي حكمه كحكم السابق بان رأت مثلا احد عشر دما وخمسة عشر طهرها ثم ستم  
 وفي التائخانية فالدم منها فاسد كذا في رأت على العشرة والطهر صحيح ظاهر  
 لانه يستكمل خمسة عشر لانه فاسد مفعول لثلاث الحيض لانه اهل في اوله يوم من الدم  
 تعالى قوله ابراهيم الميمني ان يكون فيحيضها عشق من اول ما رأت وطهرها عشرة  
 كذا بلغت فاستمر بها الدم ومعناة من طهرها ستة عشر اليوم الحادي عشر من الدم  
 وخمسة عشر بعد ذلك ولم توفيقها الدم جاء الاستمرار وقد بقي من طهرها اربعة فتفصل  
 اربعة من اول الشهر ثم تدع الصلوة عشرة ثم تفصل عشرة وعرفه الا ان  
 الدقاق فيحيضها عشرة وطهرها ستة عشر في ما تدع الصلوة اول الشهر و  
 ونفصل ستة عشر وذلك دأبها انتهى واخيرا المصنف في الميمني وليد اقال  
 في ما شئت هذا فقم محمد بن ابراهيم الميمني قال في المحيط السرخسي هذا الصحيح  
 وقاله الدقاق فيحيضها عشرة وطهرها ستة عشر انتهى واما ما نقلناه من

الحيض

من اول

الحيض



منه الثاني رفاينة بفعله عشق من اول ما رأت حبيبت وعشرون طهر ثم ذلك دأبها وان  
 زاد على ثلثيه بان رأت مثلا احد عشر يوما وعشيرة طهر ثم ستر فشق من اول ما رأت  
 حبيبت ثم الى اول الشهر ثم تسنانف من اول الشهر عشق حبيبت وعشرون طهر  
 ثم ذلك دأبها لان الطهر وان كان تاما اوله بالذوق منبذ في جوفه دم والجمله حين ان  
 تقلى به صفة دم فيفسد الطهر مفعلا عرفت فلا يصلح لنصب العادة والعجه الرابع  
 قوله وان كان الدم صحيحا والطهر فاسدا فيجب الدم في نصب العادة لا للطهر فانه  
 طهر فاسد لان الدم المقتله به الطهر فيفسد لا يصلح فينقض فيكون ايام حبيبتا ما  
 ما رأت ابتداء طهرها بقية الشهر كذا في الثاني رفاينة هذا ما بينه بفعله بان رأت  
 مثلا ثلثة دما وعشرة طهرها ويوم ما دما وعشرة طهرها ثم ستر الدم  
 الثلثة الاولى حبيبت والباقي طهر الى الاستمرار ثم ستر ثلثة مع الاستمرار حبيبت  
 وسبعة وعشرون طهر وذلك دأبها والموجه الخامس له كان الطهر الثاني في الصق  
 المذكورة اربعة عشر طهرها حنة عشر حبيبتا الثاني ينقض من الدم المنقسط  
 وهو دم يوم وقع به حنة عشر حبيبتا اربعة عشر الى ثلثة ثم طهرها حنة  
 عشر وذلك دأبها ان خرج اي حبيبت كونه الطهر الثاني اربعة عشر حبيبتا في الدم وهو الثلثة  
 والطهر الاول وهو حنة عشر صحيح فيصليها لنصب العادة وذلك لان الطهر  
 الثاني كان اقل من حنة عشر يعني صار كانا رأت ثلثة دما وعشرة عشر  
 طهر ثم ستر بها الدم فيجعل ذلك عادة لها في زمان الاستمرار كذا في الثاني رفاينة  
 ونقل عنه لم يذكر كذا في الدم فاسدا والطهر صحيحا لانه لا ينقض في الحنة عشرة  
 انتهى وان رأت طهر صحيحا ثم ستر الدم ولم ترقبله الطهر حبيبتا اصلا سدا  
 شوق في بيان الوجه الثاني للبتداء في نصب العادة وبهذا قال كرامقة بلفت  
 بالجمله في لفظه وراثة اربعين دما ثم حنة عشر طهر ثم ستر الدم فيحبيبتا

الباقي وهو الحادي عشر وما  
 بعده الى اول الح  
 طهر  
 لكن

عشق

عشق من اول الشهر وطهرها حنة عشر وذلك دأبها وكذا الحكم اذا زاد الطهر لانه  
 صحيح لنصب العادة بهذا الاطلاق عن قوله الى عثمان قال الصدر الشهيد بهذا  
 القول البق بحدس من ابى يوسف ظاهره ان يفتي وعند الميبد ان كان ذلك الى احد  
 عشيرة فقيه يكون حبيبتا سبعة وطهرها احد وعشرون ثم طهرها زاد الطهر نقصد  
 من الحبيبت مثله الى سبعة وعشيرة فقيه حبيبتا ثلثة وطهرها سبعة وع  
 وعشرون فاذا زاد على هذا فبدا فقه الميبد الى عثمان في حبيبتا عشق من اول الشهر  
 وطهرها مثلا ما رأت قبله اي عدد كان انتهى ما نقل عنه بجملته ما زاد دما على اربعين  
 في النفاس كذا في ثلثة بعد ما ولدنا احدى واربعين يوم ما رأت طهرها حنة عشر  
 او اكثر ثم ستر الدم حيث يفسد الطهر وهو حنة عشق واكثر لانها صلت  
 في البعوم الحادي والاربعين بالدم فيفسد الطهر الحدي ركذا في الثاني رفاينة فلا يصلح  
 لنصب العادة فصار كما ولدت وستر بها الدم كذا في الثاني رفاينة فان كان بين النفاس  
 والاستمرار عشرون طهر او اكثر فحنة من اول الاستمرار حبيبت وعشرون طهر وذلك  
 دأبها والاي وان لم يكن بين النفاس والاستمرار عشرون او اكثر انتم العشيرة من اول  
 الاستمرار للطهر ثم تسنانف عشق حبيبت وعشرون طهر وذلك دأبها **قضية** ولما  
 كان ما فيه من الاحكام علم ما تقدم اطلق عليه التبيد الدماء الفاسدة المستحقة بالاحتياط  
 سبعة الاول ما تراه الصفيق اعني ما لم يتم له تسع حبيبت والثاني ما تراه الآلية  
 غير الاسود والاحمر الثالث ما تراه الحاملة بقى ولادة والاربع ما جاز اكثر الحبيبت  
 والنفاس الى الحبيبت الثاني وما بدا حكم المبتدأة التي بلغت مستحاضة حبيبتا  
 كل شهر عشق ايام وما زاد عليها مستحاضة فيكون طهرها عشيرة يوم ما واما النفاس  
 فاذا لم يكن للمرأة فيه عادة فنقاسها اربعين يوم ما والذائد عليها مستحاضة  
 والخامس ما نقصد من الثلثة في مدة الحبيبت والساكن ما الى الدم الذي

Copyright © King Saud University



عن أي جاوز العادة أي صعد غير حيا بالجر عطف بيان الحيض والمراد بالحيض دم وقع  
 في غير زمان العادة بشرط مجاوزة العشق ووقوع النصاب فيها مما يفيد به لأنه لو لم  
 على العادة ولم يند على التثنية فالكه صعد اتفاقا بشرط أن يكون بعده طهر صحيح وأما  
 قين تأ به لأنها كانت عادتها في أيام مثلها من أول كل شهر فثلاثة  
 أيام في السكس صعدت أي صعدت فان طهرت بعد ذلك أربعين يوما ثم رأت  
 الدم فاشبهت في عادتها وهي في اليوم السادس من حيضها فثلاثة فثلاثة واثلاثة  
 فيه من الصلوة كذا في السراج الذي كذا في البحر الرافعي والسابع ما بعد مقدار عدد  
 العادة كذا في صعد غير بشرط مجاوزة العشق وعدم وقوع النصاب فيها  
**الفصل الخامس في المقللة** أعلم أنه يجب على كل امرأة حفظ عادتها في الحيض و  
 والنقاس والطهر عددا ومكانا فاقبعت أو غنى عليها ما لا يخفى من غير ضرب من المهرن  
 يصفى الفقى ولا يزيله إلى العقل بل يستره بحكم الجفن فانه يزيله ولذا  
 لم يعصم النبي عليه السلام من الانكاح وعظم من الجفن وهدى كالنعم في فوات  
 الاضيا وفقد استعمال القدرة كذا في البحر الرافعي ولم تتم فستاقبت عادتها  
 فاستمر بها الدم ففعلها ان تحصى عندئذ لان من انكحها القبلة وقع في امره الاثم  
 الدينية فاشبهت بها القبلة والسهر في عدد الدلكات كذا في التاتائية و  
 المحيط فان استقر ظنهما على موضع حيضها وعدده علمت به أي بالظن الغالب  
 فان غلبت الظن مع الاولية الشرعية كذا في الدرر والاى وان لم يستقر ظنهما و  
 رأتها على موضع حيضها وعدده فعليها الاخذ بالاحكام مثلا اذا نزدت ربيع  
 الحيض والطهر لم تسكع صلوة الفرض لا احتمال انها طاهرة في ذلك الزمان ويجوز  
 ويحتمل انها هائضة فليس عليها ذلك **تتق** فعل الصلوة ونزكها في حق الحائض  
 والى في الباب باب العبادة فيحتمل فيها وتصل لانها ان صلت وليست عليها

وفي شرح الشافعي  
 او تساهلت في حفظ  
 ذلك ولم تصمم اليه

بقلية الظن

ذلك كان غير الهامة ان تركها وهي عليها كذا في المحيط والتاتائية ولا يقدر طهرها  
 ويصونها الا في حق العدة في الطلاق بقدر حيضها بعشرا وطهرها وحيضها بسنة  
 شهر الا ساعة فتتقصد عدتها سبعة عشر شهرا وعشرا ايام غير اربع سنين  
 من وقت الطلاق وقد سبق لانه يقدر اكثر مدة الطهر بسنة غير ساعة على طهر ومن  
 المان ان الطلاق كان بعد ساعة من حيضها فلا تقب هذه الحيضة من العدة وذلك  
 عشرا ايام غير ساعة ثم بعده يحتاج الى ثلاثة اطهار كما طهرت في شهر الا ساعة  
 وتلك هي عشرا ايام فاجتمعت بين هذه الجملة وكانت الجملة تسعة عشر شهرا وعشرا  
 ايام غير اربع ساعات فيحكم بانقضاء عدتها بضم هذه المدة من وقت الطلاق لها  
 ان تفرج آخر بزواج آخر وتام في المحيط والتاتائية وتقل عنه سدا فقه الميذاني  
 وعليه الاكثر وفيه اقول ان ذكرنا بعضها سابقا في الحاشية اخرى ولا تنطه الى المهرن  
 ولا تنطف الا في زيادة في المحيط ولا تنطف للحيضة لانه تكرر في البيعة والسنة  
 وتنطف في الزيادة لان طهر في الزيادة ركن فلا ينشك لاحتمال الحيض انتهى ثم تعيد  
 اي الزيادة بعد عشرا ايام وتنطف للعدة لان طهر ان الصدر واجب لا تشك  
 لاحتمال الحيض ولا يعيد لانها ان كانت طاهرة فقد خرجت عن العدة وان كانت  
 هائضا فليس عليها طهر ان الصدر كذا في المحيط ولا تمس المحصن ولا يجزئها وطهرها  
 ابدا ومن المشايخ من يأتونها زوجها بالقرى لان الطهر غلب على الحيض لانه اكثر من الحيض  
 وهذا باطل فقد نقد محمد رحمه الله في كتاب النجوى في باب الفروج لا يجزئ كذا في المحيط  
 والتاتائية ولا تنقض القران في غير الصلوة ونقص الفرض والواجب والسنة  
 المشهورة لكونها تتبع للفرض لانها شعبة من النقصان يمكنه في الفرض فيكون  
 حكمها حكم الفرض كذا في الكتابين المذمومين وذكر في البحر الرافعي والسنة المؤكدة  
 بدل من المشهورة وتقرأ في كل ركعة من المكثبات والسنة الفاضلة ومروءة

لن

لديها



فصيق سجد ما عدا اديبي من الفهمين لا تقا سورة قصيرة في اذنين من الفهمين  
 ويعيده ما نقله من انه سجد ما بالنسبة الحاضرة لا الغائبة وتقل القنات و  
 وسائر الدعوات هذا ما ذكره صدر العبيد وقال شائنا ولا نقت كذا في المحيط  
 والتاثر في رغبة وكما ترد في الطهر في الجيف صلت بالصفة لوقت كل صلاة  
 ونقل عنه هذا استقام والقياس ان تقبل في كل ساعة لانه ما من ساعة  
 الا وينفذ في وقت من جهات الجيف وقال السرخسي في المحيط والنسب والمصالح  
 انها تقبل لكل صلاة وفيما قاله صرح بي مع ان الاحتمال لا ينقطع عما قاله الجوزي الانقطاع  
 في اثناء الصلاة او وجود الفصل قبل الشروع في الصلاة فاشترى استحسن وقد قال  
 به البعض وقد مر به ان الذي في المحيط وقد اركنا ذلك الاحتمال باختيار قوله الي  
 سجد رجم انها تقيد كل صلاة في وقت اخر في قبل وقتي للظاهرة في اذنين  
 لها وقعت في طهر اثنين وان ترد في الطهر والخروج اي من الجيف فصلت بالفصل كذا  
 اي لوقت كل صلاة كذا نقل عنه ثم تقيد في وقت الثانية بعد الفصل قبل الفدية  
 وهكذا التصريح في كل صلاة احتياطا لاحتمال انها ان كانت صالحة في وقت الصلاة  
 الاولى تكن ظاهرة في وقت الصلاة الثانية كذا في التاثر في رغبة ونقل عنه المصنف  
 مثاله اشارة فكذا في صحتها في كل شهر مرة وانقطاعه في النصف الاخير ولائذ لا غير  
 هذا بين فاشترى في النصف الاول ترد في الدعوى والطهر في النصف الاخير بين الطهر والخروج  
 واما اذا لم تذكر شيئا اصلا في شدة في كل زمان بين الطهر والدعوى فحكمه حكم التردد  
 والخروج بلا فرق انتهى وان سجد سجدة في سجدة في حال سقطت عنها  
 ان كانت ظاهرة فقد اذن بالزوم وان كانت هاتفا لم يلزمها كذا في المحيط والا  
 وان لم تسجد في حال بل سجد بعد ذلك كذا في المحيط اعادتها السجدة بعد عشرة  
 ايام يجب ان ان السجدة كان في الطهر والاداء في الجيف فاذا عادت بعد عشرة ايام

انما

تصل

مما

فقد

فقد ينقث بالاداء في الطهر في احدى المرتين كذا في التاثر في رغبة وان كانت عليها  
 صلاة فالتفت ففحصها فعليها اعادتها بعد عشرة ايام قبل ان تبدأ العشرة في حصة  
 عشر وهو قول الي في الدقا اعادتها بعد تمام العشرة قبل ان تبدأ في حصة  
 عشر وهو الصحيح لان بعد انقضاء حصة عشر يكون ان يعود فيصنعها كذا في المحيط  
 والتاثر في رغبة ولا تقطع رمضان اصلا لانه في الطهر في كل يوم كذا في المحيط والتاثر في رغبة  
 ثم ان لم تقم ان دورها اي حصة فيصنعها في كل شهر مرة وان ابتداء فيصنعها  
 بالليل او النهار وقوله وان ابتداء اعطى على قوله ان دورها الا وقوله او علمت  
 انه بالنهار عطف على قوله وان ابتداء او كان شهر رمضان ثلثين وكذا في المحيط  
 والتاثر في رغبة وان لم تقم ان ابتداء فيصنعها كذا في الليل او النهار يجعل على  
 ان كان بالنهار لان هذا اطول العهود بها فيار الفقهاء ابو جعفر على هذا قال  
 ما يصعد من صلاتها في الشهر سنة في حصة او ما احده عشرة اوله وحصة من آخره واما حصة  
 في حصة في حصة الجيف واهل من آخره في حصة ذلك المسئلة على وجهين انتهى واشتد المصنف  
 الى العجم الاول بقوله يجب عليها قضاء اثني وثلثين يوما ان سقطت من صلاتها  
 ونقل عنه المراد بالمصنف ان يبذل العتق به مع ثلثين يوما لان صوم العبد لا يجزئ  
 برميضان وبيان ذلك على ما في الكتابين المذكورين انها في هذا العجم عليها ان تقضي  
 اثني وثلثين يوما لا صلاتها لانه لا يجوز ان يكون فساد صومها احد عشر يوما  
 وحصة من اخره في يوم الفطر بعد السادس من صومها فلا تقوم فيه ثم لا يجزئها  
 صومها في حصة ايام ثم يجزئها اربعة عشر يوما بعد ما ثم لا يجزئ في احد عشر يوما  
 في يومين فجعل ذلك لثان وثلثين انتهى واشتد الى العجم الثاني وان مضى لافترائية  
 وثلثين يوما ان يوافق ابتداء قضاء اول رمضان فيصنعها فلا يجزئ صومها  
 في احد عشر يوما ثم لا يجزئ في اربعة عشر يوما ثم لا يجزئ في احد عشر يوما

على ان يكون  
 في حصة الجيف  
 في حصة الجيف  
 في حصة الجيف



۱۵۸

کتابخانه

عنه اذا اتيك بالقبضه بعد ان يمسح بيمينه ثم يضع يده على قلبه ويقول اللهم اغفر لي ما مضى وما بقي وما كنت تعلمه  
فان الله غفار رحيم









ايام ويجعل اعتدال الحيف في اول يوم القضاء فيفسد صوما في ثلثة ثم يجرى في سنة  
 فيه ثلثة كذا في الثاني رضى بنية والى لم تعلم ابتداء ايها ابتداء فيصنعها بالليل او بالليل  
 فيجعل على انه بالليل او صاها او علمت انه بالليل او ثلثي عشر طلقا وصلت  
 به يوم الفطر او فصلت اما اذا وصلت فلما لم يجرى انما كانت في شهر رمضان فيفسد  
 صوما في اربعة ثم يجرى في اربعة عشر ثم يفسد في اربعة فقد فسد صوما  
 ثمانية ويجعل ان ابتداء الحيف وان اول يوم القضاء فيفسد صوما في اربعة ثم يجرى  
 في ثمانية فجعل ذلك في اثنى عشر كذا في المحيط والى ثمانية رضى بنية وصحح والى انه امر من الفقهاء  
 على قياس ما ذكرنا ان كان ثلثا يعني ان كان شهر رمضان ثلثة وعشرين فيجرى  
 على قياس المسئلة المتقدمة واما ان يقال يجرى ان يوافق ابتداء صوما ابتداء فيصنعها  
 فلا يجرى صوما ثمانية ثم يجرى في سبعة من بقية الشهر فاذا قصت الثمانية موصولة  
 بالشهر بعد يوم الفطر يجرى صوما في سنة ايام لا يجرى في اربعة ثم يجرى في يومين  
 فجعل ذلك اثنا عشر وان وجب عليها صوم شهرين في كفارة الفل والافطار قبل الابتداء  
 ببيان العادة وحرار الدم اذا افطار في هذا الابتداء لاي وجب كفارة لثقله التبعة  
 في كل يوم لثرو ذبيحة الحيف والطير فهذا على وجه كذا في المحيط واما اشار الى تفصيلها بيق  
 فان علمت ان ابتداء فيصنعها بالليل و دورها في كل شهر نقصم تسعين يوما لان الواجب  
 على تسعين يوما فان كان دورها في كل شهر يجرى صوما في عشرين يوما واما كل ثلثين  
 فاذا صامت تسعين فقد ثبتت بجوار صوما في تسعين يوما كذا في المحيط والى ثمانية رضى بنية  
 وان لم تعلم الاول اي ابتداء فيصنعها بالليل وح يجرى على انه بالليل او صاها كما مر في  
 مقوة نقصم مائة و اربعة فجعل ان يوافق ابتداء صوما ابتداء فيصنعها فلا يجرى  
 صوما في احد عشرين يوما ثم يجرى في ثلثة عشر ثم لا يجرى في احد عشرين ثم يجرى  
 في ثلثة عشر ثم لا يجرى في احد عشرين ثم يجرى في ثلثة عشر فيبلغ العدد تسعين فاما

جان صوما في سبعة وح يجرى في مائة لا يجرى في احد عشرين ثم يجرى في ثلثة فيبلغ  
 العدد مائة و اربعة و هي ما جاز به صوما في تسعين يوما بقي كذا في الثاني رضى بنية  
 من هذا الاخذ باطوار المصريين واما على قول اكثر مشايخنا نقصم تسعين كذا في  
 المحيط وان لم تعلم الثاني اي وان لم تعلم ان دورها في كل شهر كذا تعلم ان ابتداء فيصنعها  
 بالليل نقصم مائة لانا جعل فيصنعها في هذه الصلوة عشر طهر صاها في كل  
 صامت ثلثة وعشرين في تسعين جان صوما في ثلثة عشر فان صامت مائة جان  
 صوما في تسعين يوما بقي فيفسد صوما الكفارة كذا في المحيط والى ثمانية رضى بنية  
 وان لم تعلم اي ولم تعلم ان ابتداء فيصنعها بالليل و دورها في كل شهر نقصم مائة  
 و ثلثة عشر لان ما جاز ان يوافق ابتداء الصلوة ابتداء فيصنعها فلا يجرى صوما  
 في احد عشرين ثم يجرى في اربعة عشر ثم لا يجرى في احد عشرين ثم يجرى في اربعة عشر  
 ثم لا يجرى في احد عشرين ثم يجرى في اربعة عشر ثم لا يجرى في احد عشرين ثم يجرى في اربعة عشر  
 في اربعة عشر ثم لا يجرى في احد عشرين ثم يجرى في اربعة عشر فيبلغ العدد مائة جان صوما  
 في تسعين كذا في الثاني رضى بنية وان وجب عليها صوم ثلثة ايام في كفارة يومين وعلمت ان  
 ابتداء فيصنعها بالليل نقصم ثلثة عشر يوما لا صاما ان يوافق ابتداء صوما لا يجرى  
 عشر طهر صاها فلا يجرى صوما في يومين لعدم التسايع ثم لا يجرى في ثلثة عشر ثم يجرى في ثلثة  
 كذا انقل عنه قوله لا يجرى في ثلثة عشر فيبقى من طهر صاها وان جان صوما في تسعين  
 ثم لا يجرى في صوما في عشر و انقطع التسايع فان نقصم ثلثة ايام في كفارة اليومين يجب  
 مضابعتة وعند الحيف لا يكون عفو لانهما نجد ثلثة ضابطة عند الحيف فجل في الشهرين  
 وفيه اختار آخر و هو ان يوافق ابتداء صوما ابتداء فيصنعها فلا يجرى صوما  
 في عشر و يجرى في ثلثة بعد ما وذلك ثلثة عشر كذا تعلم ان ثلثا و نقصم  
 ثلثة عشر يوما لانهما رضى بنية في المحيط والى ثمانية رضى بنية او نقصم ثلثة ايام ثم تقطع

اي مائة وخمسة عشر جان صوما  
 تسعون



تستيقن  
بها

عشرة ثم نقصم ثلثة يعني ان شئت صامت ثلثة ايام ثم بعد عشرة ايام نقصم ثلثة  
اخرى فتبقى ثلثة ايام ثلثين وافقت ان ما ظهر من صومها فيها عن الكفارة  
كذا في التارخانية وان لم تعلم ان ابدا هيضها بالليل نقصم ستة عشر يوما  
لان ما الجائر ان الباقي من طهرها حين تشرعت في الصوم يعني ما ان فلا يجزئ صومها  
فيها عن الكفارة لانقطاع السابع ثم لا يجزئ كما في احد عشر يوما بسبب الجهد ثم يجزئها  
في ثلثة جملة في ثلثة عشرة كذا في المحيط والتارخانية او نقصم ثلثة ونقط سبعة  
ونقصم اربعة وقد سبق بها نظيره انما قد كذا في قوله ان على عكسه وفي المحيط  
والتارخانية ونظيره صحتها بالامانة انتهى وهو قول ابي علي الدقاق وهو ال  
الصحيح كذا ذكر فيها وان وجب عليها فمئة عشرة من رمضان نقصم ضعفها مائة  
اذا علمت ان ابدا هيضها بالليل والا فاصلة وعشرين كذا انفرد عنه اما متابعا ونقصم  
عشرة في عشر من شهر فلما ثم نقصم ثلثة في عشر آخر من شهر آخر من شهره فان شئت  
صامت عشريه يوما كابنا وان شئت صامت عشرة ايام في شهر ثم في شهر آخر عشرة  
اخرى سوى العشرة الاولى لتيقن ان هذه العشرة تين فافق ان ما من طهر كذا في المحيط  
والتارخانية وهذا لا يجزئ المذكرة من القاعدة وهو قول وان وجب عليها  
فمئة عشرة يجزئ فيها من العشرة تقصيره وان علمت ان هيضها يكي في كل شهر  
ثلثة او اربعة فليضها بعد دفع رمضان فمئة ضعف عدد ايامها وان شئت صامت  
ايامها في عشرة من شهر ثم في شهر آخر صامت ايامها في عشرة من شهر ثم في شهر آخر  
صامت مثل ذلك ليقن ان احدى يافق ان ما من طهرها كذا في المحيط والتارخانية  
وان طلعت رجعيها بكم بانفساء الدجعة بمئة شعة وثلثين لان هذا امر محتمل فيه  
ومما جاز ان هيضها كان ثلثة وطهرها كان حنة عشرة وكان وقد ع الطلاق  
في احد جزء من اجزاء طهرها ونقصم عدتها بمئة شعة وثلثين يعني ما لا ياتي

امتنع  
بها

تستيقن  
بها

اي بان نقصم  
الا ربعه وتكون  
الثلثة

لان في هذه الصورة تنقص عدتها ثلثا جيفت كل جيفت ثلثة وبطريق كل طهر حنة  
عشرة كذا في المحيط في حنة اربعة لا يعرف مقدار هيضها في كل شهر كذا في المحيط والتارخانية  
تارخانية واما بيان انقصا عدتها فنقصم في صوم هذا الفصل هذا الحكم الامثلة  
العام وما يقين وكذا في الاصل لا عما ينقص زيادة انصاف من ملاحظة كسبي واما  
الحاص فنقصم في حنة اربعة ايام وان ضللت امرأة ايامها في صومها واكثر فلا تقف في يوم  
في يوم منها جميعا بخلاف ما اذا ضللت في اقل من نصف مثلا اذا ضللت ثلثة في حنة  
فانها تنقص بالحيض في اليوم الثالث فانه اول الحيض او اخر الحيض او الباقي منه يعني  
تكون الصلاة فيه كذا في التارخانية فنقصم له ان علمت ان ايامها ثلثة فاضلها في العشرة  
للاخير من الشهر ولا تدري هي في كم موضع من العشرة ولا تدري ايامها في ذلك كذا في المحيط و  
التارخانية والفاء للعطف وهذا الجملة معطوفة على قوله علمت جوب الشك قد  
نقصم من اول العشرة بالوضع للشرع فيية الحيض والطهر كذا في التارخانية لو قت  
كل صلاة كذا بنا صفة عد راي كل صلاة على حسب الاقلان بين المثلث كذا في التارخانية  
صائفة فمئة ثلثة ايام بالنقص بقول نقصم ثم نقضى بعد هذا الى اخر الشهر بالاعتساب  
لوقت كل صلاة للثمة فيية الطهر والحرج من الحيض كذا في المحيط والتارخانية  
الاذا كان كذا في وقت حرجها من الحيض فنقصم في كل يوم في ذلك الوقت مرة وان اربعة  
اي وان اضللت اربعة في عشرة فنقصم اربعة من اول العشرة بالوضع ثم بالاعتساب  
الى اخر العشرة كذا في التارخانية وقد عليه اي على المذكور من المائنة الخمسة يعني وان اضللت  
حنة في العشرة فانها تنقص حنة من اول العشرة بالوضع لوقت كل صلاة ثم نقصم  
ايضا لوقت كل صلاة وان ستة اي وان اضللت ستة عشر في حنة ضللت من اول العشرة  
اربعة ايام بالوضع لوقت كل صلاة ثم تدعي يعني ثم نقصم اربعة ايام بالاعتساب  
لوقت كل صلاة لان الحائض والسكينة هيضن بيقين لان ايامها ان كانت من اول العشرة

تستيقن  
بها

او دس







في فتح القدير وقد نقله اسقطت في المخرج ما يشك في انه متين الخلف اولها واستمرها  
 الدم ان سقطت اول ايامها تركت الصلوة قدر عادتها ببقية لانتها اما بعد ونفساء  
 ثم سقطت ونفست عادتها في الطهر بالشك لاحتماله كدتها نفساء او طاهرة ثم تركت الصلوة  
 قدر عادتها ببقية لانتها اما نفساء او طاهرة ثم سقطت ونفست عادتها في الطهر ببقية ان كانت  
 سقطت اربعين من وقت السقوط والافيا لشك بالعد والداخل فيها ويبقى في الباقي  
 ثم تنزع في ذلك الشهر وان سقطت بعد ايامها فانتها ببقية من ذلك الوقت قدر عادتها في  
 في الطهر بالشك ثم تركت قدر عادتها في الحيض ببقية وعاصلة هذا كله انه لا حكم للشك  
 ويجب الاحتياط في كثير من نسخ الخلاصة غلط التفسير منها من الشارح فاصرف منه  
 انتهى وكذا نقله صاحب الشياخ في البحر الدايق هذا يريد على تفسير لمعنى انفساء في الشهر  
 واحد ويؤيده ما نقل عنه عند هذا التفسير من انه ممكن ان يكون صدر الشريد وكذا  
 في الخلاصة وفي الثاني رهاينة الصربية سيد مع سقطا الجنين في الاربعين قال بكده  
 انتهى وفيها شية البيضاء للسعدى قاله النسابة رى عن ابن عيسى عن عيسى عن عيسى  
 وبعض العادة تشد لهما اصحاب الكهف على فخذها اليسرى في فخذها اليمنى وفي فخذها اليمنى وقيل  
 ان المرأة اذا نقر عليها العادة تكب على فخذها اليسرى بسم الله الرحمن الرحيم وانف ما فيها  
 وتحت واذنت لربها وحفت اميها بشراحيها وتلفظ في فخذها اليسرى تلتفي الولد من  
 من ساعته ان شاء الله عز وجل وذكر في الفنا في الفالبة اذا سقطت بالصلوة و  
 وخاف خروج الولد وسقطه وبما كان لها ان يضر الصلوة حتى لا يضر الولد  
 كمن يري انسانا يغرق في الماء وفي وسعه انجاؤه جازله الناصر كذا في الثاني رهاينة  
**الفصل السادس** في احكام الساء المذكورة اما احكام الحيض فانه ثمانية عشر  
 يشتر فيها في الثمانية الفاسد الاول صرفة الصلوة والى سجدة كانت كسجة  
 الثلاثة او لا كسجة الشك انقل عنه مطلقا في فرضا او واجبا او سنة او نفلا

عادة

في الشهر الاول  
 في الشهر الثاني

كذا نقل

نقل عنه وعدم وجوب العاجب بهم المكلفين والوتر كذا نقل عنه منبأ في الصلوة اداء  
 وقضاء كذا يستحب بها في الحائض اذا دخل وقت الصلوة ان تنصت وفي البحر الدايق واحا  
 تحريم الطهارة فنقول في شرح المهدى للمنفى واحا عندنا استحب لها الشرب  
 وتجلس عند مسجد يتسجد مقدار ما يمكن اداء الصلوة فيه شرب حال من فاعل تجلس  
 ويجلس للثابتين ولعنائها حالة العبادات وفي رواية يكسب لها احسن صلوة تصلي كذا نقل  
 عنه وفي فناء في الحجة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا استغفرت الحائض في وقت  
 كل صلوة سبعين مرة لها الف ركة وعشرا غفرا بها سبعون ذنبا ورفع لها درجة و  
 واعطى لها كل حرفة من الاستغفار ثوابا وكسب بكل عرق في جدها حجة وعرة كذا  
 في الثاني رهاينة والمعبر في كل وقت آخره في راحة في قولنا الله فانها منبأ  
 فيه سقطا عنها الصلوة وكذا ان انقطع فيه يجب قضاؤها وقد سبق في فصل الانقطاع  
 وبعد الفصل الثالث وكما ران الدم وفي بعض النسخ وكما ران الدم ترك الصلوة  
 بهذا ظاهر الرواية وعليه اكثر المشايخ وعنا في حيفة في غير رواية الماصلة لا ترك  
 حال يستمر الدم ثلثة ايام كذا نقل عنه مبتدأة كانت اذا كانت بنت تسع سنين كذا نقل  
 عنه او مبتدأة بشرط تقدم الطهر التام كذا نقل عنه وكذا اذا جاوزت عادتها في عشرة  
 قال في المحيط المرحض وفي الماصع وقد قال في المشايخ المصنف في وقال مشايخ بلخ  
 تفر بالامسالة والصلوة ان جاوزت عادتها كذا نقل عنه ونقل ايضا عنه وكذا اذا جاوزت  
 العشرة نقص ما دون العادة انتهى او ابتدأت اي بالدم قبلها اي قبل العادة الا اذا  
 كان الباقي من ايام طهرها ماله ضم الى حيضها جاوز العشرة مثلا حرة عادتها في الحيض  
 سبعة وفي الطهر عشرون رأت بعد حنة عشرة من طهرها ما تلي بالصلاة الى عشيرة  
 ولوراث بعد سبعة عشر من طهرها تفر من تركها بكذا اطلق الكسبي في ان يقيس  
 بما اذا لم يسبق اليها في الطهر اقل الحيض والظهر والافلا شك في ان من عادتها ثلثة

الكاف في بعض النسخ  
 اول ما رأت الحيض

هذا اذا انقطع لكثره مدة  
 الحيض والافلا يجب القضاة  
 ما لم تذكر في شارب الفصل  
 ايضا







الدرج وفي الخلاصة والنصاب وهو الصحيح وقد الطحاوي تعلم نصف آية وتقطع ثم تعلم  
نصف آية لان عند هذه الحرفة مقيدة بآية ثامة كذا نقل عنه الكرخي نظرا انه قال بفتح الـ آية  
وحاد وشبه المنع اذا كان يفصل قراءة القرآن وما دون الآية صا دق على الكلمة وان حل على  
التعليم دون قصد القرآن فلا يثبت بالكلمة كذا في البحر الدقيق ويؤيده ما سبق في صدر هذه  
القسم وتكره قراءة التوراة والانجيل والذبح لان الكلام كلام الله تعالى لا ما يبدل منها كذا  
ذكره ابن بلي وفسله الغم لا يثبت وفي جامع الدعوات عن ابي حنيفة رحمه الله انه لو عطف  
فلا يثبت به وبه يفتي في الامنة البخاري لان الجنبية ثقيل التجربة وفيه اختلاف المشايخ  
كذا في جامع الدعوات ولا يكره التبرج وقلة الغفلة وسائر الاذكار والدعاء وفي البحر الدقيق  
واما الاذكار فان لم ينفذ اياها مطلقا فيها اللهم اهدنا الى آخرة اللهم اناس نعتك ا  
الى آخرة الذي هو دعاء العفنة عندنا فالظاهر من هذا انه لا يكره لهما وعليه الفتى  
كذا في فتاوى الظهيرية وغيرهما انتهى وكذا في فتح القدير والنظر في المصنف وفي  
جامع الدعوات لا يكره النظر في القرآن من الحائض والجنب كما في عافة المشايخ انتهى وذكر  
في الفتح القدير لان الجنبية لا تحل العيني وكذا لا تأخذ غسلها والذبح حذفت من حالكب  
فيها آية ثامة وفيه اشارة الى انه يمنع من شروح كتب الفقه كذا في البحر الدقيق  
ولقد رهاها في هذا وفي الهداية يكره منه بالكم هو الصحيح لانه تابع لاجل  
كتب الشريعة حيث يرخص في بعضها بالكم لان فيه ضلالة انتهى ويشير المصدا اليه  
وفي فتح القدير والمراد بقوله يكره منه بالكم كراهة تحريم انتهى وفي البحر الدقيق  
قال بعض مشايخنا المعبر حقيقة المكتوب حتى ان من الجملد ووضع البياض  
لا يكره لانه لا يمسد القرآن وهذا اقرب الى القليل والمنع اقرب الى النفي العظيم انتهى  
وفي كلام المصدا اشارة الى الثاني كذا لا يخفى وكتب الشريعة بالجر عطف على حالكب  
كالقيد والحد في الفقه وبياضه وجملده النصابه ولو مسته وفي المصنف راجع



الى كل واحد من المذاهب من القوي وكفه بحاله تفصيل كافي ليطه والجلد غير المشترن  
فلا يمسد الجملد المشترن وهو الصحيح كذا في النخبة وذكر في المحيط المصنف انه لا بأس بمسكه  
كذا في جامع الدعوات ولا يكره جاز الصغار ثابث البار كذا في بعض النسخ وذكر مسكبه  
يكره للحائض من المصنف بالكم وهو الصحيح كذا في الهداية ويجوز مسكه ما فيه ذكر ودعاء  
يعني ذكر غير القرآن كما قاله عافة المشايخ كذا في جامع الدعوات وكذا لا يستحب وكتب  
القرآن ولا الكتاب الذي في بعض مسنده آية من القرآن وان لم يقرأ وفي فتح القدير  
واما الكتاب ففي فتاوى اهل سمقته يكره لانه يكتب بالقلم ويمنع يده وذكر ابي  
الليث لا يكتب وان الصيغة على الارض انتهى وغسله ليد لا ينفذ وفي جامع الدعوات  
ولقد غسل يده فعن ابي حنيفة لا بأس بمسكه المصنف كذا في المحيط واما المصنف  
فهو الصحيح كذا في البحر الدقيق **والخامس** حرمة الدخول في المسجد او موضع العبادة  
المصعدة فيشمل الكعبة ودون مسجد البيت فلا يرد انه لا يمنع عن مسجد ما كافي  
جامع الدعوات الا في الضرورة كالخوف من السبع واللبس والبك والعطش والاولى  
عند الضرورة التيتم ثم ندخله ويجوز ان ندخله من غير العبد كذا في جامع الدعوات  
والجبانة لا يدخله يمنع عن الدخول كذا في البحر الدقيق لان الجنبية قالوا انها مانعة  
انتهى ومصل الجنبية والمدبرة والديا لا تمنع عن دخولها كذا في البحر الدقيق  
ون يارة القبر في يكره كتابة القرآن وسماء الله تعالى على راسه والجارح  
واجدر ان وما يشبهه ولما كان رقيقة في غلاف يخاف منه لم يكره دخول الخلاء والامتنان  
عن مثله افضل كذا في فتح القدير **والسادس** حرمة الطواف ومبعضها لا يمنع شيئا  
من اعمال الحج لثقلها الا الطواف فله حاضرت قبله الامام اغسلت واهربت وشهوت  
جميع المناسك الا الطواف والسعي كذا في مختصر العاقلية وشرحه جامع الدعوات  
**والسابع** حرمة الجماع واستنثار ما تحت الارياى التفرغ الزوج منها كما

مسكين

اي الحائض

شبه



الشاويك  
بيات

فِيمَنْ لَا يَفْقَهُ

انما سماه لانه حضوره لهذا الفصل كاللذنب والنفير عن ما تقدم ذكره الامام الرازي  
في شرحه الاشارة في حكم الجنابة والحد في الاول في النفاس وانما قال ذلك ولم يقل وكما يصح



ولو قبل الوضوء

فان الظن يثبت كذا في الفصل السادس الا انه لا يسقط الصلوة ولا يحرم الصوم والجماع واذا اراد ان يأكل ويشرب يمسك يده عن ذلك في الثانية رخصة واذا اراد الجنب الاكل فليشرب في يده ثم يتيمم ثم يأكل انتهى ويجوز للجانب ان يذبح كذا تعالى ويأكل ويشرب اذا تمضمض ويعود اهله قبل ان يقتله قال في المتن في الاذا اهان فانه لا يأت اهله ما يقتله كذا في فتح القدير والجانب ان يقتله الميت وكذا ابو يوسف ذلك لا يأت اهله ولا يأت جيب اهله او نام قبل ان يلقضه لم يكره كذا في الثاني رخصة وفيه ايضا اقله المشايخ في سب وجع برادة حاصم عليه بسب الجناية اسي وذكره جامع الرموز وقال الجمهور بسب اراة الصلوة الا ان الفسح يجب عقيب الجناية والاضيقا ينعقد البدن قبل اذ يسه الملائكة كذا في الشفا المني ويحرم منعه من الجنازة وفي الثاني رخصة ولا يثبت اذا ضرب بها ان يخرج في حوائجه من غير ان يقتل او ينفذ من الشئ واما حكم الحد في ثلثة الاول حرمة الصلوة مطلقا اي سواء كان فرضا او واجبا او سنة او نفلا الثاني حرمة مسه بيه آية ناقة وكب التقليل ولو بعد غل البعد وقد تربيانه وكذا يجوز دفع المصروف الى الصبيان لان في المنع تضييع مقادير القرن وفي الامر بالظن حرجا بهم وهذا هو الصحيح كذا في البداية وفي فتح القدير وان كانا قد تربيان كما يشاء المكلف الدافع كما يشاء باليد الصغرى واليد وسقيه الخمر ونحوه الى القبلة في ثلثة حاجته الشئ ولا يخفى ان هذا القول من المصنف يكون بالثقة الى الحد دفع اليه وبه الصحيح ويؤيده ما نقله آقا ولكن في ظاهره دفع ايسر جعله من الدافع الى القبي بلا طهارة لاجل الدافع ولم يترك به اصدقا ومنه ما ذكره مهيمن من كذا في شرح فنية المصلي للعلامة الحلبي وان كان بينهما خلاف فاجبه ولا يثبت عند كتب الاما ديوك والفقه والاذكار والمصنف ان لا يفعل والثالث كراهة الطلاق ويجوز له قلعة القرن وذكره البداية والنهاية في الجنازة قلت الغم دون

وفي بعض النسخ حرمة الصلاة والسجدة مطلقا واجبتين اولاهن

ش

اكد

دون الحد ث فيقتل فان حكم القلة انتهى ثم ان الحد ان يستعيب وقت صلوة او والماد بالحد ث المفترضة حتى لو نفضاه المعذور لصلوة العبد له ان يصلي الظن به عند هذه الصبيح لا شاعرا لصلوة الفتي ولو نفضاه مرة للظن في وقته واخرى فيه للعصا فعند هذا لا بد له ان يصلي العصبه لا تتقاضه بخروج وقت المفروضة كذا في البداية بان لم يوجد فيه زمان قال عنه يسع العصف والصلوة يسمى ذلك عند فضايله اي صاحب ذلك الحد ث معذور وصاحب العذر عطف على معذور وقوله ان لا ينعقد و صفة من ذلك الحد ث متعلق بصفه وقوله بتجديده متعلق بان ينعقد الا عند خروج وقت ملكه فيصلي به في الوقت ما شاء من الغلظة والنفاد ولا يخفى ان يسع الا في الوقت بهذا اذا كان الدم سائلا عند اللبد او الطهارة واما اذا كان الدم سائلا عند اللبد او الطهارة واما اذا كان منقطعا عندهما يسع تمام المدة كالصبيح كذا نقل عنه ولا يخفى ان ما نقله المعذور في البقاء لا يشترط الاستعاب بل يكفي وجوده في كل وقت مرة ولو لم يوجد في وقت تام سقط العذر من اوله الى انقطاعه في انقطاعه في الساء الوضوء او الصلوة ودام انقطاعه الى آخر الوقت الثاني يعيد تلك الصلوة لوجود انقطاع النام كذا نقل عنه وان عاد قبل هذه حذو ج الوقت الثاني لا يعيد لعدم انقطاع التام كذا نقل عنه ويجوز بعد دخول الوقت فرضه انظر الى آخره فان لم ينقطع ينقض ويصلي ثم اذا انقطع في الساء الوقت الثاني يعيد تلك الصلوة لانه لم يوجد استعاب وقت تام فلم يكن معذورا وقد صلى بالحد ث فلما يحس كذا نقل عنه واذ استوعب الوقت الثاني لا يعيد ليعتد العذر من ابتداء العذر من والحاصل ان البوت والسقوط كلاهما يعبران من اوان يستتر ان وجد المستعيب كذا نقل عنه واما قلنا من ذلك الحد ك اذا وجد المستعيب كذا نقل عنه واما قلنا من ذلك الحد ك اذا نفضاه من آخره كالبقي والبطل فساير عذره



نقص وصرفه وان لم يخرج الوقت وان لم يسئل لا ينقض وان خرج الوقت وانما قلنا بجدة  
 اذ لم نضاه من غيره فلهذا من حد آخر يتيقن وصرفه في الجاه وان لم يخرج وقت لم يسئل  
 من غيره لا ينقض بخروج الوقت ونه در المصنف ذلك التفصيل وان سال الدم من احد  
 من غيره فقط ففي ضاء ثم سال من آخر انقض وصرفه بلا خروج الوقت لانه حد جديد  
 كذا في فتح القدير والجدي وهو الحب الذي يظهر في جسد القبي كذا في كتاب النهاية في اللغة  
 وبالركي يحكى والدفا ميل جمع الدمل يضم ويخرج الميم المشقة بالشك في كذا جات  
 وجمعه ما ميل كلور فارسيه وعديده من غير ذلك ركن في الاخترية في ج لا واحة  
 حتى لو في ضاء وبعضها استأثله اي منها سائل ومنها غير سائل ففي ضاء ثم سال  
 غير سائل انقض وصرفه ولو في ضاء وكلها سائل لا ينقض ولو خرج الوقت وهو  
 في الصلوة يسئل في ولا يسنى لانه الانتقاض بالحد السابق صيغة الا ان ينقطع قبل  
 الصلوة ودام الانتقاض حتى خرج الوقت وفيه الصلوة ولا ينقض وصرفه ولا له  
 نفس صلفته وفيه اشعار بان الوقت لم يخرج في خلاه العينية لم يفسد وفيه  
 الاصح وهو ان لا يقضاه وفي الاصح كما في ضاء الذي اهدى وبسئل من ذلك ضاء  
 وثالث الغفانه ففسد كذا في جامع الدرر ولو في ضاء المعد وربعه حاجة ثم سال  
 عذره ان تنقض وصرفه وكذا في ضاء لصلوة قبله وثالثا قال بعضهم لا ينقض  
 والاصح انه ينقض كذا ذكره الذي يلي كذا انقل عنه وان قدر المعد وربعه منع السيل  
 بالرباط ونحوه يلزمه ويخرج من العذر بخلاف الحائض كما سبق في الفصل الاول  
 ونقله عنه والمتضمنه اذا منعت الدم عند الخروج ذكره هذه المسئلة في الفتوى الصفي  
 انها يخرج من ان يكون مسامحة في لا يلزمها العصف وقت كل صلوة وذكره  
 في موضع اخذ انها لا يخرج من ان يكون مسامحة محيط سرحي وان سال عند  
 السجود ولم يسئل بدونه يفي قاعا او قاعا لان تذكر السجود اقول في

عند الوضوء وبعد

وان سال منهما فتوضا فان قطع من احد صح لا ينقض

مادام الوقت لان طهارة حصلت لهما جميعا الى شئ

وبعضها سائل



من الصلوة

من الصلوة مع الحد فان الحد للصلوة باعادتها وجود حالة الاقضية الجملة وفيه  
 التنبيل ولا يجوز مع الحد في حالة الاقضية كذا في فتح القدير وكذا في رساله عند  
 القيام يصلي قاعا كما ان يخرج عن القارة لقيام يصلي قاعا بخلاف من لم يسئل  
 فانه لا يصلي مستلقيا لان الصلوة كما لا يجوز مع الحد في الاصل مرة لا يجوز من مستلقيا  
 الا لما في سنديا وترجيح الاداء مع الحد في طافيه من اهل الزاكن وما اصاب ثوب  
 المعد وركب من قد مر الدرع عليه غسله ان كان مغيبا بان لا يصيبه مرة اخرى قال  
 في الخلاصة وعليه الفتوى كذا نقل عنه وان كان محال لعند ينتج ثانيا قبل الفراغ  
 من الصلوة جاز ان لا يغسله وهو المختار كذا في فتح القدير والبحر الرائق والله اعلم  
 بالحقائق ثم قال افقر عباد الله الغني سحاق به الذبحاني ثم انقضى اهذ الله  
 تعالى حالهما في الحال والاتي بعد فرجه عن تاليف هذا الشرح ونسبته بعون الله  
 تعالى وتأيد ه ان كله ما نقلته من المسائل الشريفة ذكرته باسم كتابه بعينه ليكون  
 عليه التعديل والاعتناء بعيد عن الحد والعناد وايضا لا ينفى عنه انه من عند نفسه  
 كما في عادة المخلي ولما يكون من في حقه قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله اذا  
 لم تستحي اصنع ما شئت نسأل الله تعالى ان يجعل ما كتبناه حجة لنا لا علينا انه هو  
 العليم واليه المرجع والمآب

دون الوقوع في

وصف

قد تم الكتاب فيف المملكه العباسيه احقر الطلاب  
 واحقر العباد والارباب بدهاء الله بدي المآب  
 لغدا عان المعني لعبد المستعين لا تمام هذه  
 المسئلة بمهنية لحضرة شيخنا الشيرازي  
 والبيد والمخير قطب الزمان في جيب الدنيا  
 والاول ان اسنادنا العام ودرشدنا  
 الكامل الحاج بالريعي حاج احمد  
 افند الداغستاني النقشبند  
 المهاجري رجاء لا يسئ من انهار  
 علوه في حجرة في اذن به  
 النصار فيف من حفرة  
 اللهم لا تجلسنا  
 من الذين  
 عند سقيم  
 في الصلاة  
 الدنيا



Copyright © King Saud University